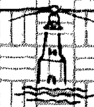
دكتور عبد المجيد دياب

تحقيق التراث العربي
منهجه وتطوره



دار المعارف

تحقيق التراث العربي

منهجه وتطوره

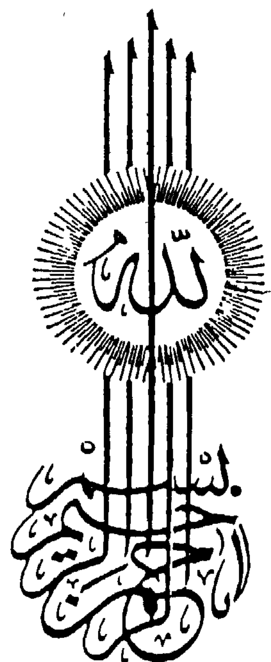
تأليف

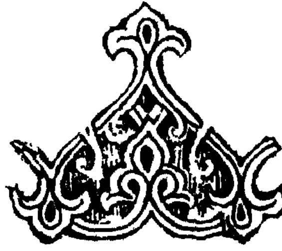
الدكتور عبد المجيد دياب
الهيئة المصرية العامة للكتاب
مركز تحقيق التراث



دار المعارف

الناشر . دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج م ع





إهــــداء

إلى زوجتى:

التى أضاءَتْ لى بحبّها سُبل البحث.

وإلى ولدَىّ: عبير وأيمن.

اللّذَيْن منحانى وقْتًا طيّبا هما أحوج ما يكونان إليْهِ.

إلى ثلاثَتِهِم:

أَهْدِى هذا البحْثَ المتواضِع.

عَلَّهُ يوفِى بعضَ ما لهم من حقوق.

والدكم
عبد المجيد دياب

مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب «**تحقيق التراث العربي. منهجه وتطوره**» سنة ١٩٨٣ من المركز العربي للصحافة. في ظروف صعبة، عانيتُ فيها مريرَ المرض الذى أدعو الله ألا يمرَّ به إنسان، وتعجّل الناشر إخراجه، فكلّف غيرى عناءَ تصحيح هذا الكتاب، والإشراف على إخراجه، فخرجت طبعةً مشوبةً بأوهامٍ وأخطاءٍ وتصحيفاتٍ، حاولتُ استدراكها فى الطبعة التى بين يديك، فكان قدر جهدى.. ولا يخلو.. فضلا عما فاتنى - فى الطبعة الأولى - من قصور فى شرح منهج التحقيق والتوثيق استدركته فى الطبعة التى بين يديك.

وكنت قد وعدت فى مقدمة طبعته الأولى «أننى سأعود إليه مرّاتٍ ومرّات، أصوِّب رأيا، أو أعدِّل فكرة أو أضيف جديدًا».

وبسبب ممّا ذكرتُه بلغ بِيَ الضيقُ أن تمنّيْتُ على الله -عز وجل- أن ييسِّر لى إعادة طبعه، وأن أضيف إليه قدر جهدى ما خبرْتُهُ خلال سنواتٍ عشر - بعد الطبعة الأولى - دأبًا فِيَ هذا الحقل، وكان لى خلال هذه السنوات شرف الانضمام إلى عضوية اللجنة العلمية العليا المشرفة على تحقيق التراث فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، فضلا عن تشرفى بعضوية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية «لجنة إحياء التراث الإسلامى» وشرف اختيارى خبيرا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. ورغبت دار المعارف - مشكورة - إعادة طبعه، فلبّيْتُ رغبَتَها، وعكفتُ عليه أحاول إنجاز ما استجدّ قبيل تقديمه إلى المطبعة، وكنت كلما حاولتُ إنجاز ما استجدّ فى أوراقى المضافة ظهر لى جديد يستوجب النظر، أو نُشِرَ من كتب التراث ما أحتاج إليه، فأعود على بدءٍ ! أعيد النظر فيما سبق لى إنجازه، وتكرّرَ ذلك مرارًا !! حتى بدا لى كأن لا نهاية لِمَا رجوْتُ إكماله، ورأيت أيضًا، أننى أكرر الوعد السابق: «سأعود إليه فيما يستجدُّ من طبعات: أضيف جديدًا، أو أعدِّل رأيًا، أو أصوب فكرة». فإن أصبتُ فالخير بغيتى، وإن أخطأتُ فما أردت إلا الخير.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

القاهرة - منيل الروضة: ١٩٩٣م

الدكتور عبد المجيد دياب

مقدمة الطبعة الأولى

تراث كل أمّة هو رصيدها الباقى، وذخيرتها الثّابتة، ومدّخرها المعّبر عمّا كانت عليه من تقدّم فى كلّ مجالات الحضارة والثّقافة.

والأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، وفرق بين أمة، لها موروث وأمّة لا موْرُوث لها، وماحرْصُ الأمة العربية على تراثها إلا لكى تعيش حاضرًا موصولا بماضٍ ، ولكى تبنى على هذا الماضى العتيد حاضرها الوطيد، والتراث - لاشك - هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحىّ، وللحفاظ على وجودنا أمة عربية.

وأول مالنا من هذا التراث هـو لغته التى كتب بهـا، والتى أثبتت وجودهـا واتسعت لحضارات مختلفة.

والنص - كما هو معروف - عمدة الدراسات الأدبية فى أىّ مجالٍ من ميادينها، وشعب تخصصها، فالدراسة تعتمد أساسًا على النصوص التى هى مادة الدرس، تأريخًا ونقدًا ومقارنة.

فليس من المتصوَّر أن نؤرخ لعصر أو أديب دون أن نجمع نصوص تـراثه ونحققهـا ونستقرئها، أو أن نشتغل بدراسة نقدية للأدب من غير استيعاب لنصوص موْضوعها، وتتبّع الظواهر الأسلوبيّة والخصائص الفنية بالفحص والاستقراء، كذلك لا يمكن أن تصحّ دراسة مقارنة بمعزل عن النصوص، ولمح ظواهر التأثر أو التشابه والاختلاف بينها، ثم تأييـدها بالتتبع الاستقرائى فى نصوصها المحققة.

وإن علماء التاريخ والحضارة ليهتمون اهتمامًا بالغًا بالآثار المادية، وما تزال المرويات والآثار النقلية جوهر المادة التاريخية، كما لا يستغنى علماء الرياضيات والطبيعيات عن المنهج النقلى فى تدوين نصوصهم، وتوثيق نظرياتهم، وعلومهم، سندًا ومتنًا.

وتحقيق النص الأدبى من شعر وغيره، علم من جهة، وصناعة واصطلاح وممارسةٌ من جهة أخرى، عايشتها بحكم عملى فى إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة منذ سنة ١٩٦٣ حتى اليوم، فهيأ لى ظروف العمل، والاستعداد النفسى، والتلمذة المباشرة على الأساتذة:

إبراهيم الأبيارى، وسيد صقر، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلى البجاوى، والدكتور حسين نصار، والدكتور طه الحاجرى، والدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ).

والتلمذة غير المباشرة على الأساتذة:

الدكتور إبراهيم بيومى مدكور، والدكتور صلاح الدين المنجد، والدكتور محمد حلمى، والشيخ أحمد شاكر، والأستاذ محمود شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون، وغيرهم من العلماء المعاصرين والمبرّزين فى مجال تحقيق التراث ونشره، فأخذت أسائل نفسى:

هل كان للعرب الأوائل يد فى فنّية التّحقيق..؟
أم أننا تعلّمناه على أيدى المستشرقين فى العصور المتأخرة..؟
وهل كان على هذا النحو الذى نعرفه اليوم...؟
أم أن له أطوارًا أخرى مرّ بها...؟

فَاسْتَجْلَسْتُ المحقّقين فى مكاتبهم ومنازلهم، فكانوا كرامًا - كما عرفتهم - أعطونى أحاديث طيبة، سجّلتها فى بحثى هذا، عن نشأة التحقيق وفنّه، وهدونى إلى الكثير من المراجع، وفَتَحوا لى صدورَهم ومكتباتِهم الشخصية وكلّها غنية بأمهات المراجع، ونوادر المخطوطات، والمصوّرات الطيبة.

وعشت - بحكم عملى - مع المخطوطات فى دار الكتب المصرية، والجامعة العربية، وفى المكتبات العامة، وحاولت أن أسجل شيئًا عن:

أوراقها، وخطوطها وأحبارها، ورموز القدماء فيها عند الحذف، أو الكشط أو الإضافة، أو التعليق، أو ما شابه ذلك.

وسجلت هذا البحث فى بابين تناولت فى:

الباب الأول: التحقيق عند القدماء. ويندرج تحته فصلان.
الفصل الأول: التحقيق فى عصر الرواية والتدوين.
الفصل الثانى: منْهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الباب الثانى: بحثت فيه عن تحقيق التراث فى العصر الحديث وتطور مناهجه.ويضم فصولاً ثلاثة:

الفصل الأول: أسباب التطور ومنهج التحقيق فى بدء النهضة العربية، والطباعة وأثرها فى تاريخ نشر التحقيق.
الفصل الثانى: ماهيّة التحقيق والمواد المساعدة عليه.
الفصل الثالث: منهج التحقيق كما ينبغى أن يكون.

وختمت البحث بتوصيات موجّهة إلى أساتذة الجامعات، والمسئولين، ورجال الفكر فى البلاد العربية.

وألحقت به:

١ - منهج تحقيق كتاب الأغانى فى دار الكتب المصرية.

٢ - منهج تحقيق كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.

٣ - منهج تحقيق كتاب الشفاء لابن سينا.

٤ - منهج تحقيق التراث العربى، كما وضعته الجامعة العربية.

٥ - منهج تحقيق التراث فى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية.

ولست أزعم أنى قد وفيت الموضوع حقه، وما أظن إلا أننى سأعود إليه فى المستقبل مرّات ومرّات، أضيف جديدا، أو أصوّب رأيًا، أو أعدل فكرة.

وحسب هذا البحث أن يرسم الملامح البارزة لتحقيق التراث العربى فى نشأته وتطوره، وأن يفتح أمام الباحثين الطريق إلى مزيد من البحث فى موضوعه.

ولعلهم يتجاوزون عن الهنات الطباعية التى وقعت فيه!! فإنها لا تخفى على فطنة القارئ.

والله أسأل أن أكون قد وفقت لبعض ما أبتغى.

القاهرة - منيل الروضة
١١ شوال سنة ١٤٠٢هـ
٢ أغسطس سنة ١٩٨٢م

د. عبد المجيد دياب

تمهيد

تجمع المعاجم العربية على أن كلمة (التراث) مأخوذة من (وَرِثَ)، وأن التاء فيها مبدلة من الواو فالعرب يقولون: ورِثتُ الشيء من أبي أرِثه - بالكسر فيهما - وِراثةً وإرْثًا.

ويسوِّى ابن الأعرابي (ت ٢٣١) بين كلمة التراث وبقية الأسماء المشتقة من هذه المادة فيقول: «الوِرْث والوَرْث والإرث والْوِرَاث والإِراث والتّراث واحد».

ويقول ابن سيده: الوِرث والإرث والتراث والمِيراث: ما وُرِّثَ. وقيل: الوِرْث والميراث فى المال، والإرث فى الحسب[٢].

وعلى ما يبدو فإنه لم يقع خلاف فى أن التراث: هو ما يخلّفه الرجل لورثته.

وقد حظيت كلمة (التراث) بما لم يحظ به كثير من أخواتها من بقاء وشيوع.

والتراث الذى نعنيه: هو ما خلفته أجيال من العرب فى ألوف الكتب والرسائل، ما يزال كثير منه مخطوطًا فى مكتبات العالم فى الشرق والغرب على السواء، وما تحتوى هذه الكتب من آراء ونظريات علمية ليس إلى حصرها سبيل.

أو قل: التراث هو تلك الآثار المكتوبة الموروثة التى حفظها لنا التاريخ كاملة، أو مبتورة، فوصلت إلينا فى صورة كُتُبٍ مخطوطة، أو لفائف أو كراسات.

وليس هنا حدود معينة لتاريخ أىّ تراث كان، فكل ما خلّفه المؤلف بعد حياته من نتاج يعد تراثًا فكريًا، ولقد أصبح شعر شوقى وحافظ، وحديث عيسى بن هشام، وآثار العقاد، والمازنى وتوفيق الحكيم، وعبدالمنعم النمر، وأحمد الحوفى.. تراثًا له حرمته التاريخية وله قدره الأثرى.

وقد توالت على التراث العربى نكبات تلو نكبات، وتعرض لمحن عاتية، عصفت به وذهبت بالكثير من كنوزه ونفائسه، بعضها دهمه من الشرق ومن الغرب وبعضها الآخر نار من تحت قدميه، فمن الشرق جاء الغزو المغولى الذى دمر مركز الحضارة العباسيه فى بغداد، وقضى على مقتنيات بيت الحكمة فأحرق بعضها وأغرق بعضها الآخر فى مياه دجله

(١) لسان العرب (ورث)

(٢) المرجع السابق

ومن الغرب جاء الغزو الصليبي الذي أتلف المراكز العصبية للحضارة الاسلامية في منطقة الشام، وقضى على المكتبات التي كانت تزخر بالألوف المؤلفة من المخطوطات، وعلى رأسها مكتبة بني عمار التي قدرت كتبها في بعض الروايات بثلاثة ملايين مجلد، وهو رقم مهما اتهم بالمبالغة فإنه يعتبر مؤشرا على ضخامة هذه المكتبة وتراثها بكل المقاييس.

وإلى جانب الغزو الخارجي لم يسلم تراث العرب المخطوط من آثار الفتن الداخلية، سواء أكانت مذهبية أو سياسية، أو اقتصادية، فالصراع على الحكم بين ملوك الطوائف في الأندلس – مثلا – ذهب ضحيته آلاف الكتب، والأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في سنة ٤٦١هـ قضت على ألوف أخرى حتى إن عبيد المغاربة اقتحموا قصر الخلافة، وسطوا على مكتبته ومزقوا كتبها، واتخذوا من جلودها نعالا لهم..!! والخلاف بين الشيعة والسنة أغرى رجلا كصلاح الدين بأن يستجيب لنصيح مستشاريه ويأمر بإحراق مكتبة الفاطميين على اعتبار أن معظم ما تضمنته من مقتنيات يخدم الفكر الشيعي، وهو فكر يخشى منه على عقائد أهل السنة.

وهذه الأمثلة قليلة من كثير يذكره لنا تاريخ الكتب والمكتبات الإسلامية وليس هنا مجال تتبعه واستقصائه.

ولقد أحدثت الغزوات الخارجية، والفتن الداخلية جراحات غائرة في جسد تراثنا المخطوط ما زالت آثارها واضحة للعيان حتى الآن، فقد مُزق هذا التراث شر ممزق وضاع منه ما ضاع، وأتلف منه ما أتلف وسرق منه ما سرق، وما تبقى منه في المكتبات إلى الآن هو في كثير من الأحيان أشلاء متناثرة، فالكتاب الواحد تتوزع نسخه بين المكتبات، وقد لاتتجمع أجزاء النسخة الواحدة في مكتبة واحدة، فيوجد جزء هنا وجزء هناك؛ ولهذا نجد الكتاب الواحد في المكان الواحد أجزاء مسلسلة ولكنها لاتكمل بعضها؛ لأن كل جزء منها ينتمي إلى نسخة غير النسخة التي ينتمي إليها الجزء الآخر.

وينهض اليوم مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض بتجميع صور لهذه المخطوطات وفهرستها وحفظها.

وتحقيق التراث : عملية مركّبة معقدة، قام بها العلماء على مرّ العصور، هذه العملية تقتضي إخراالنص الأدبي كما صنعه مؤلفه، أو في أقرب صورة فاله عليها.

وقيدنا التراث بالأدبي لنميزه عمّا عداه، فالتراث العلمي له العلماء المتخصصون.

وقد سبق العلماء العرب إلى كثير من النظريات العلمية التي تنسب في الوقت الحاضر إلى علماء النهضة الأوربية، دون إشارة إلى هؤلاء الرواد الذين تكلموا في التطور قبل دارون، وفي الجاذبية قبل نيوتن، وفي انكسار الضوء قبل ديكارت، وأعمال ابن الهيثم وابن مسكويه وابن النفيس والرازي وغيرهم كثير، تشهد بالفضل لذويه.

وتحقيق النص الأدبي: نشأ وترعرع عند العرب منذ فجر حضارتهم كما سنرى.

ولم ينشأ هذا الفن في أوربا إلّا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتابًا من كتب القدماء، قاموا بطبعه لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتابٍ من كتب القدماء وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة.

وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب وقيدوا ما بقي من الروايات في الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمَّدُوا انتقاء المهم منها، واستنتجوا اصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو في النسخ.

إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيرًا نظريًا في تصحيح الكتب، وأي الطرق تؤدي إليه.. وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة[1].

أما المستشرقون فقد طبقوا منهج التحقيق المتبع في نشر آداب الغَرْب في نشر الكتب العربية والشرقية، وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني برجشتراسر G.Berg-strasser في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١.

وبعد ذلك تحدث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص القديمة عند نقده لكتاب (قوانين الدواوين لابن مماتي في العددين ٢٧٧ و ٢٨٠ من مجلة الثقافة القاهرية سنة ١٩٤٤، وأعاد نشر المقالين في كتابه (في الميزان الجديد) الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه.

وعندما أراد المجمع العلمي العربي بدمشق نشر كتاب (تاريخ دمشق) وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر في مقدمة الجزء الأول منه، المنشور في دمشق سنة ١٩٥١.

وتحدث الدكتور إبراهيم بيومي مدكور عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها لكتاب (الشفاء) لابن سينا ص ٣٨ - ٤٢ ط القاهرة سنة ١٩٥٣.

ثم نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتابًا في هذا الموضوع بعنوان (تحقيق النصوص

(١) انظر برجشتراسر في أصول نقد النصوص ونشر الكتب المقدمة

ونشرها) طبع فى القاهرة سنة ١٩٥٤، وهذا الكتاب ثمرة كفاح مؤلفه وتجاربه فى نشر النصوص القديمة كما يذكر فى مقدمته، وقد أعيد طبعه عدة مرات.

ونشر الدكتور صلاح الدين المنجد (قواعد تحقيق النصوص) فى الجزء الثانى من المجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية القاهرة سنة ١٩٥٥ ص٣١٧ - ٣٣٧، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم فى وضع هذا العلم وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التى ذكرها فى مقاله من نهج المستشرقين الألمان، ومن خطة جمعية جيوم بودة الفرنسية، ومن قواعد المحْدَثين والقدامى فى ضبط الروايات، ومما نشر فى هذا الموضوع من قبل.

ونشر الدكتور شوقى ضيف بحثين فى عددين من مجلة (المجلة) تناول فيهما تاريخ التحقيق، ومنهجه عند القدماء، وذلك فى العددين ١٠١ المنشور فى مايو سنة ١٩٦٥ تحت عنوان (تحقيق تراثنا الأدبى) والعدد ١٣٢ المنشور فى فبراير سنة ١٩٦٧ تحت عنوان (عصر إحياء التراث).

وفى سنة ١٩٦٧ حاضرت الدكتورة عائشة عبد الرحمن فى مركز تحقيق التراث، فى دار الكتب المصرية، وأملت مذكرات فى مناهج البحث فى الأدب واللغة، تناولت فيها منهج التحقيق عند العرب، وكذلك أملى الدكتور حسين نصار مذكرات فى التربية العملية لتحقيق التراث، وفى الدورة التدريبية لجامعة الدول العربية لعام ١٩٧١ ألقى الأستاذ الدكتور حسين نصار أيضًا (محاضرات علوم اللغة والأدب) تناول فيها منهج التحقيق. ثم وضعت الجامعة العربية منهجًا لتحقيق التراث سنة ١٩٧٩م. وكذلك وضع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامى) منهجا للتحقيق سنة ١٩٩١ أى بعد نشرنا للطبعة الأولى من هذا الكتاب.

وتتابعت الأبحاث وصدرت الكتب العديدة فى تحقيق التراث ونشره فى جميع الأقطار العربية، ونالت اهتمامًا كبيرًا من الباحثين والدارسين.

ومما لا شك فيه أن كل من تناولوا هذا الموضوع - قبل تناولى له - من قريب أو بعيد قد أفدت منهم، فلا يسعى إلا شكر الفقير ولهم من الله الجزاء الكبير

* * *

الباب الأول

التحقيق عند القدماء

الفصل الأول: التحقيق فى عصر الرواية والتدوين.
الفصل الثانى: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

الفصل الأول

التحقيق فى عصر الرِّواية والتَّدوين

كان العربِ فى جاهليتهم ينتجون أدبًا - شعرًا ونثرًا - فيما يجدّ لهم من مناسبات، وما يعرض لهم من أحداث، فقد تدعو دواعٍ للخطابة فيخطبون وللمثل فيضربون، وللشعر فيشعرون.

وكان يقابل هذا النتاج عمليّة أخرى مكمِّلة لها، وهى عملية حفظ هذا النتاج، فقد كان النص الأدبى يلقى شفهيًّا، وربما كان هناك من الأدباء من يدوِّن أثره الأدبى، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلًا ونادرًا؛ نظرًا لشيوع الأمية، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم، هذا هو ما تطمئن إليه النفس.

أما ما ذهب إليه الدكتور نجيب البهبيتى أن «الأمية فى العرب أسطورة، والرواية الشفوية منفردة للشعر العربى أسطورة كذلك»[1] فهذا قول لا تطمئن إليه النفس؛ ويرفضه الواقع والعقل، فليس من المعقول أنَّ كلَّ العرب كانوا يقرءون ويكتبون قبل انتشار الكتابة، ولقد أثبت الباحثون - وما أكثرهم - أنه كان هناك أميَّة فى العرب، وإن كان هناك بعض من يكتبون ويسجلون آثارهم.

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية، فما تلك الرواية؟

الرواية:

الرواية بمدلولها العلمى الأدبى: طورٌ لغوىٌّ متأخِّر، سبقه طور ذو دلالة حسية.

وحدود هذا اللفظ - كما ترسمه المعاجم - كثيرة، **لعل أقربها إلى ما نحن بصدده هى: حمْل** الشعر أو الحديث.

والرَّاوية فى معناه الحسى: هو البعير أو الدابة التى يستقى عليها الماء، والرجل المستقى أيضًا راوية، ورجل روَّاء: إذا كان الاستسقاء بالرِّواية له صناعته، ويقال لسادة القوم:

(١) تاريخ الشعر العربى حتى أواخر القرن الثالث ص ٢٠٠.

«الزّوايا» لأنهم يحملون الديات عن قومهم، فقد شبه السيد الذى تحمَّل الديات عن الحيّ بالبعير الرّاوية.

قال الجوهرى: رَوَيتُ الحديث والشعر رواية، فأنا راوٍ فى الحديث والشعر من قوم رواة، وروَّيته الشعر تروية أى حملته على روايته. وأرْويته أيضًا. وتقول، أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل: اروها، إلا أن تأمره بروايتها، أى باستظهارها(١).

وواضح من كل هذه الحدود، أو من كل هذه المعانى: أن الحمل من المعانى الأولى لهذه المادة، وأنه كثيرًا ما يكون المحور الذى تدور حوله استعمالات هذه المادة.

ومن مجاز هذا الحمل أيضًا: حمل الشعر أو الحديث، فقالوا: فلان راويةٌ للأدب والحديث.

وراوية الشعر فى الجاهلية: هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه. قال النابغة الذبيانى:

ألِكْنِى يا عُيَيْنُ إليْكَ قولاً ... سَتهْديه الرُّواةُ إليْكَ عنِّى

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز، وهو الحمل الأدبى قد مر كذلك -فيما يبدو- فى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

خاصة بالشعر وحْده، وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه.

فرواية الشعر أمر قديم فى العرب كان فى الجاهلية، واستمر فى الإسلام، فكان هناك رواة للشعر، منهم من يختص بشاعر بعينه، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء، لا يختص بواحد فقط، فقد كان امرؤ القيس راوية أبى دؤاد الإيادى، وزهير راوية أوس بن حجر، والأعشى، راوية المسيب بن علس.

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رُواة الناس للأشعار، وعلماؤهم بالأنساب. وهم: مخرمة بن نوفل، وأبو الجهم بن حذيفة، وحويطب بن عبدالعزى، وعقيل بن أبى طالب.

المرحلة الثانية:

واستمر مدلول هذه المرحلة (أى المرحلة الأولى) فى تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول، وبداية القرن الثانى، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسيت قواعده، وعنى

---

(١) راجع مادة (روى) فى كل من: أساس البلاغة، والنهاية، واللسان

فيه بالإسناد، وتصدر المحدِّثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم، صار يطلق عليهم أيضًا لفظ «الرواة» فصرنا نجد للمحدِّثين في آخر القرن الثاني رواة، كما كان للشعراء رواة.

ومن هنا دخلت الرواية الأدبية في طورها الثاني، وهو ما يصلح أن نطلق عليه دور **الرواية العلمية أو دور التحقيق**، وهذا الدور هو الذي نَعْنِيه في بحثنا، إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والنقل والإسناد، كالرواية المجردة في دورها الأول، وأضيف إليها الضّبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشيء من الإسناد، فالرّاوي بعد التحمّل يقابل ويصحِّح المرويات، ويقابل ما سمعه فوعاه، أو ما سمعه فدوَّنه على ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على الشيخ، أو يصحِّح ما سمعه على الشيخ نفسه، أو على نسخته، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل، او تصحيح السماع، أو المعارضة، أو المقابلة. كما نعرفها اليوم.

وكان على الراوي أن يحتفظ بالمرويات كما أخذها عن الشيخ، من غير تغيير أو تبديل فيها. وذلك بحفظها عن ظهر قلب، ووعيها في الذاكرة، وقد يضم إلى ذلك تدوينها في كتاب.

وقد أثبت بعض الباحثين المحْدَثين[1] – بما لا يدع مجالاً للشك – أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى، وأقصد بهم الرواة العلماء، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، وحماد الراوية، ثم المفضّل الضبّي، وخلف الأحمر، وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواة الذين عرفتهم العربية في تاريخها الحافل، فتلقّوا تراث الجاهلية: شعرها وأخبارها وأنسابها، وصلهم بعضه مدونًا، وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التي كان يتناقلها الخلف عن السلف، فحملوا الأمانة ومضوا يجمعون منه ما تفرق، وينظِّمون منه ما تجمَّع، ويضيفون إليه مالم يكن فيه ممّا ثبت لهم صحّته، وينفون عنه ما ثبت لهم زيفه وفساده، ولم يألوا جهدا في التثبت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم ما يتيقن صحته، فمضى يذيعه على تلاميذه في حلقات دروسه، ويسيعه في رواد مجالس علمه، فخلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة، تأسَّوْا بشيوخهم، واقتفوا سبيلهم، يجمعون ويدرسون ويمحِّصون ويفْحصون، ثم يستقيم لكل منهم ما يتيقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة.

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة، أو الدّواوين المدونة، أو الرواة من الشيوخ العلماء، ومن الأعراب الفصحاء، مالم يقع كله لغيره، ولقد كان الشيخ يقرأ شعر الشاعر من نسخته، أو يقرؤها أحد تلاميذه، ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والنقد والتحقيق.

---

(١) انظر الدكتور ناصر الدين الأسد، في كتابه (مصادر الشعر الجاهلي)

ولهذا ومثله، فإن الدواوين الشعرية كثيرًا ما تتعدّد بتعدّدِ الرُّواة الذين توافروا على صنعتها، وروايتها، وكان نتيجة لتعدد طرق الرواية فى ديوان الشّعر، ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها، ويختار بعد المقارنة والنقد ما أدّاه إليه اجتهاده.

ويمكننا أن نعتبر حركة جمْع القرآن وتحقيقه وتدوينه فى عهد عثمان، هو أول تحقيق وأن القرآن يعتبر أول كتاب وصل إلينا مكتوبًا ومحققا. وحركة جمْع الشعر الجاهلى وتدوينه – فى النصف الثانى للقرن الأول – أول حركة تاريخية لحمايته وتحقيقه ونشره، ولعله من نافلة القول: القول بأن تراث الجاهلية ظل ينقل مشافهة من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثانى للقرن الأول الهجرى، تم ازدهرت الحركة فى العصر العباسى الأول، وأخذت وضعًا قوميًّا ودينيًّا.

وخلال تلك المرحلة الأولى التى امتدت أكثر من ثلاثة قرون كان الشعر خلالها يروى شفاها.

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الشعر الجاهلى تعرض لآفات الرواية النقلية، فحمل عليه ما ليس منه، وضاع منه ما ضاع فى غمار الزمن، حتى تصدت الطبقة الأولى من الرواة، وهم ما قلنا عنهم: إنهم الرواة العلماء، أو الرواة المحققون، فى عصر التدوين لاستنقاذ تراث العربية من الضياع والتشويه، والتزوير فى مواجهة الشعوبية، والإعصار الشعبى، الذى خيف منه على لسان الأمة،لغة القرآن، من فشوّ العجْمة واختلاط الألسن، وغزو الشعوبية.

ولم يفت أولئك الرواة ما لحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال، على ما هو مبسوط فى كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وعلى ما سنذكر فيها بعد.

وحركة الجمع هذه ميزت رواةً عرفوا بالضبط، والثّقة، والأمانة، وجرّحت آخرين اشتهروا بالكذب والتهاون، والوضع.

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين، قصد بها أول ما قصد خدمة كتاب الله، وفهم ألفاظه، وتوجيه إعرابه ولمح أسراره فى التعبير والبيان.

وقد قامت حركةٌ منظمة فى القرنين: الثانى والثالث للهجرة. على أيدى أئمة من الخبراء ذوى بصر بالشعر، يعرفون صحيحه من زائفه.

وجاءت حركة الجمع والتدوين هذه بتراث ضخم، عكف الدارسون عليه يستخلصون منه معجم ألفاظهم، ويميزون قواعد النحو والصرف وأساليب البيان وخصائص التعبير.

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبة، واهتم غيرهم بتذوقه ونقده، فأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الجاهلية.

وقد اضطلع بجمع الدواوين أبو سعيد السكرى (ت ٢٧٥) والسكرى هو الذى جمع أهم ما بين أيدينا الآن من أشعار الجاهلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو فى اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان ناقدًا لها كما قدمنا، ثم شارحًا ومفسرًا لغريبها.

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم، ثم أعقبهم أبو سعيد السكرى يختار من جملة الروايات ما يراه جديرًا بالاختيار، فبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قراية ستة وخمسين شاعر[١]

وإذا كان أبو سعيد السكرى قد روى ديوان جران العود النميرى عن محمد بن حبيب شيخه، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد بن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان[٢].

وإن المتصفح لديوان سحيم عبد بنى الحسحاس الذى صنعه نفطويه أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدى (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها، واختار منها ما أداه إليه اختياره، واعتبره أصلًا، وذكر سائر الروايات المرجوحة لديه فى الشرح[٣].

والروايات المختلفة التى اطلع السكرى عليها وهو يصنع ديوان هذيل ثلاث روايات:

الرواية الأولى: عن الرياشى شيخه، عن الأصمعى، عن عمارة بن أبى طرفه الهذلى.

---

(١) الفهرست ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) فمثلا عنيما ذكر قوله:

فما لبقنا العيش حتى تسلصلت ... بنا وتلانا الآخر المتخلف

أورد رواية مخالفة منسوبة لابن الأعرابى وهى:

«وتلانا الآخر المتخلف» بدلا من «وقلانا»

(٣) ومثال ذلك قصيدته التى مطلعها:

عميرة ودع إن تجهزت، غاديا ... كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

والتى منها

٩ - وهبت لنا ريح الشمال بقرة ... ولا ثوب إلا بردها وردائيا

فقال: ويروى «وهبت شمالًا آخر الليل قرة»

ومنها

٢٤ - وأشهد عند الله ان قد رأيتها ... وعشرين منها أصبعا من ورائيا

فقال: ويروى «فأشهد» ويرى «أنى رأيتها».

فانظر إلى هذه الدقة فى المقابلة حتى بين (الفاء والواو وقد) ومثل هذا قد يهمله بعض المحققين اليوم فى مقابلاته.

الرواية الثانية: عن أستاذه أبى جعفر محمد بن حبيب، عن ابن الأعرابى، وأبى عمرو الشيبانى.

وينتهى إسناد هذه الرواية إلى هذين الراويين، فهى رواية أنقص من الأولى التى تنتهى إلى راويةٍ ينتسب إلى قبيلة هذيل، وهو عمارة بن أبى طرفه.

أما الرواية الثالثة: التى يروى السكرى عن طريقها ديوان الهذليين فهى عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الجمحى.

ويتبين لقارئ أشعار هذيل برواية السكَّرى، أنه قد جمع العديد من الروايات ووازن بينها، واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب.

ولقد كان له منهجه الواضح فى الجمع بين الروايات، فالقصائد التى كانت محل إجماع الرواة دون خلاف فى نسبتها، أو فى نصها أوردها دون نصٍّ على هذا الاتفاق، أما الروايات الأخرى التى وقع فى روايتها خلاف فإنه قد نص على أوجه الخلاف فى روايتها، ومن أمثله هذا قصيدة لأبى جندب الهذلى، فقد نص على أن الأصمعى قد رواها ولم يروها ابن الأعرابى ولا أبو عمرو ولا الجمحى[1]، ولم يقف جهد أبى سعيد عند حد القصائد، فقد نبه أيضًا إلى أوجه الخلاف فى رواية الأبيات[2].

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواة فى ألفاظ بيتٍ اختلافها فى بيتٍ للأعشى ميمون بن قيس هو:

إنّ لعمرو الذى حطت مناسمُها ... تُخْدى وسبق إليْها الباقِرُ العَيِلُ

رواه بعضهم «خطّت» يريد خطت التراب، ورواه بعضهم «حطّت» أى اعتمدت فى السير، وروى بعضهم «تُحدى» بعضهم «تَحدى».

وروى بعضهم «الباقر العَثِلُ» وهى الكثيرة، ورواه آخر «الباقر الغُيُلُ» وهى السماء، ورواه آخر «وجدّ عليها النافر العَجِلُ» يريد النفار من مِنى[3].

وتقرأ شرح ابن الأنبارى على المفضليات، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو برواب عده.

---

(١) شرح أشعار الهدليين ٨٣

(٢) ومن أمثلة ذلك: فى قصيدة لأبى المثلم الهدلى يىص بعد دكر أحد أبياتها على أنه لم يرو هدا البيت والبيتس اللدين بعده أحد عير الىاهلى عن الأصمعى ولم يرو هدا أبو عمرو ولا أبو عبدالله ولا أبو بصر ولا الاحفش

(٣) ومن أمثلة دلك أيضًا أنه يىص فى أحد أبيات قصيدة لصحر العى على أنه لم يرو هدا البيت والبيت الدى بعده الأصمعى وأبو عبد الله انظر شرح أشعار الهدليين ٢٥

بزيادة أو حذف، وتقديم وتأخير، وتغيير كلمات فى الأبيات، والأمثلة كثيرة مبثوتة فى بطون كتب الأدب وشروح الأشعار.

* * *

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة، ظاهرة اختلاف الروايات، ولعل أهم هذه الأسباب هى:

١ - النسيان:

من طبيعة الإنسان التذكُّر والنِّسيان، ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق، ولذلك فمن المتصوّر أن تكثر الروايات والاختلاف، فإن الشاعر ينشد قصيدته على ملأ السامعين فيحفظها منهم جماعة، فربما اختلطت كلمة، أو جملة على أذن السامع فيبدلها بأخرى.

والأدب الجاهلى، والإسلامى ظلَّ سنين طويلة يتناقله الرواة شفاهًا - فى الظَّاهر على الأقل - والحافظة كثيرًا ما تخطئ، وكثيرًا ما تضع كلمة مكان كلمة، متى استقام الوزن والمعنى، فراوٍ يغيِّر كلمة، وراوٍ يغيِّر أخرى، وراو لا يغيِّر، والعلماء يروون عن رواة مختلفين فيأتى هذا الاختلاف.

٢ - الشاعر يغيِّر:

وربما عاب على الشاعر آخرُ شيئًا من تلك القصيدة، فيغير منها ما اقتنع بوجوب تغييره.

يقول الأصمعى: إن ذا الرمَة أنشد رجلًا:

* وظاهِرٍ لَهَا مِنْ يَابِسِ الشَّخْتِ *

فقال له الراوية: أنشدنى:

* مِنْ بَائِسِ الشَّخْتِ *

فقال له: إن اليُبْسَ مِنَ البُؤْسِ؟!

ولقد كان بعض رواة ذى الرمة يقول له نتيجة هذا التغيير: أنت أفسدت عَلَىَّ شعرك[1].

لهذا فإنه نتيجة لهذه الظاهرة - الملفتة حقا - فى آثار ذى الرمة، نتوقع أن يكون بعض رواته قد حملوا عنه آثاره، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة لبعض هذه الآثار التى رووها عنه، فظلت كما هى دون تغيير، وبعض رواته حملوا عنه آثاره بعد الحذف، أو الإضافة، أو التبديل.

---

(١) الموشح للمرزبانى ٢٨٩ - ٢٩٠.

٣ - التحريف فى القراءة:

ومن أسباب ذلك أيضًا أن العلماء كانوا يأخذون أحيانًا من صحف غير منقوطة ولا مشكولة، فيقرؤها كلٌّ حسبما يصحّ عنده معناها فـ(خذالة) إذا لم تنقط تقرأ: حدالة وجذالة.. و(حرمه) إذا لم تنقط تقرأ: حرمه، وحزمه، فيأخذها كل حسب اجتهاده ويمعن الفكر فى تأويل المعنى على حسب ما قرأ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى: ميمون بن قيس:

إنِّى لعمْـرو الذِّى خـطَّتْ مَنَـاسِمُهـا ... تخْدى وسِيق إليْهـا البـاقِـرُ العَتِـلُ

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك. وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجة عدم النقط والشكل، وقد روى لنا الشيء الكثير فيما وقع بين العلماء من نزاع وخصومة حول البيت،يرويه أحدهم على شكل، ويرويه الآخر على شكل آخر، مثال ذلك:

أن الأصمعى أتى ولد سعيد بن سلم الباهلىّ فسألهم عمّا يروونه من الشِّعر، فأنشده بعضهم القصيدة التى فيها:

سَمينُ الضَّواحى لم تؤرِّقْـه ليلةٌ ... وأنْـعَم أبْـكـارِ الهُـمُـومِ وعُـونُها

فقال الأصمعى: من روّاك هذا الشعر؟ قال: مؤدب لنا يعرف بابن الأعرابى.

فقال: احضروه، فقال له: هكذا رويتهم هذا البيت برفع (ليلةٌ)؟

قال: نعم. فقال الأصمعى: هذا خطأ إنما الرواية (ليلةً) بالنصب. يريد: لم تؤرقه أبكار الهموم وعونها ليلةً من الليالى.

وقال الأصمعى لسعيد: من لم يحسن هذا القدر فليس موضعًا لتأديب ولدك، فنحّاه سعيد[1].

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف، والتحريف فى الكلمات المتشابهة فإنه من أسباب الاختلاف أيضًا، وشواهده كثيرة سنذكر بعضها فى موضعه.

٤ - خصائص اللهجات:

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، ويجرى كل منهم فى النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية، فمن ثم يقع الاختلاف الصرفى واللغوى الذى نراه فى بعض الروايات.

٥ - الراوى يغيِّر:

يذكر لنا الأستاذ الرافعى أنه قد يغيّر الراوى من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق

(١) المزهر فى علوم اللغة، السيوطى ٢/٣٢٢

بموضعها، وأثبت فى معناها، أو تكون الكلمة قد أصابت هوًى فى نفسه.. وذلك كقول أبي ذؤيب الهذلى:

دَعانِى إليها القلْبُ إنىّ لِأمره مُطِيعٌ فما أدرى أرشْدٌ طلابُها؟

وهى رواية أبى عمرو بن العلاء، ولكن الأصمعى رواه على نقيض هذا المعنى فقال: «عصانى إليها للقلب..» البيت.

وظاهرٌ أن هذا التناقض فى الرواية لا يكون من الشاعر، وإنما هو تفاوت فى الاستحسان لا غير «وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف».

ويبدو أنه كان هناك شِبْهُ عُرْفٍ بين العلماء، على أن الراوى إذا وجد فى المروى ما يعتقد أن غيره أحسن منه، فله أن يغير فى متن الرواية بما يتفق مع رأيه.

حكى الأصمعى أنه أنشده خَلَفٌ ضمن قصيدة لجرير:

فيالك يـوْمًا خيـْره قَبْل شـرّه تغيَّبَ وَاشِيــه وأَقْصَرَ عَــاذِلُـه

قال خلف: ويحه ما ينفعه خير يؤول إلى شر؟. قلت (الأصمعى): هكذا قرأته على أبى عمرو بن العلاء، قال: صدقت، وكذا قال جرير وكان قليل التنقيح لألفاظه، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. قلت: فكيف يجب أن يكون؟ قال: الأجود أن يكون «خيره دون شرّه» فَارْوِهِ كذلك، وقد كانت الرواة قديمًا تصلح أشعار الأوائل فقلت: والله ما أرويه إلا كذلك[1].

فعلى الرغم من صحة النص عن قائله عمن رواه، وهو أبو عمرو بن العلاء، وثبوت ذلك أيضا عند الأصمعى وخلف، فإنما غيّرا وبدّلاَ ألفاظه اعتمادًا على تلك القضية الخطيرة «كانت الرّواة قديمًا تصلح أشعار الأوائل».

قال ابن مقبل: إنِّى لأرسل البيوت عوجا فتأتى الرواة بها قد أقامتها[2].

ومن الرواة من كان يغير فى ألفاظ بعض الأبيات؛ لتوجيه حجته وإنهاض دليله! فيُرْوى عنه البيت على وجهه المغيّر، وذلك فاشٍ بينهم وخاصة فى رواة الكوفيين.

ومن أمثلة تغيير الرواة، ما يقوله ابن قتيبة: «وقد رأيت سيبويه يذكر بيتًا يحتج به فى نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ وهو كقول الشاعر:

مُعَـاوِىَّ إنَّنَـا بَشَـرٌ فـأَسْجِـحْ فَلَسْنَـا بِـالجبَـالِ ولاَ الْحَـدِيـدَا

---

(١) العمدة ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) مجالس ثعلب ٤٨١

قال: كأنه أراد: لسنا الجبال ولا الحديدا، فردّ الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأن هذا النعر كله مخفوض قال الشاعر:

فَهبْهَا أُمَّةً ذهبَتْ ضِياعًا يزيدُ أميرُها وأبو يزيدِ
أَكَلْتُم أرْضَنَا وَجرّدْ تُمُوها فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أوْ مِنْ حَصيدْ[١]

٦ - المؤلف يغيّر:

كثيرًا ما كان يملى المؤلف كتابه مرّات متعدّدَة، وهو فى كل مرّة يُحْدِث فى إملائه كثيرًا من التّغيير والتبديل على سبيل التنقيح، والتجويد لعمله بعد المراجعة، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء فى مثل هذه الحالة، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدى مَنْ سمعه من الشيخ بطريق الإملاء، ومن أمثلة ذلك: الأصمعى الذى كان قد أملى كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة مرة تختلف اختلافًا كبيرًا بعضها عن بعض[٢] وكذلك أملى ابن دريد كتاب (الجمهرة) فى فارس ثم أملاه فى البصرة وبغداد من حفظه، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف الهام[٣].

٧ - تزيّد الرواة:

وهذا وذاك غير ما يكون من تزيّد بعض الرواة فى الشعر، حتى يخرج إلى الوضع والصنعة، وكتاب ابن سلام مملوء بهذه النماذج.

ومما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التى أولها:

تقُولُ ابْنَةُ العبْسِيِّ: قَدْ شِبْتَ بَعْدَنَا وكُلُّ امْرِئٍ بعْدَ الشَّبَابِ يَشِيبُ

ومنها شاهد النحاة المشهور «لعل أبى المغوار منك قريب» وهى مرثية رواها القالى فى أماليه وقال:

قرأت على أبى بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة فى سعر كعب الغنوى... إلى أن قال:

وبعضهم يروى هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوى، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوى، وبعضهم يروى شيئًا منها لسهم، وزاد أحمد بن يحيى عن أبى العالية فى أولها بيتين ثم قال:

---

(١) الشعر والشعراء ٩٨ - ٩٩، وانظر الرافعى ٣٨٨
(٢) انظر السيوطى فى بغية الوعاة ٢/١١٢ والقفطى فى إنباه الرواة ٢/١٩٩ والزبيدى فى طبقات اللغويين والنحويين ١٨٤
(٣) انظر المزهر ١/٥٨

وهؤلاء كلهم مختلفون فى تقديم الأبيات وتأخيرها، وزيادة الأبيات ونقصانها، وفى تغير الحروف فى متن البيت وعجزه وصدره، ثم قال: والمرثى بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيب، ويحتج ببيت روى فى القصيدة «أقام وخلى الظاعنين شبيب»، وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح).

* * *

العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض لدراسة الرواية الأدبية، يهجم على ذهنه فورًا ما صنعه علماء الحديث فى دراستهم، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث، ثم التزموه فى دراستهم على مدى القرون.

وبناء على ما قدمنا فإنه يجب علينا أن نبين بصورة عامة ومختصرة بداية الخيط العلمى الذى أمسك بطرفه الأول علماء الحديث، ثم نتتبع باختصار مساره بعد ذلك، لنوضح فى آخر الأمر كيف كان التأثير والتأثر بين رواية الحديث ورواية الأدب فنقول:

من المتعارف المشهور: أن حديث الرسول لم يجمع أو يتداول بصورة منظّمة حتى قرب نهاية القرن الأوّل الهجرى تقريبًا، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث، وذلك خوفًا على القرآن أن يختلط به الحديث، أو يشتغل الناس عنه بالسنة، وقد جاء فى حديث عمر لوفد أرسله للكوفة: «إنكم لتأتون أهل قرية لهم دوىٌّ بالقرآن كدوىّ النحل، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جرِّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم»[١].

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرة لا تقييد فيها، وقد تكون مسندة بأن يروى صحابى عن صحابى آخر، عن الرسول ﷺ، وقد روى أن أبا موسى الأشعرى قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه: «احفظوا عنا كما حفظنا»[٢] وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعًا بين الناس، حتى بدأ تدوينه الرسمى فى أواخر القرن الأول الهجرى، وعلى ما هو المشهور فى عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣).

وفى هذه الأثناء حدثت تغيّرات جوهرية فى المجتمع الإسلامى، إذ انتهى الصحابة وخلَفهم غيرُهم من التابعين، وانقسم الناس شيعًا وأحزابًا متفرقة: دينية وسياسيه. وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى مُلْك، ومن شورى إلى رياسة، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته.. فكثر فيه الوضع والتزييف، تأييدًا لاتّجاه أو طعنًا فى آخر، أو تقربًا لحاكم أو بثًّا للبلبلة والتسكيك فى الدين، كما كان يصنع الزنادقة، وقد أقر بعض هؤلاء الوضاعين الكذب

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٢

(٢) جامع بيان العلم ١/٢٤٨

صراحة بما وضعه وافتراه على الرسول الله ﷺ، فقد قال عبد الكريم بن أبي العوجاء - أحد هؤلاء الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلّل فيها الحرام»(١) بل قد وصل الأمر فى ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراة!!

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث، كان الفساد قد تطرق إلى كلٍّ من سنده ومتنه، وكان لابد من حركة مضادة لمقاومة ذلك وردّه؛ ليحصل العلماء فى النهاية على أحاديث مصفّاة صحيحة النسبة لرسول الله ﷺ، وقد صدرت منه حقًا، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث فى هذا الوقت المبكّر، فتشددوا فى الإسناد والتزموه، كما تتبعوا رواة الحديث بالتجريح والتعديل.

وواضح أن كلّ ذلك ضرورة، أملتها ظروف العصر والتحرّز الدينى فى رواية السنّة، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث، قال محمد بن سيرين (ت ١١٠): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة نظروا، من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه»(٢).

وقد سمع الزهرى (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: «قال رسول الله ﷺ، فقال له: مالك، قاتلك الله يابن أبى فروة، ما أجرأك على الله!! أسند حديثك، تحدثوننا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمه!!»(٣).

ويكفى ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكرًا فى نهاية القرن الأول، وبداية الثانى بطرق التوثيق والتزييف، وأنّ دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة «ولما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم»، فالدافع إذن دينى أوجدته الفتن والكذب فى الحديث، وجاءت مؤلفات الحديث فى تلك الفترة وما بعدها، ملتزمة بضوابط الرواية، لأن الراوى يشعر بالتحرّج الدينى، وذلك أنه ينقل كلامًا من كلام رسول الله ﷺ، وهو الذى قال فى حديثه المشهور: «من كذب علىّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار»(٤).

هذا فضلًا عن أن الحديث يتضمن جزءًا كبيرًا من السنّة، أو قل: هو السنة كلّها، وهى ثانى مصادر التشريع الإسلامى، أى أنها تتلو كتاب الله فى القيمة، ولذلك كان من التدقيق والتحقيق، ومما يبعث الطمأنينة فى نفوس السامعين، ويوحى إليهم بالثقة فى حديث المحدّث

---

(١) اللآلىء المصنوعة ٢٤٨/٢.

(٢) انظر صحيح مسلم ٨٤/١ واللفظ لابن حجر فى لسان الميزان ٧/١.

(٣) حلية الأولياء ٣٦٥/٣.

(٤) انظر نص الحديث كاملا وطرق تخريجه عند الخطيب البغدادى فى «تقييد العلم ٢٩-٣٢» وهوامش الصفحات

التزام المحدِّث بالضوابط السلوكية فى رواية الحديث، والإسناد المتصل الذى يصل بين عصره وعصر الرسول ﷺ بسلسلة متصلة من الرواة والمحدِّثين، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابى فالرسول.

من أجل هذا - رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين، يتحرّجون من رواية الحديث، وقد يتخففون من أعباء هذا الحرَج وقسوته، فيلجئون إلى الشعر وإنشاده، رأينا روح بن عبادة[1] يقول: «كنت عند شعبة فضجر من الحديث، فرمى بطرْفه أبا زيد سعيد بن أوس الأنصارى فى أخريات الناس فقال: يا أبا زيد.

واستعجمت دَارُ مىٍّ ما تُكلِّمنَا والدَّارُ لَوْ كلّمتْنَا ذَاتُ أخْبَارِ

إلىّ يا أبا زيد، فجعلا يتناشدان الأشعار، فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة: يا أبا بسطام، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدَعُنا وتقبل على الأشعار؟! قال: فرأيت شعبة غضب غضبًا شديدًا ثم قال: يا هؤلاء أنا أعلم بالأصلح لى أنا -- والذى لا إله إلا هو - فى هذا أسْلم منى فى ذاك» .

ومن أجل هذا أيضًا، كان الأصمعى يتحرّج فى تفسير شىء من القرآن، وكذلك كان يتحرج من رواية الحديث، ولذلك لم يرفع من الحديث إلا أحاديث يسيرة.

فالقوم آنذاك لم يكونوا يرون فى رواية الشعر ما يرونه فى رواية الحديث، فالشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا بشخص الرسول ﷺ، ولا يمتّ بسبب إلى التشريع، فهم إذن فى حل إذ وجدوا فيه سعة، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذى كانوا يأخذون به أنفسهم فى الحديث.

فالعرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلى كأنه طُرْفة أو ملهًى، ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعنى به هذه العناية التى بذلت فى الحديث.

ولم ير من يتعمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار.

والأصمعى كان فيما يروى من الحديث متحرِّيا شديد التحرّى، فوثّقه المحدِّثون كابن معين وابن حنبل، وكان فى اللغة صادقًا غالبًا، إلا أن يجتهد فى تفسير الغريب فيخطئ، أما فى النوادر والملح، وما يحكى عن الأعراب فيرخى لنفسه فى ذلك العنان، فإذا وجد الحال يستدعى قولاً ظريفًا أو ملحة تزيّد فيها أو اخترعها، ولا يرى الأصمعى فى ذلك ما يمس دينًا أو يخرج به عن التقوى، لذلك فإنه يُشك فيما يرويه الأصمعى من النوادر.

(١) نزهة الألباء: ٨٩ - ٩٠، وطبقات ابن سعد ٧/٢، ٣٨.

ويحدثنا صاحب العقد: أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلبًا للاستخفاف والإيجاز، وهربًا من التثقيل والتطويل، لأنها أخبار ممتعة، وحكمٌ ونوادر لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضيرها ما حذف منها[1].

وغالبًا مانجد الأسانيد فى الأدب قصيرة، وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين.

أما بالنسبة إلى سند الحديث، فقد استمر حتى القرن السابع، فكأنّ عُمْر الإسناد العربى ثلاثة قرون تقريبًا، دع عنك ما كان من شأنهم فى هذا الإسناد «فإن الصدور منهم يكتفون بالنسبة غالبًا، وهى بعض طرق الرواية كما ستعرفه – فيقولون: رُوِّينا عن فلان وحُدِّثْنَا عن فلان، ويكون بين الراوى والمروى عنه جيلان» والنسب غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن، على اتصال النسب العلمى بين راوى الشىء، وصاحب الشىء المروى، حتى يثبت العلم بذلك على وجهٍ من الصحة، ولم يكن فى العرب شىء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بنى مروان[2].

ونخلص من كل ما سبق: إلى أن القوم كانوا يرون فى رواية الحديث مالا يرونه فى رواية الشعر، فتسددوا فى الأول واستراحوا فى الثانى من عناء التضييق الذى كانوا يأخذون به أنفسهم فى رواية الحديث.

* * *

ومع ذلك فإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته، وُجِدتْ عند العرب منذ الجاهلية، فكان علماء النَّسَب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام، يأخذون علمهم بالنسب عن شيوخ هذا العلم ممن تقدمهم أو عاصرهم، وكذلك كان رواة الشعر والأخبار الجاهلية.

وربما كان أوضح ما يمثل تلقى الشعر وأخذه، ما يروى من أن عمر بن الخطاب تمثل بسعر، ثم قال لفرات بن زيد اللينى أتدرى من يقوله؟ فقال فرات: لا أدرى يا أمير المؤمنين، قال عمر: هذا شعر أخيك قسامة بن زيد. قال: ما علمته. قال: هو أنشدنيه وعنه أخذته.

وقد روى حمزة الأصفهانى: سئل رؤبة بن العجاج عن هذا البيت:

نَطْعَنهم سُلْكَى ومَخْلوجةً ... كَرَّكَ لأْمَين على نابِلِ

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد مقدمة المؤلف.

(٢) راجع تاريخ آداب العرب للرافعى ٢٩٥ – ٣٠٥.

فقال رؤبة: حدثني أبي، عن أبيه، قال: حدثتني عمتي - وكانت في بني دارم - قالت: سألت امرأ القيس - وهو يشرب طلاءً له مع علقمة بن عبدة - ما معنى قولك «كَرّكَ لأمين على نابل»؟ فقال: مررت بنابل وصاحبه يناوله لزامًا وظهارًا، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به[١].

وكما سبق أن بينا، فإن العصر الجاهلي كان فيه رواة للشعر والأنساب.

بينما كانت رواية الحديث أمرًا طرأ على العرب بعد الإسلام، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمني متأثرة برواية الأدب وفرعًا منها فالروايتان أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقًا طبيعيًّا[٢]، بل لقد بلغ رواة الشعر وعلماؤه من التحقيق والتمحيص، وتمييز منحوله، والنص على الموضوع منه منزلة جعلت بعض العلماء يميزونهم عن رواة الحديث.

فنرى ابن سلام يردّ الكوفيين إلى التساهل في الرواية، والتجوّز في القبول فيقول: «وأسمعني بعض أهل الكوفة شعرًا زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثي به حاجب بن زرارة، فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا، وهو من أهل العلم؟ وهذا شعر متداعٍ خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات» فيقول معقبًا على هذا الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله»[٣].

ولم تكن هذه الملاحظة لتغيب عن الثقات من علماء الأدب ورواته، منذ جَمْع الأدب وتدوينه، فقد تنبهوا إلى ذلك ومثله، ووقفوا على كثير من النصوص التي ليست أصيلة فعرفوها ولم يقبلوها، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق، ويميزوا الصحيح من الزائف، وكتب الأدب والتاريخ مليئة بذكر ملاحظات هؤلاء الثقات وتنبيهاتهم، ولنا في ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١هـ خير مثال في كتابه (طبقات فحول الشعراء)، إذ أورد فيه كثيرًا من الملاحظات والآراء التي تدل على دراسة وتحقيق.

وقد بدأ الكلام في الجرح والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة، وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخذ الإسلام في الانتشار، ودخل فيه من لا يحصر كثْرةً من الأمم المفتوحة من فارسي، ورومي، وبربري، ومصري وسوري، وكان من هؤلاء من لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم، كثر الوضع كثرة مزعجة، وقد حمل الوضّاع على الوضع أمورٌ أهمها:

١ - الخصومات السياسية:

فكم من الأحاديث وضعت في فضل قريش، والأنصار، وجهينة، ومزينة وأسلم، وغفار،

---

(١) التنبيهات على أغاليط الرواة ص ٤ لأبي القاسم على بن حمزة البصرى مخطوط دار الكتب ٢٢ ش لغة

(٢) انظر مصادر الشعر الجاهلي ٢٥٦ (٣) طبقات فحول الشعراء

والأشعريين، وكم من حديث وضع فى تفضيل العرب على العجم والروم، فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث، فى فضل العجم، والروم، والحبش، والترك.

٢ - العصبية للبلد .

٣ - الخلافات الكلامية .

٤ - الترغيب والترهيب .

فروّعت هذه الفوضى فى الحديث عن رسول الله جماعةً من العلماء الصادقين، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألمَّ به، وتمييز جيده من رديئه، وسلكوا فى ذلك جملة مسالك منها:

أنهم طالبوا بإسناد الحديث، وعينوا رواته فيقول المحدث: حدثنى فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا؛ ليتمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدِّث صدقًا وكذبًا ولينظروا: هل المحدث ينتسب إلى بدعة وضع الحديث ترويجًا لها؟ ثم أخذوا يشرِّحون الرجال، فيجرِّحون بعضًا ويعدِّلون بعضًا، وكان للاختلاف المذهبى أثر فى التعديل والتجريح، فأهل السنة يجرِّحون كثيرًا من الشيعة، وبالعكس، وقد وضع علماء الحديث للجرح والتعديل قواعد، لكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن.

فقلَّ أن تظفر منهم بنقد، من ناحية أن ما نسب إلى النبى ﷺ لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المألوف فى تعبير النبى، أو أن الحديث أشبه فى شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا.

ولم تظفر منهم فى هذا الباب بعشر ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم.

الرواية الأدبية:

فإذا رجعنا إلى رواة الآثار الأدبية، نجد أنهم نبهوا إلى زيف المتن إذا تراءى لهم ذلك، مهما كان السند.

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار، ونبهوا إلى زيفها ونحلها.

فنجد مثلًا فى كتاب السيرة لابن إسحاق، كثيرًا من هذا الشعر المنحول الموضوع - على كثرة ما فيه أيضا من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواة - فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيرًا منه، وبيّن زيفه، وذكر نقد العلماء له، وقد نبّه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك، فاعتذر عن إيراد مثل هذا الشعر المنحول بقوله «لا علم لى بالشعر، أوتى به فأحمله»[1] وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله: «ولم يكن عذرًا؛ فكتب فى السِّيَر أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلًا عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود؛ فكتب لهم

(١) طبقات فحول الشعراء ٩

أشعارًا كثيرة وليس بشعر، إنما هو كلام مؤلَّف معقود بقواف؛ أفلا يرجع إلى نفسه فيقول: من حمل هذا الشعر؟! ومن أدّاه منذ آلاف السنين! والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الذينَ ظَلَمُوا﴾[١] وقال فى عاد ﴿فَهلْ تَرَى لَهُمْ مِن بَاقِيَةٍ﴾[٢].

ونَقد ابنُ النديم ابنَ إسحاق أيضا فقال: «ويقال: كان يُعْمَل له الأشعار ويُؤتى بها، ويُسْأل أن يُدْخلها فى كتاب السيرة فيفعل، فضمنَّ كتابه من الأشعار ما صار به فضيحةً عند رواةِ الشعر»[٣].

ويذكر السيوطى فى المزهر نقلا عن أبى الطيب اللغوى فى كتابه «مراتب النحويين» أنه «قد غلب الجهل وفشا حتى لا يدرى المتصدّر للعلم من روى ولا من روى عنه، ولا مِنْ أين أخذ علمه!! وحتى إن كثيرًا من أهل دهرنا (أبو الطيب اللغوى)، لا يفرقون بين أبى عبيدة وأبى عبيد! وبين الشيء المنسوب إلى أبى سعيد الأصمعى أو أبى سعيد السكرى، أو أبى سعيد الضرير!! ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون أهو الأحمر البصرى!! أو الأحمر الكوفى!، ولايصلون إلى العلم بمزية ما بين أبى عمرو بن العلاء وأبى عمرو الشيبانى.. وحتى يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادى، ومحمد بن سلام الجمحى صاحب الطبقات أخوَان، ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته: تأليف أبى عبيدالقاسم بن سلام الجمحى، وليس أبوعبيد بجمحى ولا عربى، وإنما الجمحى (محمد) مؤلف كتاب (طبقات فحول الشعراء)، وأبوعبيد فى طبقة من أخذ عنه... ولقد بلغنى عن بعض من يختص بهذا العلم (فى عصر أبى الطيب اللغوى) ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويدريه أنه أسند شيئًا فقال: عن الفراء عن المازنى! فظن أن الفراء الذى هو بإزاء الأخفش كان يروى عن المازنى! وحدَّث عن آخَر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابى والأصمعى وهما ما اجتمعا قط، وابن الأعرابى بإزاء غلمان الأصمعى[٤].

وبهذا ومثله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون فى نقد المتن كما يدققون فى السند أيضًا.

* * *

سبق أن ذكرنا أن رواية الأدب تكاد تكون فنًّا متميزًا قام به رجال متخصِّصون فى النصف الأول من القرن الثانى، إذ بدأ ذلك بأبى عمرو بن العلاء (ت١٥٤)، وحماد الراوية

---

(١) سورة الأنعام ٤٥
(٢) سورة الحاقة ٨
(٣) الفهرست ١٣٦
(٤) المزهر ٣٩٥/٢ وما بعدها

(ت ١٥٥)، وتبعهما المفضل الضبى (ت ١٥٨)، وخلف الأحمر (ت ١٨٠)، والشيبانى (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيدة (ت ٢٠٩)، وأبو زيد (ت ٢١٥)، والأصمعى (ت ٢١٦)، ثم رواة القرن الثالث كابن الأعرابى (ت ٢٣١)، وأبى حاتم (ت ٢٤٨)، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا فى أواخر القرن الرابع من يروى أيضا عن الأعراب أحاديثهم، وطرائفهم وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧٠)، وابن جنى (ت ٣٩٢)، وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك.

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة، استمدوها من السابقين عليهم فى الزمن حتى العصر الجاهلى، فقرءوا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم.

فهل استخدم هؤلاء الرواة ضوابط الرواية سندا ومتنا؟ وإذا كان، فمتى حدث ذلك؟ وكيف حدث؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء، لم يلتزموا الإسناد فيما رووه، ومن النادر العثور فى آرائهم على إسناد متصل، تنتهى نسبته إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء.

هذا المبدأ العام لا ينقضه ما حدث فى النادر القليل.

ولكن منذ أن اتسع القول فى علوم الحديث، ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحاته، وساعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات، بدأ رواة الأدب يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد فى كل ما أرادوا تعلّمه أو تعليمه من الأخبار والسِّيَر والأسعار، وإن كانوا فى ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط فى نقل أحاديث الرسول الكريم، لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن النالث ومن تلاهم، وجاء بصوره رواه الأحاديث التى هى سوق الإسناد بينهم، وبين الرواة الأول منذ القرن الثانى بطريقه متصلة أو منقطعة، فيصل الإسناد إلى أبى عمرو والأصمعى، أو أبى عبيدة مثلًا، ثم يساق بعد دلك النص عن هؤلاء منسوبًا إلى صاحبه بلا إسناد، حى وإن تفدم به الزمن، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد.

وهذه الطريقة واضحة تمامًا فى مؤلفات الفرن النالث، سواء كانت كتبًا عامة موسوعية الطابع، كالأغانى ومجالس تعلب، وكل من الأصفهانى ونعلب، من علماء الفرن النالث، أو فى روابه دواوين السعراء السابقين النى يفدم بين يديها إسناد ينتهى إلى أحد هؤلاء الرواد، من رواه الأدب، واللغة فى الفرن النانى أو النالث، ولا داعى لأن نسوق الأمثلة عن أكثرها إذا تصفحت كتاب الأغانى أو مجالس ثعلب.

ونرى فى الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يروون الأدب وشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيله، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئا مًّا من ضوابط الرواية الدينية، ولكنهم ما كانوا يتساهلون فى شىء من ذلك تساهلهم فى الجاهلية، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاناة.

كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألف فى غريب الحديث، فقد كان أبوعبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه، ثم تبعه عديد من الرواة، كالأصمعى، والأشرم، وابن الأنبارى، وابن الأعرابى، وأبو زيد الأنصارى، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، وابن دريد، ومحمد بن حبيب، وغيرهم[١].

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث، جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية، وقد قدّم المحدّثون فى هذا الباب ما يستخرج العجب، فبحثوا عن كل راوٍ وشرّحوه وحلّلوه، وكان عمل هؤلاء المحدّثين سببًا فى أنَّ رجال اللغة والأدب قلّدوا المحدِّثين، فشُرِّح الأصمعى، والكسائى وأبو عبيدة، وقطرب، وحماد، وخلف الأحمر، كما شرَّح المحدِّثون رواة الحديث، وقالوا الأقوال المختلفة فى تجريحهم وتعديلهم كما قال المحدثون، ولم يكتف المحدثون بالنقد، بل زادوا فى ذلك تاريخ الرجل وشيوخه؛ ليعرفوا من ذلك قيمته، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك.

وخطا الأدباء خطوة تقليدية أيضًا، فوضعوا الكتب كذلك فى تراجم الشعراء وطبقاتهم، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين، وأتى بعده ابن قتيبة فألف أيضًا فى الطبقات، وترجم لكل شاعر.

ومقياس المحدِّثين زمانى ومكانى، أو تاريخى وجغرافى، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم، والعناية بمواليدهم ووفياتهم، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذى حدثوا فيه، وذكروا قصصًا وأخبارًا حكموا عليها بالتدليس، بسبب جهل الراوى بتاريخ وفاة المروى عنه، وكذلك فعل علماء الأدب، وقد سقنا لك نصًّا ذكره أبو الطيب اللغوى فيما يروى عنه السيوطى.

والمحدِّثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخيًا، ففى العهد الأموى نرى أحاديث قيلت فى جرح الرجال وتعديلهم، ونرى فى صدر الدولة العباسية سعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، يؤلفان الكتب فى نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم، مع أنا لا نعلم فى بدء هذا العصر كتابًا أدبيًا يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رحال الأدب.

---

(١) انظر الفهرست ١٢٩.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه، أن الكتب التى اصطبغت بها كتب التراجم الأدبية، صبغة محدِّثين أكثر منها صبغة أدباء، خصوصًا ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغانى مثلا، فإنك ترى فيه الإسناد على نمط إسناد المحدثين، والتعبير فى كثير من الأحيان تعبير حديث.

ولعل من أكثر المظاهر التى تأثرت بها كتب تراجم الأدباء بكتب المحدّثين احتجاب شخصية المؤلف فى بعض الكتب التى ألفت فى هذه القرون، فقد حصروا أنفسهم فى دائرة النقل، نقل مَا حدثوا به ونقل ما بلغهم عن الرجل، وليس هذا مقصورًا على كتب التراجم، بل هو فى أصول كتب الأدب المؤلفة فى ذلك العصر، فإذا قرأت فى الكامل، للمبرّد، أو البيان والتبيين، أو عيون الأخبار، لا تجد للمؤلف شخصية بارزة، مع قدرة مؤلفها الفائقة، وما له من بسطة فى العلم والأدب، ولو أحصيت ما للمبرد فى الكامل، وما للجاحظ فى البيان والتبيين لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسه، وإنما له الاختيار والجمع، شأن المحدثين فى الحديث.

ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث: أنهم وضعوا شروطًا خاصة لراوى الأدب واللغة، على نحو ما فعل رجال الحديث، فرجال الحديث يشترطون فى الراوية أن يكون ثقة ضابطًا لما يرويه، ويتحقق هذا، فى المسلم، العاقل، البالغ، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة. وأن يكون مع ذلك متيقظًا لما يرويه، غير غافل، حافظًا إن حدث من حفظه، فاهمًا إن حدّث على المعنى، فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته[1].

* * *

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطًا مماثلة إلى حد كبير، فيقول الصاحبى: «تؤخذ اللغة سماعًا من الرواة الثقات، ويتَّقَى المظنون»[2].

أما ابن الأنبارى فقد صرح بقياس رواية الأدب على رواية الحديث، ثم ذكر بعض ما ينبغى أن يتوافر عند راوى الأدب فقال: «يشترط أن يكون ناقل اللغة عدْلاً، رجلاً كان أو امرأة، حرًّا كان أو عبْدًا، كما يشترط فى ناقل الحديث، لأن به معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط فى نقله ما اشترط فى نقله[3] ثم أضاف كمال الدين بن الأنبارى قوله «فإن كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله».

وقد أوجبوا الإسناد قديمًا فى نقل اللغة لوجوبه فى الحديث، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله،

---

(١) المزهر ١/١٨٢.
(٢) المزهر ١/١٨٣
(٣) لمع الأدلة: ٣٥.

وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر، وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب، فاشترطوا فى ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة، ولـذا قبلوا نقل أهـل الأهواء المبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب[١]، ورفضوا المجهول الذى لم يعرف قائله؛ خوفًا من أن يكون مولدًا فتدخل الصنعة على اللغة.

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب، فاشترطوا العدالة أيضًا فى روايتها ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ)[٢].

ومما اشترط العلماء فى راوى الأدب واللغة: أن يكون الأثر معروفًا ناقله وقائله، وردُّوا من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل، ورفضوا الاحتجاج به، وهذا الشرط هو فى الحقيقة مكمِّلٌ لشرط العدالة، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة[٣].

واعتبروا من اللغة متواترًا وآحادًا ومرسلًا ومنقطعًا وأفرادًا ونحو ذلك، ولقد جارى رواة الأدب رواة الحديث فى كثير من الدقائق العلمية. من ذلك: مراتب الألفاظ المستخدمة فى الجرح والتعديل، فقد فصّل أبو حاتم الرازى (ت ٣٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال: «ووجدت الألفاظ فى الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل له: (صدوق) أو (محله الصدق) أو (لا بأس به)، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية وإذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار»[٤].

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رواة الحديث، فكثيرًا ما يتلقى الباحث فى كتب الرواه بألفاظ مثل (ثَبْت أو ثِقَة، أو صَدُوق).

فالخطيب البغدادى عند ترجمته لابن الأعرابى يقول عنه: (ثقة)، وفى موضع آخر يقول عنه أيضا: «كان أعلم الناس باللغة موثقًا فيما يرويه»[٥].

ويعدل الأصمعى فينقل قوله يحيى بن معين (ت ٢٣٣): «الأصمعى ثقة»[٦] كما ينقل عن أبى داود السجستانى (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمعى: (صدوق)[٧].

وقد اختَصَصْتُ الخطيبَ البغدادى بالحديث؛ لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراجمهم من الرواة يجعلنا أكثر اطمئنانا، فهو من أقدر العلماء على النظر فى أمر الرواة، وإحلالهم أماكنهم من الوثاقة أو التجريح فهو من رجال الحديث، وله كتاب (الكفاية فى معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها.

---

(١) الرافعى تاريخ آداب اللغة العربية ١/١٢٥
(٢) المزهر ١/٨٣
(٣) لمع الأدلة ٤٧
(٤) الجرح والتعديل ١/٣٧
(٥) تاريخ بغداد ٥/٢٨٢
(٦) تاريخ بغداد ٦/٣٢٩
(٧) المرجع السابق ١٠/٤١٨

أما ألفاظ الجرح فلها أيضا مراتبها عند رواة الحديث، ورواة الأدب على السواء، فمنها (كذّاب) وهى أعلاها، ثم (تكلّموا فيه) ويلى ذلك (لم يعبأ به) ولكل منها مرتبة.

فأبو زيد الأنصارى يُسْأَل عن أبى عبيدة، والأصمعى فيقول: «كذّابان» ويقول القفطى فى شأن نصر بن على بن منصور: «تُكلِّم فيه» وفى موضع آخر يقول: «هجرت روايته»(١).

وهناك بعد هذا، بعض المفاهيم الجزئية الهامة، التى أخذ بها رجال الأدب عن رجال الحديث فى حكمهم على الرواة، من هذه المفاهيم:(المعاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصِر إذا أصدر حكما بشأن من عاصره –فى مقام التجريح– فإنه ينبغى ألا يؤخذ بهذا الحكم، فربما يكون وراء توهينه لمعاصره بواعث ذاتية من حقد، أو منافسة، ،أو خصومة، وقد يكون لهذا المعاصر من القدر ما يستحقه، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عمومًا لا يقرّون بهذا، أوْلا يتبينونه بوضوح؛ لما يحجبه عنهم من اعتبارات المعاصرة.

وقد حذا رواة الأدب حذو رواة الحديث، فقالوا: «كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يقدح فى العدالة»(٢).

وقد طبق السيوطى هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نفطويه، والأزهرى لابن دريد، وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواة.

ومن أوجه تأثر رواة الأدب والفقه برواة الحديث أنهم بدءوا فى رواية اللغة والأدب بدأهم فى رواية الحديث، فكانوا يذكرون السند فيقول، ثعلب – مثلاً – فى أماليه: حدثنى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس عن ابن الأعرابى قال: لحَن الرجل يلْحن لحْنا فهو لاحِنٌ. إذا أخطأ، ولَحِنَ يلحن لحنا فهو لحِن، إذا أصاب وفطن.

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلا، كما استمسك المحدّثون، لما سبق أن دكرنا، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوى مسند، كمسند البخارى ومسلم، والسبب فى ذلك أن اللغه أوسع جدًّا من الحديث فلو اتبع فى كل كلمة وكل اشتقاق الإسناد، لبلغ المعجم حدًّا لا يقدَّر، ولأن اللغة – فيما عدا ألفاظ القرآن – ليس لها من التقديس ما للحديث.

كذلك مما اتبع فى اللغة على نمط الحديث، أنهم رتبوا ما ورد من اللغة ترتيب أهل الحديث، ففصيح وأفصح، وجيد وأجود، وضعيف، ومنكر، ومتروك، كما فعلوا فى الحديث من صحيح، وحسن، وضعيف فقالوا: «إن اللغة التى ورد بها القرآن أفصح مما فى غيره، وقالوا: أوْفى

---

(١) إنباه الرواة ٢٥٨/٣هـ

(٢) انظر الرافعى تاريخ آداب العرب ١٦١/١هـ

بالعهد، أفصح من وفّى بالعهد، لأن الأولى لغة القرآن، وقالوا: المِزْرَاب لغة فى الميزاب وليست فصيحة. وقالوا: الخوى: الجوع. مقصور وقدمدّه قوم وليس بالعالى، وقالوا: رضبت الشاة. لغة مرغوب عنها، والفصيح ربضت، وقالوا: دِمِعَةُ عينى (بكسر الميم) لغة رديئة».

والظاهر أنهم راعوا فى تفضيل لغة على لغة، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض، وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض، أمورا كثيرة منها: أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيرًا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوى والصرفى فضلوها على غيرها، ومنها أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التى رواها راوٍ واحد.

* * *

التّدْوين

المقصود بالتدوين: الكتابة، وقد كانت الكتابة معروفة للعرب فى العصر الجاهلى، بدليل وجود إشارات إليها فى أدب ذلك العصر، كقول طَرَفة بن العبد:

كسُطُور الرقِّ رقّشَه بالضّحى مرقّشٌ يشِمه

ولكن وجود الكتابة فى زمان أو مكان، ليس معناه شيوعها وانتشارها، شأنها شأن كل شىء فى الوجود، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة، وذلك هو ما كان فى العصر الجاهلى، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم، ولكنها كانت بنسب قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحيانا، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة، وبخاصة بين البدو، وسكان الصحراء.

وقد ذهب الكثير من الباحثين[١] إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا فى منتصف القرن الثانى للهجرة، ولكن هذا لا يمكن أن نسلّم به على إطلاقه، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول، بل كان قبل الإسلام تدوين، ولقد كان هذا التدوين كثيرًا فى البلاد المتحضرة، كاليمن والحيرة، وقليلاً فى بلاد الحجاز، فالحِمْيَرِيُّون فى اليمن دوَّنوا كثيرًا من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار، ولا تزال آثارهم فى ذلك تستكشف بين حين وآخر[٢].

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية، فذكر أن حماد الراوية، كان عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسابها وأسعارها، بعضها كتبه بنفسه، وبعضها كُتِبَ من قبله، فقرأه واستفاد منه فى تدوين كتبه.

قال حماد الراوية: «أرسل الوليد بن يزيد إلىّ بمائة دينار وأمر يوسف بن عمر بحملى إليه على البريد، قال، فقلت: لا يسألنى إلا عن طَرَفَيْه قريش وثقيف، فنظرت فى كتابىْ قريش وثقيف، فلما قدمت إليه سألنى عن أشعار بلىّ، فأنشدته منها ما استحسنه، ثم قال: أنشدنى فى الشراب - وعنده وجوهٌ من أهل الشام - فأنشدته»[٣].

وقد كان أمْر كُتُب حماد المشتملة على شعر الجاهلية معروفًا مشهورًا، حتى إن الوليد بن

---

(١) انظر الرافعى. فى تاريخ آداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكى (شيخ العروبة) فى تاريخ الحضارة ص٨٣ و ٨٤ ومحمود المحودى فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق م٤ ص١٠٦.

(٢) انظر فجر الإسلام ١٩٩ وما بعدها، والأدب الجاهلى ص٢٠٣ وما بعدها

(٣) الأغانى ٩٤/٦.

يزيد بن عبد الملك – حين أراد أن يجمع ديوان العرب، وأشعارها، وأخبارها وأنسابها ولغاتها – استعار من حماد، ومن جناد بن واصل الكوفى ما عندهما من الكتب والدواوين، فدوّنه عنده ثم رد إليهما كتبهما[١].

وقد بُعِث النبى ﷺ ولم يجد لإفشاء العلم فى الناس إلا أن يكثر فيهم من يقرأ، ومن يكتب، فحمل المسلمين علىٰ تعلّم الكتابة، فكان إذا أسر جماعةً من العرب وصادف فيهم أناسًا يقرءون ويكتبون، ولم يكن لأحدهم مال يفتدى به نفسه، يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءةَ والكتابةَ، وبهذه الطريقة فشت الكتابة فى قريش وغيرها وكان يقول: «قيِّدوا العلْمَ بالكتابة»[٢].

وكثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى فى أيام التابعين، فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفى سنة ٦٩هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب فى الشعر، والأنساب، وأيام العرب فى الجاهلية والغزوات، وسيرة النبى محمد ﷺ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعارف[٣].

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبا جذوة تفسير القرآن، وبالتالى رائد دراسات النصوص العربية، ولذلك فقد أطلق عليه «ترجمان القرآن».

ولقد نسب إليه أنه كان عالمًا بالفقه والتاريخ الجاهلى، واللغة والشعر، وهنا نتساءل: هل كان عالمًا بكل هذه المجالات مهتمًا بتدريسها والبحث فيها دون أن يكون عنده شىءٌ مدونٌ ؟.

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربى، فهل كان عند العرب فى الجاهلية تراث مكتوب ؟.

يرى بعض الباحثين – والنفس أميل إلى ما رأوه – أن المعلومات التى وصلت إليهم عن بداية العمل فى هذا المجال (التدوين)، وكذلك عن الكتب التى جاءتنا عن تلك الفترة، فتره ظهور الإسلام وعصر الراشدين، وعلى بحث المواد التى وصلت إليهم، فتوضح لهم هذه المصادر أن المؤلفين فى تلك الفترة (صدر الإسلام)، مع ما يبدو من تناقل جهودهم سفاهًا كانوا يتلقون المادة بعضهم عن البعض اعتمادًا على نصوص مدونه. ولقد عرف (فون كريمر)، و (شبنجر)، و (جولد تسيهر)، و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدرًا من

(١) الفهرست ٣٤
(٢) محمد كرد على الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢
(٣) تاريخ التراث العربى ١ / ١٧٦ لفؤاد سرحين

المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة، ولم يخامرهم الشك فى صحتها، والمهم عندنا أنه كثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى أيام التابعين.

فهذه كلها – ومثلها كثير – أخبار صريحة الدلالة على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهلى مكتوبًا قبل عهدهم، وأنهم قرءوها وتدارسوها وأخذوا منها، ومن هنا كانت الدواوين التى صنعوها أو المجموعات التى اختاروها قائمة – فى أساسها – على ما كان مدونا قبل عصرهم وعلى الرواية الشفوية.

ومن الكتب التى دونت فى عهد الصحابة، والتابعين ما روى أن زيد بن ثابت ألّف كتابًا فى علم الفرائض، وعبد الله بن عمر كَتَبَ الحديث، وألف كتابًا فى قَضاء علىّ على عهد ابن عباس.

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين فى صدر الإسلام وقد قال ابن سهاب الزهرى: «خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحجّ، فلما كنا بالشجرة قال: تبصروا الهلال، فإن فى بصرى عهدة، فقال له نوفل بن مساحق: أتدرى ممن ذاك؟ ذاك من كثرة نظرك فى الدفاتر»[1]. هذا فضلاً عن أن «الدفتر» قد ورد ذكره فى الشعر الإسلامى المبكّر فقد قال جندب بن المثنى الطهوى:

هَـلاَّ بحجْـر يَـا رَبيعُ تبْصـرُ قد قضى الأمر وجفَّ الدّفْتَر[2]

وهذا عبيدة بن عمرو السلمانى (ت سنة ٧٢ هـ) دعا بكتبه عند قومه فمحاها، وقال: «أخشى أن يَلِيَها أحدٌ بعدى فيضَعُوها فى غيْر موَاضِعها».

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كريب بن مسلم (المتوفى سنة ٩٧هـ=٧١٥م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة حمل بعير من مؤلفات أستاذه، وكان علىّ بن عبدالله بن العباس المتوفى (سنة ١١٨هـ=٧٣٦م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبه راجيًا أن يرسل إليه صحيفةً مّا من مؤلفات والده، ثم ينسخها ويعيدها إليه»[3].

فهذه أمثلة بينه على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذى نعرفه اليوم، منذ صدر الإسلام، وقد وردت ألفاظ مثل: السفر، والزبور، والتوراة، والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت فى زمن الخليفة الثانى عمر بن

(١) تقييد العلم ١٤٠.
(٢) أدب الكاتب ١٠٨.
(٣) تاريخ التراث العربى ١٧٦/١ وانظر طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ ومصادر الشعر الجاهلى ٣٩

الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن قراءة القرآن، فقد قال القاسم بن محمد: «إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر فى أيدى الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال: (أيها الناس إنه قد بلغنى أنه ظهرت فى أيديكم كتب فأحبّها إلى الله أعد لها وأقيسها، فلا يبقين أحد عنده كتابا إلا أتانى به فأرى فيه رأيى)، قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقوّمها على أمر لا يكون فيه اختلاف فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار»[1].

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعنى: الكتب الدينية، ولكنها تحتمل أيضًا سائر الكتب، فالخوف من الضّلال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدوّنه الجاهليون من كتب حِكَمِهم وعلمهم، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهلية، التى تقص أخبار الجاهلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات، فتثير الخصومات، وتحمى حمّية الجاهلية، مما لا تحمد عقباه، فإذا كانوا آنذاك ينهون عن رواية الشعر الجاهلى الذى يحضّ على هذه المنازعات، فإن الأوْلى أن يحرِّقوا ويمزقوا تلك الكتب التى تشتمل على هذه الأخبار والأشعار.

ولا يكاد ينتصف القرن الأوّل حتى نرى قيام نادٍ فى مكة، فيه مكتبة عامة، تحوى كتبا فى شتى الموضوعات، يؤمها الناس فيقرءون ما يشاءون منها، فقد اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحى بيتا، فجعل فيه شطرنْجات، ونرْدات، وقرقات، ودفاتر، فيها من كل علم، وجعل فى الجدار أوتادًا ؛ فمن جاء علّق ثيابه على وتد منها، ثم جَرَّ دَفْتَرًا فقرأه، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم[2].

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط، بل كان يعمد إلى الصحف، وهل أدل على هذه النهضة العلمية التأليفية المبكرة فى القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية - وقد كان خطيبًا شاعرًا وفصيحًا جامعًا، وجيد الرأى كثير الأدب - قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية، فكان أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء[3].

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث فى عهد الرسول ﷺ، كالذى روى البخارى عن أبى هريرة أن خزاعة قتلوا رجلاً من بنى ليث، عام فتح مكة، بقتيل منهم قتلوه، فأخبر

(١) ابن هشام السيرة ٢/٦٨

(٢) انظر (الأغانى ٤/٢٥٣) وانظر محمد كرد على فى (الإسلام والحضارة العربية ١/١٦٢)

(٣) (البيان والتبيين ١/٣٢٨)

بذلك النبى ﷺ، فركب راحلةً فخطب فقال: إن الله حبس عن مكة القتل[١]، وسلّط عليهم رسولَ الله ﷺ والمؤمنين، وأنها لم تحل لأحد قبلى، ولم تحل لأحد بعدى، ألا وإنها أحلّت لى من نهار، وأنها ساعتى هذه، حرام لا يختلى[٢] شوكها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد[٣] فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتيل.

فجاء رجل من أهل اليمن فقال: «اكتب لى يا رسول الله» - يريد أن يكتب الخطبة التى سمعها منه - فقال ﷺ: «اكتبوا لأبى فلان».

وكذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله ﷺ[٤].

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة، فقالوا: إن النهى عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث[٥].

وقد سُجِّلت الأحاديث فى هذه المرحلة فى كراريس صغيرة، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وتمت هذه المرحلة فى عصر الصحابة وأوائل التابعين.

هذه الأخبار فى جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ فى العصر العباسى كما يزعم بعضهم، ولكنه كان قبل ذلك.

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام، فالعلم كله فى نظرهم شىء واحد، والعالم غير متميز، فمسألة فى التفسير، ومسألة فى التاريخ، ومسألة فى الأدب، ومسألة فى التشريع، وكلها علم، ليس بينها من فرق، والعالم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر، ثم أخذ العلم يتركز.

فالتحديد الدقيق، والتخصّص المعروف عندنا الآن لم يكن معروفًا آنذاك، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوى، أو راوٍ، أو أعرابىّ أو مؤرخ، أو أديب، أو لغوىّ لم يتحقق واقعيًّا، فقد كانوا يتبادلون المواقف ويتعاونون.

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحًا إذا نحينا من اعتبارنا قيد الدقة، وأخذنا بعموم الشهرة، فإننا سنجد أن كثيرًا من العلماء فى هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة، بحيث

---

(١) شك البخارى فى أنها القتل أو الفيل وهذا دليل ساطع على تحقيق البخارى.

(٢) لا يقطع.

(٣) أى لمن يريد التعريف بها والمناداة عليها

(٤) فجر الإسلام ٢٥٠

(٥) المرجع السابق ٢٥٠

إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط فى الأذهان بصفةٍ قد اشتهر بها فينسب إليها : نحويًّا، أو راويًا، أو مؤرخًا، أو أديبًا، أو أعرابيًّا، فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) كان راوية لكلام العرب شعرًا ونثرًا، وله آراء نقلت عنه فى فهم النصوص ونقدها، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات، والأصوات والنحو، والأصمعى (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين لكلام العرب، ألف فى اللغة والأدب، مثل كتاب (فحولة الشعراء) و (الخيل). والكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة، وإنّ الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفصل بين اللغوى والأديب.

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة، ودارس الأدب قديمًا - ممكنًا بصورة حاسمة - فإن الفصل ممكن فى مادة الكتاب الواحد الذى يحوى ما ينسب إلى اللغة، وما ينسب إلى الأدب، فمن الممكن استخلاص العناصر التى تنتسب إلى صحة النص، وما يتعلّق بذلك، والعناصر التى تنسب إلى جماله وفنه، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابعٌ معين، يمكن به نسبة الرواة أو النحاة أو الأدباء أو المؤرخين، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضى لغوى، وسيبويه بأن نحوى، والأصمعى بأنه راوية، لا باعتبار التخصص الحاسم، بل باعتبار الطابع الغالب.

ولما اتسعت دائرة العلم وكثرت جزئياته، أصبح أكثر العلماء لا تتسع قدرتهم للإحاطة بها، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ.. وهكذا، وبوضوح هذه النزعات على توالى الزمان أخذت المسائل المتشابهة، يتجمع بعضها حول بعض، فتميزت العلوم نوعًا ما، وفضلاً عن ذلك فإنه حين تميزت هذا التميز لم تكن منظمة فى نفسها، فمسائل فى الفقه مبعثرة، وثانية فى التاريخ مبعثرة ومسائل فى النحو،واللغة، والبيان مبعثره وهكذا... وانظر فى هذا منهج «البيان والتبين» للجاحظ، و«الكامل» للمبرد و«عيون الأخبار» لابن قتيبه.

فجاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئًا فشيئًا، يجمعون المسائل المتشابهه فى موضع واحد، ويبوّبون لها بابًا خاصًّا، حتى وصل فى آخر العصر العباسى الأول إلى ما رأينا، وزاد من أتى بعدهم فى ذلك التنظيم، حتى كان من ذلك بعد.. مثل : كتاب الموطأ فى الحديث، وكتب أبى يوسف ومحمد والشافعى فى الفقه، وتاريخ السيرة، وتاريخ الفتوح، والطبقات وكان الحديث فى أول الأمر يشمل كل ذلك، ثم أخذت فروعه تنفصل عنه شيئًا فشيئًا، وتتميز بأسمائها وكتبها.

وفى العصر الأموى ضُمّت التسجيلات المتفرقه فى الحديث، وتم هذا فى الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثانى.

وأما العلوم اللسانيه فكان مبعثها أيضًا دينيا، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلحن الناس فيه، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها.

ويظهر مما عثرنا عليه أن التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما، وليس له إلا الجمع، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها، وقد تكون صحفًا مفرقة مبعثرة، فلما دخل الفرس والروم فى الإسلام، وكانوا ذوى حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل، أدخلوا على اللغة العربية، بعد أن تعلموها، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذى نفهمه الآن، من جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد فى كتاب واحد، ولكن ما كتب فى عصر الأمويين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل، وأغلب هذه الكتب أخذت من العلماء عن طريق الرواية، وأدمجت فى كتب العباسيين التى كانت أتم نظامًا وأرقى فى فن التأليف، وبعض هذه الكتب الأموية كانت موجودة فى العصر العباسى وما بعده، فابن النديم يقول: إنه رأى صفحات أبى الأسود الدؤلى فى النحو، وإنه رأى كتاب عبيد بن شرية فى الأمثـال، وابن خلكان يقول: إنه رأى كتاب وهب بن منبه فى تاريخ اليمن، ولكن فى عهدنا هذا لم يصل إلينا شىء يصح أن يوثق به إلا قليلا[1].

ذكرنا أن عصر بنى أمية كانت فيه مذكرات، أو صحائف، ثم أقبل العصـر العباسى بحضارته العظيمة، وخالطت العرب أممًا ذات مدنية – كما ذكرنا – ولها عهد قديم بالتأليف، وقد كلت القوة الحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم، ومسائل الفنون، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة، ولا سيما بعد أن اهتدوا إلى نظام طرقه ممن عاشروا من الأمم العـريقه فى العلوم والحضـارة، فنشطت العقـول، وهبت الفطن، وثـارت العزائم للجمـع والتدوين.

ومن الأسباب التى دفعت العلماء إلى التدوين، رغبة الأمراء فى التَّعلُّم والتأدُّب، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العلم، ورغبتهم كذلك فى تـأديب أولادهم، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر، أو بموت، أو بسبب آخر، وقد كان أكثرهم رحّالة، وكذلك رغبة العلماء أنفسهم فى تعليم أولادهم وأفلاذ أكبادهم، وخشيتهم الموت قبل إتمام ذلك.

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور، أى سنة ١٤٣ هـ فإنه تقدم إلى الأئمة والفقهاء أن يجمعـوا الأحاديث والفقـه، وبذل لهم فى ذلـك الأموال الـطائلة، ثم أوعز إلى العلماء والمترجمين من السريان الفرس وغيرهم، أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى،

---

(١) انظر (فجر الإسلام ٢٠٢)

فترجم الكثير من الطب والمنطق وغيرها، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالى القرن الرابع خالية من التعقيد، حسنة الأسلوب متينة التركيب، ولا سيما علوم الأدب أصولاً وفروعًا، حتى كتب القواعد من اللغة.

أما عصر البويهيين، أو قل المائة الثانية، والثالثة للعصر العباسي، وهو عصر الإسلام الذهبي للعلم خاصة، ففيه نضجت العلوم على اختلاف أنواعها، وتم نماؤها، وظهرت الكتب الوافية فى أكثرها، وانتقل العلم فى مدائن كثيرة من المملكة العربية، يتنافس ملوكها وعلماؤها فى ترقية العلوم، وتأليف الأسفار، فكان العلم فى هذا العصر أكثر ثمرًا وأصح نتاجاً؛ لكثرة أماكنه ووفرة الذين عنوا بتعاهده، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والجغرافيا، ويمتاز هذا العصر بكثرة المكتبات الكبرى فى مصر والعراق والأندلس وغيرها، وباشتغال العلماء بالتأليف فى كل العلوم، وكانت عبارة التأليف لا تزال راقية بليغة فى أكثر الكتب، وإن امتدت إلى بعضها يد السجع، ولكن كان متقنًا بليغًا.

أما عصر السلجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار، وكأنى بالعلماء لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح؛ وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضياع الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والحوادث، عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنازها بالتلخيص والجمع، مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة فى الحجم الصغير، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب، فصنفوا مؤلفات وافية بينها طائفة من المعاجم التاريخية، والجغرافية، وغيرها، وهى أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربية، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بسنين قليلة لكن يعد من ثماره، ثم كادت جذوة العقول تخمد، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التتار ذلك الأثر الجميل.

وكانت عبارة التدوين فى أكثر الكتب سهلة مفهومة، وتكلف السجع والبديع كان فى القليل منها.

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضى الفاضل، (توفى بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الديار المصرية، وزعيم الطريقة الإنشائية الفاضلية، ووزير صلاح الدين الأيوبى، وطريقه مؤسس على أصول السجع والبديع، إلا أنه غالى فى التورية والجناس، حتى أصبحت الصناعة فى هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة، ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣، ومن مشهورى الكتاب الحريرى المتوفى سنة ٥١٦، والزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ وابن الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٣٧ وغيرهم.

* * *

هؤلاء العلماء الأفاضل، تطالعنا آثارهم فيما يعرف حاليًا بالمخطوطات العربية.

فيا ترى ما المراد بكلمة **المخطوطات..؟**

المخطوطات: جمع، مفردة، مَخْطُوطَةٌ، أو مَخْطُوطٌ والمراد بالمخطوطة، أو المخطوط: الكتاب المخطوط بخط عربي، سواء كان في شكل لفائف، أو في شكل دفتر، أو كتيّب، أو كرّاس، أو صحف، وأيًّا ما كان حجم هذا الكتاب.

ومن ثم، فإن الرسائل، والعهود، والمواثيق، والصكوك والنقوش، تخرج عن حدود هذا الكتاب المخطوط.

* * *

الفصل الثانى

منهج التحقيق عند القدماء من العرب

عنى المتقدّمون من علماء العربية الأوائل بالتحقيق والتدقيق، وعرفوا بالضبط والإفادة، حتى تهيّأ لهم منهج قويم، قائم على أسس متينة، بل إنه يعد أدق منهج يحتذيه فلة من المحققين المعاصرين، ويفرّ منه الكثرة طلبًا للاستخفاف.

وفى هذا الفصل سنذكر أسس التحقيق المعاصر، مُقَارَنًا بموقف المتقدمين منه.

ولعل عناية المتقدمين بكلام الله العزيز، وقراءاته، والعمل على ضبطها، ثم عنايتهم بالحديث الشريف، وأسانيده، ورواته كل ذلك دفعهم إلى أن يأخذوا أنفسهم بالصعب من المسالك، فيضبطوا، ويجيدوا فى علومهم المختلفة من منظوم ومنثور.

فتحقيق النصوص ليس من مبتدعات عصرنا الذى أخذ فيه المحققون بالمنهج العلمى، وليس من مبتدعات المستشرقين على إبداعهم وإجادتهم فى نشر ذخائر التراث العلمى العربى، كما يظن طائفة من شبان عصرنا.

فلقد بدأ علماءُ المسلمين بهذا المنهج العلمى، وأخذوا أنفسهم بكل صرامة فى سبيل الوصول إلى الحقيقة، وليس أدل على هذا من الخدمة الصادقة، التى أولوها للحديث الشريف، فانتهت تلك العناية بتوصيلهم إلى علوم الحديث.

والواقع أنه ليس بإمكان أكابر رجال التاريخ فى أوربا وأمريكا أن يكتبوا أحسن من كتاب (الإلماع للقاضى عياض)، فإن ما جاء فيه من مظاهر الدقة فى التفكير، والاستنتاج تحت عنوان (تحرى الرواية والمجىء باللفظ) يضاهى أدق ما ورد فى الموضوع نفسه، فى أهم كُتُبِ الفرنجة فى ألمانيا وفرنسا وأمريكا وبلاد الانجليز. والواقع أن الميثودولوجيا الغربيه التى تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربى، ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمتّ إليه بصلة قوية.

والقواعد التى وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتوصل إلى الحقيقة فى الحديث، تتفق فى جوهرها واتجاهها والأنظمة التى اكتسفها علماء أوربا فيما بعد، فى بناء علم الميثودلجيه..

وبإمكاننا أن نصارح زملاءنا فى الغرب، فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ، وترعرع فى بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده[١].

ولعل أول ما ينبغى الوقت عنده، حين نتحدث عن تحقيق تراثنا الأدبى، وغير الأدبى ما وقع فى وهم كثيرين[٢] من سيوخنا وزملائنا أن المستشرقين هم الذين وضعوا قواعد هذا التحقيق العلمى مستضيئين فيها، بما وضعه العلماء عندهم من قواعد فى نشر النصوص اليونانية، واللاتينية، وهى قواعد تُردُّ إلى التثبت من نسبة النص إلى صاحبه، وجمع مخطوطاته، والمقابلة بينها فى الهامش، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات.

والواقع أن هذه القواعد لم تفت أسلافنا، بل لقد بلغوا فيها من الدقَّة والإحكام مالم يبلغه المستشرقون.

فهذه القواعد السديدة التى وضعها المحدِّثون للتوثق من صحة الحديث النبوى، ودقة رواية مصنفاته، وإخراجها على خير وجه علمى، طبقها أسلافنا من العلماء بالعربية والشعر القديم - منذ العصر الأول - تطبيقًا واسعًا حتى ينفون عنها الزيف والنحول، وبدءوا فى ذلك بتمييز الرواة المتهمين، من الموثقين، وظلّ تحقيق الشعر القديم يمحّص، ويبحث، ويمتحن سنده ومتنه، حتى وضع ابن سلام فيه كتابه (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين)، وقد اتضح مما أسلفناه فى الرواية الأدبية أن رواة العربية الموثقين من أمثال ابن سلام، كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار، ويرفضون رواية الرواة الوضّاعين على نحو ماتشدّد المحدِّثون فى رواية الحديت النبوى، وأن يكون أساس الرواية: اللقاء والمشافهة، فكان علماء اللغه والشعر لا يقبلون الرواية من صحيفة، ولا من مصنف مكتوب، بل لابد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبت فى الرواية وفى اللغة، وقد مضوا يعنون عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدِّثون، بحيث لا نصل إلى أبى الفرج الأصفهانى فى كتابه (الأغانى) حتى نجده يقدِّم أكثر رواياته للأسعار والأخبار بسلسلة من الرواة الذين حملوه على مر الأزمنة، وهو يستهل السند - غالبًا - بكلمة (حدننا)، أو (أخبرنا) وإذا كان للشعر أو الخبر روايتان ساقهما جميعا، صنيع المحدِّثين حتى يستطيع القارئ أن يقابل بين الروايتين، وما ينطوى فيهما من تفاصيل أو من أشعار مزيدة.

والسند لا يلقى إلقاء دون تمحيص، وإلا لم تكن هناك حاجة إلى ذكره، فهو إنما يلقى لكى نتوثق من صحة الخبر أو السعر بالضبط، على نحو ما يتوثق المحدّثون من رواة الحدىث، فمن كان منهما من رجال السند نص عليه أبو الفرج، ورفض روايته على نحو

(١) انظر الدكتور أسد رستم فى كتابه (مصطلح التأريخ) المقدمة

(٢) يترعم هؤلاء الفئة الدكتور صلاح الدين المنجد انظر (نقد النصوص) له.

رفضه لكثير مما يرويه ابن الكلبى وابن خرداذبه، وكثيرًا ما يدفعه فحصه لبعض الأشعار إلى الشك فيها والاتهام، وحينئذ يفزع إلى دواوين أصحابها كى يطمئن قلبه، فإن لم يجدها فيها ظل ينقب عنها حتى يهتدى إليها، ويعرف ناظمها معرفة اليقين، وقد لا يهديه البحث إلى صاحب الشعر الذى اتهمه، فيحكّم ذوقه وفقهه بأساليب الشعراء وصياغاتهم.

وإذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا فى توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد، مستضيئين بجهود المحدّثين فى نقد الرواة ومتون الحديث، فإنهم بذلوا نفس الجهد فى توتيق المصنفات الأدبية واللغوية المغرقة فى القدم، وظلوا حتى القرن الرابع الهجرى على الأقل يعدون الإملاء - كما عده المحدِّثون - أعلى مراتب العلم، وحتى مع الإملاء كانوا يراجعون ما يملى عليهم ويحققونه ويفحصونه مهما كان صاحبه من العلم والحفظ والرواية والدراية.

وبعد هذا يقتضى البحث أن نورد نماذج مما جاءت فى كتب الشعر والأدب قديما مقارنة بأدق مناهج التحقيق المعاصر.

أولا - التثبت من نسبة النص إلى قائله

المراد بتوثيق النص: التأكُّد - بالدليل - من صحة نسبة النص إلى مؤلفه.

فهل كان القدماء يتثبتون من صحة نسبة النص إلى قائله؟!

والجواب على ذلك أيسر من أن نبرهن عليه، فكتب الأدب شعرها ونثرها منذ القرن الأول مليئة بما يبرهن على أن قدماء العرب كانوا يردون المنحول، وقد قضى الباحثون المعاصرون وقتًا طويلًا يتجادلون فى صحة الشعر الجاهلى، والكثير من الأدلة التى كانوا يدْلُون بها فى القديم هى هى إلى يومنا هذا، فيذكر ابن سلام أن «فى الشعر المسموع مفتعل موضوع لاخير فيه، ولا حجة فى عربيته»[1].

وكما فطن الجمحى إلى أن فى الشعر المسموع مفتعل موضوع، فطن إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها، ولاشك أن هذه هى أولى عمليات النقد وأساسه المتين، إذ كيف نحقق كتابًا لا نعرف مصدره، فأبو عبيدة وابن نوح العطاردى يريان فيما يرويه لهما ابن داود مفتعلًا موضوعًا، يخبرنا ابن سلام فيقول:

«أخبرنى أبو عبيدة أنّ ابن داود بن متمم بن نويرة، قدم البصرة فى بعض ما يَقْدِمُ له

---

(١) طبقات فحول الشعراء.

البدوى فى الجلب والميرة، فنزل النحيب فأتيته أنا وابن نوح العطاردى، فسألناه عن شعر أبيه متمم وقمنا بحاجته، وكفيناه ضيعته، فلما نفد شعر أبيه جعل يزيد فى الأشعار ويضعها لنا، وإذا كلامه دون كلام متمم، وإذا هو يحتذى على كلامه، فيذكر المواضع التى ذكرها متمم والوقائع التى شهدها، فلما توالى ذلك علمنا أنه يفتعله»[١].

ويذكر أن مما أفسد الشعر وهجّنه محمد بن إسحاق، وكان من علماء الناس بالسِّيَر فقبل الناس عنه الأشعار، وكان يعتذر ويقول: لا علم لى بالشعر أوتى به فأحمله!! فيقول ابن سلام:

«ولم يكن ذلك عذرًا، فكتبَ فى السِّيَر أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود فكتب لهم أشعارًا كثيرة، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف، أفلا يرجع إلى نفسه؟ فيقول: من حمل هذا الشعر؟ ومن أدّاه منذ آلاف السنين؟ والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ القَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أى لا بقيَّةَ لهم»[٢].

ويذكر ابن النديم أنه قرأ فى كتاب بخط ابن الجهم، أن كتاب (المدخل) لسند بن على، وهَبَه مؤلفه سند إلى أبى معشر، فانتحله أبو معشر، وهنا نرى ابن الجهم يرد هذه الفرية أو الانتحال فيقول:

«فانتحله أبو معشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبى معشر صنعة هذا الكتاب.. هذا كله لسند بن على»[٣].

ألا ترى معى أن ابن الجهم، كان ناقدًا بصيرًا بأساليب الكتّاب، يستطيع أن يرد المنتحل إلى صاحبه ويحكِّم فى ذلك علمه وعقله وذوقه،وهذا ما يسمى بنقد المصدر.

إن الباحث ليرى أن قدامى العرب، قد انبروا لكتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد، فأخذوا يدرسون هذا المعجم، ويفحصون أسانيده ومادته، وتاريخ شيوخه، والمكان الذى شاع منه وذاع، حتى يستوثقوا من نسبته للخليل أو عدم نسبته، وكان فى مقدمة هؤلاء العلماء الزُّبَيْدِى الأندلسى (ت ٣٧٩)، أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا أنه خراسان، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره، وأما الزمن الذى ظهر فيه، فوجدوه زمنًا متأخرًا عن عصر الخليل، إذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة، أى بعد وفاته بنحو ثمانين عامًا، ورجعوا إلى أسانيده فوجدوا العجب، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعى، وابن الأعرابى،

---

(١) طبقات فحول الشعراء ٤٠

(٢) المرجع السابق ٩

(٣) الفهرست ١/٣٨٤

وهما من الجيل التالى للخليل، فهل يعقل أن يروى سابق عن متأخر؟! بل لقد وجدوه يروى عن المسعرى عن أبى عبيد، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة، فى حين ولد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة، وتوفى سنة أربع وعسرين ومائتين، فلا يعقل أن يكون الخليل قد روى عنه فضلاً عن تلميذه المسعرى.

ومضى هؤلاء العلماء الأقدمون، يستقصون كتابات جيلين من اللغويين بعد الخليل: جيل الأصمعى، وأبى عبيد وابن الأعرابى؛ وجيل أبى حاتم وابن السكيت والرياشى، فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل فى اللغة سيئًا، ولو أنه خلّف حقًّا معجم العين لزينوا كتبهم بالنقل عنه.

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده، بل لقد فحصوا مادته ومتنه، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة فى العالم العربى، وكثرة الخلل والفساد فى نصه!! مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه حين ظهوره، ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه(١).

وتصدى الزُّبَيْدى فى مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوى فحصًا دقيقًا، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله، إذ وجد جميع ما فيه من معانى النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل، إنما يجرى على مذهب الكوفيين مما ينفى نسبته إلى أى بصرى فضلاً عن الخليل نفسه. وكذلك السأن فى التصاريف، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذاهب الكوفيين، وأيضًا فإنه وجد فيه اختلالاً كثيرًا فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن تصدر عن عالم نحوى، بل عمن سدا شيئًا من النحو، وبذلك كله طعن فى نسبة المعجم إلى الخليل.

على أنه إنما طعن فى ألفاظ المعجم وحشوه، أما رسم منهجه فأبقاه للخليل كما أبقاه غيره ممن طعن فى الكتاب، ولكنهم لم يصرحوا بسبب هذا الإبقاء، ولعل السبب فى ذلك أن منهج العين يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى، فالمنهجان يستلهمان نظريه التبادل والتوافق الرياضية فى حصر جميع الأوزان، والألفاظ المستعملة فى الطرفين، والمهمله، فحرىٌّ أن يكون رأسهما واحدًا.

وعناية الزُّبيدى بكتاب العين تتجلى فى عدة أوجه: فقد عنى بتصحيح متنه، واختصره، ودرسه درسًا نقديًا رائعًا، انتهى به إلى الإقناع بعدم صحة نسبته إلى الخليل، ثم استدرك عليه، وكأنّ الزبيدى أحس أن عليه قبل أن يصدر أىّ حكم على كتاب العين، أن يتأكد من صحة النص الذى سيتخذه موضوعًا لدراسته، ومن هنا عنى بقراءته وتصحيحه على نسختين

---

(١) انظر مقدمة المحققين لمختصر العين، للزبيدى ص٧ و٨ ط الدار البيضاء

مونقتين إحداهما نسخة القاضى منذر بن سعيد البلوطى، والثانية نسخة قاسم بن ثابت، وهذه بداية تدل فى وضوح على منهج البحث والتحقيق بين العلماء المسلمين منذ القرون المتقدمة، ومعرفتهم بطرق النقد الداخلى والخارجى، وإن كانت هذه المصطلحات لم تعرف إلا فى عصر متأخر.

فيذكر الزبيدى: أن مؤلف كتاب العين يروى عن أشخاص لا يمكن من الجهة التاريخية أن يروى عنهم لتأخرهم عنه، فقد جاء فى الكتاب «أخبرنا المسعرى عن أبى عبيد» وأبوعبيد ولد سنة ١٥٤هـ وبناء على أن الخليل توفى سنة ١٧٠هـ يكون سن أبى عبيد يوم توفى الخليل ١٦سنه وكبر أبوعبيد وعلم وروى عنه المسعرى، ولا يجوز أن يروى مؤلف كتاب العين عن المسعرى علم أبى عبيد، إلا بعد أن تتعذر عليه الرواية عن أبى عبيد بسبب موته، وأبو عبيد مات سنة ٢٤٤ هـ ونتيجة لهذا يكون الخليل بن أحمد - على فرض أنه المؤلف (المتوفى سنة ١٧٠ هـ) - قد روى عن سخص امتدت به الحياة حتى سنة ٢٤٧ هـ[١].

ونظن أن هذا المثال وحده يكفى للدلالة، على أن أيادى تدخلت فى مادة كتاب العين، فأفقدت العلماء ثقتهم بنسبته إلى الخليل بن أحمد من جهة، وهو كذلك دال عن دقة المنهج النقدى الذى اتبعه العلماء المسلمون فى نقد المصدر، وفى مقدمتهم الزبيدى الذى يقول: «ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له والرد عليه، إن الكتاب لا يصح له ولا يبت عنه، فقد كان جلة البصريين الذين أخذوا عن أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب، ويدفعونه إذ لم يرد إلا عن رجل واحد غير مشهور فى أصحابه.

وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، ورام تثقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم فى ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه».

وبمثل هذا المنهج ينتقد صاحبُ كتاب الأغانى ابنَ خُرْداذبه (المؤرخ)، لأنه قليل التصحيح لما يرويه، ويضمنه كتبه، فهو يذكر عن معبد المغنى أنه غنىّ فى أول دولة بنى أمية، وأدرك دولة بنى العباس، وقد أصابه الفالج وارتعش، وبطل صوته، فيعقّب أبو الفرج على هذا الخبر قائلاً: «والصحيح أن معبدًا توفى فى أيام الوليد بن يزيد، وأصابه الفالج فعلاً وارتعس وبطل صوته، ولكنه لم يدرك دوله بنى العباس، ولم يقل بذلك أحد، ولارواه إنسان سوى ابن حرداذبه، فقد حاء به مجازفة».

---

(١) انظر المزهر ٨٢/١ وما بعدها

وقد أورد أبو الفرج فى كتابه قصيدة لذى الأصبع العدوانى التى قالها فى قومه حين وقع بأسهم بينهم فتفانوا وهى:

وَلَيْسَ المــرْءُ فى شَىْءٍ مِنَ الإِبْــرَام والنَّقْضِ
إذَا أبــرَمَ أمْــرًا خَــا لَــهُ يقْضِى وما يَقْضِى
يقــولُ الْيَــوْمَ أمْضِيــهِ ولاَ يمْلِكُ مَــا يَمْضِـى

ثم نقل أبوالفرج عن أبى عمرو بن العلاء أنه لا يصح من أبيات ذى الأصبع الضادية، إلا الأبيات التى أنشدها، وهى اثنا عشر بيتًا، وأن سائرها منحول[١].

ويقول أبو الفرج: يدفع أكثر الرواة أن يكون لعنترة:

هَــلْ غَــادَر الشّعــراءُ مــن متَــردَّم ، أمْ هــلْ عـرفتَ الـدَّار بعْد تــوهّمِ؟

وممن يدفعه: الأصمعى وابن الأعرابى، وأول القصيدة عندهما:

يــا دَارَ عبلَةَ بــالجــوادِ تَكلّمِى ... ...

وذكر أبو عمر الشيبانى أنه لم يكن يروى «هل غادر الشعراء من متردم» حتى سمع أبا حازم العكلى يرويه له[٢].

وقد أورد هذين البيتين فى الأغانى عند ترجمته للحزين الكنانى:

فــى كفّــه خَيْــزُرانٌ ريحُــه عبقٌ مِنْ كفّ أرْوَعَ فى عِــرْنِينِــه شَمَمُ
يُغْضِى حيــاءً ويغضَى من مَهَــابتِــهِ فَــمَــا يــكلَّم إلاّ حِيــنَ يبْتَسِمُ

ثم قال: «والناس يروون هذين البيتين للفرزدق فى أبيات يمدح بها على بن الحسين بن أبى طالب عليهما السلام، التى أولها:

هــذا الَّذِى تَعْرِف الْبَطْحــاءُ وطْأتَــه والبَيْتُ يعْــرِفُــه والحِــلُّ والحَــرَمُ

وهو غلط ممن رواه فيها، وليس هذان البيتان مما يمدح به مثل علىّ بن الحسين عليهما السلام، وله من الفضل المتعالم ما ليس لأحد[٣].

وقال أيضًا: «والصحيح أنهما للحزين فى عبد الله بن عبد الملك، وقد غلط ابن عائشة فى إدخال البيتين فى تلك الأبيات، وأبيات الحزين مؤتلفة منتظمة المعانى، متشابهة، تنبىء عن نفسها» ثم ساق أبيات الحزين. والأبيات أيضًا ضمن أبيات الحزين فى المؤتلف والمختلف

(١) انظر الأغانى ٩٢/٣
(٢) انظر الأغانى ٢٢٢/٩
(٣) الأغانى ٥٦٧٤/١٦ ط الشعب و حـ ٧٧/١٤ ط بولاق

ص٨٨، ٨٩، وكذلك نسبها المصعب الزبيرى فى نسب قريش ص٦٤ للحزين الكنانى، والمصعب من أقدم المؤلفين وكتابه من المصادر الأولى المعتمدة، وتأخذ هذه الأبيات قضية تحقيق المصدر فى مكانها من كتاب الأغانى، إذ تحتل ما يزيد على الخمس صفحات فى نقد المصدر.

فإذا انتقلنا إلى ثانٍ من القدماء، وليكن ابن المعتز حين روى أبياتًا لوالبة بن الحباب أستاذ أبى نواس (ونحلها العامة أبا نواس) والأبيات منها قول والبة:

قد قابلتْنا الكُئُوس ودَابَرتْنَا النُّحوسُ
لم تخطّهُ فى حسابٍ وذاكَ مِمّا تَسُوس
ونحْنُ عِنْدَ عَمِيدٍ قَدْ غَابَ عَنّا الْبَسوس

فيعلق ابن المعتز على الأبيات قائلًا: «وهذا الشعر مما ينحله العامة أبا نواس! وذلك غلط، لأن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فيه المجون إلى أبى نواس، وكذلك تصنع فى أمر مجنون بنى عامر كل شعر فيه ذكر ليلى تنسبه إلى المجنون»[١].

أما ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ[٢] فيحدثنا عندما تناول ترجمة سعد الأنصارى ص٣٣٧ط الشعب قال: «روى أنس بن مالك أن رسول ﷺ، لما أقبل من غزوة تبوك، استقبله سعد الأنصاريّ فصافحه النبى ﷺ، ثم قال: ما هذا الذى أكتَبَ يديك؟ قال: يا رسول الله أضرب بالمرّ والمسحاة فأنفقه على عيالى، فقبّل يدَه رسولُ الله ﷺ، وقال: هذه يدٌ لا تمسُّها النار أبدًا. أخرجه أبو موسى، وقال: فى سعود الأنصار كثرة، إلا أن فى رواية أخرى، نسبه إلى سعد بن معاذ وروى بإسناده عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ، صافح سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى المعروف، فإنه توفى سنة خمس قبل وقعة تبوك بسنين».

فيحقق ابن الأثير المصدر قائلًا: كذا قال أبو موسى، فلعله سعد بن معاذ آخر غير الخزرجى، وهو وَهْم، فإن سعد بن معاذ الذى مات سنة خمس، هو أوسىٌّ من بنى عبد الأشهل، وهو الذى جُرِحَ فى الخندق، وتوفى بعد أن حُكِّمَ فى بنى قريظة، وهو أوسىٌّ لا سبهة فيه، وقوله: إن موته كان قبل تبوك صحيح، ولكن هذه الرواية التى فيها سعد بن معاذ ليس فيها لتبوك ذكر، فإن صحت الرواية، فلعله كان قبل قتله، على أنى لاأعلم أن سعد بن معاذ لم يتخلف عن رسول الله ﷺ فى غزوة غزاها، بدر وغيرها، وإنما اختلفوا فى سعد بن عبادة هل سهد بدرًا أو لا؟ والله أعلم، على أن من تخلف عن رسول الله ﷺ مس

(١) طبقات اس المعتز ٨٩

(٢) هو المؤرخ الشهير صاحب الكامل، ولد فى الجزيرة ونشأ بها مع أخويه ضياء الدين اللغوى، ومجد الدين المحدث،=

الأنصار وغيرهم، معروفون ليس فيهم سعد، ومن تخلف كان أولى باللوم، والتثريب، فكيف يقبل يده أو يصافحه»[١].

وعز الدين ابن الأثير هذا يقول فيه النواوى: «ضبط وحقق أشياء حسنة»[٢].

فإذا انتقلنا إلى عبد القادر البغدادى[٣] (ت ١٠٩٢ هـ)، فى كتابه (خزانة الأدب)، وجدنا أنه ينهج منهجًا تحقيقيًّا، أعتقد أنه لا يوجد بين محققى اليوم، فى أوربا والشرق، من يدانيه، فأبيات (شرح شواهد الكافية)، التى استشهد بها الرضى، وهى زهاء ألف بيت، كانت محلولة العقال ظاهرة الأشكال، لغموض معناها وخفاء مغزاها، وقد انضم إليها التحريف وبان عليها التصحيف، وكان البغدادى كما يقول عن نفسه: «ممن مرن فى علم الأدب حتى صار يلبيه من كَثَب، وأفرغ فى تحصيله جهْدَه، وبذل فيه وكْده وكدَّه، وجمع دواوينه، واجتمع عنده بفضل الله من الأشعار مالم يجتمع عند أحد من هذه الأعصار... ولهذا اجتهدنا فى تخريج أبيات الشرح، وفحصنا عن قائليها حتى عزونا كل بيت إلى قائله - إن أمكننا ذلك - ونسبناه إلى قبيلته أو فصيلته، وميزنا الإسلامى عن الجاهلى، والصحابى عن التابعى، وهلم جرا، وضممنا إلى البيت ما يتوقف عليه معناه[٤].

ومن الأمثلة التى تبين منهج البغدادى فى نقد المصدر أنه عندما تعرض للبيت الآتى:

يقول الخنى وأبغض العجْم ناطقًا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

يذكر أن هذا البيت ثانى أبيات سبعة، أوردها أبو زيد فى نوادره، ونسبها لذى الخرق الطهوى، ثم يذكر سائر الأبيات ومنها:

أتأنى كلامُ التَّغْلبىّ بنُ ديْسَقٍ ... ففِى أىِّ هذَا ويْلَه يَتَتَرَّع؟!

فيعلق عليه قائلاً:-«أتأنى كلام الثعلبى» هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة، كما فى

= ثم انتقل والدهم بهم إلى الموصل، وطوف فى البلاد العربية وكان إمامًا فى التاريخ والحديث عالمًا بأنساب العرب وأيامهم وقائعهم وأشهر مؤلفاته:

١ - الكامل.
٢ - أسد الغابة.
٣ - اللباب.
٤ - تحفة العجائب
٥ - تاريخ الدولة الأتابكية

انظر ترجمته فى تاريخ آداب اللغة العربية ٣/٨٠ وابن خلكان ١/٣٤٧

(١) أسد الغابة م ٢/٣٣٧ ط الشعب ١٩٦٧
(٢) التقريب والتيسير ٣٩٥ ط ١٩٥٩
(٣) هو عبد القادر بن عمر البغدادى أصله من بغداد درس فى القاهرة وتردد عليها ومات بها سنة ١٠٩٣هـ
(٤) خزانة الادب مقدمة المؤلف

نوادر أبي زيد في نسخة قديمة صحيحة، نسبة إلى ثعلبة بن يربوع، أبي قبيلة، لا بمثناة فوقية، فغين معجمة، نسبة إلى تغلب بن وائل بن يربوع، كما ضبطه بعضهم، فإن ابن ديسق هو أبو مذعور طارق بن ديسق بن عوف بن عاصم بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع، كذا سدد نسبه الأسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني في شرحه (نوادر ابن الأعرابي)، وأورد له شعرًا جيدًا.... ثم يقول: «قال الجوهري وتبعه الصغاني: «هذا من أبيات الكتاب ..... وقد تصفحت شواهد سيبويه في عدة نسخ ولم أجده فيها».

وعندما تكلم عن صاحب الشاهد قال: «نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذي الخرق الطهوي» قال: «وهو جاهلي»، ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذي الخرق ثلاثة:

أحدهم: خليفة به حمل بن عامر بن حميري بن وقدان بن سبيع بن عوف بن مالك من بني حنظلة بن طهية.

والثاني: قرط ويقال له: ذو الخرق بن قرط أخو بني سعيد بن عوف بن مالك بن حنظله بن طهية، وهو فارسي أيضا.

الثالث: شمير بن عبد الله بن هلال بن قرط بن سعيد، كذا في المؤتلف والمختلف للآمدي، ولم يذكرها صاحب العباب.

ولم أر من قيَّد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهليًّا، فلا يظهر أن هذا الشعر عن هؤلاء الثلاثة.

وقال العيني: إن ذا الخرق الطهوي صاحب الشعر اسمه: دينار بن هلال، ولا أرى من أين نقله، وقال شارح شواهد المغني: وفي المؤتلف والمختلف للآمدي أن اسمه قرط شاعر جاهلي سمى بذلك لقوله:

*جاءَتْ عِجَافًا عَليْها الرِّيشُ والْخَرَقُ *

وفيه ثلاثة أمور:

الأول: أن الآمدي لم يذكر هذا الشعر، فكيف ينسبه إلى قرط.

الثاني: أنه لم يقيد قرطا بكونه جاهليًّا.

الثالث: أن هذا الشعر ليس لقرط، وإنما هو لخليفة بن حمل كما تقدم آنفًا.... بقي من لقب بـ(ذي الخرق) من الشعراء غير طهية وهم اثنان:

أحدهما: ذو الخرق اليربوعي...

والثاني: ذو الخرق بن شريح....

وهذا والذى قبله من شعراء الجاهلية[١].

وينبهنا ابن الصلاح صاحب (مقدمة ابن الصلاح) إلى أنه: يجب ألا ننقل نصًّا عن نسخة دون أن نتحقق مَنْ صاحب النسخة، فيقول: «يطالع أحدهم كتابًا منسوبًا إلى مصنف معيّن، وينقل عنه من غير أن يثق بصحة النسخة قائلًا: قال فلان كذا، والصواب ما قدمناه من وجوب الدقة فى رواية ما يؤخذ بالوجادة»[٢].

ثانيًا - جمع المخطوطات والمقابلة بينها فى الهامش، واتّخاذ أقدم النسخ أساسًا للنقد، كما يفعل محققو اليوم، مع وضع رموز مختلفة يشار بها إلى تلك المخطوطات

كان العالِمُ المسلم يعلم أن هناك مخطوطات أقرب إلى النص الأصيلِ من غيرها من المخطوطات، ولذلك كان يحرص على أوثق النسخ، ونحن نعلم أن الآمدى (ت ٣٧١ هـ) جاء بعد تراخى الزمن من موت أبى تمام والبحترى، فوجد عدة رسائل فى التعصب لهذا الشاعر أو ذاك، كما وجد ديوانيهما قد جمعا، وتعددت منهما النسخ قديمة وحديثة، فنظر فى كل هذه الكتب، فوجد فيها إسرافًا فى الأحكام، وعدم دارسة تحقيقية، ويتضح ذلك من بعض وجوهه عند القاضى الجرجانى المتوفى سنة ٢٩٠ هـ فى كتابه: (الوساطة بين المتنبى وخصومه)[٣]، ولما وجد الآمدى ضعفًا فى التعليل، وقصورًا فى الأداء تناول الخصومة بمنهج علمى، وأعتقد أن هذا الكتاب «الموازنة بين الطائيين» خير ما نستطيع أن نضعه بين أيدى الدارسين، كمثل يحتذى به للمنهج الصحيح.

فالآمدى يرجع إلى النسخ القديمة ويحقق الأبيات، وإلى هذا يشير غير مرة فى كتابه فيقول: «حتى رجعت إلى النسخة العتيقة التى لم تقع فى يد الصولى وأضرابه»، وذلك عند نظره فى قول أبى تمام:

دَارٌ أجلُّ الْهوى عن أن ألمّ بِهَا　　　فى الرَّكْبِ إلَّا وعيْنى مِنْ مَنَائِحهَا

ويقول: وقد جاء فى شعر البحترى بيت هو عندى أقبح من كل ما عيب به أبو تمام فى هذا الباب وهو قوله:

ولِمَاذَا تتَّبعُ النَّفْسُ شيْئًا　　　جَعَلَ اللّهُ الفِرْدَوْسَ منْهُ بَوَاءُ

---

(١) انظر الشاهد رقم ١ ص ٤٣ - ٥١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٨٧

(٣) انظر ص ١٩ و ٢٣ من الكتاب المذكور

يقول: «كذا وجدته فى أكثر النسخ وهو خارج عن الوزن» ثم يقول: «وقد رأيت فى بعض النسخ:

* جَعَل الله الخُلْدَ مِنْه بَوَاءُ *

فإن يكن هكذا قال، فقد تخلص من العيب»[١].

وهكذا نراه يرجع إلى العديد من النسخ لتحقيق النص قبل الحكم عليه، وذلك سواء أكان من شعر أبى تمام كما رأينا فى البيت الأول، أو من شعر البحترى كما رأينا فى البيت الثانى.

وقد ذكر القاضى عياض بسنده عن أبى العباس المالكى قال: «لمالك شرط فى الإجازة: أن يكون الفرع معارضًا بالأصل حتى كأنَّهُ هُوَ»[٢].

ولقد كان الأقدمون يوجبون منع التَّلفيق بين الروايات، فلأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، فيذكر الراوى إسناد النسخة فى أولها، ثم يقول: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب عن أبى حمزة عن أبى الزناد، وعن الأعرج عن أبى هريرة.

ونسخة أخرى عند أبى اليمان عن شعيب أيضا عن نافع عن ابن عمر، وثالثة عن يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه عن أبى هريرة.

وسوى هذه نسخ يطول ذكرها، فيجوز لسامعها أن يفرد ما شاء منها بالإسناد المذكور فى أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد[٣].

ولقد تشدد رجال اللغة والأدب أيضا فى عدم التَّلفيق بين روايتين، فأوجب أبو سعيد السكَّرى فى شرح أشعار هذيل عدم التلفيق فقال: «يمتنع التلفيق فى رواية الأشعار، قال: كقول أبى ذؤيب:

دعَانِى إليْهَا القَلْبُ إنِّى لأمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أدْرِى أرُشْدٌ طِلَابُهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعانى وسميع»، ورواه الأصمعى بلفظ (عصانى)، بدل (دعانى) وبلفظ (مطيع) بدل (سميع).

قال: فيمتنع فى الإنشاد ذكر (دعانى) مع (مطيع) أو (عصانى) مع (سميع) لأنه من باب التلفيق[٤].

---

(١) الموازنة بين أبى تمام والبحترى ص٣٨٦.
(٢) الإلماع ٧٥
(٣) راجع الكفاية فى علم الرواية ٢١٤.
(٤) المزهر ٢/٣٣٣

أما اللحن: فإنهم كانوا يقوِّمونه، فقد «سئل الأوزاعى عن رجل يسمع حديث رسول الله ﷺ وفيه لحن أيقيمه؟ قال: نعم إن رسول الله ﷺ لم يلحن»[١].

وكانت أعظم النسخ قيمة فى نظر العلماء منذ القدم، تلك التى كتبها المؤلف بنفسه وعليها توقيعه، ثم تأتى فى الدرجة الثانية - وتكاد تحل محل المخطوطة الموقعة - المخطوطة التى نسخها أحد طلاب المؤلف وأجازها كما سمعها منه إملاء فى حلقة الدرس، أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التى يكون المؤلف قد صحَّحها وأجازها.

وإذا لم يستطع المحقق الحصول على واحدة من هاتين المخطوطتين، فإنه كان يسعى للحصول على نسخة من ذلك المصنَّف كتبها عالم شهير، أو كانت فى حوزة رجل عالم، أو كان قد تداولها أكثر من عالم واحد، فإن نسخة كهذه كانت أحرى أن تكون موثقة النص، وكانوا يعتبرون أن فى قدم المخطوطة نوعًا من الضمان لصحتها.

ويصوِّر ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات - فى وزارته للمعتصم - نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذاك ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائى، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة توجد وأغربها، فأحضرها إليه فسرّ بها، ووقعت منه أجمل موقع[٢].

ويخبرنا روزنتال: «أن العالم المسلم كان يفوق زميله العالم الغربى فى تقدير قيمة المخطوطة التى تحمل توقيع مؤلفها[٣] والبكرى (ت ٤٨٧) كان حريصًا على انتقاء المخطوطات ذوات الخطوط المنسوبة، (أى الحسنة الخط والكتابة المعروف ناسخها) مغرمًا باقتنائها، وقد سبقه القالى إلى اقتناء أصول خطية منسوبة «كنوادر ابن الأعرابى»، و«أمالى ابن الأنبارى» بخط أبى موسى الحامض[٤].

وفى عصر المخطوطات كانت الدقة والأمانة فى المعارضة والمقابلة شرطًا أساسيًّا، يجب أن تتوافر لدى المحقق، فيذكر الخليل أنه: «إذا نسخ الكتاب ثلاث مرات ولم يعارض به تحول بالفارسية[٥]، ويخبرنا الزمخشرى أن طاوس قال لابنه: «هل كتبت؟ قال نعم. قال:

---

(١) مخطوط ربيع الأبرار ص١٧٧أ من النسخة رقم ١٥٥ أدب. وقد تم طبعه سنة١٩٩٢ بتحقيقنا ونشر. فى ٤ مجلدات من مركز تحقيق التراث-الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٢) انظر إنباه الرواة ٢/٣٥١.

(٣) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٤

(٤) انظر مقدمة تحقيق سمط اللآلىء.

(٥) انظر ربيع الأبرار للزمخشرى مخطوطة رقم ٤٨٩٤ أدب طلعت ص٣٧٣أ

أعارضت؟ قال: لا، قال: يا بنى لم تكتب! ثم قال: يا بنى أعارضت؟ قال: نعم، قال: أعجمت؟ قال: لا. قال: أعجم فإن العجم نور الكتاب»[١].

* * *

وللإقلال من أخطاء النُّسْخ قدر المستطاع كانوا يشترطون على الناسخ أن يكون ملمًّا بالموضوع الذى ينسخه.

ومع ذلك فإنهم كانوا يعلمون أن الناسخ مهما أوتى من قدرة، ومهما أوتى من حسن الدقة والأمانة، لابد وأن يقع فى بعض الأخطاء، فكانوا يقابلون بين المخطوطات لإخراج نص أقرب ما يكون إلى ما قاله مؤلفه إن لم يكن هو، فصحيح البخارى «النسخة اليونينية» كتب صاحبها الحافظ اليونينى[٢] على ظهر آخر ورقة من المجلد ما نصه.

«بلغت مقابلةً وتصحْيحًا وإسْمَاعًا، بين يَدى شيخنا شيخ الإسلام حجةّ العَرب، مالك أزّمة الأدب، العلّامة أبى عبد الله بن مالك الطّائى الجيّانى، أمد الله تعالى فى عمْره فى المجْلس الحادى والسبعين، وهو يُراعى قِراءتى ويلاحِظ نطْقِى، فما اخْتَاره، ورجّحَه وأمَرَ بإصْلَاحِه أصْلَحته، وصحَّحْتُ عَليْه، وما ذكَر أنَّهَ يجوزُ فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه (معًا) فأعملْتُ ذلك على ما أمَرَ ورجّح، وأنا أقابِل بأصْل الحافِظ أبى ذرّ، والحافظ أبى محمد الأصيلى، والحافظ أبى القاسم الدّمشقى، ما خلا الجزْءَ الثّالثَ عشر، والثّالث والثلاثين، فإنّهما معدومان»[٣].

وحقيقة أصل النسخة اليونينية أن شيخ الإسلام ابن مالك النحوي لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق، طلب منه فضلاءُ المحدِّثين والحفّاظ أن يوضّح لهم، ويصحِّح لهم مشكلات ألفاظ روايات صحيح البخارى، فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها لهم، وألف لهم (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)[٤] وكتب عند تمام ختم التصحيح، على أول ورقة من الجزء الأخير من النسخة اليونينة المذكورة ما نصه: «سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى رضى الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن، شرف الدين أبى الحسن على بن محمد بن أحمد اليونيني رضى الله تعالى عنه وعن سلفه، وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين فى نسخ مُعْتَمَدٍ عليها، فكلما

---

(١) المرجع السابق ص٢٧٩

(٢) اليونيني. على بن أحمد بن عبد الله اليونيني ولد فى رجب سنة ٦٢١هـ وقرأ البخارى على ابن مالك تصحيحًا وسمع منه ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة الدرر الكامنة ٣/١٧١ - ١٧٢

(٣) مقدمة صحيح البخارى.

(٤) حققه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقى ونشرته دار العروبة سنة ١٩٥٧.

مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضَبَطْتُهُ على ما اقتضاه علمى بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة، أخَّرْتُ أمره إلى جزءٍ أستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عامًّا والبيان تامًّا - إن شاء الله تعالى»[1].

* * *

هذا وقد يكون الاختلاف الذى يقع بين النسخ فى القراءات، نتيجة تعديلات جوهرية أجراها المؤلف نفسه فى حياته فى نسخة من نسخ مصنَّفه، وكثيرًا ما كان المملى يكرِّر على طلابه ما يمليه، وكان يضيف أحيانًا فى المرة الثانية، أو فى كل مرة تالية إضافات جديدة، ويحْدُث أن يحمل عنه بعض التلاميذ الرواية الأولى، ويحمل عنه آخرون الرواية الثانية، أو روايات أخرى تالية على نحو ما بينا سابقا، «المؤلف يغير» ص٢٨. وما هو معروف عن كتاب (الموطأ) للإمام مالك، فإنه ظل يمليه على طلّابه نحو أربعين عاما، وهو يعدل فى بعض أبوابه وينقح فى أحاديثه، ولذلك اختلفت رواياته باختلاف الزمن الذى تلقّوه فيه عنه، وأشهر رواياته رواية يحيى بن يحيى الليثى الأندلسى، ورواية الحسن بن محمد الشيبانى البغدادى، وهما تختلفان اختلافات كثيرة.

وحدث هذا نفسُه فى كثير من المصنفات التى أملاها علماء اللغة والأدب، على نحو ما يلقانا فى (كتاب الإبل) للأصمعى، وقد نشر بروايتين إحداهما ضعف الأخرى.

وهذا فى بعض وجوهه صورة لما نراه فى المخطوطات التى بين أيدينا من مقابلات أجراها العلماء على هوامش النسخ، فالكثير جداً من المخطوطات فيه مقابلات بأقلام علماء أجلاء.

ومع ذلك فليس هذا الحكم على إطلاقه، فالظاهر أن بعضهم كان يدرك أن الاختلاف فى القراءات بعد أن يكون الكتاب قد نشر وشاع، يحدث تشويشا وبلبلة، فلم يكونوا جميعًا ميَّالين إلى إحداث تغييرات فى كتبهم التى خرجت وانتشرت، فقد ذكر أنّ الجاحظ روى فى كتابه البيان والتبيين بيتين من الشعر لمالك بن أسماء الفزارى، ووردت فيه لفظة (لحْن):

وحَديثٌ ألَذّه هُوَ مِمَّا ... ينعَت النّاعتُونَ يُوزَنُ وزْنا
مَنْطِقٌ صَائِبٌ وتَلْحَنُ أحيْا ... نًا وخَيرُ الْحَدِيث مَا كَانَ لَحْنا

وأبى الجاحظ أن يغيِّر النص، وقال: «فكيف لى بما سارت به الرّكْبان»؟!

ومن أسباب وقوع اختلاف القراءات فى المخطوطات: الإصلاحات التى كان يجريها العلماء الذين كانوا يقرءون الكتاب، أو النساخ الذين ينسخون على مر الأيام، ولقد كان العلماء يتفاوتون فى نظرتهم إلى هذه الإصلاحات، فمنهم من كان يكتفى بجمع القراءات

---

(١) شواهد التوصيح ٣٢٠.

المختلفة على هامش النسخة، ويقف عند هذا الحد، كما يفعل الكثير من المستشرقين فى نشراتهم فى العصور الأخيرة.

ومنهم من كان يشعر أن من واجب العالم اختيار أحسن القراءات وإيثارها على غيرها[1] وقد أخذ بهذا الرأى الأستاذ الميمنى فى سمط اللآلىء، والأستاذ أحمد شاكر فى تحقيقاته للشعر والشعراء، ويجرى على ذلك الآن، المحققون المعاصرون.

ولكن بصورة عامة نستطيع أن نقول: إن العلماء المحققين كانوا حذرين وحريصين على ألا يمسوا نص النسخة الخطية بإصلاح أو تعديل، فإنهم كانوا يدركون جيدًا أن فى الإقدام على عمل كهذا (النقد الحدسى) فيه كثير من المزالق التى لا يمكن تفاديها.

«فأفهام البشر مختلفة، وآراؤهم متفرقة، والمرء مفتون بكلامه، ويغتبط بفهمه واستدلاله، والمغتر يعتقد الكمال فى نفسه، فلو فتح هذا الباب، وسومح فى نقل منها لذوى الألباب، على معنى ما ينفتح، لتَغيرَّ المسموع، ولم يتحقق أصل المشروع، ولم يكن الآخر بالحكم على كلام الأول بأولى بكلام من بعده عليه، فيتعارض التأويل، وتتهافت الأقاويل، وكفى حجة على دفع هذا الرأى الأفيل، دِعاؤه بالنضرة لمن سمع قوله فأدَّاة، على حسب ما وعاه، حجَّة وكفاية، تدفع رأى من رأى تبديل لفظ الرواية، بل نقلها على حسب ما سَمعْتَ هو الواجب، ثم تسليم التأويل لأهل الفهم والفقه لازم، فهم أحق بالتأويل وأهدى إلى السبل، كما قال ﷺ: «رب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»، وفيه التنبيه على اختلاف منازل الناس فى الفقه، وتفاوتهم فى الفهم، فتعين الصواب من هذين الرأيين فى رأى من رأى إقرار الرواية والسماع على ما روى وسمع، فإن رزق فضل فهم وزيادة فقه نبه على ما ظهر له فيها من خلل، من غير أن يغيِّر فيها أو يبدل، فجمع بين الأمرين، ويترك لمن جاء بعده النظر فى اللفظتين.

وهذه كانت طريقة السلف فيما ظهر لهم من الخلل كانوا يوردونه كما سمعوه، وينبهون عليه فى حواشى كتبهم لمن جاء بعدهم، ومنهم من كان يسقط ما بان له اختلاله مما لاشك فيه، ويبقى مكانه أبيض وهى السليمة، ومذاهب الأئمة القويمة، وأما الجسارة فربما عادت بخسارة، فكثيرًا ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب، وتولج المنْزل من غير الباب»[2].

ويعد هذا المنهج الذى أخذ به القدماء أنفسهم سهادة بأسبقية علماء المسلمين فى مقابلة النسخ مقابلة دقيقة، يقول روزنتال: «إن أسلم طريقة، بل الطريقة الوحيدة للتثبيت من

(١) انظر العسقلانى ١ / ٨٩، ١٩١ وما يليها

(٢) انظر القاضى عياض المتوفى سنة ٥٤٤ فى مقدمة «مشارق الأنوار» واللفظ لابن قراقول إبراهيم بن يوسف المتوفى سنة ٥٦٩ هـ فى كتابه «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» المقدمة مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور ص ٣، ٤

صحة نص مخطوطة هى معارضة المخطوطة المراد التثبت من صحتها، بمخطوطة أو مخطوطات أخرى من نوعها معارضة دقيقة، وهذه الطريقة العملية السليمة بدأت تباشيرها عند مستهل الحضارة الإسلامية، عندما بدأ عصر الترجمة من لغات غريبة إلى العربية فى القرن التاسع (الثالث الهجرى).

ولا شك فى أن المستوى العلمى الذى كان يعمل عليه (حنين) لم يصل إليه المشتغلون بالأدب العربى فيما بعد، ولا فاقوه من حيث الجودة والأمانة، غير أن المشتغلين بالعلوم الدينية والإسلامية كانوا يعتبرون مقابلة النسخ المخطوطة بعضها ببعض شرطًا جوهريا وهذا أمر معروف عندهم يعود إلى زمن النبى ﷺ نفسه»[١].

* * *

وإن المخطوطات.. إلى جانب كونها تتضمن متن المصنّف كانت تحتوى على معلومات، وفوائد إضافية ذات قيمة عظيمة للمحقق، وقد توجد فى كثير من الأحيان على حواشى المخطوطات نظرات قيّمة فى النقد، فالمحقق الذى يدقق النظر فى هذه الملاحظات التى يجدها فى مقدمة المخطوط أو فى آخره، وفى الإجازات والسماعات وما شابهها من تعليقات، مبثوثة هنا وهناك، سيجد فوائد جليلة تعينه على التحقيق وسيجد ما قد يعينه على تحقيق ما غمض فى تاريخ الأدب.

ومن المواضع التى يجد فيها المحقق معلومات وفوائد قيمة: الغلافات الداخلية للمخطوطات، وفى جلدة الكتاب الداخلية، وعلى ظاهر الكتاب، وأحيانًا على وجه الجزء، وقد عرف السيوطى أن الراغب الأصفهانى صاحب محاضرات الأدباء لم يكن معتزليًّا من ملاحظة عثر عليها على ظاهر الكتاب[٢]، وقد يستطيع المحقق فى بعض الأحيان أن يفيد من الملاحظات والفوائد التى يجدها على الغلاف، ومن تواريخ المخطوطات ومن العصر الذى عاش فيه هؤلاء العلماء.

ومن الأمور المفيدة التى تعين المحقق فى تحقيق قضية تاريخية اختيار النّساخ العبارات النقلبدية، التى تلى ذكر اسم المؤلف، أو الأديب فى كتاب كقولهم: (رحمه الله)، أو (غفر الله له)، أو (أطال الله عمره)، أو (أمده بالقوة). فإن فى مثل هذه العبارات إشارات واضحه إلى أن الناسخ كان ينسخ فى زمن كان المصنف فيه قد مات أو لا يزال حيا.

وقد ورد فى آخر رسالة الشافعى أنها بخط الربيع بن سليمان (١٧٤ - ٢٧٠هـ)، وإلى ذلك ذهب الشيخ أحمد شاكر فى مقدمه الطبعة المحققة ص ١٧ - ٢٣ ويرجح أن الربيع كتبها بين سنة ١٩٩هـ التى دخل فيها الإمام الشافعى مصر، وسنة ٢٠٤هـ التى توفى فيها

(١) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٧٢ وما بعدها.
(٢) طاش كبرى زاده. مفتاح السعادة ١٨٣/١.

«لأنه لم يذكر الترحُّم على الشافعي فى أى موضع جاء اسمه فيه، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة، ولو مرة واحدة كعادة العلماء وغيرهم»[1].

والواقع أن لمثل هذه الملاحظات التى يفطن إليها المحقق فى أول المخطوط أو فى آخره، أو على أغلفة المخطوطات أو على جوانب الصفحات، أو فى المتن نفسه، أو فى السماعات والقراءات والإجازات، قيمة عظيمة تعين المحقق على تحقيق النص، فهذه الأماكن - وأمثالها - كانت مواضع استراتيجية بالنسبة لتاريخ المخطوط، فهى المواضع التى يستهدفها الباحث حين يريد أن يوثق نسخة مخطوطة، وذات أهمية بالغة بالنسبة للمحقق، فهى تساعده أوَّلاً على تحديد تاريخ المخطوط فى حالة عدم وجوده، فإن وجد التاريخ فينبغى الاحتراس أمام هذا التاريخ المثْبت فى آخر النسخة، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ فى القرن التاسع الهجرى نسخة عن أصل كتب فى القرن الرابع الهجرى، فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته فى نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عن نسخة، وهذا كثير فى نهاية المخطوطات لا ينكشف إلا لمن يعرف تطور الخط العربى وصوره المادية فى العصور المختلفة، ويستطيع من يحسن التمييز بين صُوَر الخط عند أسلافنا، وتطورها الزمنى أن يعيّن تاريخ النسخة التى لم ينص كاتبها فى نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها.

* * *

وإذا فقدنا فى النسخة المخطوطة إشارات الوقف والتمليك، والإجازات والسماعات، وتوقيعات العلماء، كما فقدنا فيها أسانيد رواتها، كانت نسخة غير منسوبة، وفى مثل هذه الحالة يحاول من يريد تحقيقها التوثّق من نسبتها إلى مؤلفها بنفسه، مستعينا فى ذلك بوسائل كثيرة، كأن يحيلها مؤلفها فى بعض نصوصها على مؤلفات أخرى وثيقة، أو يروى عن رواة نصت كتب التراجم على أنهم كانوا من أساتذته.

وفى كتب أسلافنا ظاهرة عامة، وهى كثرة اقتباس المؤلفين ممن سبقهم، وقد يطول هذا الاقتباس طولاً مسرفًا، وهو سواء طال أو قصر يدخل فى الشهادة على نسبة الكتاب المأخوذ منه لمؤلفه، وإنها نسبه صحيحة، وقد ينقل الاقتباس عن نسخة منسوبة، وبذلك يكون توكيده للنسخة غير المنسوبة إذا تطابق مع نصوصها، ومما يلقى أضواء قوية على صحة النسبة فى النسخة ما يذكر فى مقدمتها أو تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف.

وكان أسلافنا كثيرًا ما يهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الأمراء، أو الشخصيات البارزه، ويصرحون بذلك فى فواتحها، وقد يموهون بهم دون تصريح بالإهداء.

وينبغى للمحقق ألا يقف فى تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند مثل هذه الشهادات، بل

(١) الرسالة مقدمة المحقق ١٨

لابد أن يعود إلى الكتب التى صنعت بعده لعله يجد فيها اقتباسًا منه، أو آراء مضافة إلى مؤلفه.

والواقع أن مثل هذه الأمور تكشف للمحقق عن قيمة المخطوط، ومدى اهتمام الناس به فى عصره وبعد عصره، بل بمدى الثقة به وبمؤلفه، وهى آخر الأمر تعطينا صورة للحركة العلمية، ومدى انتشار الثقافة، بل مدى عمقها فى عصر من العصور.

ثالثًا - رموز القدماء للنسخ التى كانوا يقابلون عليها

يرى الباحث أن رجال الحديث كانوا يضعون رموزًا لنسخهم فى كثير من الأحيان، وقد أخذ بهذا المنهج الحافظ اليونينى (ت ٧٠٩) فى نسخته (صحيح البخارى) إذ قابلها على عدّة نسخ، وكان يرمز لاختلاف النسخ برموز، تمامًا مثل ما يفعل المحققون المعاصرون، ويرى المتصفح لصحيح البخارى (النسخة اليونينية) أنها مقابلة على الكثير جدًّا من النسخ، وقد كان يرمز إليها برموز اصطلح عليها، لأسماء أصحابها فيقول: «وعلامات ما وافقت عليه أباذر «هـ»، والأصيلى «ص» والدمشقى «ش» وأبا ألوقت «ظ» فليعلم ذلك[١].

ولم يفته أن ينبه على هذه المصطلحات فى أول المخطوط فيقول: «وقد ذكرت ذلك فى أول الكتاب فى فرخه لتعلم الرموز»[٢].

بل لقد بلغ من الدقة أنه كان يشير إلى المكتبة التى كانت توجد فيها مخطوطات صحيح البخارى، وكذلك فعل من بعده القسطلانى[٣]، وإننا لنجد العلماء قد نبهوا إلى هذا الصنيع منذ أقدم العصور، فيقول القاضى عياض: «وهذا (المقابلة) مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسوّدت الصحف وأخلطت الروايات ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة[٤]، ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج فى الحواشى، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه: من اسمه، أو حرف منه للاختصار، لاسيما مع كثرة الخلافات والعلامات.

ولا يغفل المهتبل بهذا، عند كثرة العلامات واختلاف الروايات، تقييد ذلك فى أول دفتره، أو على ظهر جزئه أو آخره، والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات

---

(١) مقدمة صحيح البخارى

(٢) المرجع السابق.

(٣) راجع إرشاد السارى ١/٤٠ وما يليها، وروزنتال فى مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ٦٦

(٤) وهذا إذا كان المحقق يقوم بتحقيق نسخة بعينها

مع طول الزمن وكبر السن واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه»[١].

هذا ما كان من علماء الحديث، أما ما كان من رجال الأدب فنجد أنهم يحرصون على جمع الروايات فى الأشعار، لكنهم لا يرمزون إلى صاحب الرواية إلا فى قليل من الأحيان، فنفطويه (ت ٣٢٣) مثلاً عندما صنع ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس ذكر الكثير من الروايات للبيت الواحد، لكنه كان يقول (ويروى) ثم يذكر الرواية المغايرة، وكذلك فعل المعرى فى شرحه لأبى تمام والمتنبى والبحترى، وفى بعض الأحيان يقولون: «وفى نسخة كذا» دون أن يرمزوا إلى هذه النسخة، ويذكر الأستاذ عبد العزيز الميمنى فى مقدمة تحقيقه لديوان سحيم صنعة نفطوية أنه «يتخلل بين سطورها روايات وتعليقات بخط الأصل، تدل على عناية الأوائل بالضبط وحرصهم فى جمع الروايات النادرة»[٢].

وقد ذكر الأزهرى صاحب (تهذيب اللغة) أن البشتى ذكر «فى باب العين والهاء والجيم» (العوهج): الحيّة فى قول رؤبة:

* حَضْب الغُواة العوْهج المنسوسا *

«قلت (الأزهرى) وهذا تصحيف دال على أن صاحبه أخذ عربيته من كتب سقيمة، ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة.. والحية. يقال لها: «العومج» بالميم، ومن صيره (العوهج) فهو جاهل ألكن»[٣].

ولما كان البكرى (ت ٤٨٧) وقف على الأصول التى أملى منها أبو على القالى أماليه، أمكنه أن ينبه على مظان الوهم والخطأ والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بتلك الأصول، ومخطوطة (إصلاح المنطق) لابن السكيت المودعة فى دار الكتب برقم ٢٧ لغة م. تحوى فى أثنائها مقابلات لنسخ مختلفة من الكتاب، يشار إليها برموز مختلفة، كما نجد فيها عناية خاصة بنسبة الأشعار والأرجاز إلى قائليها.

رابعا - مقدمة التحقيق

وجدنا أن المخطوط يبدأ عادة بالبسملة، تليها مقدمة للمؤلف يستهلّها بحمد الله والصلاة على رسول الله، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر اسم كتابه، وموضوعه والغرض منه، ومنهجه فى العمل، وطريقة ترتيب المادة فيه.

---

(١) الإلماع ١٨٩

(٢) ديوان سحيم ٧

(٣) مقدمة المؤلف فى تهذيب اللغة ص ٣٧، ٣٨

فيقول ابن قراقول فى مقدمة مطالع الأنوار: «ثم ليعلم قارئ هذا الكتاب أنى لم أضعه لشرح اللغات وتفسير المعانى، وتبيين وجوه الإعراب بل لحفظ الرواية وتمهيد السماع، وتمييز المشكل وتقييد المهمل، وفتح ما استغلق من تلك اللغات، وتوجيه ما اختلفت فيه الروايات، وجبْذ منادّها إلى جهة الصواب»[١].

ويعد كتاب مشارق الأنوار للقاضى عياض، وكذلك مطالع الأنوار لابن قراقول، من أهم الكتب التى نهجت نهجا تحقيقيا على أحدث ما وصلنا إليه اليوم من حيث المقدمة والمنهج، وقد سبقهما البكرى إلى ذكر منهجه التحقيقى فى اللآلىء فيقول: «هذا كتاب شرحت فيه من النوادر التى أملّها علىَّ أبو على إسماعيل بن القاسم القالى ما أغفل، وبينت من معانى منظومها ومنثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع، ونسبت من ذلك إلى قائليه ما أهمل، وكثيرًا ما يرد البيت المفرد والشرد الغفل المجرد.... وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبو علىّ، ذكر مرجّحٍ ناقد، ونبهت على ما وهم فيه، تنبيه منصف لا متعسّفٍ ولا معاند، محتجٍّ على ذلك بالدليلِ والشاهد»[٢].

ولعل هذه الكتب التى سبق ذكرها تعتبر نماذج طيبة لما حققه القدماء، بلغت من المستوى التحقيقى، ما لم يصل إليه جهابذة المحققين فى القرن العشرين.

خامسا – الهوامش

للهوامش أهمية عظمى فى عرض النتائج التى توصل إليها المحقق، واختلاف الروايات والقراءات التى وقف عليها.

والغاية منها: تتجريد المتن من الاستطرادات التى لا تعد جزءًا رئيسيًّا من الكتاب، وفى الوقت ذاته فإنها ضروريّة لإعطاء القارئ صورة لاختلاف القراءات وشرح اللغويّات، وترجمة الأعلام، وهى ما تعرف اليوم بـ(تخريج النص) يعنى نسبة كل قول إلى قائله فى الكتاب الذى يحقق، ويدخلَ فى ذلك تمييز مايضيفه راوى الكتاب، أو ناسخه أومتملكه، من تهميش، أو تحشية، ويدخل فى ذلك النصوص التى يعزوها المؤلف إلى مصادره، وتخريج آيات القرآن، والأحاديث، والأمثال، وكل ما يتطلبه منهج التحقيق.

فما موقف الأسلاف من هذه الهوامش.

منذ نشأة المخطوط العربى، كان النساخون يتركون هامشًا أبيض على جانبى الصفحة

---

(١) ابن قراقول (ت٥٦٩) مخطوط مطالع الأنوار. المقدمة مخطوط رقم ٨٦ لغة تيمور

(٢) سمط اللآلىء ١ / ٣.

المكتوبة، وكانت مساحة الهوامش تتناسب مع حجم الصفحة نفسها فتتسع كلما كبرت الصفحة وتضيق كلما صغرت.

وكان يُطلب من الناسخ ذلك. ويُطلب منه أن تكون رءوس السطور وأواخرها متساوية فإنه متى خرج بعضها عن بعض قبحت وفسدت[1] وكان النساخون يراعون هذه القواعد إلى حدٍّ كبير، ونتيجةً لذلك خرجت مخطوطات القرون الأولى وقد تساوت سطورها فى الطول واتفقت فى نقطة البدء والانتهاء إلا فى القليل النادر، وكوسيلة من وسائل ضبط نهاية السطور كانوا يستعملون المدَّ، أو المطَّ فى الكتابة، وكانت له قواعد وأصول متعارف عليها فلا يجوز إلا إذا كانت الكلمة أربعة أحرف فأكثر.

وكان القدماء يعدون الحواشى - التى تعد هوامش اليوم فى عصر الطباعة - من أهم ما ينبغى أن يعنى به المحقق، وينبهون على أنه «لا بأس بحواشى الكتاب من فوائد متعلقة به ولا يكتب فى آخره (صح) بل ينبه عليه بإشارة للتخريج بالهندى مثلاً، وبعضهم يكتب على أول المكتوب فى الحاشية (حـ)، ولا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل مثل: تنبيه على إشكال، أو احتراز، أو رمز، أو خطأ ونحو ذلك، ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغريبة ولا يكثر الحواشى كثرة يظلم منها الكتاب»[2].

وذكر الزمخشرى أن العرب كانوا يقولون: «حِلْيَةُ الخرائد: الحلَق فى ذفاريها، وحلية الدفاتر: اللحق فى حواسيها» والمغاربة يقولون: «الدرر فى الطُّرَر» وقيل لأبى بكر الخوارزمى عند موته ما تشتهى؟ قال: «النظر فى حواشى الكتب»[3].

والكثير من المخطوطات الأدبية واللغوية التى وقعت لنا، ووقفنا عليها فى أثناء عملنا فى هذا الحقل، نرى على جانبى الصفحة منها مقابلاتٍ وشروحًا لغوية، لكن قل أن نجد فيها رموزًا إلى نسخ معينة، بل كان المقابل يقول: فى «نسخة كذا» دون أن يرمز للنسخة. وإذا كثرت التعليقات والشروح رأينا من يفرد لها كتابًا مستقلاً، كما فعل المعرى فى بعض كتبه التى منها «ذكرى حبيب» و«عبث الوليد» فإنه يقول فى مقدمة (عبث الوليد).

«أثبت ما فى ديوان البحترى، مما أصلح من الغلط الذى وجد فى النسخة المكتوب فى آخرها: إنها بخط ظفر بن عبد الله العجلى، وإنما أثبت ذلك ليكون مولاى الشيخ الجليل

---

(١) الاقتضاب ٦٨ والكتاب لابن درستويه ٧٣

(٢) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ١٣٩ وانظر الدر النضير للبدر الغزى مجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤، وانظر السنن للبيهقى لترى صورة حية لهذا العمل فى المخطوط رقم ٢٢٤١ - حديث ٨آ ١٠٤، ١٢٠ والفسر الكبير لابن جنى

(٣) انظر ربيع الأبرار مخطوط رقم ٥٩٢ أدب تيمور ورقة ٧٧

-أدام الله عزه- كأنه حاضر للقراءة، ولم يمكن إثبات جميع الأغلاط لأن أكثرها غير مَخِيل»[١].

فيفهم من هذا أن أحد الرؤساء[٢] من معارف أبي العلاء، كان عنده نسخة من ديوان البحترى، بخط ظفر العجلى فيها أغلاط استعصى تقويمها على ذلك الرئيس الجليل، فأرسلها إلى أبي العلاء ليقوم من أودها واعوجاج أوزانها ففعل، ولا نعلم إن كان أبو العلاء كتب تلك التعليقات فى كتاب مستقل، أو أنه علقها على هامش النسخة وأعادها إلى صاحبها فجاء من جردها فى كتاب.

وكيفما كان الحال فقد سمى أبو العلاء هذه التعليقات «عبث الوليد».

ونرى ابن مالك بعد ذلك يفرد كتابا لتحقيقاته على صحيح البخارى سماه «شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وكذلك فعل القاضى عياض فى «مشارق الأنوار» ومثله فعل ابن قراقول فى «مطالع الأنوار» ولعل المتصفح السريع لهذه الكتب يرى فيها - كما سبق أن ذكرنا - منهجًا دقيقًا للتحقيق العلمى لا يكاد يطاوله أحد الآن.

يحدثنا القاضى عياض عن منهجه فى تحقيقه للكتب الثلاثة:

١ - الموطأ.

٢ - صحيح مسلم.

٣ - صحيح البخارى.

فيقول: «فتولّينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى بها إهمال يبهمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات، نبهنا على ذلك وأشرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد فى حديث آخر، رافع للاختلاف، مزيح للإشكال، مريح من حيرة الإبهام والإهمال، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب، أو الأشهر أو الأليق بسياق الكلام والأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء وقدوة الأئمة على المخطىء والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث»[٣].

والواقع أن الباحث لا يكاد يقع نظره على كلمة من كلمات هذه الكتب إلا ويجدها محققة فى غاية الدقة، وليس أدّل على ذلك من أن نسرد بعض النماذج.

عندما تعرض القاضى عياض للفظ (مَيْطان) قال: «ميطان: المذكور، فى شعر بنى قريظة،

---

(١) مقدمة عبث الوليد لأبى العلاء المعرى

(٢) هو: أبو اليمن المسلم الحسن بن الحسين بن غيات الكاتب الحلبى وصاحب الديوان فى حلب. (الجامع فى أخبار أبى العلاء ٧٧٧)

(٣) مقدمة مشارق الأنوار

فى مسلم كذا، وهو: بفتح الميم وسكون الياء باثنتين تحتها، وطاء مهملة وآخره نون، وكذا ضبطناه عن أكثر الرواة وكذا صوَّبه الجيَّانى، وكذا ضبطه أبو عبيد البكرى، وقال: هو من بلاد بنى مزينة ببلاد الحجاز، إلا أنه قيده بكسر الميم، وكذا رواه بعض رواة مسلم، وكان عند العذرى (منطار) بنون أوّلا بعد الميم وآخره راء كذا قيّدْتهُ عن بعض أصحابه، وعن غيره (ممطار) بميمين. وكان عند ابن ما هان (محيطان) بحاء مهملة وكلاهما خطأ»[١].

ونسوق النموذج الثانى عن ابن قراقول، فعندما ذكر (رودس) الجزيرة المعروفة قال: «رودس: بضم الراء، ضبطناه عن الصدفى والأسدى وغيرهما، إلا الخُشنى والتميمى فإنه عندهما بفتح الراء، ولم يختلفوا فى الدال أنها مكسورة، وقيداه عن بعضهم فى غير الصحيحين بفتح الدال، وكلهم قالوه بسين مهملة، إلا الصدفى عن العذرى، فإنه عنده بشين معجمة، وقيدناه فى كتاب أبى داود من طريق الرملى بذال معجمة وسين مهملة، وقال هى جزيرة بأرض الروم»[٢].

وهذه الكتب فيها من التحقيقات اللغوية والأدبية، ما لا يكاد يتوافر فى كتاب آخر، وغالبًا ما يكون هذا الصنيع (إفراد التعليقات والتهميشات بكتاب مستقل) عندما تكثر التعليقات، والتهميشات ولا يحتملها الهامش المخصص له على جانبى الصفحة.

هذا والقارئ لكتاب البخلاء للجاحظ، بتحقيق الدكتور طه الحاجرى يجد أن المحقق أفرد للتعليقات والتهميشات، قسمًا خاصًا، ألحقه بآخر الكتاب، وقد سبقه بعض المستشرقين إلى هذا الصنيع.

ورأينا من يجعل للقراءات أرقامًا بالهامش، وللتعليقات أرقامًا أخرى، ويميز بينهما بجدْوَل فى نفس الصفحة[٣] ويقول: «رأيت أن أفصل بين الحواشى التى للمقابلات، وبين الحواشى التى للشروح، والتعقيبات فجعلت لهذه أرقامًا مستقلة، ولتلك أرقامًا مستقلة، ثم فصلت بينهما فصلًا يرفع اللبس، فجعلت أرقام الأولى بالإفرنجية، وأرقام الثانية بالعربية»[٤].

هذا وكثيرا ما ترد تحقيقات أسلافنا فى أثناء الشرح، وفى بطون الكتب أو الدواوين التى تشرح، فالشارح عليه أن يتأكد من الرواية قبل شرحها، وقد يروى اللفظة المراد شرحها بعدة روايات ويوجِّه كل رواية على معنى، وقد يضعف بعضها ويصحف ثانية، فإذا قرأنا شروح أبى العلاء مثلا فى (ذكرى حبيب) و (عبث الوليد) و (معجز أحمد) نرى أن شرحه

---

(١) مشارق الأنوار ٣٤٤، ٣٤٥

(٢) مطالع الأنوار ٢٢٩. ورودس: جزيرة ببحر إيجه تابعة الآن لليونان

(٣) انظر منهج تحقيق كتاب المعارف لابن قتيبة، عمل الدكتور ثروت عكاشة.

(٤) الدكتور ثروت عكاشة (المعارف المقدمة)

يتميز بكثرة رواياته «فأبو العلاء أكثر الشراح ذكرًا لرواية آخر»[1] وأكثر كذلك احتيالا على وجه آخر فى تخريج المعنى، فعندما تعرض لشرح بيت المتنبى:

أتى خَبَرُ الأميرِ فقِيلَ كُرّوا فقلتُ: نَعَمْ، وقَدْ لَحقُوا بِسَاش

يقول: «روى «أجل» و «البشاش» بلدة بالترك وروى «كَرُّوا» بفتح الكاف، وهو رواية ابن جنى»[2].

وعندما تعرض للبيت:

إذَا صَعِدْتَ إلىَ ذَا مَالِ ذَا رَهَبَا وإنْ صَعِدْتَ إلَى ذَا مَالِ ذَا رَهَبَا

يقول: «روى فى المصراعين «رهبا»... وروى فى الثانى «رعبا» «ورغبا» بالغين المعجمة، فالمعنى على هذا أن أحدهما كان للسطوة والنكال، والآخر للرغبة والنوال»[3]. ومثل هذا كثير فيما تعرض له أبو العلاء بالشرح، فهو يعتبر من المحققين المدققين فى سرحه، وأحيل القارئ على ما ذكرت من الكتب وعلى اللآلىء لأبى عبيد البكرى فسيجد فى هذه الكتب وأمثالها من التحقيقات العلمية ما يستقل بجواره عمل المعاصرين من المحققين، أو عمل المستشرقين.

هذا وسأعرض نموذجًا يتضح فيه تحقيقات ثلاث:

١ – أبو العلاء.

٢ – البكرى.

٣ – الميمنى.

ذكر البكرىُّ أن أبا علىٍّ أنشد لِفاطمة بنت الأحجم[4]:

* قَدْ كنتَ لِى جَبَلًا أَلُوذُ بِظِلِّهِ *

يقول البكرى معلقًا على ذلك: «قال السكرى: هذا الشعر لِلَيْلَى بنت يزيد الصعق، ترثى ابنها: قيس بن زياد بن أبى سفيان بن عوف بن كعب، وقال الأخفش: إنه لامرأة من كِنْدة. وأول رواية من رواه لفاطمة كما قال أبو على:

---

(١) عبده عزام، مقدمة ديوان أبى تمام.

(٢) مخطوط معجر أحمد ٢٥ أدب قوله ص١٦٦. حققنا هذا الكتاب ونشرته دار المعارف فى دخائر العرب باسم «شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى» معجر أحمد

(٣) المرجع السابق ص١٥٠

(٤) يقول الميمنى معلقًا الأبيات لها فى الحماسة ١/١٨٩ وعنه فى ح ٢/٥١٣ قال وتمثلت بها فاطمة، والميمى ١/٤٣٨ وفى المقطعات ١٣١ لامرأة من خزاعة ترثى أباها، ولعائشة رضى الله عنها عند اللوى ٢/٥٤٤ بزيادة ٥ أبيات عن الأوائل، وفى بعض نسخ الحماسة زيادة

يا عَيْن جُودى عِنْدَ كلِّ صَبَاح   جُودِى بأَرْبَعةٍ علَى الجَرَّاح

والجراح زوجها. وفيه:

* وإذا دَعَتْ قَمَرِيّة شَجَنًا لها *

أخبرنى غير واحد عن أبى العلاء المعرى أنه كان يردِّد هذه الرواية ويقول: إنها تصحيف وينشده:

* وإذَا دَعَتْ قَمَرِيّه شَجَبًا لها *

يعنى فرخها الهالك، وهو الهديل. والشجب: الهلاك[1].

ثم يقول البكرى مفاضلاً، ومرجحًا لرواية أبى العلاء: «وهذه رواية حسنة مقبولة والحق أحق أن يتبع».

من هذا - ومثله كثير - نرى أن بعض الشراح يمتازون بالتحقيق والتدقيق، وقد برز فيه أعلام أجلة من أمثال أبى العلاء والبكرى والمرزبانى فى الموشح، والبغدادى فى خزانة الأدب، وأبى الفرج فى الأغانى وغيرهم.

* * *

وقد رأينا أنه منذ العصور الأولى، وضع جمهور العلماء الجذور الأولى للتحقيق، ويعد أول من تكلم فى هذه الناحية ووضع أسسها، رجال الحديث فى كتب مصطلح الحديث، وأخص بالذكر منهم أبا محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزى المتوفى سنة ٣٦٠هـ، والخطيب البغدادى المتوفى سنة ٤٦٣ فى كتابيه (الكفاية فى علم الرواية)، و (الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع)، ثم القاضى عياض بن موسى اليحصبى المتوفى سنة ٥٥٤هـ فى كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع)، وفى مقدمة كتابه (مشارق الأنوار) وابن قراقول فى مقدمة كتابه (مطالع الأنوار)، ومن بعدهم الإمام الحافظ تقى الدين بن الصلاح الشهرزورى المتوفى سنة ٦٤٣هـ، والذى جمع فأوعى فى كتابه الشهير (معرفة أنواع الحديث) المشهور (بمقدمة ابن الصلاح).

ومن الغريب حقًا أن يدَّعى سنيوبوس: أن نقد التحقيق أسلوب حديث فى البحث، وأن الشرقيين، وأهل العصور الوسطى لم يفطنوا إليه ولم يستخدموه.

ولا ريب أنه كان يجهل ما قدمه دارسو الحديث من خدمات فى النقد الخارجى (التحقيق)، وما وضحه ابن خلدون من ضرورة هذا النقد.

* * *

---

(١) سمط اللآلئ ص ٦٢٦.

ولقد وجه قدماء العرب النظر إلى ضرورة الدُّربة والممارسة بأسلوب الكتاب المراد تحقيقه، وبأسلوب مؤلفه، فيذكر أبو العلاء المعرى فى مقدمة كتابه المعروف (بذكرى حبيب) أنه: «إنما أغلق شعر الطائى أنـه لم يؤثر عنـه، فتناقله الضعفـة من الرواة، والجهلة من الناسخين فبدلوا الحركة بالحركة، فأوقعوا الناظر بما جنوه فى أم أدراص وتغلّس، وغيّروا بعض الأحرف بسوء التصحيف، فغادروا الفهم خابطًا فى عشواء، لأن تغيير الضمة إلى الفتحة والكسرة، ينشب الفطن فى الحبالة، فأما نقل الحاء إلى الخاء، والـدال إلى الذال، فيحدث عنه إلباس تقرن عنه بلادة، وانتكاسْ»[1]، ثم يجىء التبريزى فيضم صوته إلى صوت أبى العلاء قائلًا: «فى شعر أبى تمام صنعة، لايكاد يخلو منها مواضع مشكلة، تصعب على كثير من الناس، لا سيما من لا يستأنس بطريقته (أبى تمام)، فيقع لذلك فيه خلل لأن شعر غيره يقرب متناوله».

وفى القرن العاشر ألّف الشيخ عبد الباسط العلموى المتوفى ٩٨١ هـ كتابًا سماه (المعيد فى أدب المفيد والمستفيد)، وهو اختصار لكتاب (الدر النضيد) وكذلك ألف ابن جماعة كتابه (تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم).

وهذه الكتب تمثل فى بعض أبوابها منهجًا تحقيقيًّا طيبًا، ولا مجال للشك فى قيمة هذين المؤلفين (المعيد، التذكرة) لمن ينشد الدقة والأمانة.

وقد رأينا رجال الأدب يطبقون هذه الأسس، وإنها لبيّنة فى الكتب الأدبية واللغوية من مثل اللآلئ وسمط اللآلئ ومعجم البلدان، وأسد الغابة وخزانة الأدب، وشواهد التوضيح إلى غير ذلك الكثير مما ذكرنا وما سنذكر.

ولعل عصرًا لم يظلمه الباحثون المعاصرون من عرب ومستشرقين كما ظلم العصر الممتد من سقوط بغداد فى أيدى المغول سنة ٦٥٦ هـ إلى سقوط دولة المماليك المصرية الشامية فى أيدى العثمانيين سنة ٩٢٣، فقد سمى بالعصر المغولى، ونعت بأنه عصر انحطاط وضعف فى جميع شئون الحياة العقلية والأدبية.

ومن الظلم البين لهذا العصر الذى محقنا فيه المغول والصليبيين، ودمَّرنا جموعَهم تدميرًا، أن يوصف فى ديارنا المصرية الشامية بأنه كان عصر انحطاط وإعياء فكرى وعقم شديد، لا لما رُدَّ إلينا منه من قوانا الحربية الضاربة فحسب، بل أيضا لأننا حملنا فى قوة حينئـذ أمانة الحضارة العربية، مما جعل بلادنا ملاذًا لعلماء صقلية، وأدبائها منذ سقوط جزيرتهم فى أيدى النورمان، كما جعلها ملاذًا أيضا لأدباء الأندلس وعلمائها، منذ أخذت مدنهم تسقط فى

---

(١) ديوان أبى تمام بشرح التبريزى المقدمة

قبضة الإسبان، وفى هذه الفترة أيضا وجه صلاح الدين وآل بيته العناية البالغة إلى تأسيس المدارس وازدياد المعرفة، وفى نفس هذا الاتجاه دُفِعت السلاطينُ المماليكُ فى هذا العصر، بحيث لم تكد تخلو مدينة بل قرية كبيرة فيه من مدرسة ترسل الضوء العلمى والأدبى إلى كل ما يحيط بها، مما هيأ للديار المصرية والشامية نهضة ثقافية محققة، وقد مضت تضم إلى صدرها فى إعزاز كثيرين من علماء الأقطار العربية، وأدبائها الذين وفدوا عليها فى القرنين السابع والثامن الهجريين، وفتنوا فتنة شديدة بنهضتها، فنزلوها وقطعوا صلتهم ببلدانهم وأوطانهم الأصلية نذكر منهم على سبيل المثال: ابن مالك الطائى الجيانى نزيل دمشق إمام النحو المشهور، وابن سعيد الغرناطى المؤرخ الأدبى نزيل القاهرة وحلب، وابن خلدون التونسى مؤسس علم الاجتماع الذى اتخذ القاهرة دارًا له، ومثله ابن منظور اللغوى الإفريقى صاحب لسان العرب.

وبذلك كانت تنتظم فى هذا العصر بين أبناء القطرين: المصرى والشامى أبناء الأقطار العربية الأخرى، هذا فضلًا عن السيوطى ومؤلفاته، والسخاوى، وصاحب نهاية الأرب، والقلقشندى. وابن تيمية، وابن الصلاح، وابن جماعة، والعمرى صاحب مسالك الأبصار.

ولكى يحقق العلماء والأدباء المصريون والشاميون كل ما ابتغوا لحضارتنا من نماء وازدهار وإثمار، نراهم يعتمدون فى ذلك على الحفاظ على التراث العلمى والأدبى، بحيث تظل مصادره التى أبدعتها الأجيال السابقة، بل بحيث تحيا فيها الأجيال الجديدة حياة خصبة، حياة تتغذى عقولهم فيها بكل ما خلفه الأسلاف من معارف علمية، كما تتغذى قلوبهم بكل ما خلفوا من آيات أدبية.

وقد اتخذت عنايتهم بالتراث العلمى والأدبى وسيلتين كبيرتين: وسيلة إحياء التراث بعرضه عرضًا دقيقًا وشرحه وتفسيره، ووسيلة تجديده بما يضاف إليه من زاد علمى ومتاع أدبى، حتى ليصح الوصف الدقيق لهذا العصر أنه عصر إحياء التراث العربى وتجديده.

وكان أول ما عنى العلماء المصريون والشاميون فى إحياء مصادر التراث العلمى تحرى روايتها، وألا يدخل على ألفاظها أى تحريف أو تغيير، ولذلك طلبوا فيها ألا تؤخذ من الصحف المكتوبة مباشرة، بل يجب أن يضاف السماع من أفواه العلماء الذين اشتهروا بدقّتهم وشدة تحرِّيهم، وأنهم لا يحرِّفون الكلِم عن مواضعه، مهما كان عندهم من ثقوب الفهم والقدرة على التصرف بالألفاظ، والعلم بدلالتها ومقاصدها، وهداهم تدقيقهم فى رواية التراث على هذا التشدد فى التمسك بكل حروفه وألفاظه، أن يفردوا مباحث طويلة لطرق السماع عن الشيوخ، ومتى يصح لتلميذ أن يروى عن أحد شيوخه كتابًا من الكتب القديمة، واشترطوا فى كل تلميذ يروى كتابًا أن يكون شيخه قد أذن له بذلك، لا إذْنًا شفويًا بل إذْنًا

مكتوبًا يكتبه الشيخ على نسخته المخطوطة، وسموا ذلك (إجازة) ونجدها مسجلة على كثير من مخطوطات العصر، إذ يكتب الشيخ مثلا أجزت فلانًا برواية هذا الكتاب عنى.

ويبهرنا أنهم نفذوا فى أثناء ذلك إلى وضع المنهج القويم لإخراج نسخة وثيقة من كتاب تعددت أصوله وطرق روايته، وخير ما يصور ذلك: إخراج اليونينى الحافظ الدمشقى المشهور لصحيح البخارى كما سبق أن ذكرنا، فقد رأى أن يحكم إخراجه فى أدق صورة ممكنة، وأخرج من الروايات العديدة والأصول التى كانت بين يديه نسخة علمية ونيقة، مثبتًا فيها كل وجه من وجوه الخلاف، مع نسبته إلى راويه والأصل الذى ورد فيه، وصنع ذلك فى واحد وسبعين مجلسًا حضره جماعة من العلماء، كان كل منهم ينظر فى أثناء قيامه بصنيعه فى نسخة معتمدة من الصحيح، لغرض المراجعة والمقابلة، وابن مالك العالم النحوى المعروف يسمع له كما يسمعون ويوضح - بطلب اليونينى - بعض مشكلات الألفاظ، والتراكيب، وهذه صورة تبلغ الذروة فى التحقيق العلمى الدقيق للتراث العربى وإحياء مصادره على خير وجه ممكن.

وواضح من هذا العمل اليونينى، أنهم لم يكتفوا فى إحياء التراث بالحفاظ على نصوصه، وأدائها أداء دقيقًا، بل امتد طموحهم إلى تحقيق هذه النصوص، والمقارنة العلمية المتصلة بين الأصول والروايات والنسخ التى تشتمل عليها، مقارنة تنتهى بالمحقق لنصٍّ من النصوص إلى استخلاص نسخة وثيقة بعد طول الفحص والتثبت والتوقف، فى مواضع التوقف، والصدور عن يقين.

سادسًا : ذكر المراجع التى استقى منها المحقق ما سجله فى هامش الكتاب ، هل كان ذلك خافيا على القدماء ؟

يذكر لنا أبو عبيد القاسم بن سلام أنه قال: «من شكْر العلم أن تستفيد بالشيء فإذا ذكر قلتَ: خفى علىَّ كذا وكذا ولم يكن لى به علم، حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا فهذا شكر العلم»[١]، وقد رأينا الأقدمين إذا أخذوا شيئًا من عالم أو كتاب نسبوه إلى صاحبه[٢].

وقال السيوطى: «ولهذا لاترانى أذكر فى شيء من تصانيفى حرفا إلاّ معزوًّا إلى قائله من العلماء مبنًا كتابه الذى ذكر فيه»[٣].

* * *

(١) الإلماع ٢٢٩ وانظر هامشه.
(٢) راجع الأمالى وسمط اللآلئ ومطالع الأنوار ومشارق الأنوار
(٣) المزهر. للسيوطى ٢/٣١٩

البَابُ الثَّاني

تحقيق التراث فى العصر الحديث وتطوُّر مناهجه

تمهيد

كانت القرون الثلاثة (٩٢٣ - ١٢١٣هـ) التى سيطر فيها الحكم التركى، قد عملت عملها فى إغماض العيون وتكبيل العقول، فقد فرض الأتراك على البلاد نوعًا من الاحتلال، هو فى حقيقته محاولة لقتل البلاد ماديًا وأدبيًا، فقد أصبحت مصر - بعد أن كانت دولة ومقرًّا للخلافة - ولاية عثمانية، يقيم فيها والٍ تركىّ، لا يعنيه من أمرها إلا أن تخضع وترضى نهمه، ونهم سلاطين الباب العالى؛ بما تدرّ من مال.

وقد اتسم حكم الأتراك فى كل البلاد التى حكموها بالجور والبطش ومصادرة الأموال والأملاك، وفداحة الضرائب، فعم الخوف والضيق وانتشر الفقر، وفى هذه الفترة المظلمة نهبت نفائس التراث العلمى والأدبى من الكتب والمؤلفات، إذ حملها عملاء السلاطين العثمانيين من ستى العواصم العربية إلى القسطنطينية، كما نقلوا إليها عددًا كبيرًا من العلماء والأدباء[1] والوراقين، وأرباب الصناعات، وناهيك ما تيسّر جمعه من المخطوطات النادرة، فى مدن مصر، والعراق، وما بين النهرين، وسوريا، وفلسطين، وغيرها من البلدان، فإنها شحنت إلى الآستانة وتألفت منها خزائن للكتب ألحقت بأهم الجوامع والمدارس، وبعض القصور السلطانية.

كما نهب العثمانيون أموال الأوقاف التى حبست على العلم وأهله، وأوجه الخير، وألغى الولاة الأتراك ديوان الإنشاء الذى احتضن - فى عصر المماليك - أكابر الكتاب، وساهم فى الإبقاء على حياة اللغة العربية وآدابها، ثم بلغت المأساة ذروتها بفرض اللغة التركية لغة رسمية على البلاد التى يحكمها الترك العثمانيون باسم الإسلام.

وكانت النتيجة أن انطفأت شعلة الحياة العلمية فى البلاد إلا وميضا ينبعث من الأزهر، الذى ظل الملاذ لما بقى من علوم الدين واللغة.

وفسدت اللغة العربية بما كثر فيها من التركىّ والعامىّ، وحادت عن قواعد الإعراب، وابتعدت عن سلامة التركيب العربى الأصيل.

(١) ذكر ابن إياس فى تاريخه كثيرًا من أسماء هؤلاء وقال إن عددهم بلغ نحو ثمانمائة وألف.

ومع هذه الحالة التى لاتسّر، فقد ظهر من الغيرة على اللغة، قلّة من الأفراد، اتجهوا اتجاهًا تحقيقيًّا للتراث العربى، نذكر منهم: عبد القادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣ هـ) صاحب خزانة الأدب، والسيد مرتضى الزبيدىّ (ت ١٢٠٥ هـ) صاحب تاج العروس، وغيرهم(١).

* * *

(١) خصصتهما بالذكر لما رأيته فى كتابيهما من التحقيق الدقيق والمنهج الثاقب. وقد نشأ الزبيدى فى اليمن ثم جاء إلى مصر سنة ١١٦٧ هـ وحضر دروس أشياخ الوقت فى الأزهر وكان يعرف التركية والفارسية والكرجية، وقد سعى أيضًا بعض شيوخ الأزهر للأخذ عنه. الخطط التوفيقية ٢٨٨/٣.

الفصل الأول

أسباب التطوّر ، ومنهج التحقيق فى بدء النهضة والطباعة وأثرها فى منهج التحقيق

أسباب التطور:

بدأت النهضة العربية الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر، ومن المتفق عليه بين باحثينا المعاصرين، أن النهضة العربية الحديثة استمدت إلهامها وقوتها من تفاعل عاملين أساسيين:

الأول: تنبّه الوعى القومى فى البلاد العربية، ودبيب روح اليقظة السياسية وكفاحها فى سبيل حياة حرّة، وكيان عربى مستقل، وبذلها الجهود الدائمة لنشر التعليم بين ربوعها وإقامة حياتها الجديدة على أركان تراثها وعناصر شخصيتها: من دين ولغة وأدب وتقاليد.

ولم تنفصل حركة إحياء التراث عن حركة اليقظة القومية، ولا قامت بمعزل عنها، وإنما كانت عنصرًا جوهريًا فى برنامجها.

وكان من نتائج هذا الوعى النامى أن أحس كثيرٌ من المثقفين بوجوب إبراز عظمة بلادهم، وإسراق تاريخهم، ورقىّ ثقافتهم، وجلال حضارتهم، وأنهم هم وحضارتهم ليسوا عالة على ما جاء من الغرب، ملكًا فى الحقيقة لأولئك الأجانب الذين يمثلون السيطرة والاستغلال والتعالى.

وفى كل مجال كان الاهتمام البالغ باستقراء ماضى تاريخنا، لا قصدًا إلى الرجوع إليه والوقوف عنده، وإنما كان القصد إلى الانطلاق بالأمة من حيث انتهت، وهكذا أراد هؤلاء المثقفون أن يواجهوا الثقافة الغربية الوافدة بثقافة عربية أصيلة، ولم يكن من الممكن أن تكون الثقافة التى خلّفتها عصور التخّلف فى القرون الثلاثة الأخيرة، هى الثقافة التى يمكن أن تسدَّ حاجة هؤلاء المثقفين حينذاك، أو تصلح لمواجهة الثقافة الغربية المتحدِّية، فاتجهوا إلى التراث العربى القديم، وإلى انتقاء جمهرة من روائعه لإحيائها ونشرها.

ومن واقع تاريخ اليقظة نرى أن مهمة السعى لا كتشاف ذاتنا والبحث عن جدورنا لم يحمل عبئها الأميّون الذين يعيشون بعقلية الماضى؛ وإنما نهض بها عصريّون مجدِّدون، ممن اتصلوا بالغرب الحديث أوثق اتصال، ونهلوا من موارد ثقافته.

الثانى: اتصال الشرق بالغرب عن طريق البعثات الدراسية إلى أوربا، واستقدام الأساتذة الغربيين للتدريس فى معاهده، واشتراك بعض باحثى الشرق فى المؤتمرات العلمية الدولية، وما إلى ذلك من وسائل الاتصال الثقافى[١].

وقد أخذ المبعوثون المصريون – فى أثناء دراستهم بأروبا وبعد عودتهم يشاركون فى هذا الميدان، كلّ فى ناحية تخصصه.

ومن أبرز أعضاء هذه البعثات رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ – ١٨٧٣م) الذى يعد أول رائد من رواد النهضة الحديثة، وقد حمل لواء الدعوة إلى إحياء التراث عدد من قادة الفكر ورواد النهضة مثل: الشيخ محمد عبده، وعلى مبارك، وأحمد زكى (شيخ العروبة)، وأحمد تيمور.

جمعية المعارف:

وكانت أول خطوة جديدة فى سبيل نشر التراث خطاها على باشا مبارك، حين ألف هيئةً برئاسة رفاعة بك الطهطاوى[٢] ثم حذت جمعية المعارف[٣] فى سنة ١٨٦٨م حذو الهيئة الرسمية، وما لبثت أن نمت نموًا سريعًا، وعنيت كثيرًا بإحياء عدد كبير من الكتب التاريخية، والأدبية، كما عنيت بنشر طائفة من الدواوين الشعرية التى أنتجتها العصور العربية الزاهرة فى المشرق والأندلس[٤].

ولكن يلاحظ أن التحقيق فى هذه الكتب لم ينهج نهجًا علميا دقيقا، فقد كان المصحح يفسر بعض الألفاظ، ويشير فى بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ، دون أن يرمز لها،

---

(١) فى سنة ١٣٠٦هـ = ١٨٨٩م عين عبد الله فكرى رئيسًا للوفد العربى المصرى فى مؤتمر المستشرقين الذى انعقد فى العام نفسه فى استوكهولم وقدم (عجالة البيان فى شرح ديوان حسان) وقد سلك فى إعداد الديوان مسلك العلماء المحدثين فى التحقيق فتتبع نسخ الديوان المتعددة فى القاهرة والقسطنطينية وغيرها ومن النسخ التى ظفر بها نسخة مكتوبة فى أوائل القرن الثالث وبهامشها ما يشير إلى أنها منقولة من نسخة قرئت على راويها، فى منتصف القرن الثالث، وقد قيد ماوجد فى النسخ من اختلاف رواية ونقص أو زيادة.

وكان من أعضاء المؤتمر الشيخ محمود الشنقيطى، ومن البحوث التى ألقيت: تاريخ الحكماء للقفطى، ومعجم الأدباء لياقوت انظر كتاب معالم التطور الحديث فى اللغة العربية وآدابها.

(٢) انظر الخطط التوفيقية ٣/٥٥–٥٦ والأدب الحديث لعمر الدسوقى ١/٧٤ و٢/١٧٦ ومن الكتب التى نشرت على يد هؤلاء الرواد تفسير الفخر الرازى، ومعاهد التنصيص، وخزانة الأدب، ومقامات الحريرى

(٣) انضم إلى هذه الجمعية كثيرة من سراة القوم ومحبى العلم وعددهم ٦٦١ عضوا، أسسها محمد عارف باشا أحد أعضاء مجلس الأحكام بمصر. راجع أسماء الأعضاء فى آخر الجزء الأول من (تاج العروس) التى طبعت منه الجمعية خمسة أجزاء (١٢٨٥ – ١٢٨٧)هـ

(٤) من الكتب التى نشرتها جمعية المعارف: شرح التنوير على سقط الزند،تاج العروس، أسد الغابة، ألف باء البلوى، الفتح الوهبى،شرح تاريخ العتبى، زهر الآداب، ديوان ابن خفاجة الأندلسى. ٥ أجزاء من تاج العروس.

ولا يعلل لم اختار هذه الرواية وترك الثانية؟ ولم توضع لها المقدمات العلمية التى عرفها التحقيق فيما بعد، ولا أعدت لها الفهارس التى عرفناها فى التحقيق.

شركة طبع الكتب العربية:

وفى سنة ١٨٩٨م ألفت جمعية جديدة لنشر الكتب القديمة وإحيائها، وكان من أعضائها: حسن باشا عاصم، وأحمد باشا تيمور، وعلى بك بهجت وغيرهم، وطبعت عدة كتب مفيدة[١].

لجنة نشر المخصص:

وفى سنة ١٩٠٢ تكوّنت هيئة أخرى برئاسة الشيخ محمد عبده - وكان مفتيًا فى ذلك الوقت، وعضوية: حسن عاصم، وعبد الخالق ثروت، ومحمد النجارى، لإحياء الكتب القديمة[٢] فأخرجت كتابى عبد القاهر الجرجانى: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، ونشرت كتاب المخصص لابن سيده فى سبعة عشر مجلدًا، وقد قام بتصحيح هذه الكتب والتعليق عليها الإمام الشنقيطى الكبير، ونظر فيها الشيخ محمد عبده، وقد شارك الشيخ محمد عبده الإمام الشنقيطى فى كثير من التحقيقات، ومنذ ذلك الوقت دأبت دور النشر على إحياء الكتب القديمة.

وسأعرض نماذج من تحقيقات الشيخ محمد عبده وغيره فى تلك الفترة، لنرى منهج التحقيق فيها.



كان التحقيق فى هذه الآونة يدور حول مقابلة النسخ المتعددة للمخطوطة الواحدة، وتصحيح النص على هذا الأساس، أى أساس المقابلة بين النسخ، وقد يشير المصحح فى بعض الأحيان إلى اختلاف النسخ فيقول: «وفى نسخة كذا» دون أن يذكر لنا ما هى هذه النسخة، ولا من أين هى، ولا يعطى لنا مقدمة دارسةً للكتاب ومخطوطاته وتوصيفه، هذه المقدمة العلمية التى عرفناها فى التحقيق المعاصر، وقد يعدون للكتاب فهارس لكنها ليست الفهارس الفنية التى نعرفها اليوم، وكثيرًا ما كان مصححو ذلك الوقت -وأخص بالذكر منهم الشيخ محمد عبده والسندوبى- يكثرون الشروح اللغوية، والتعليقات الأدبية التى قد تطول طولاً يشبه الحواشى القديمة.

---

(١) طبعت الموجز فى فقه الإمام الشافعى، وسيرة صلاح الدين الأيوبى، وفتوح البلدان للبلاذرى، والإحاطة فى أخبار غرناطه، وتاريخ دولة آل سلجوق وغير ذلك.

(٢) أخرجت كتابى عبد القاهر الجرجانى. أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، ونشرت كتاب المخصص لابن سيده، وابتدأت فى طبع كتاب المدونة للإمام مالك. انظر تاريخ الإمام ٢٤٧/٣

وفى هذا الوقت بدأ الاهتمام بجمع المخطوطات للكتاب الواحد من أنحاء العالم، بغية التصحيح عليها، فى سبيل إخراج الكتاب، فيذكر لنا الشيخ محمد عبده، أن أسرار البلاغة للجرجانى «كان كنزًا مخفيًّا لا تصل إليه يد الباحث، حتى يسر الله لنا نسخة بعث بها إلينا أحد أهل العلم من طرابلس الشام، وكان فيها نقص وتحريف، فأرسلْتُ أحد طلبة العلم إلى الآستانة العلية ليقابلها على نسخة هناك، ثم أُكْمِل تصحيحُها فى أثناء التدريس»[1].

ثم يقول صاحب المنار عن دلائل الإعجاز:

«وقد كان هذا الكتاب كالذى قبله (أسرار البلاغة) كنزًا مخفيًّا، فظفر الأستاذ السيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية بنسخة منه، وكان عند الأستاذ العلامة اللغوى السيخ محمد محمود الشنقيطى نسخة أخرى، وكلاهما كان محرفًا ومبدلاً، فعلم الأستاذ الإمام أن فى المدينة المنورة نسخة منه، وفى بغداد أخرى، فعمل على استنساخها وصحح الكتاب هو والأستاذ الشنقيطى بمقابلة النسخ الأربع، فكان الكتاب الوحيد الذى اجتمع على تصحيحه علماء العصر فى المعقول والمنقول[2]».

وفى بعض الأحيان كان المصححون يشيرون إلى النسخ باسم البلد التى جاءت منه، مثلا فى المخصص ١/٣٥ عند قوله (كلجة) يقول الإمامان، محمد عبده والشنقيطى: «هذا هو الصواب فى اللفظ، وفى النسخة المغربية (طلحة)، وربما كانت تحريفًا لقرب الشبه فى الرسم بين صورة اللفظين، خصوصًا إذا خفى سن الحاء، وقد وجد اللفظ على الصواب فى المحكم وغيره من كتب اللغة».

ويفهم من هذا أن المصحح كان يرجع إلى كتب اللغة والأدب ليصحح الكلمة التى يقف أمامها، لكنه غالبا لا يذكر المرجع الذى رجع إليه.

وكانت مهمة المصحح أن يشرح بعض اللغويات، ويذكر بعض المقابلات، لكنه غير مضطر إلى تخريج الأحاديث النبوية والآيات القرآنية، ولا يترجم للأعلام، ولايعرّف بالبلدان ولايضع الفهارس الفنية! كل هذا لم يوجد عند الشيخ محمد عبده، ومن عاصروه من العلماء العرب فيما وقع لنا من كتب.

وفى الكتب التى انفرد الشيخ محمد عبده بشرحها، نجد أن التحقيق يأتى عرضًا فى أثناء الشرح، لكنه رسم لنا منهجًا فى تصحيحه المتن فيقول:

«وأما تصحيح المتن فقد وفق الله بتعدد النسخ لدينا، وإن عظمت مشمة الاختيار علينا، لتباين الروايات، واتفاق الكثير منها على ما لا يصح معناه، ولا يستجاد مبناه، فكان الوضع

(١) المنار م ٥ حـ ٤ ص ١٥٤
(٢) المنار م ٥ ع ٤

اللغوى أصلاً نرجع إليه، والاستعمال العرفى مرشدًا نعوّل عليه، ومكان المصنف بين أهل اللسان ميزانًا للترجيح، ومقياسًا نعتد به فى التصحيح، فإن تعددت الروايات عن معايير صحيحة أثبتنا فى الأصل أولاها بالوضع، إما لتأيده بالاتفاق مع أكثر الروايات، وإما لتميّزه بقرب معناه إلى ما احتف به من أجزاء القول، ثم أشرنا إلى الروايات الأخرى فى التعليق»[١].

وقد رأى – يرحمه الله – أن لانتفاع بمقامات بديع الزمان الهمذانى كان عسيرًا لسببين:

الأول: ما عاث به النساخ فى ألفاظه من تحريف يفسد المبنى، ويغير المعنى، وزيادة تضر بالأصول، ونقص يهزع الأساليب وينقص التراكيب، فمسَّت الحاجة إلى تصحيحه، وردّ لفظه إلى صريحه.

الثانى: غرابة بعض كلماته، فعمد إلى تفسير غريبه، وتبيين خفيّه وتوضيح غامضه. يقول:

«وأقدمت على ذلك بلا سابق أقتفيه، ولا ذى مثال أحتذيه، ولا مادة لى إلاّ طبع عربى وذوق أدبى، وأمهات اللغة الحاضِرة، وأمثال العرب السائرة، ومقالات لهم على الألسن دائرة»[٢].

وقد ذكر الشيخ رشيد رضا فى تاريخ الإمام رسالتين:

وجه أولاهما الشيخ محمد عبده إلى سلطان المغرب يعرض عليه «أنه قد تألفت فى مصر جمعية لإحياء العلوم العربية، وخاصَّة عملها أن تبحث عما كاد يفقد من كتب السلف، وتصحح نسخه وتطبعه، حتى يحيا بذلك ما اندرس من علوم الأولين، واحتجب عنا بمحدثات المتأخرين»[٣].

ووجه الثانية إلى قاضى قضاة المغرب، يأمل إرسال نسخة من مدونة الإمام مالك مودعة فى مسجد القرويين بفاس، ليمكن الطبع والتصحيح عليها، لأنهم لم يجدوا نسخة كاملة يوثق بصحتها فى مصر ولا فى تونس، وقد تأكد للإمام أن نسخة كاملة من الكتاب توجد فى جامع القرويين، فطلب من قاضى القضاة فى المغرب «أن يرسل إلينا هذه النسخة، إما بتمامها لنقابل عليها ما عندنا، ونتم منها ما ينقص نسختنا ونعيدها إليه، ونهدى الجامع عشر نسخ

---

(١) انظر مقدمة مقامات بديع الزمان الهمذانى ط سنة ١٩٢٤
(٢) مقدمة المقامات
(٣) تاريخ الامام ٢/٥٤٥ – ٥٤٦.

من الكتاب عند نهاية طبعه إن شاء الله تعالى، وإما مفرقة جزءًا بعد جزء فكلما انتهى الغرض من جزء أرسل إلى مقره»[١].

ويتضح مما ذكرناه أنهم كانوا يصبون اهتمامهم فى هذه الفترة على جمع النسخ ليخرجوا منها نسخة صحيحة المتن مصوّبة بقدر الإمكان.

والناظر فى مقدمة (أدب الكاتب) لابن قتيبة، المطبوع فى مطبعة الوطن سنة ١٣٠٠ هـ يجد الناشر يقول: «مقابلاً على نسخة بخط الأستاذ الإمام الفاضل المرحوم الشيخ نصر أبو الوفا الهورينى بغاية الضبط، وهو نقلها من نسخة مقابلة مضبوطة بخط حمزة بن الحسين، تاريخها سنة أربع عشرة وخمسمائة».

ولقد كان الأستاذ الإمام يجوب البلاد بحثًا عن المخطوطات العربية، فأخبره بعض أصحابه أن فى صقلية من الآثار العربية ما يهم العربى أن يراه، وفيها دور للكتب لا تخلو كل منها من كتب عربية قديمة، ربما يستغرق الاطلاع عليها زمنًا[٢]، فقضى فيها فترة يبحث عن المخطوطات، وكان يستنسخ ما يهمه منها، ورأى وهو منفيٌّ فى بيروت سنة ١٣٠٤ هـ كتاب (البصائر النصرية) قال: «فاستنسخت نسخة منه وبقيت عندى كغيرها من الكتب»[٣].

وقد رأيناه فى بعض الأحيان ينفى نسبة الكتاب إلى من شاع عند الناس أنه مؤلفه، محتجًا بأدلة منطقية لغوية على منهج تحقيقى فريد.

فقد نفى أن يكون كتاب فتح الشام للواقدى، فقال: «إنى لو حكمت بأنه مكذوب عليه مخترع النسبة إليه، لم أكن مخطئًا، وذلك لأن الواقدى كان من أهل المائة الثانية من الهجرة، وكان من العلم بحيث يعرفه المأمون... ويواصله ويكاتبه، وصاحب هذه المنزلة فى تلك القرون إذا نطق فى العربية فإنما ينطق بلغتها، وقد كانت اللغة لتلك الأجيال على المعهود منها من متانة التأليف وجزالة اللفظ وبداوة التعبير، والناظر فى كتاب الواقدى، ينكشف له بأول النظر أن عباراته من صناعات المتأخرين فى أساليبها... يجد أسلوبه من أساليب القصاصين فى الديار المصرية من أبناء المائة الثامنة أو التاسعة، ولا يرى عليه لهجة المدنيين ولا العراقيين، والرجل كان مدنى المنبت عراقى المقام»[٣].

هذا اللون من التحقيق (مقابلة النسخ لإخراج نص سليم) هو الذى عرفه مصححو مطبعة بولاق، وجهودهم تبدو واضحة فيما أخرجوه لنا من كتب التراث أمثال: صحيح

---

(١) المرجع السابق.
(٢) انظر المنار. المجلدين. ٦، ٧.
(٣) البصائر النصرية ص ٢ – المطبعة الأميرية سنة ١٣١٦ هـ – ١٨٩٨ م.

البخارى، وخزانة الأدب، والأغانى، ولسان العرب، وصحاح الجوهرى، والقاموس المحيط، وكتاب سيبويه، وشرح الحماسة للتبريزى، وشرح المقامات للشريشى، وقلائد العقيان للفتح بن خاقان، وكثير غيرها من أمهات الكتب[١].

ويذكر لنا التاريخ أسماء شيوخ عظام كانوا يقومون - فى أمانة ودقة - بإخراج تلك الكتب على قدر طاقتهم العلمية ومنهجهم فى الإخراج، وكان كثير منهم له تآليف خاصة فضلا عن انشغالهم بتصحيح الكتب الموكولة إليهم نذكر منهم: الشيخ نصر الهورينى[٢]، والشيخ محمد قطة العدوى[٣]، والشيخ محمد الحسينى، والشيخ طه محمود، والشيخ محمد عبد الرسول والشيخ محمد قاسم، والشيخ محمد الغمراوى والشيخ عبد الغنى محمود وغيرهم.

لكن يؤخذ على هؤلاء العلماء الأفاضل، أنهم لم يُعْنَوْا بذكر الأصول المخطوطة التى اعتمدوا عليها فى إخراج الكتب، فلا يوصِّفون النسخ المخطوطة التى طبعت عليها أمهات كتب التراث فى ذلك الزمان، وقد شذ عن ذلك ما تراه فى بعض الكتب، مثل ما جاء فى آخر لسان العرب المطبوع فى مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ-١٣٠٨هـ، حيث ذكر مصححه الشيخ محمد الحسينى، أن هذه الطبعة اعتمدت على نسخة بخط ابن منظور نفسه كانت فى وقف السلطان برسباى بن شعبان، ونسخة أخرى أحضرت من مكتبة راغب باشا باستانبول، ومنه ما ذكره الشيخ إبراهيم عبد الغفار مصحح ديوان مجنون ليلى، المطبوع ببولاق سنة ١٢٩٤ هـ، حيث ذكر تاريخ النسخة التى طبع عليها الديوان، وهو: أواخر شهر جمادى الآخرة من سنة ٧٩٢ هـ، ومنه ما ذكره الشيخ محمد الغمراوى فى آخر الطبعة الميمنيّة من مسند الإمام أحمد بن حنبل، من الاعتماد على نسخة من (المسند) مخطوطة بخزانة السادات الوفائية بمصر.

---

(١) انظر مقدمة نكت الهميان فى نكت العميان - والنص عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١م ٦ ص١٠٨

(٢) الشيخ نصر الهورينى، من علماء الأدب واللغة، تعلم فى الأزهر، ثم أرسلته الحكومة المصرية إلى فرنسا، إماما لإحدى بعثاتها - مثل رفاعة الطهطاوى - فأقام مدة، تعلم فيها الفرنسية، ولما عاد إلى مصر، ولِىَ رئاسة تصحيح مطبعة بولاق، فصحح كثيرًا من كتب العلم، والأدب، والتاريخ، واللغة، وصنف كتبًا كثيرةً منها «المطالع النصرية للمطابع المصرية» فى أصول كتابة الإملاء، ولعله من أحسن الكتب فى موضوعه حتى يومنا هذا، وشرح ديباجة القاموس المحيط للفيروزبادى، الذى طبع فى مقدمة القاموس. وكان للشيخ نصر مشاركات أخرى فى غير مطبعة بولاق، فقد صحح كتاب (شفاء العليل، فيما فى كلام العرب من الدخيل) للشهاب الخفاجى، وعلق بهامشه تعليقات نفيسة، وطبع الكتاب بالمطبعة الوهبية بالقاهرة سنة ١٢٨٢هـ وقد نشر أحد المعاصرين كتاب شفاء العليل هذا، ونقل فى حواشيه تعليقات الشيخ نصر دون أن يَعْزُوَها إليه! ومن مؤلفاته غير ذلك الكثير، ذكرها الزركلى فى الأعلام ٨ / ٢٩ توفى رحمه الله سنة ١٢٩١ هـ = ١٨٧٤م.

(٣) الشيخ محمد بن عبدالرحمن المعروف بـ (قُطَّة العدوىّ) كانت له عناية بالنحو ومن مؤلفاته المطبوعة (فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل)، ونسخ بعض الكتب بخطه، وبعضها محفوظ فى دار الكتب المصرية
توفى رحمه الله سنة ١٢٨١ هـ = ١٨٦٤ م

ومتل هذه الإسارات العامة المطلقة، لا تغنى شيئًا، إذ أنها سَكَتَتْ عن وصف النَسْخ، من حيث تاريخ النسخ، ونوع الخط، وعدد الأوراق، والأسطر، وما قد يكون على المخطوطة من إجازات أو سماعات أو تملكات، لكنهم مع ذلك قد حرصوا على جَلْب أكـثر من نسخة لتصحيح الكتاب، وتنبهوا أيضًا لذكر فروق النسخ بالهامش، وذكر الروايات المختلفة كالذى تراه فى حواشى لسان العرب، والقاموس المحيط، من الرجوع إلى التهذيب للأزهـرى والمحكم لابن سيده، والنهاية لابن الأثير، كما أنهم كانوا يقفون عندما يشكل عليهم شىء من النص ويكتبون أمامه فى الهامش:

«هكذا بالأصل وحرِّرْ، أو تنبّه»، ونحو ذلك ولمْ يعنَ القوم بالفهارس الفنية الكاشفة عن كنوز الكتاب المنشور، واكتفوا بذكر فهارس موجزة لمباحث الكتاب وأبوابه وفصوله. غير أنه ظهرت فى تلك الأيام بوادر لهذه الفهارس الفنية، من ذلك ما تراه فى طبعة مقامـات الحريرى، من فهرس سامل للكلمات اللغوية، والأمنال العربية التى تضمنتها المقـامات، وهذه النشرة صدرت عن مطبعة بولاق سنة ١٣١٧ هـ.

ومهما يكن من أمر فقد كانت تلك المرحله من أغنى وأخصب مراحل نشر التراث العربى وإذاعته، وهى بكل خيرها وعطائها قد أسلمت إلى ما تبعها من مراحل.

أما دار الكتب المصرية (القسم الأدبى):

فقد أنشأت دار الكتب المصرية، مطبعة خاصة بها، جمعت لها كلَّ أسباب الجودة والإتقان، بحيت صار الكتاب المطبوع بدار الكتب المصرية، عنوانا على أحسن إخراج وآنق صورة.

وإليها يرجع الفضل الأخير فى القدوة المثالية للمحققين المعاصرين، ولعل أول نافخ فى البوق على أحدث المناهج العلمية، هو المغفور له أحمد زكى بك باشا (شيخ العـروبة)، صاحب مسروع (إحياء الآداب العربية) الذى عرف فيها بعد باسم (القسم الأدبى) فى دار الكتب المصرية، وقام المرحوم زكى باشا (شيخ العروبة) بتحفيق كتاب (نكْت الهميان فى نُكَت العميان) سنه ١٩١٠ م رامزًا إلى النسخ برموز لاتينية، على طريفه المستسرفين، وذكر زكى بك - آنذاك - فى مقدمته لهذه الطبعة أنه طبعه مقابلاً على أربع نسخ عتر عليها فى القسطنطينية، فنقلها بطريق التصوير الشمسى، وقد ضاهى هذه النسخ بعضها على بعض، وذكر اختلافها فى حواسى النسخ المطبوعه، وممـا يجدر نقله عن زكى بـاشا: «أنـه دكر ما جرى عليه من الفصل بن الجمل، والفقرات بعلامات جديدة، ولاحظ على ذلك أنها فى الحقيقة قديمة، لأنّ أغلبها مأخوذ عن الكتب العربية المخطوطه التى بين أيدينا، أو الموجوده فى خزانة الكتب العمومية أو الخصوصية[1] ىم نسر كتابى: أنساب الخيل والأصنام لابن

(١) انطر مقدمة نكت الهميان فى نكت العميان - والنص عن المؤيد ٢٦ مارس سنة ١٩١١ م ٦ ص ١٠٨

الكلبى، وطبعا فى المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم لجنة إحياء الآداب العربية.

وعلى العموم فإن القسم الأدبى فى دار الكتب يعتبر مرحلة النضج والكمال فى التحقيق من حيث استكمال الأسباب العلمية، واصطناع الوسائل الفنية، المعينة على إخراج كتاب التراث إخراجًا علميًّا دقيقًا، يقوم على جمع نسخ الكتاب المخطوطة والمفاضلة بينها، وما يتبع ذلك من إضاءة النص ببعض التعليقات والشروح، وصنع الفهارس التحليلية الكاشفة لكنوز الكتاب، وما يسبق ذلك كله من التقديم للكتاب، وبيان مكانته فى المكتبة العربية، وموضعه من كتب الفن، الذى يعالجه، تأثرًا وتأثيرًا، ثم الترجمة لمؤلفه.

* * *

مضى جيل الرواد المتمثل فى: محمد عبده، وأحمد تيمور، وأحمد زكى، ومحب الدين الخطيب، وتقدم إلى الميدان خلف لهم من علماء العربية والإسلام نذكر منهم على سبيل المثال: عبد السلام هارون، وإبراهيم الإبيارى، وأبو الفضل إبراهيم وعلى البجاوى، وأحمد شاكر، ومحمود شاكر، وأمين الخولى وعائشة عبد الرحمن، تابعوا نشر ذخائر تراثنا على منهج علمى رسمه زكى باشا.

ومن ناحية أخرى يذكر تاريخ كلية الآداب جامعة القاهرة: أن الأستاذ أمين الخولى فرض منهج التحقيق العلمى على طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة العربية، ثم ألزم كل من يتقدم لنيل درجة الماجستير، أو الدكتوراه بأن يقدم نصًّا محققًا لمخطوط من تراثنا يتصل بموضوع الرسالة[١] وبمثل هذا نادى أستاذنا عبد السلام هارون فى كلية دار العلوم جامعة القاهرة وغيرهما.

والمراد بهذه الصيحة أن يزيد عدد المتخصِّصين الذين يحملون أمانة التحقيق، ويسدّون بعض الفراغ الذى اقتحمه تجار الكتب، وقدّموا كتبًا مطبوعة من تراثنا لم تخضع لأى ضابط من ضوابط التحقيق الذى يصون حرمتها وقيمتها، ويحميها من العبث والتشويه.

ومع النصف الثانى من القرن العشرين رأينا من يحاضر فى منهج تحقيق التراث لطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس، ومثل ذلك ما يقوم به الآن الدكتور خليل العطية فى جامعة البصرة بالعراق، والدكتور عبد المجيد دياب فى كلية الآداب حامعة المنوفية. وآداب قنا. فرع أسيوط. وكلية الدراسات العربية. جامعه المنيا.

وما يقوم به الكثيرون من أساتذة الجامعات والمتخصِّصون اليوم فى مراكز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية. ومركز تحقيق التراث بكلية الدراسات العربيه. جامعة المنيا، وغير ذلك من جميع الأقطار العربية.

---

(١) انظر التراث العربى دراسات ص ٢٧

ومن أوائل مطبوعات القسم الأدبى فى دار الكتب المصرية (صبح الأعشى) للقلقشندى فى ١٤ مجلدا سنة ١٩٢٠م وقد طبع فى المطبعة الأميرية باسم دار الكتب، وتعد هذه هى الطبعة الثانية، إذ طبع قبل ذلك فى بولاق سنة ١٩٠٥، ثم (نهاية الأرب) الذى بدأت طباعته محققا سنة ١٩٢٣م بمطبعتها، واليوم١٩٩٢ يستكمل طباعته مركز تحقيق التـراث بالهيئـة المصرية للكتاب فى ٣٣جزءا.

ثم نشر القسم الأدبى بدار الكتب: عيون الأخبار.. فنشر الجزء الأول سنة ١٩٢٤م والثانى سنة ١٩٢٦م والثالث ١٩٢٨م والرابع سنة ١٩٣٠م.

وكانت الصيحة الداوية لدار الكتب تبنيها لطبع كتاب الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى بإشراف القسم الأدبى، الذى كان يرأسه المغفور له أحمد زكى العدوى، بناء على اقتراح السيد على راتب، الذى تكفل بنفقات طبعه، وصدر الجزء الأول منه سنة ١٩٢٧م، وحظى بعناية فائقة فى إعداد صنع الفهارس التحليلية وعمل مقدمة دراسية ضافية، ثم أعادت طبع الجزء الأول مرة ثانية سنة ١٩٥٢م وفيه عدل بعض الشىء عن الطريقة الأولى التى اتبعت فى إخراج الطبعة الأولى من الاعتماد على رواية ديوان الشاعر، وإثباتها فى صلب الكتاب - وإن خالفت رواية الأصول - إلى إثبات الأصول فى الصلب مع التنبيه على رواية الديوان فى الهامش طبقا لأصول قواعد النشر(١).

وفى مطبعة دار الكتب المصرية، وعلى منهجها القويم خرجت أمثال هذه النفائس: تفسير القرطبى (٢٠ جزء) والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى، وشروح سقط الزند، لأبى العلاء المعرى، وتعريف القدماء بأبى العلاء، والفاضل للمبرد،والمعرب للجواليقى،وأساس البلاغة للزمخشرى.

وقد كان للطابع المميز الذى ظهرت به منشورات دار الكتب أثر بالغ فى اقتداء بعض الأفراد العلماء بذلك المنهج.

وقد ظل عصرًا طويلًا بعد وفاة زكى باشا.. إلى سنة ١٩٣٨م لم يكن فى مصر من يضع اسمه على كتاب محقق، اللهم إلا جماعة محدودة لا يزيدون على أصابع اليدين، وهم سبعة على وجه التحديد: محب الدين الخطيب، وأحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ومحمد مصطفى زيادة، ومصطفى السقا، وإبراهيم الأبيارى، وعبد الحفيظ شلبى، وكلهم ناهل من حياض القسم الأدبى، وقاطف من رياضه، إما مباشره، أوبالواسطة، وعلى ضوء مجهوداب هذا القسم،

---

(١) انظر مقدمة الجزء الأول من كتاب الأغانى - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ أو أنظر الملحقات ص٣١٩ (منهج التحقيق فى كتاب الأغانى).

ومجهودات هذه الجماعة الأولى، وجدنا ثبت أسماء المحققين يزداد يومًا بعد يوم، حتى أصبحوا الآن كثرة فى العالم العربى.

ونستطيع أن نسمى هذه المرحلة: (مرحلة دار الكتب المصرية) إذ كانت منشوراتها من كتب التراث تحمل كل سمات ذلك المنهج العلمى الدقيق، فى إخراج النصوص بواسطة القسم الأدبى الذى كان يضم:

أحمد زكى العدوى، وأحمد نسيم، وحافظ إبراهيم، وأحمد رامى وغيرهم.

وكان صاحب الفضل فى مدّ الجسور بين محققى القسم الأدبى – فيما يتصل بنشر التراث – أحمد زكى باشا الذى اتصل بعلماء الاستشراق، ومثل مصر فى مؤتمراتهم وعلى وقع خطوات أحمد زكى، وبهدى من توجيهه وإرشاده، اندفعت دار الكتب المصرية فى طريق نشر التراث، وتكوّن بها القسم الأدبى الذى أخرج الكتب المعروفة من الدار، وكان هذا القسم المدرسة الكبرى فى القدوة المثالية للمحققين المعاصرين أذكر ممن كانوا يعملون بهذا القسم الذى كان يدار برئاسة الأستاذ الجليل أحمد زكى العدوى: الشاعر الضرير أحمد الزين، وإبراهيم الإبيارى، وعبد الرحيم محمود، وأحمد نسيم، ومحمد عبد الجواد الأصمعى، وأحمد عبد العليم البردونى، والعالم الجزائرى إبراهيم اطفيش، ومحمد الخضر حسين، العالم التونسى الذى تولى مشيخة الأزهر فى أول قيام الثورة المصرية سنة ١٩٥٢ م.



أحمد زكي وأثره في التحقيق
(١٨٦٧ - ١٩٣٤ م)

كان من كبار الكتاب والخطباء في مصر، أتقن الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، ولد بالإسكندرية، وتخرج بمدرسة الإدارة والحقوق بالقاهرة وأحكم صلته برجالات العرب في جميع أقطارهم وكان محبًّا للعربية، فتسمى بـ (شيخ العروبة) وسمى داره (بيت العروبة).

وأحمد زكي يعتبر الرائد الأول لمشروع (إحياء الآداب العربية)، الذي كُوِّن من أجله فيما بعد ما يعرف بـ(القسم الأدبي) في دار الكتب المصرية وآن لنا أن نقف قليلاً لنرى ماهية هذا المشروع:

وجد المغفور له زكي باشا - نتيجة بحثه وتنقيبه - أن في اللغة العربية كنوزًا، ومعارف مطمورة لم يفك أحدٌ أرصادها حتى وقته، وما هي إلا نفائس من الكتب مبعثرة في خزائن المكاتب في الغرب والشرق، محجوبة منافعها عن طلاب العلوم، لعدم العناية بطبعها ونشرها، وقد كان الفضل في كشف الحجاب عما عرفناه منها - حتى زمنه - لكبار المستشرقين الذين لم يألوا جهدا في البحث والتنقيب والدرس، حتى تمكنوا من إبراز عدد كبير من تلك المؤلفات إلى عالم الطباعة، ومنهم من ترجم شيئًا منها إلى لغاتهم.

وفي سنة ١٩١٠ م تقدم شيخنا بمذكرة لمجلس النظار ضمنها ما عنَّ له من وجوه الإصلاح، وضروب الوسائل التي من شأنها إحياء الآداب العربية (القسم الأدبي في دار الكتب فيما بعد)، وذيلها بنبذ قصيرة عن عدة كتب مخطوطة توصل إلى نقل صورها بطريقة التصوير الشمسي من الفسطنطينية والبلاد الأخرى، وقد وافقت الحكومة على هذا المشروع ورصدت له المال اللازم لتنفيذه، والمشروع ليس وليد عامه، إنما هو ثمرة لبحث توالى عشرين سنة قبل ذلك، وشيخنا يوالي البحث والتنقيب عن آثار العلوم العربية، فاقتراحه إذن نتيجة درس طويل وبحث عميق.

ولقد عهدت الحكومة إلى أحمد حشمت باشا - ناظر المعارف آنذاك - أن ينظر في هذا المشروع، فوافق عليه وطلب البدء - منذ وقته - في طبع الموسوعتين الكبيرتين:

١ - نهاية الأرب. للنويري.

٢ - مسالك الأبصار. لابن فضل الله العمري.

وقد نشرت (اللؤاء فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٠) كشفًا بالمخطوطات التى قدمها صاحب المشروع[١].

ولعل اتجاه أحمد زكى قد تحدد فعلًا إلى التحقيق العلمى، ووجد نقطة البدء الحقيقية عتدما اختاره الخديوى عباس لتمثيل مصر فى مؤتمر المستشرقين فى لندن (أغسطس سنة ١٨٩٢)، فقد عمقت هذه الرحلة جوانب شخصيته التحقيقية والفكرية وأعطتها دوافع الانطلاق.

فقد لقى المستشرقين، وتحدث معهم، واستمع إليهم، وزار مكتبات أوربا بحثًا عن التراث العربى، وقد ظلت هذه الأعمال ممتدة طول حياته، فقد توالت رحلاته لأوربا، وتوالت مقابلاته للمستشرقين والباحثين، وتوالى حضوره لمؤتمرات المستشرقين، وتوالى بحثه عن المخطوطات العربية، فى مكتبات الشرق والغرب، ولعل من آيات نبوغه تمثيله لمؤتمر المستشرقين سنة ١٨٩٢، ولم تكن سنه تتجاوز الخامسة والعشرين.

عاش زكى باشا يدافع عن تراث العرب وتاريخهم وأعلامهم، يقظًا لكل ماينشر عنهم، متحريًا عنهم، دافعًا أخطاء المستشرقين وأوهام الباحثين، منقبًا عن صحيح الآراء.

ولعلنا نستطيع أن نجد ملامح هذه النظريه (جمع التراث وتحقيقه) فى مذكراته التى سطرها من أجل الدعوة إلى تبنى الحكومة لمشروع (إحياء الآداب العربية) سنة ١٩١٠، فيقول: «إن المستشرقين يتهافتون على الوقوف على كل ماله ارتباط بالحضارة الإسلامية، ولا شك أن الحظ الأوفر فى هذه النهضة يجب أن يكون لمصر».

ويقول: «إن المستشرقين لا يألون جهدًا فى العمل على نشر الكتب التى صنفها جهابذة العرب، وبحثوا فيها عن شتى الموضوعات، وتنشر لهم طائفة كبيرة من أمهات الكتب العربية النفيسة، وقد يترجمونها إلى لغاتهم[٢]

وتحقيق التراث وجمع مخطوطاته كان العمل الضخم الذى وهب له نفسه منذ مطلع حياته، وقد بذل له من اهتمامه وماله، كل ما يملك وفوق مايملك.

وقد كان هذا العمل متمثلًا فى الحصول على المخطوطات العربية من روائع التراث العربى المفقودة، فرأى أن بعض هذه المخطوطات قد طبعت بمعرفة المستشرقين، فتطلع إلى أن يقوم بمثل هذا العمل فى التحقيق والفهرسة، وملأت نفسه الرغبة فى أن يقوم بجهد فى هذا الاتجاه، واستهل جهده حين قدّم لمؤتمر المستشرقين فى لندن سنة ١٨٩٢م عشرة كتب

---

(١) لمن أراد المزيد أن يرجع إلى الأهرام فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠، وجريدة مصر فى التاريخ المذكور، والبصير فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠، واللواء فى ١١ ديسمبر، والمؤيد فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠.

(٢) الأهرام ٩ ديسمبر سنة ١٩١٠

قديمة نقحها وصححها، وواصل عمله فى سبيل البحث عن المخطوطات وتحقيق التراث، وهى المهمة التى جرد نفسه لها، وما كان يرتضى بشىء سوى ما فيه تصديع الدماغ ووجع القلب، وتعب العين فى التوفر على مغازلة الكتب المخطوطة.

وكان اتجاهه إلى استخدام التصوير الشمسى فى نقل هذه المخطوطات عملاً جديدًا خطيرًا لم يسبق إليه سابق من العرب، ولم يمض إلا القليل حتى استطاع أن يقدم مشروع (إحياء الآداب العربية)، وقدم كشفًا بأسماء الكتب التى تتخذ نواة للمشروع، واعتمد مجلس النظار للمشروع مبلغ ٩٣٩٢ جنيهًا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٠.

وبرز مشروع إحياء الآداب العربية، وصار من حق المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية الإشراف عليه، وفعلا بدأ العمل بطبع موسوعتى: نهاية الأرب فى فنون الأدب، ومسالك الأبصار، ولكنه توقف منذ أيام الشيخ حتى اليوم!!! وهناك محاولات لاستكمال هاتين الموسوعتين فما سبب توقفه ؟؟!!

إنه أحبّ أن ينفرد وحده بهذا العمل، ولما كان يحب التدقيق ولا يثق بتحقيقات غيره، أبطأ بالطبيعة فى إخراج العمل فاسْتُرجع المبلغ[1]، ولاتزال هذه الكتب رهينة الهيئة المصرية العامة للكتاب، والكتاب الأول «نهاية الآرب» رهن الطبع بعد أن تم تحقيقه بواسطة خيرة أساتذة التحقيق منذ عشرات السنين، وقد استكملت طباعته سنة١٩٩٣ فى ٣٣ جزءًا أما الكتاب الثانى فقد طبع منه الجزء الأول فقط وبعض الملازم من الجزء الثانى بواسطة أحمد أحمد زكى باشا، وما زال الكتاب أكثره منسوخًا ووزع على المحققين ولم يتم تحقيقه حتى اليوم منذ أن مات زكى باشا.

ولقد بلغ من اهتمام زكى باشا وتدقيقه أن سافر إلى فلسطين، ومعه مسوَّدة مسالك الأبصار، فكان يقرؤها على بعض علماء القدس الأثريين، ويقارن بين ماورد فيها من آثار القدس، وما هو موجود فى يومه.

يقول: «وقد عنيت كل العناية، وبذلت غاية الجهد فى تحقيق هذا الجزء (الأول)، وسافرت إلى فلسطين فى صيف العام الماضى، لتطبيق ما أورده المؤلف عن المسجد الأقصى من البيانات الفنية المعمارية، والاصطلاحات الهندسية البنائية، التى لم يجر فى قلم كاتب قط، لا من العرب ولا من العجم، لا قديمًا ولا حديثًا، أبرزته على هذا المثال الذى أرجو أن ينال قبولاً عند العارفين من أهل العلم، وأملى فى الله كبير أن يمدّنى بالتيسير لإكماله على هذا النحو من الخدمة[2].

---

(١) أحمد زكى ص ٦٠.

(٢) مقدمة مسالك الأبصار جـ ١ دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤.

وكثيرًا ما كان يرفع عقيرته حاثًا لقومه بضرورة التحقيق العلمي، والكف عن العبث الذى كانت تخرجه المطابع آنذاك، قائلاً: «ومما امتازت به الطباعة الألمانية أنها احتكرت تقريبًا الكتب الشرقية، ونحن أعرف الناس بأن هؤلاء القوم ينقّرون عن آثار أسلافنا، التى لا نكاد حتى الآن نسمع بها، أو نتصور وجودها، هم يطبعونها ويستفيدون منها علمًا، وأما نحن.. نحن أبناء العرب الكرام وسلالة الشرقيين الأماجد، فقد قنعنا بالافتخار بالعظيم الرحيم!! وأصبحنا فى هذا الأمر الخاص بنا، عالة عليهم نستقى من بحرهم ونتناول من فضلاتهم!! نعم فقد طبع الألمان أهم كتب أئمتنا فى التاريخ والجغرافيا والأدب، ثم تجىء بعض مطابعنا فتسرق عنهم ولا تخجل من عدم نسبة الفضل إليهم فى هذا الباب، وليت أصحاب المطابع فى مصر يعادلونهم فى صحة الطبع، وتقريب التناول وتسهيل المآخذ، بل إن الكتاب المطبوع أوّلا فى ألمانيا ثم فى مصر بعد عشرات من السنين، لا يزال يساوى فى القيمة - حسًّا ومعنى - عشرة أمثال تلك الهذيانات التى يطبعونها فى مصر»[1].

أما التحقيق العلمى الصحيح، فهو فيها يقول: «براعة امحى أثرها إلا نزرًا يسيرًا، ننشدها هنا وهناك فلا نجد لها غير نمامة زهيدة عندنا، مزهود فيها عند غيرنا، أما نفحاتها الحقة، وأما مظاهرها فقد ودَّعت بلادنا من زمان بعيد، ثم طاب لها القرار فى ديار الفرنج، لأنهم أكرموا مثواها، ولا يزالون يبالغون فى الحفاوة بها.

حقًّا إنهم أخذوا عن أجدادنا فى الأندلس، والمغرب، ومصر، والشام، والعراق، والجزيرة المقدسة، وما وراء ذلك حتى مطلع الشمس، بيد أنهم واصلوا البحث والدرس حتى وصلوا إلى تسخير العناصر لخدمتهم، وإلى ابتكار الصنائع، واختراع البدائع التى يصح وصفها بأنها «مالا عين رأت ولا أذن سمعت»، هم يتوافدون على أقطار العروبة من أقصاها إلى أقصاها، فيبحثون عمًّا جهلنا من آثار أجدادنا الأولين، هم ينقبون عن مفاخر أقوامنا فى كل فن ومطلب، فيعيدونها إلى الحياة ونحن نيام نيام!! ولا أقول غير ذلك.

على أننا نحمد الله قد بدأنا نأخذ عنهم، ثم أنسأنا ننسج على منوالهم، فدخلنا طور التجربة وسيتبعه دور الانتقال، فنكون جديرين بالأجداد.

بدأت بشائر هذه النهضه فى مصر فجاوبتها الشامات، ثم جاء الدور لبغداد، وهو آت بلا شك إلى الجزيرة المقدسة»[2].

كما أنه أثار فى مؤتمر المستشرقين فى أثينا سنة ١٩١٩م مسألة هامة فى تحقيق التراث، وهى أمانة النقل عن الأسلاف، وهل يجوز لطابع كتبهم القديمة أن يتصرف فى نقله

(١) الدنيا فى باريس ط سنة ١٩٠٠ مصر.
(٢) مقدمة الصابئة قديما وحديثا ١٩٣١

بالحذف والإصلاح والتهذيب، أو يبقى الأصل كما ورد؟ واستقر الرأى على ضرورة بقاء كتب التراث على حالها الأصلى(١).

وقد أثارت المخطوطات التى حققها زكى باشا وطبعها، اهتمام الباحثين من عرب ومستشرقين، فقد قدّم لهذه المخطوطات بدراسة عن المؤلف وسيرته وتآليفه، ووصف النسخ، وفهرس للكتب التى حققها فهرسة فنية، وعلق عليها تعليقات تاريخية، وشرحها شروحًا لغوية.

ومن هذه المخطوطات التى أثارت مناقشات متعددة: كتاب (التاج فى أخلاق الملوك) الذى نشره ١٩١٤م وخدمه من حيث التعليق على متنه، وتحقيق رواياته، وإثبات أجدرها بالاعتماد، وتفسير مهماتها مع مقدمة باللغة الفرنسية ذكر فيها فضائل الجاحظ، وقال: إنه فى الأدب العربى كفولتير، ورينان فى الأدب الفرنسى.

ويقول عن نفسه: «جرت عادتى أن أحتاط فى البحث فأسأل من أتوسم فيه العلم بما أجهله، وأقيِّد كلامه، ثم أسأل غيره، فإن تطابقا صحَّ الأمر عندى، وإلا رجعت إلى غيرهما، وهكذا دواليك، حتى أقف على الحقيقة فأنشرها بين الناس»(٢).

وقد أفادنى غير واحد من أساتذتنا الذين كانوا يعملون فى دار الكتب المصرية أنه كان يتردد على القسم الأدبى بدار الكتب، ويبدى ملاحظات وإرشادات للمحققين، ويعده النقاد أول مصرى عرف بالبحث والتحقيق العلمى، ويرون أنه أول مصرى استطاع أن يرفع رأسه بجانب المستشرقين فى الجامعة، وأن يملأ الدنيا بأبحاثه(٣).

ولعل هذين الكتابين (أنساب الخيل) و(الأصنام) مع كتاب (التاج) للجاحظ الذى حققه أيضا، من أوائل الكتب التى كتب فى صدرها كلمة (تحقيق). وقد طبعوا فى المطبعة الأميرية سنة ١٩١٤ باسم (لجنة إحياء الآداب العربية) التى عرفت فيما بعد باسم (القسم الأدبى) فى دار الكتب المصرية. وقد كان المستشرقون قبل ذلك يقولون: نشرة فلان، أو تصحيح فلان، وفى المطابع العربية كانوا يقولون: تصحيح فلان، كما أن تلك الكتب قد حظيت بإخراجها على أحدث المناهج العلمية للتحقيق، مع استعمال المكملات الحديثة من تقديم النص للقراء،

---

(١) حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢، انظر مجلة العلم ٢٤ إبريل سنة ١٩١٢

وبهذا المقياس المتفق عليه فإننا نخرج كتاب (تخليص الإبريز فى تلخيص باريز) الذى نشرته وزارة الثقافة فى ذكرى رفاعة الطهطاوى عن أن يكون كتابًا محققا فهو أقرب إلى الطبعات المدرسية. وكذلك بعض كتب التراث التى تنشر وقد حذف منها شىء وكل كتاب من كتب التراث ينشر محذوفا منه شىء، أى شىء، بحجة التيسير أو غير ذلك من الحجج فلا يمثل مؤلفه ويخرج عن منهجية (تحقيق التراث)

(٢) أحمد زكى ١٨٦.

(٣) مراثى أحمد زكى - الأهرام - يناير سنة ١٩٣٥

ووصف النسخ، والرمز لها عند الاختلاف، ومن إلحاق الفهارس التحليلية.

هذا فضلاً عن أنه أول من أشاع إدخال علامات الترقيم الحديثة فى المطبوعات العربية كما سبق أن ذكرنا، فقد كتب سنة ١٩١٠: «رأينا تقدم العصر فى الكتابة، والفكر يوجب إتحاف أبناء العربية بالإرشادات المستعملة فى أغلب اللغات الأوربية؛ لإرشاد القارئ على مواقع الوقوف القليل والمستطيل، ومواقع التعجب والحيرة والاستفهام ونحو ذلك، لاجرم أن هذه الإشارات خير مرشد له فى حسن التلاوة، وعدم خلط الجمل مع بعضها، كما هو حاصل فى أغلب المطبوعات العربية[1].

وألف فى ذلك كتابًا سماه (الترقيم فى اللغة العربية) طبع فى بولاق سنة ١٩١٣، ويقول فى مقدمة تحقيقه لكتاب الأصنام: «أقدمت الآن على إظهار هذا الكتاب بعد أن بالغت فى عنايى بتحقيقه، وجريت فى طبعه على الطريقة التى يتوخاها علماء الإسلام فى أيامه الزاهرة، من تحقيق الكلمات كلها واحدة واحدة، والتدقيق فى مراجعة الموضوعات موضوعًا موضوعا، مع الاحتفاظ الشديد بضبط الألفاظ وتفصيل المطالب، وقد عانيت فى ذلك كثيرًا من المشقة، وراجعت دواوين اللغة ومتون الأدب وأسفار التاريخ وعلقت عليه كثيرًا من الحواشى.

ثم ختمت الكتاب بفهارس تحليلية وأضفت إليه جدولاً بأسماء الأصنام التى لم يذكرها ابن الكلبى».

يقول شيخنا الأستاذ عبد السلام هارون فى مقدمة كتابه (قطوف أدبية): «لا نستطيع أن نغفل فضل الجهد الأول فى توجيه ذلك الإحياء، هذه الوجهة الجديدة التى عاصرناها، وكانت نواة لأعمالنا، وهو العلامة أحمد زكى باشا (٨٦٧ – ١٩٣٤) الذى قدم لنا باكورة المنهج الحديث فى تحقيق النصوص، كما كان أول نافخ فى بوق إحياء التراث على النهج الحديث».

* * *

دار المعارف:

أما دار المعارف فلم تأخذ دورها فى إحياء التراث على التحقيق المعاصر إلا فى سنة ١٩٤٢م حين فكر الأستاذان: عبد السلام هارون، وأحمد شاكر فى نشر مجموعات من عيون الشعر سمياها «ديوان العرب» وبدءا فى نشر المفضليات ثم الأصمعيات، ثم اقترحا على دار المعارف أن تخصص نشرًا منظمًا لعيون التراث العربى، فأصبح ينشر التراث تحت (ذخائر

(١) مقدمة كتابه الدنيا فى باريس – سنة ١٩٠٠ – مصر

العرب) ويشترك فى تحقيقه نخبة مختارة من علماء الشرق والغرب.

وكان باكورة ذخائر العرب (مجالس ثعلب) سنة ١٩٤٨ بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وقدْ قدَّمته اللجنة المشرفة على هذه السلسلة آنذاك، والمكونة من الأساتذة: محمد حلمى عيسى، وأحمد أمين، وطه حسين، وعلى الجارم، وعبد الوهاب عزام، وإبراهيم مصطفى، وأحمد شاكر، بكلمة جيدة، أشارت فيها إلى جهود المستشرقين، ثم أبانت عن منهجها القائم على إذاعة التراث العربى كله؛ مشرقية ومغربية، والإفادة من كل العلماء المشتغلين بتحقيق النصوص من عرب وعجم، وكان الكتاب الثانى هو (جمهرة أنساب العرب) بتحقيق المستشرق الفرنسى ليفى برفنسال.

وكذلك (إصلاح المنطق) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ولا تزال المجموعة فى تزايد ونجاح، وقد طبع منها كتاب: (شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى) (معجز أحمد) رقم ٥٦ ذخائر العرب. بتحقيق ودراسة المؤلف الدكتور عبد المجيد دياب.

تقول دار المعارف: التقت رغبة حضرات المحققين -وهم من أعلام التحقيق- مع رغبة دار المعارف فى ضبط النصوص بالشكل، وفى معارضة النسخ المخطوطة من الكتاب الواحد بعضها ببعض، وعمل الفهارس العلمية والفنية الدقيقة المتنوعة، التى تجعل الانتفاع بالكتاب مطلبًا سهل المنال[(١)].

وفى سنة ١٣٧٤ هـ أصدرت سلسلة أخرى من عيون التراث سمتها (تراث الإسلام) كان الكتاب الأول فيها تفسير الطبرى بتحقيق أستاذنا الكبير محمود شاكر وقد أصدرت الدار منه ١٦ مجلدًا إلى سورة إبراهيم.

* * *

---

(١) قوائم دار المعارف بمصر - سنة ١٩٧٠ ص ٢٥٤

نشاط الطباعة وأثره فى التحقيق
وإحياء التراث العربى

من المعروف أن الطباعة قديمة جدًا، والمشهور أن الصينيين أقدم من طبع على الحجر والخشب المحفور، وذلك أقدم طرق الطباعة، وعثر فى آثار بابل على قوالبَ بارزةَ الحروف، كان الأكّاديون يطبعونها على الآجر وهو لين، فيذكر التاريخ أن الشرقيين هم أسبق الأمم فى فن الطباعة وصناعة الورق، ويذكر صاحب تاريخ آداب اللغة العربية: أنه جاء فى بعض الآثار ما يستدل منه على أن عرب الأندلس، كانوا يعرفون الطباعة لكنها طباعة على الحجر والخشب[١].

أما فى أوربا فقد بدأت الطباعة بالألواح الخشبية، وكانت الصفحة المراد طبعها، تكتب بحروف على لوح من الخشب بعد تسوية سطحه وتنعيمه.

وكان العامل أو الفنان يقوم بحفر أجزاء الخشب الخالية من الكتابة، وفى نهاية هذه المرحلة كانت الحروف تظهر بارزة على اللوحة، فيقوم العامل بتحبيرها، ويضع عليها الورقة التى يراد طبعها، ويمرِّر عليها أسطوانة، فتظهر الكتابة واضحة على الورقة[٢].

ومهما يكن من أمر، فإنه من المجزوم به أن جوهان جنفايش Yohenncon Bich المشهور بجوتنبرج هو أقدم من اخترع صناعة الحروف المتفرِّقة التى ما زالت بعض المطابع تطبع بها، وهو أول من لجأ إلى المكبس كوسيلة آلية للطبع، بعد أن كانت الورقة توضع على اللوحة الخشبية ويضغط عليها بالفرشاة أو المدلكة[٣]، ولكن ما هى طبعات جوتنبرج الأولى؟.

يذكر*جروليبيه أنها عبارة عن أربع أجروميات، ونشرَةٌ من اثنَتَىْ عشْرَة صحيفة موجهة ضد الأتراك.. وظهر أخيرًا قبل ٢٤ أغسطس سنة ١٤٥٦م أول كتاب هام، وهو التوراة المعروفة باسم توراة جوتنبرج[٤]، ثم شاع اختراع هذه الصناعة فى أوربا وحسَّنوا فيها، حتى بلغت ما هى عليه الآن.

وكانت المطبوعات الأولى شديدة الشبه بالمخطوطات، «مما دعا بعض الطابعين إلى بيعها على أنها مخطوطة»[٥].

---

(١) جورجى زيدان ٤/٤٤ (٢) راجع تاريخ الكتاب لجروليبيه ٨٦

(٣) المرجع السابق ص ٨٨ ويذكر جورجى زيدان أن أول كتاب طبع فيها هو التوراة، وذلك سنة ١٤٥٠م.

(٤) المرجع السابق ص ٩٨ ويمكن للمستزيد أن يرجع إلى معرض الكتاب فى دار الكتب المصرية ليرى أوائل المطبوعات.

(٥) خليل صابات – تاريخ الطباعة فى الشرق ص ١٣

ويذكر جروليبه أن «الثلاثمائة نسخة المطبوعة من التوراة ذات الاثنين والأربعين سطرًا (توراة جوتنبرج) كانت مطبوعة على ورق الرَّقّ حتى يتيسّر زخرفته بأحرف الزينة وبالحواشى[١].

وكان كبار الطباعين يستخدمون العلماء للقيام بتصحيح الكتب، وفى أول الأمر كان أغلبهم من رجال الدين[٢].

الطباعة العربية فى أوربا:

تذكر المصادر التاريخية أن الطباعة العربية التى ظهرت فى أوائل القرن السادس عشر فى أوربا، أول طبعة عربية وأحرفها عربية ظهرت فى فانو بإيطاليا بأمر البابا يوليوس الثانى سنة ١٥١٤م، وأول كتاب عربى طبع فيها فى تلك السنة كتاب دينى (صلاة السواعى)، ثم (سفر الزبور) سنة ١٥١٦م.

ثم مطبعة البندقية، وفيها طبع (القرآن الكريم) للمرة الأولى.

ثم طبعت أول ترجمة إيطالية للقرآن سنة ١٥٤٧م.

وفى مطبعة روما سنة ١٥٩٣م، طبع قانون ابن سينا فى الطب، ومعه المنطق والطبيعيات وكتاب النجاة له أيضا.

ثم تعددت المطابع العربية فى أوربا، وطبع فيها مئات من الكتب العربية والشرقية، وأكثرها فى لندن، وليبزج، وليدن، وعوتنجن، وروما، وڤينا، وبرلين، وبطرسبورج. ومن أشهر هذه المطابع الأوربية: مطبعة بريل بمدينة لندن بهولاندا، وهى تشبه فى شهرتها مطبعة بولاق فى مصر.

بدايات نشر التراث:

فى الشرق ظهرت الطباعة العربية فى كل من الآستانة، وسوريا ولبنان فى القرن الثامن عشر، ففى سوريا طبع الإنجيل، وطائفة من الكتب المسيحية سنة ١٧٠٦م

أما تركيا فقد عرفت الطباعة قبل غيرها من بلاد الشرق الأدنى والأقصى، وكان القوم فى حالة تردُّدٍ فى طبع كتب الحكمة، واللغة، والتاريخ، والطب، والفلك، التى لم يجرؤ أحد على طبعها إلا بعد ظهور فتوى شيخ الإسلام عبد الله أفندى ١١٢٩هـ-١٧١٦م بجواز ذلك، مما عدا الكتب الدينية، والسبب فى ذلك أن السلاطين العثمانين خافوا من أن يعمد أصحاب

---

(١) المرجع السابق ص ١٠٢

(٢) وصف سركيس فى كتابه معجم المطبوعات (١٣٠ - ١٣١) تلك الطبعات ويمكن رؤية قانون ابن سينا فى أوائل المطبوعات بمعرض دار الكتب المصرية

الغايات والأغراض إلى الكتب الدينية، فيحرِّفوها ويشوِّهوها[١]، تم استصدروا فتوى بطبع الكتب الدينية استنادًا على «أن الأمور بمقاصدها» ثم تعددت المطابع فى الآستانة تطبع كتبًا عربية، ومن أشهر مطابعها التى اعتنتت بنشر التراث مطبعة الجوائب التى أنشأها أحمد فارس الشدياق، وكذلك، المطبعة العامرة، التى نشرت شرح كافية ابن الحاجب، للرضى سنة ١٢٧٥هـ وصحيح مسلم سنة ١٣٢٩هـ

وقد ضعفت الطباعة العربية فى تركيا، بعد تغلب مصطفى كمال أتاتورك وقضائه على الخلافة العثمانية.

بداية نشر التراث فى لبنان:

تلت سوريا وتركيا فى ادخال الطباعة: لبنان - وكان من أقدم مطابعه **مطبعة بدير قزحيا** عام ١٠١٩هـ - ١٦١٠م، وكانت سريانية عربية، وكان اهتمامها بالمطبوعات الدينية[٢]، **ومطبعة الشوير**: التى أسسها عبد الله زاخر ١١٤٠هـ - ١٧٣٣م، والروم الأربوذكس **مطبعة القديس جارجيوس** فى بيروت سنة ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م.

وهذه المطابع كانت مطبوعاتها قليلة، وأكثرها دينية، ولم يكن لها أثر يذكر فى نشر الثقافة العربية، والمُتتبِّع لقائمة الكتب التى طبعت بتلك المطابع منذ تأسيسها حتى سنة ١٨٣٤م يحكم على أن نشاطها كان ضعيفًا، مما يدل على أن الحالة الفكرية فى لبنان لم تكن تدعو إلى الإكثار من المطبوعات، خاصة خلال القرن الثامن عشر، حينما اقتصر إنتاج المطابع على الكتب الدينية.

وأول نهضة جدية للطباعة بدأت بإنساء.

المطبعة الأمريكية: التى يقول فيها أحمد عباس الأزهرى:

لِله مـطبعـة بحسْنِ طِبَـاعهـا أحيت عِظام الكتْبِ وهىَ رميم[٣]

أنسئت هذه المطبعة فى مالطة سنة ١٨٢٢م للمبعوين الأمريكان، ىم نقلت إلى بيروت سنه ١٨٣٤م، وطبعت كثيرًا من الكتب المدرسية، وطائفة من كتب الأدب والتاريخ ودواوين من النعر.

ويمكن اعتبار المطبعة الأمريكية فى هذه الفترة من حياتها من أكبر مطابع لبنان إن لم تكن أكبرها جميعًا، وكان نساطها مضربًا للمثل، وكانت طباعتها أنموذجًا يحتذيه أصحاب المطابع فى بلاد العروبة .

---

(١) مع المخطوطات العربية ص٧٥.

(٢) ق كتاب (تاريخ الطاعة فى الشرق) صفحة مصورة مى كتاب مرامير مطعة قرحيا ٣٥

(٣) تاريخ الطاعة ٤٤

المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين فى بيروت:

وفى وقت مبكر من بعد سنة ١٢٦٥هـ = ١٨٤٨م ظهرت جهود الآباء اليسوعيين فى بيروت، وكان لها فضل عظيم في نشر أمهات كتب التراث العربى إذ نشر كتاب النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصار بتحقيق سعيد الخورى الشرتونى اللبنانى سنة ١٨٩٤م، وتهذيب الألفاظ للتبريزى بتحقيق الأب لويس شيخو سنة ١٨٩٥م ويذكر كراتشكو فسكى: أن الأب لويس شيخو طبع ديوان سلامة بن جندل مقابلاً على نسختى الإسكندرية واستانبول، وكانت استانبول هى الأصل[1].

واستمرت جهودهم فى النشر زمنًا ليس بالقصير ولا تزال المطبعة إلى وقتنا هذا تمارس نشاطها وتنشر كثيرًا من تحقيقات المستشرقين.

المطبعة السورية : لخليل الخورى سنة ١٨٥٧ م
مطبعة المعارف : للبستانى سنة ١٨٦٧ م

نشر التراث فى سوريا :

ظهرت الطباعة العربية مبكرًا فى سوريا، وطبعت الإنجيل وطائفة من الكتب الدينية سنة ١٧٠٦م ثم تعددت المطابع التى تنشر التراث فى دمشق وحلب، وقد ساعد على نشر التراث فى القطر الشقيق وجود علماء أثبات من مثل : عبدالقادر بدران (ت١٣٤٦هـ)، وجميل العظم (ت١٣٥٢هـ) ومحمد راغب الطباخ (ت١٣٧٠هـ) ومحمد كرد على (ت١٣٧٢هـ) أما النشر العلمى للتراث، فلم يأخذ صورته الكاملة إلا فى مطبوعات المجمع العلمى العربى - الذى سمى فيما بعد بمجمع اللغة العربية، فلقد أخرج هذا المجمع قدرًا عظيمًا من كتب التراث، المحققة تحقيقًا جيدًا، يدور معظمها حول نصوص اللغة، والأدب، وقام نخبة من علماء سوريا الكرام أذكر منهم : محمد كرد على، وعزة حسن، وشكرى فيصل، بنشر الكثير من النصوص المحققة وتعدُّ مجلة المجمع صورة أخرى من صور نشاط السوريين فى نشر التراث وغير ذلك من المكتبات الخاصة الكثيرة فى دمشق وحلب.

وفى سنة ١٩١٩م أنشىء المجمع العلمى العربى بدمشق، وكان من أعضائه المبرزين أحمد زكى باشا (شيخ العروبة)، وقد قام المجمع الدمشقى بنشر بعض كتب التراث فى مجلته نذكر

---

(٢) انظر تاريخ الطباعة فى الشرق ص ٢١ و المراجع المبينة به.

من هذه الكتب: نشوار المحاضرة وبحر العلوم، وديوان الوليد بن زيد. كما قام المجمع بنشر كتب أخرى مستقلة نذكر منها:

رسالة الملائكة لأبي العلاء المعرى، وديوان ابن عنين، والأشربة لابن قتيبة، وديوان على بن الجهم، وديوان الوأواء الدمشقى، وثلاثة أجزاء من الخريدة فى شعراء الشام.

الطباعة فى مصر

مطبعة الحملة الفرنسية على مصر:

أما مصر فإن أقدم مطبعة ظهرت فيها، هى **مطبعة الحملة الفرنسية** التى أحضرها نابليون معه سنة ١٧٩٨ - ١٨٠١م، لطبع المنشورات السياسية والأوامر باللغة العربية، وكانت تعمل وهى على السفينة فى عَرْض البحر.

المطبعة الأهلية: وأطلق على هذه المطبعة اسم (المطبعة الأهلية)، ثم نقلت إلى القاهرة، واستمرت فى عملها إلى سنة ١٨٠١م[١]، حيث تم انسحاب الفرنسيين، ومن أظهر إنتاجها كتاب فى الهجاء باللغات: العربية والتركية والفارسية.

وظلت مصر بعد خروج الفرنسيين منها عشرين سنة بلا مطبعة، حتى استقر الأمر لمحمد على، فأنشأ مطبعة على أنقاض المطبعة الأهلية الفرنسية، وسميت بـ (المطبعة الأهلية) أيضًا.

مطبعة بولاق: وفى سنة ١٨٢١م نقلت إلى بولاق فعرفت «**بمطبعة بولاق**» وعهد بإدارتها إلى نقولا مسابكى السورى، وكان قد بدأ دِرْبته الفنية على الطباعة فى روما زهاء أربع سنوات، ولم يكن فيها حتى سنة ١٢٤٧هـ-١٨٣١م سوى مصحح واحد، اسمه عبد الوهاب أفندى، ثم زاد العدد، وكان من بينهم السيد شهاب الدين إسماعيل، المصحح الأول بمطبعة بولاق سنة ١٨٣٦م.

وكان محررو مطبعة بولاق من الطلبة الأزهريين، الذين دربوا لذلك تدريبًا خاصًا استغرق نحو ست سنوات.

ومن ألمع نظار مطبعة بولاق «حسن حسنى باشا»، الذى بدأ أمره مصححًا وكاتبًا بالتركية فى الوقائع المصرية سنة ١٨٥١م، ثم عمل فى المطبعة إلى أن ولى نظارتها سنة ١٨٨٠م، وهو أول من أنشأ مصنعًا للورق فى مصر، إذ كان معظمه قبل ذلك يستورد من إيطاليا، وقد استمرت مطبعة بولاق فى عملها أكثر من ٩٠ سنة، لم تركد فى أثنائها إلا بضع سنوات فى الفترة التى انقضت بين عهد محمد على وإسماعيل.

(١) انظر انموذجا من طباعتها ص ١٣٢ من كتاب تاريخ الطباعة

وتعتبر هذه المطبعة أهم المطابع العربية جميعًا وأبعدها أثرًا فى نشر التراث العربى، والثقافة العربية فأقدمت على نشر الموسوعات الضخمة من مثل : لسان العرب لابن منظور، وتفسير الطبرى، وفتح البارى بشرح صحيح البخارى، لابن حجر العسقلانى، والأغانى لأبى الفرج الأصفهانى، والكتاب لسيبويه، والأم للإمام الشافعى. ومنهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، والصحاح للجوهرى، والقاموس المحيط، للفيروز بادى، وشرح الحماسية للتبريزى، وشرح مقامات الحريرى للشريشى. ومعاهد التنصيص، للعباسى، وألف ليلة وليلة، وصبح الأعشى للقلقشندى، ووفيَات الأعيان لابن خلّكان، ونفح الطيب.

وهذه موسوعات يبتعد عنها الناشرون اليوم لما تطلبه من نفقات باهظة، مع تقدم صناعة الطباعة، واستخدامها للألكترونيات. وقد عنيت هذه المطبعة بنشر الكتب المترجمة أيضًا إلى العربية فى أنواع العلوم: كالطب، والهندسة، والرياضيات، والعلوم الحربية.

وما تزال تحتفظ لنفسها بهذه المكانة حتى اليوم، فهى أكبر مطبعة عربية فى العالم العربى دون استثناء[1]، ولو أنها فى السنين الأخيرة تراجعت عن رسالتها الأدبية، وأخذت تعنى بالكتب المدرسية، وحاجات الدولة من اللوائح والقوانين.

ومما لا شك فيه أن مطبعة بولاق قد غذّت عقول جماعة من تلامذه الشيخ حسن المرصفى (١٣٠٧هـ - ١٨٨٩م)، والبارودى، رائد النهضة الشعرية، وذلك حين وضعت أمامهم زادًا شهيًا من التراث العربى.

وهذه المطبعة هى نواة المطبعة التى عرفت منذ عهد قديم باسم « المطبعة الأميرية » .

أما المطابع غير الأميرية فلم تظهر إلا بعد مضى نحو أربعين سنة من إنشاء مطبعة بولاق، وأولها :

المطبعة الأهلية القبطية: التى عرفت فيما بعد «بمطبعة الوطن» أنشئت سنة ١٨٦٠م

ومطبعة وادى النيل: سنة ١٨٦٦م وظهرت كذلك مطابع عربية أخرى فى بلاد غير عربية، منها مطابع كلكتا وبمباى، ودلهى، ولاهور، وحيدر أباد فى الهند، وكان لهذه الأخيرة فضل كبير فى نشر موسوعات من التراث العربى.

* * *

هذه نظرة خاطفة إلى تاريخ الطباعة العربية فى عصورها الأولى، أما فى العصر الحديث، فإن الحصر لايحيط بعددها، خاصة فى بيروت بلد الطباعة اليوم.

---

(١) يمكن للمستزيد أن يرجع إلى فهرس أوائل المطبوعات، فى دار الكتب المصرية؛ ليرى نتائج هذه المطبعة - وقد أعد هذا الفهرس المرحوم جمال الشوربجى

هذه كانت المطابع فما جهود هذه المطابع المعاصرة فى نشر التراث - هذا ما سنتناوله فيما يأتى:

* * *

الخانجى:

من الجدير بالشكران والوفاء،وله يد طولى فى ميدان تحقيق التراث ونشره: **المرحوم محمد أمين الخانجى** المولود فى حلب (١٨٦٥ - ١٩٣٩م) وتعلم بها، تم عمل كاتبًا فى ديوان ولايتها، واشتغل فى صباه بنسخ المخطوطات فأحبها وأولع بها، وانتقل إلى القاهرة وهو فى العشرين من عمره، فأنشأ فيها (مكتبة الخانجى) وكان من العلماء العارفين لقيمة المخطوطات، الذين عملوا على إذاعة التراث العربى ونشره، وفيه يقول الأستاذ أحمد شاكر: وقل أن تجد عالمًا أو أديبًا فى زمنه لم يكن لهذا الرجل النحيل الضئيل فضل عليه، يذكره الذاكر محسنًا فى ذكره، وينساه الناسى مسيئًا فى نسيانه[١]. ذلك هو محمد أمين الخانجى الذى أحب الكتاب العربى كأنه تراث أبيه وأمه، زار العراق وتركيا باحثًا عن نوادر المخطوطات، فجمع منها عددًا كثيرًا، نشر منها ما نشر، وأتاح كثيرًا منها لمحبى العلم.

ويشهد له كل من عرفه من المحققين المعاصرين، ويعرف فيه الإخلاص للعلم وحده، إذ لم يكن المال عنده إلا فى المرتبة الثانية، ولقد قدم إلى قارئ العربية مجموعة من كتب التراث، يكفى أن نذكر منها: معجم البلدان، وذيله عليه، الذى سماه (منجم العمران)، وكذلك حلية الأولياء لأبى نعيم، وبدائع الصنائع فى سبع مجلدات، والإصابة لابن حجر فى ثمانى مجلدات، والعقد الفريد ولزوميات أبى العلاء، وجواهر الألفاظ لقدامه بن جعفر وتيسير الوصول للشيبانى. وتاريخ بغداد للخطيب البغدادى، وقد نشر رحمه الله (٣٧٨) كتاباً ورسالة على ما ذكر الزركلى فى أعلامه ٤٤/٦

ومن المعروف عنه أنه كان يرحل إلى البلدان العربية، ويعود منها حاملاً المخطوطات النادرة التى لاتقدر بثمن، وكان له دور مبكر فى منهج نشر الكتب وترقيمها، واختيار الصالح منها للنشر، وكان يعاونه فى هذا العمل ابنه محمد نجيب الخانجى[٢] فورث عنه الرغبة الملحة فى إحياء التراث عن صدق، واليوم حمل الرسالة عنها حفيده محمد محمد الخانجى، فنهج نهج أبيه وجدّه فى المساهمة فى حركة إحياء التراث العربى ونشره، وهو المرجوّ للخير كله فى التراب، وكان من توفيق الله له بعد وفاة والده، أن أكمل طبع (خزانة الأدب) للبغدادى

---

(١) مقدمة طبقات فحول الشعراء لابن سلام بتحقيق أحمد شاكر.

(٢) من منشوراته المحققة: البيان والتبين للجاحظ، والاشتقاق لابن دريد، ورسائل الجاحظ، ونوادر المخطوطات، وصون المنطق، وطبقات الصوفية إلى غير ذلك الكثير

بتحقيق شيخنا المرحوم عبدالسلام هارون، والذى وقفت به الهيئة العامة للكتاب عند تمام الجزء السابع، وقد أكمل طبع الكتاب بفهارسه فبلغت ثلاثة عشر جزءًا.

مطبعة الحلبى:

وفى سنة ١٢٧٦هـ - ١٨٥٩م أسس أحمد البابى الحلبى النواة الأولى لمؤسسة دار إحياء الكتب العربية المكتبة الميمنية: أنشأها السيد أحمد البابى الحلبى المتوفى سنة ١٨٩٩م وتاريخ إنشائها ١٨٥٨، أى منذ أكثر من مائة عام، وكان منشئ هذه المكتبة عالمًا فاضلاً له تقريرات على حاشية الشجاعى على شرح القطر لابن هشام، وهو عَمُّ مصطفى، وعيسى، وبكرى، البابى الحلبى. وقد نشر طائفة من كتب التراث.

دار الكتب العربية الكبرى:

وبعد وفاته استمرت المكتبة باسم (دار الكتب العربية الكبرى)، وتولى إدارتها أبناء أخيه: مصطفى وعيسى، وبكرى، وقتًا طويلاً، وظلت الدار واحدة حتى تفرعت فى سنة ١٩٢٨م إلى فرعين عرف أحداهما باسم (مكتبة مصطفى البابى الحلبى وأولاده)، والآخر باسم (دار إحياء الكتب العربية) بإدارة عيسى البابى الحلبى.

ولكل منهما مطبعة خاصة، والأولى منهما مطبعة (عيسى البابى الحلبى) وتوجد بشارع خان جعفر، بمنطقة خان الخليلى، ومطبعة (مصطفى البابى الحلبى) عند نهاية منطقة الدراسة بالقرب من دير الآباء الدومنكان، وظلت أولى هاتين المطبعتين تؤدى رسالتها متطورة مع الزمن مسايرة لمقتضيات النمو والتدرج، واختصت بطبع الكتب العلمية، والدينية، والأدبية، وفى أوائل القرن العشرين خطت خطوات نحو التحقيق العلمى، فعهدت إلى فئة كريمة من المعروفين بالتحقيق فى هذا العصر بتحقيق عدة كتب نذكر منها:

البرهان فى علوم القرآن للزركشى، وأحكام القرآن لابن العربى، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس، والشعر والشعراء لابن قتيبة، وتلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى، والفائق للزمخشرى، والوساطة بين المتنبى وخصومه للجرجانى، والصناعتين لأبى هلال العسكرى، وشرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد، ومقاتل الطالبيين لأبى الفرج الأصفهانى، وزهر الآداب للحصرى، والوزراء للصابى، إلى غير ذلك.

المطبعة السلفية:

وفى القاهرة اشترك محب الدين الخطيب المولود فى دمشق سنة ١٣٠٣ - ١٨٨٦م وأكمل تعليمه بها وبالآستانة، وهو من كبار الكتاب المسلمين المجاهدين، استقر فى القاهرة سنة ١٩٢٠م وسارك عبد الفتاح قتلان سنة ١٩٢٠م فى إنشاء المطبعة السلفية ومكتبتها:

ثم استقل بها محب الدين الخطيب ونشر كثيرًا من كتب السلف نذكر منها: أدب الكاتب لابن قتيبة سنة ١٩٢٧، ويذكر أستاذنا المرحوم عبدالسلام هارون، أنه اشترك فى إخراجه وتتلمذ على محب الدين الخطيب فى ذلك الوقت الذى كان فيه طالبًا فى تجهيزية دار العلوم، فيقول عن محب الدين الخطيب: «فهو كان أستاذى فى ذلك»[١] ومما نشره الأستاذ محب الدين الخطيب، كتاب الميسر والقداح لابن قتيبة، وصنع له فهارس فنية فى هذا الوقت المبكر، وكذلك كتاب الموشح للمرزبانى، ونشر كذلك كتاب الملاحن لابن دريد، والأربعة أجزاء الأولى من خزانة الأدب للبغدادى، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون وإضافة تعليقات لأحمد تيمور وعبد العزيز الميمنى. ومن أوسع مانشر محب الدين الخطيب كتاب (فتح البارى بشرح صحيح البخارى) لابن حجر العسقلانى، الذى طبع من قبل بمطبعة بولاق وصدرت الطبعة السلفية سنة ١٣٧٩ هـ وذكر أنه قابل المجلد الأول على طبعة بولاق وعلى نسختين خطيتين، ثم علق على ما وجده من أخطاء للشارح. لا يحسن السكوت عنها.

جامعة القاهرة :

وقد اشتركت جامعة القاهرة ببعض الجهود نذكر من ذلك: نشرها لكتاب الذخيرة فى الطب لثابت بن قرة سنة ١٩٢٨م بتحقيق جورجى صبحى، ومنتخب جامع المفردات للغافقى بتحقيق ماكس ماير هوفس، الطبيب الألمانى المستشرق، المتوفى بالقاهرة سنة ١٩٥٤، وجورج صبحى سنة ١٩٣٢، ونقد النثر[٢] المنسوب لقدامة بن جعفر، بتحقيق طه حسين وعبدالحميد العبادى سنة ١٩٣٣، ورسائل فلسفية للرازى، بتحقيق بول كراوس المستشرق الألمانى المتوفى بمصر منتحرًا سنة١٩٤٨، وقد نشرت سنة ١٩٣٨ وبعض أجزاء من الذخيرة لابن بسام (ثلاثة أجزاء) بتحقيق: عبده عزام، وعبد العزيز الأهوانى، وخليل عساكر، وعبد القادر القط، وإشراف الدكتور طه حسين من سنة ١٩٣٩-١٩٤٥م وما يزال الدكتور لطفى عبدالبديع يوالى تحقيقها استكمالا لما قام به سابقوه وذلك فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية[٣]. وكذلك نشرت جامعة القاهرة كتاب الأصل للإمام محمد بن الحسن الشيبانى بتحقيق محمد شفيق شحاته سنة ١٩٥٤ وبعض السير الكبير له، بتحقيق الشيخ محمد أبو زهرة والدكتور مصطفى زيد سنة ١٩٥٨.

---

(١) عبد السلام هارون· إحياء التراث وما تم فيه - بحث فى مجلة المجلة عدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦

(٢) ظهر أن هذا الكتاب هو كتاب (البرهان فى وجوه البيان) لابن وهب كما أثبت محققه الدكتور أحمد مطلوب، وزوجته الدكتورة خديجة الحديثى، ونشر هذه النسخة الصحيحة فى بغداد سنة ١٩٦٧ وقد نشرت مجلة الرسالة قبل ذلك مقالا للأستاذ محمد إسماعيل الصاوى ينقد فيه نشرة الدكتور طه حسين ويقول فيه· نقد النثر المنسوب لقدامة ليس لقدامة.

(٣) توقف الدكتور لطفى عبدالبديع بعد فترة من الزمن عن العمل فى هذا الكتاب لسفره إلى المملكة العربية السعودية ولم يخرج شيئا من عمله!!

ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الاسلامى (جزءان) لـ زامباور المستنرق بإشراف عالم الآثار الإسلامية الدكتور زكى محمد حسن، عميد كلية الآداب، المتوفى سنة ١٩٥٧.

وقد تأثرت مطبوعات جامعة القاهرة بمنهج المستشرقين، من حيث الاكتفاء بتأدية النص آداء صحيحا، وذكر فروق النسخ، وتقديم الكتاب وفهرسته، لايزيدون ولا ينقصون، وقد كان هذا طبيعيا لأن الذين انتدبوا للتدريس فى الجامعة، فى ذلك الزمان كانوا من المستشرقين وقد فتر نشاط الجامعة فى نشر التراث بعد تلك الحقبة.

وشاءت جامعة الدول العربية - فى رسالتها الثقافية - أن تنشئ قسمًا لجمع ما يمكن جمعه من صور المخطوطات القيمة، وفهرسة المكتبات العامة والخاصة، ونشر فهارسها، وفى ذلك هداية للباحثين وتيسيرا على الدارسين، وكان ذلك فى؛

معهد إحياء المخطوطات العربية:

وقد بدأ هذا المعهد كقسم من أقسام الجامعة العربية عام ١٩٤٧ واستمر ينمو على مر الزمن، وأصبح اليوم معهدًا للمخطوطات العربية، له مكتبته، ومجلته، ومطبوعاته، ونشرته التى يصدرها منذ عام ١٩٧١م باسم (أخبار التراث) وتصدر كل خمسة عشر يوما، واستطاع هذا المعهد فى نحو خمسة وعشرين عاما، أن يرسل عشرات البعثات إلى سوريا، وتركيا، والهند ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والجزائر، ومراكش، وإسبانيا، وليبيا، وغير ذلك من بلدان العالم العربى والغربى، وأحرز صورًا لمخطوطات قيِّمة، وتصعد ذخيرته إلى نحو خمسين ألف مخطوط: مصور وميكرو فيلم، ولا يتردد فى أن - يمكن الباحثين من الاطلاع عليها أو الحصول على نسخ مكبّرة منها، وقد يعيرها لبعض المؤسسات العلمية، وهو جاد فى تبويبها وفهرستها، وأخرج بالفعل قدرًا كبيرًا من فهرسه، ويحاول أن ينشر ما لا يقوى الأفراد على نشره، وقد أخرج أجزاء من سِيَر أعلام النبلاء، للذهبى، والسير الكبير للشيبانى، والمحكم لابن سيده. وتلك - ولا شك - مساهمة كبرى فى نشر التراث العربى وتحقيقه، وإنا لنرجو لهذا المعهد أن يؤيد رسالته ويعزز نشاطه، هذا فضلا عما ينشر محققا من التراث العربى فى مجلة المعهد. الذى صدر العدد الأول منها فى شهر رمضان ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م وكان معهد المخطوطات فى سنواته كلها شعلة نشاط وخلية نحل ومنارة علم.

وقد جاء فى العدد التاسع عشر، من نشرة أخبار التراث العربى التى يصدرها المعهد، أنه بحث فى المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم شئون معهد المخطوطات فى مؤتمره الذى عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١م، واتخذ توصيات

بسأن إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية، وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة عربية تنفذ هذه التوصية بناء على بحث المجلس الأعلى للجامعات فى الجمهورية العربية السورية فى جلسته المنعقدة فى ١٥ و ١٩٧٢/٣/١٦.

مجمع اللغة العربية:

أما **مجمع اللغة العربية** فى مصر فقد نصت المادة الثالثة من مرسوم إنشائه، على أن ينشر على الطريقة العلمية من النصوص القديمة مايراه لازما لأعمال المعاجم وفقه اللغة، ولم تظهر له جهود كبيرة – منذ إنشائه سنة ١٩٣٢م – فى إحياء التراث. اللهم إلا بعض اقتراحات نفذ بعضها فى خارج المجمع منها: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، وتهذيب اللغة للأزهرى، ومحاولة أخرى فريدة لتشجيع إحياء التراث إذ أعلن فى سنة ١٩٤٩ عن مسابقة أدبية لمحققى التراث ظفر فيها الأستاذ عبد السلام هارون بالجائزة الأولى للنسر والتحقيق العلمى عن كتابى الحيوان للجاحظ ومجالس ثعلب، كما ظفر كتابان آخران بالجائزة الثانية هما: رسالة الغفران لأبى العلاء المعرى بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، وكتاب البخلاء للجاحظ بتحقيق الدكتور طه الحاجرى.

وفى السنوات الأخيرة حصل عليها الدكتور عبد المجيد قطامش عن تحقيق كتاب الأمثال. والمجمع يعلن عن هذه المسابقة كل عام حتى يومنا هذا، ويتقدم لها بعض المحققين.

يذكر الدكتور مدكور أنه: «بقى إحياء التراث فيه حتى الآن (سنة ١٩٦٦) مهملا. وبين محرريه من تمرسوا زمنا طويلا بتحقيق المعاجم وكتب اللغة وأخرجوا منها قدرًا غير قليل فى ربع القرن الأخير»[1] من الكتب التى صدرت مؤخرا عن مجمع اللغة العربية: عجالة المبتدى وفضالة المنتهى، للحازمى. والقلب والابدال، لابن السكيت، والتكملة والذيل والصلة، للصاغانى. وديوان الأدب للفارابى. والصلة، للزبيدى. والشوارد، للصاعانى. وكتاب الجيم، لأبى عمرو النسيبانى والأفعال، للسرفسطى. ويباسر المجمع فى الآونة الأخيره استكمال طبع كتاب «غريب الحديث» لابن سلام.

لجنة التأليف والترجمة:

وفى مصر ألفت **لجنة التأليف والترجمة ١٩١٤** وكان نواتها طائفة من مدرسة المعلمن ومدرسة الحقوق، يقول فيهم أحمد أمين:

طائفه من السبان عتلئ نفوسهم غيرة على العالم الإسلامى ويطيلون التفكير فى وسائل

(١) مجمع اللغة فى ثلاثين عاما من ٣٢ – ١٩٦٢ ص ١٠٦ ط القاهرة سنة ١٩٦٤

إصلاحه والنهوض به، ألف بين أفرادها الشعور بالألم من موقف الشرق وخموله،والإيمان بوجوب العمل على تنبيهه والأخذ بيده ورفع مستواه[١].

نذكر من بين أعلامها أمين مرسى قنديل[٢]، وعبد الحميد العبادى[٣]، ومحمد بدران[٤]، ومحمد صبرى أبو علم[٥] ومحمد عوض محمد[٦]. وكان كل عضو منهم يسهم بعشرة قروش فى كل شهر، ثم جعل ثمن السهم جنيها واحدا. وتولى رياستها الأستاذ أحمد أمين فظهر نشاطها فى إحياء التراث، ونشرت : السلوك للمقريزى بتحقيق الدكتور محمد مصطفى زيادة سنة ١٩٣٤م ثم المختار من شعر بشار للخالديين، وغيره من نفائس التراث، كالعقد الفريد بتحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبيارى، ومعجم ما استعجم للبكرى بتحقيق مصطفى السقا، وشرح الحماسة للمرزوقى، والروضتين لابن أبى شامة بتحقيق الدكتور محمد حلمى، وديوان سراقة البارقى، بتحقيق حسين نصار، وكان وقتها حديث التخرج من كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٤٧ ولعل تحقيق هذا الديوان أول أعمال الدكتور حسين نصار العلمية، وخريدة القصر للعماد الأصفهانى (قسم شعراء مصر) بتحقيق أحمد أمين وشوقى ضيف وإحسان عباس سنة ١٩٥١م ولعل هذا أيضًا أول أعمال الدكتور إحسان عباس، وفى هذه السنوات توقف نشاطها تماما.

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب:

ويساهم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة) فى نشر التراث الأدبى المحقق تحقيقا علميا (المكتبة العربية) وقد أعاد نشر بعض الكتب التى حققت بمعرفة القسم الأدبى فى دار الكتب مثل شروح سقط الزند، وتعريف القدماء بأبى العلاء، وديوان زهير بن أبى سلمى، وديوان الهذليين، والأصنام لابن الكلبى، وغيرهم، وفى سنة ١٩٧٠ منح جائزة تشجيعية فى منهج التحقيق للدكور محمد رشاد سالم، لتحقيقه كتاب جامع الرسائل لابن تيمية. ونشر بعض النصوص التراثية المجازة جامعيا، ومن ذلك: شعر الأحوص، جمع وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، وديوان ابن سناء الملك الذى حققه الأستاذ إبراهيم نصر.

---

(١) كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر فى عشرين عاما، أصدرته اللجنة سنة ١٩٣٤.

(٢) كان رئيسا لدار الكتب المصرية

(٣) المؤرخ المعروف، وعضو مجمع اللغة العربية بمصر ودمشق وعميد كلية آداب اسكندرية توفى سنة ١٩٥٦

(٤) مترجم الموسوعة الكبيرة (قصة الحضارة) وهو من خريجى مدرسة المعلمين العليا

(٥) كان من الكتاب المترسلين، وأحد كبار رجال القانون الذى تولوا وزارة العدل توفى سنة ١٩٤٧.

(٦) عالم الجغرافيا الكبير، وكان من أعضاء مجمع اللغة العربية، وولى وزارة المعارف، ثم صار مستشارا بهيئة اليونسكو. توفى سنة ١٩٧٢

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية :

وتسهم لجنة إحياء التراث الإسلامى، التابعة للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بنشر طائفة من كتب التراث نشرا علميا.

وقد قام هذا المجلس – تابعا لوزارة الأوقاف المصرية – فى نحو سنة ١٣٨٠ هـ وقد بدأ بداية طيبة، حيث وجهت أعماله لجنة من كبار علماء المخطوطات. وخبراء التراث، منهم شيخنا الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، والشيخ أبو الوفا المراغى (مدير المكتبة الأزهرية) والأستاذ فؤاد سيد عالم نُسَخ المخطوطات المشهور (أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية ورئيس قسم الإرشاد بها) والأستاذ محمد رشاد عبد المطلب عالم نُسَخ المخطوطات أيضًا (بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية).

وقد أصدر المجلس طائفة من عيون التراث منها: تحرير التحبير لابن أبى أصيبعة المصرى وموطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيبانى، والمنازل والديار، لأسامة بن منقذ، والمعجب فى تلخيص أخبار المغرب. لعبد الواحد المراكشى. والمحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنى. وما ينصرف ومالا ينصرف، لأبى إسحاق الزجاج. وبصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز، للفيروز بادى. والحماسة البصرية، لصدر الدين البصرى. وإنباء الغُمْر بأنباء أبناء العمْر، لابن حجر العسقلانى، والطبقات السنية فى تراجم الحنفية، لتقى الدين التميمى. والمذكر والمؤنث، لابن الأنبارى.

ومن أنفس ما أخرج المجلس: الكتاب المقتضب، لأبى العبّاس المبرد (أربعة أجزاء مع مقدمة نفيسة عن حياة المبرد وآثاره وآرائه النحوية) ولعل هذا الكتاب هو خير الكتب التى عرفت القراء والباحثين بعالم جليل فى النحو والصرف هو الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، وكان من قبل متواريا لا يعرفه إلا القلة من أبناء الأزهر، وهو صاحب كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) المطبوع فى جامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية، وهو أحسن الكتب التى عملت فى نحو القرآن وتوجيه قراءاته، وقد عصفت بهذا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، عواصف جمّدت نشاطه، ولا يزال المخلصون ينفخون فيه!

ودبت فيه الروح فى هذه الآونة فأخرج: سبل الهدى والرشاد، والمعلم بفوائد مسلم، والوجوه للنظائر، للدامغانى، والوسيط، للواحدى.. وغير ذلك من أمهات كتب التفسير والحديث وغيرها.

إدارة إحياء التراث بوزارة التربية والتعليم :

قامت إدارة لإحياء التراث فى وزارة التربية والتعليم ومنذ إنشاء هذه الإدارة فى

سنة١٩٤٦ قامت بنشر ديوان أسامة بن منقذ، ورفع الإصر لابن حجر، وتحفة القادم، والأيام والليالى والشهور للفراء.

إدارة إحياء التراث بوزارة الثقافة:

وفى سنة ١٩٥٧ ضمت الإدارة السابقة إلى الإدارة التى أنشئت بوزارة الثقافة والإرشاد وسميت بـ (الإدارة الثقافية) وقامت بنشر بعض الكتب نذكر منها، الشفاء لابن سينا، وطيف الخيال للشريف المرتضى، والفاخر للمفضل بن سلمة، والمسلسل فى غريب اللغة لأبى الطيب اللغوى، والمعارف لابن قتيبة. وذلك فى سلسلة (تراثنا) وقامت بتيسير بعض كتب التراث.

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة:

ثم ضمت الإدارة السابقة إلى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ونذكر فيما نشرته فى ذلك الوقت: إعادة طبع الكتب الآتية مصورا على نسخة دار الكتب المصرية: الأغانى، نهاية الأرب، صبح الأعشى، عيون الأخبار، النجوم الزاهرة، ونشرت ديوان إسماعيل صبرى (أبوأميمة) وكتاب الروضتين (القسم الثانى) والقول المقتضب، والمغنى فى أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبدالجبار، ومفاكهة الخلان فى حوادث الزمان، وغير ذلك.

الدار المصرية للتأليف والترجمة:

ثم انتقلت إلى الدار المصرية للتأليف والترجمة وخصصت إدارة فيها لإحياء التراث كان من منشوراتها: مختار الأغانى، التهذيب للأزهرى، وتبصير المنتبه، لابن حجر وبغية المغنى للقاضى عبد الجبار، معانى القرآن للفراء جـ ٢، والحجة فى القراءات السبع لأبى على الفارسى جـ ١ والمكتبة الأندلسية إلى غير ذلك.

دار الكاتب العربى:

ثم انتقلت إلى الهيئة العامة للتأليف والنشر، ثم إلى دار الكاتب العربى، ونشرت الأجزاء الأربعة الأولى من خزانة الأدب للبغدادى بتحقيق عبد السلام هارون، وغايه الأمانى فى أخبار القطر اليمانى، ونفاضة الجراب لابن الخطيب.

الهيئة المصرية العامة للكتاب:

ثم إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب وتضم دار الكتب المصرية، والهيئة العامه للتأليف والنشر السابقة، والدار القومية للطباعة والنشر، وكان ضمن منشوراتها الأخيرة ديوان ابن الرومى، ٦ أجزاء، بتحقيق بعض الباحثين ومراجعة الدكتور حسين نصار، ولزوميات أبى

العلاء، وربيع الأبرار، للزمخشرى بتحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، بتحقيق الدكتور رشاد سالم، وكتاب المنهل الصافى، لابن تغرى بردى. وعقد الجمان، للعينى. ونزهة النفوس والأبدان، للصيرفى. وغير ذلك الكثير.

دار الجمهورية ودار الشعب:

فى مصر أيضًا قامت دار الجمهورية ودار الشعب بنشر بعض كتب التراث، فى طبعات شعبية، وهو مجهود يشكرون عليه وإن كان لايساير أصول التحقيق العلمى ولا ينكر فضلها، نذكر من منشوراتها: صحيح البخارى، وصحيح مسلم، ومقدمة ابن خلدون، وأساس البلاغة، وحياة الحيوان للدميرى، وغير ذلك. ولكن هذه المجهودات كلها محتاجة إلى رقابة علمية صارمة.

المعهد العلمى الفرنسى بمصر:

قام المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة بنسر كثير من الكتب المحققة نذكر منها: جامع ابن وهب، والجمانة فى إزالة السرطانة، وطبقات الحكماء لابن جلجل، وخطط المقريزى، ونشر المعهد نفسه فى دمشق تعبير الرؤيا لحنين ابن إسحاق، وكتاب التوابين لأبى قدامة المقدسى، والمعتمد فى أصول الفقه لأبى محمد بن على البصرى المعتزلى، وزبدة الحلب من تاريخ حلب لابن العديم وكثير غيرها.



ولعله من الملاحظ أنه لم يرسم لنشر التراث العربى خطة ولم تحدد فيه أولويات، وإنما ينشر كلٌ ما يروقه. وهو تراث طويل عريض متعدد الألوان والأبواب، ويظهر أن النصوص الأدبية واللغوية كانت أكثر حظا من غيرها، وتليها النصوص التاريخية والتراجم، ونشر شىء فى الفقه، والحديث، والكلام، والتصوف، والعلم والفلسفة.

هذا وقد ظهرت جهود فردية فى نشر التراث على منهج علمى مقارب نذكر من هؤلاء الأفراد:

فرج الله زكى الكردى:

الذى أنشأ مطبعة سماها «كردستان العلمية» بدأت نشاطها سنة ١٩١١ ونشرت طائفة من كتب التراث منها تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

محمد منير الدمشقى:

وهو دمشقى . تعلم فى الأزهر الشريف، وأصبح من علمائه، فأنسأ دار الطباعة المنيرية فى القاهرة سنة ١٣٣٧هـ ونشر بها كثيرًا من كتب التراث نذكر منها: عمدة القارئ فى سرح

البخارى للعينى، وتفسير الألوسى، والكامل لابن الأثير، والمحلى لابن حزم، وشرح المفصل لابن يعيش، ونيل الأوطار للشوكانى، وغير ذلك. توفى رحمه الله سنة ١٩٤٨م

حسام الدين القدسى:

ولد في دمشق سنة ١٩٠٣م وكان يحمل إجازة الليسانس من جامعة دمشق سنة ١٩٢٧ ثم نزل القاهرة، ومن عجيب أمره أنه كان ينسخ الكتاب بقلمه، ثم يجمع حروفه الطباعية بنفسه ويتولى تصحيحها بيده. وهو ناشرٌ وَالَى نشاطه فى إحياء التراث على وجه قريب من السلامة، بمطبعة السعادة الكائنة بجوار محافظة القاهرة بميدان باب الخلق. وقد أخرج من تاريخ الإسلام للذهبى خمسة أجزاء، واليوم حمل الراية عنه فى نشر هذا الكتاب مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ويعد هذا الكتاب للطبع. وللأسف حتى يومنا هذا لم يقدم منه إلا الجزء الأول بتحقيق الدكتور محمد عبدالهادى شعيره وعدل إلى غيره من الكتب. ومن مطبوعات حسام القدسى القديمة: البحر المحيط، لأبى حيان الغرناطى سنة ١٣٢٩هـ وكثير من تحقيقات الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، خرجت من هذه المطبعة.

الشيخ محمد حامد الفقى:

رئيس جماعة أنصار السنّة المحمدية، وحامل لواء السلفية بمصر أنشأ مطبعة السنّة المحمدية، ونشر فيها كثيرا من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية، وكتب الحنابلة، وطبقات رجالها، وقد لقى عونا ظاهرا من حكومة المملكة العربية السعودية، ومن علمائها الأفاضل من أمثال: الشيخ محمد نصيف، والشيخ محمد سرور الصبان، يرحمهم الله. ومن الموسوعات التى نشرها الشيخ الفقى: كتاب (جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ) لمجد الدين بن الأثير، نشر بمشاركة الشيخ عبد المجيد سليم، شيخ الأزهر سنة ١٩٤٩م فى اثنى عشر جزءا.

وشرع قبيل وفاته فى نشر كتاب (العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين) لتقى الدين الفاسى، على نفقة الشيخ محمد سرور الصبان وأتم تحقيقه المرحوم فؤاد سيد، وحقق الجزء الثامن منه الأستاذ الدكتور محمود الطناحى سنة ١٩٦٩م.

وكانت وفاة الشيخ محمد الفقى سنة ١٩٥٩م، ولا تزال مطبعة السنة المحمدية قائمة بأرض شريف، بين شارعىْ محمد على، وعبد العزيز، ويقوم عليها أحفاده، لكن ليست لهم عناية بكتب التراث.

إسماعيل عبيد:

وفى ختام حديثى عن تاريخ نشر التراث فى مصر، أجد لزاما علىّ أن أقف عند دار من دور نشر التراث فى مصر هى (دار العروبة) وكان بدايتها (لجنة الشباب المسلم) التى تكونت من بعض شباب الإخوان المسلمين[1] سنة ١٩٥١ واتخذت مكتبة لها بسكة راتب بالحلمية الجديدة، أمام المركز العام للأخوان المسلمين. وكان أعضاؤها: محمد رشاد سالم[2]، وعبد الحليم محمد أحمد[3]، وأحمد البساطى وعبد النافع السباعى، وعبد العزيز السيسى. وانضم إليهم بعد ذلك أحمد كمال أبو المجد[4]، وجمال الدين عطيه[5]، وأدار مكتبتها: إسماعيل عبيد، صاحب مكتبة (دار التراث) القائمة الآن بشارع الجمهورية بمصر.

وكان يوجه اللجنة فكريا شيخ العربية: محمود شاكر، وشارك فى نشاط اللجنة بتحقق بعض الكتب نذكر منها: رسالة الصلاة، للإمام أحمد بن حنبل. وجمهرة نسب قريش للزبير بن بكار، ونشرت اللجنة: شرح أشعار الهذليين، لأبى سعيد السكرى، بتحقيق المرحوم عبد الستار فراج ومراجعة الأستاذ محمود شاكر، وديوان عبد الله بن الدمينة بتحقيق أحمد راتب النفاخ، وديوان قيس بن الخطيم بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، وكتاب إيضاح علل النحو، للزجاجى، بتحقيق الدكتور مازن المبارك، وكتاب حذْفٍ من نسب قريش، لمؤرج السدوسى، بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد.

أمين هندية:

أحد الوراقين القدامى الذين كانوا يورِّقون لأحمد زكى باشا (شيخ العروبة وصاحب المكتبة الزكية الملحقة بدار الكتب المصرية) ويقول أحمد زكى عن أمين هندية هذا عندما سئل: كيف أوجد زكى باشا خزانة كتبه؟ فقال: «شُغِفْتُ وهِمْتُ بها، ولا هيام قيسٍ بليْلاه، فكنت كل أسبوع على التقريب، أمرّ بالكتْبى المشهور أمين أفندى هندية، وأشترى منه ما تيسرّ من الكتب، وكان يرشدنى إلى طريفها ونفيسها»[6] وهو الذى أنشأ مطبعة هندية بالموسكى، ومن منشوراتها: كتاب نظام الغريب للرَبعىّ اليمنى المتوفى سنة ٤٨٠ هـ، نشر

---

(١) هؤلاء الشباب من الإخوان المسلمين الذين كانو يؤمنون بالجانب الفكرى والتربوى فى الإسلام، وعدم التركيز على الجانب العسكرى، مع إيمانهم العميق بوجوب الجهاد لإعلاء كلمة الله.

(٢) حصل على الجنسية السعودية وعمل بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وحصل على جائزة الملك فيصل

(٣) أحد الذين توفروا على استخراج فكر ابن تيمية، وإبراز كنوزه، وخرج له جزءين من (منهاج السنة النبوية) وصاحب مكتبة دار القلم بالكويت

(٤) من كبار المشتغلين بقضايا الإسلام، وقد تولى الوزارة بمصر فى الستينيات الميلادية، وهو الآن أستاذ متفرغ أمد الله فى عمره

(٥) أحد رجال الاقتصاد الإسلامى ويشرف على أحد البنوك الإسلامية فى لكسمبورج

(٦) مجلة مصر الحديثة: كيف أوجد زكى باشا خزانة كتبه

سنة ١٩١٢م، وكتاب شرح غريب السيرة النبوية لابن هشام تأليف أبي ذرٍّ الخشنى سنة ١٣٢٩ هـ وقد قام على العناية بتصحيح هذين الكتابين المستشرق الألمانى الدكتور بولس برونلد، ويعاد الآن سنة ١٩٨٩م طبع الكتاب التانى منهما فى بيروت، ومن مطبوعات مطبعة هندية أيضًا: معجم الأدباء لياقوت الحموى سنة ١٩٣٠ بتصحيح المستشرق مرجليوث.

مصطفى محمد:

صاحب المكتبة التجارية بأول شارع محمد على، وهى الآن فى ميدان العتبة، وقد نشرت كثيرًا من كتب التراث، وطبع بها الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد كثيرًا من تحقيقاته.

محمد على صبيح وأولاده:

ولا زالت مطبعته ومكتبته كعهدها القديم بميدان الأزهر، طبعت كثيرًا من كتب التراث ذات المتون والحواشى الصفراء المتصلة بمقررات الدراسة بالأزهر الشريف. وقد اتسمت بعض مطبوعاتها بالسرعة والعجلة، مما زهّد الناس فيها.

وبعد: فلا سبيل إلى حصر المطابع الأهلية بمصر، ولكن حسْبنا أن نعلم أنه قد تناثرت حول الأزهر، وباب الخلق، ودرب الجماميز (شارع بور سعيد الآن) وشارع محمد على، والأزبكية والفجالة مطابع كبيرة، تخرج كل يوم نفائس الكتب ونوادرها، ومن أراد الإحاطة بهذه المطابع فى مصر فإن قسم الإيداع بدار الكتب له قائمة مطبوعة بأسماء الناشرين والمطابع فى جمهورية مصر العربية.

ومتابعة النقد لمايظهر محققا من كتب التراث، كان ذا أثر فعال فى تقويم منهج النشر، وهنا يقتضى الواجب أن أنوّه بالجهد البارع الذى بذله الأساتذة: الدكتورة عائشة عبدالرحمن، فى نقد طائفة كبيرة من الكتب التى حققت نقدًا منهجيا وموضوعيا وتوجيهيا، اضمحل على أثره ذلك العبث الذى كان يمارسه بعض ناشرى التراث، كما أنوِّه بجهد الأساتذة: عبد الرحمن بدوى، وحمد الجاسر، والسيد صقر، ومحمد عبد الغنى حسن، وشوقى ضيف، وعبد الستار فراج، وعبد العزيز مطر، وإبراهيم السامرائى، وعبد التفاح الحلو، وعبد المجيد دياب، ومصطفى جواد، ومحمد جبار المعيد، وعبد السلام هارون، والأب أنستاسى مارى الكرملى، وبشر فارس، وقد كانت تنشر مقالاتهم النقدية التوجيهية فى مجلات كثيرة نذكر منها:

مجلة المسرق، ومجلة المعهد العلمى العربى بدمشق، ومجلة المجلة فى القاهرة، ومجلة معهد المخطوطات العربية، ومقدمات بعض الكتب المختلفة، كما فى مقدمة الشعر والسعراء إلى غير ذلك.

وأعتقد أن هذه الحركة النقديه لابد من استمرارها للإسهام فى تقويم المناهج المنحرفه والرقابة الواجبة للحفاظ على هذه الأمانة الغالية؛ خاصة فى منل هذه الأيام.

مركز تحقيق التراث فى الهيئة المصرية العامة للكتاب :

أصدرت وزارة الثقافة فى مصر قرارًا وزاريا رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء مركز لتحقيق التراث، مقره دار الكتب المصرية فى القاهرة ليحمل رسالة (القسم الأدبى) بها، وبدأ المركز فعلا يستقبل طلابه فى عام ١٩٦٦م فيدرسون طبقا للائحة، التى وضعها مجلس الأساتذة الذين ندبوا للعمل فى المركز، محاضرين ومدرسين.

ومع أن وزارة الثقافة تؤمن بجدوى المركز وتقتطع له من ميزانيتها نحو خمسة آلاف جنيه فى العام آنذاك، لكن المركز لم يصدر به قرار جمهورى يأخذ به مكانه المعترف به بين المعاهد الفنية العالمية التابعة لوزارة الثقافة.

وقد توقفت الدراسة النظرية فيه تماما بعد سنتين من افتتاحه !! واقتصر العمل فيه على مساعدى الباحثين الموظفين بحكم عملهم فى المركز، وأصبح منهم الآن أساتذة فى فن التحقيق نرجو لهم مستقبلا طيبا فى نشر مايحققونه، نذكر منهم الزملاء : منير المدنى وسيده حامد عبد العال، وزينب القوصى، ووفاء الأعسر، ومرزوق على إبراهيم، وانتدب له من أساتذة الجامعات والمتخصصين فى التحقيق بعض الأساتذة، وأسند إليهم تحقيق كتب بعينها، وأصبح المركز يحقق التراث على غرار القسم الأدبى الذى كان فى الدار قبل ذلك، وليس معهدًا علميا. ونشر الكثير من كتب التراث التى ذكرناه سابقا، من مثل ديوان ابن الرومى، وربيع الأبرار للزمخشرى وشرح اللزوميات لأبى العلاء المعرى، ونثر الدرر للآبى، المنهل الصافى، وغير ذلك، واستكمل ما كان قد بدأه القسم الأدبى بدار الكتب المصرية مثل تحقيق بقية الأغانى ونهاية الأرب والمنهل الصافى لابن تغرى بردى وغير ذلك.

الدورات التدريبية فى الجامعة العربية :

ومنذ سنة ١٩٧١ نظمت جامعة الدول العربية دورات تدريبية كل عام بمعهد الدراسات العربية، يدرب فيها الطلاب الذين أتموا مرحلة الدراسة الجامعية من مختلف بلدان العالم العربى، وانتدب للتدريس فى دورتها بعض أساتذة الجامعات المعروفين بعملهم فى هذا المجال، ومع غبطتنا بمثل هذه الدورات فإن مدة التدريب فيها قصيرة لا تتجاوز الشهرين للدورة، ويتخرج الطالب بعد ذلك ويعود لعمله الذى بعث منه، مما يجعلنا نشك فى جدواها فى تخريج المحقق الذى يعتمد عليه.

وقد أنشأت كلية الدراسات العربية بجامعة المنيا وكلية آداب قنا فرع أسيوط ١٩٩١م مركزين لتحقيق التراث، وما زالا فى دور النشأة، ندعو الله لهما بالتوفيق والسداد.

وأيًّا مًا كان الوضع، فإن مجرد قيام مراكز لتحقيق التراث، ودورات تدريبية تنظمها الجامعة العربية، وإدخال بعض الجامعات منهج التحقيق فى رسائلها الجامعية، كل هذا بوادر تقدير ومشاعل على الطريق، ومن الخير أن تظل قائمة إلى أن تشكّل هيئة عليا للتراث تتولى النظر فى أمره، ويكون لنا فيها المعهد الذى نرجوه.

ولا شك فى أن انتهاء معهد التراث إلى جامعة الدول العربية يوسع من أفقه المحدود بحكم امتداد مجال عملها على مستوى الوطن العربى كله.

جمعية الأدباء فى مصر:

ولا يفوتنا أن ننوه بالجهد الذى قامت به جمعية الأدباء فى القاهرة، إذ حرصت على أن تقيم حلقة للتراث العربى للتعريف بما فيه من كنوز ثمينة، ولبيان دوره فى الحضارة الإنسانية فشكل مجلس إدارة الجمعية لجنة تحضيرية قامت بالتحضير لهذه الحلقة التى بدأت فى المدة ما بين ٦ يوليو سنة ١٩٦٨ و ٩ يوليو سنة ١٩٦٨، وقد شارك فى هذه الحلقة بالأبحاث الأساتذة المختصون والمهتمون بالتراث فى جميع فروعه نذكر منهم الأساتذة الدكاترة.

إبراهيم مدكور، وعائشة عبد الرحمن، وأحمد هيكل، ومحمود الحفنى، وأحمد شلبى، وعبدالصبور شاهين، وبدوى طبانة، وسعيد عاشور، وعلى عبد الواحد وافى، وكمال بشر والأساتذة: محمد عبد الغنى حسن، وأحمد سعيد الدمرداش، وإبراهيم الإبيارى، ومصطفى السحرتى، وكررت هذه الحلقة سنة ١٩٨١ وكان مقررها الدكتور أحمد الحوفى، **وانتهت الحلقة الأولى بالتوصيات الآتية:**

أولا: السعى لدى البلاد العربية لتقوم كل بلد باستكمال ما لديها من فهارس لما عندها من مخطوطات، حتى يتسنى بعد ذلك جمع هذه الفهارس تمهيدًا لإنشاء فهرس موحد للأمة العربية كلها.

ثانيًا: تصوير المخطوطات الموجودة فى أنحاء العالم وجمع مصوراتها فى مكان واحد.

ثالثًا: تقديرًا للمبادرة التى قامت بها وزارة الثقافة فى إنشاء مركز للتراث أوصت اللجنة بإنشاء هيئة مقرها دار الكتب المصرية، على غرار القسم الأدبى، يرعاها أساتذة معروفون من رجال تحقيق التراث، للإشراف على إعداد أجيال جديدة قادرة على حمل أمانة العمل فى ميدان تحقيق التراث.

رابعاً: وصل الشعب العربى بتراثه وذلك على النحو التالى:

١ - يقدم للعامة طرائف من التراث على شكل قصة، أو خبر، أو حكمة، أو برنامج إذاعى أو تليفزيونى، فى أسلوب ميسر، ليتفق مع جماهير الشعب.

٢ - تشجيع المؤلفين على استيحاء التراث ليعرضوا لنا من صفحاته رصيدًا فنيًا على صورة قصص أو مسرحيات أو أفلام سينمائية.

٣ - السعى لدى وزارة التربية والتعليم لتزويد الطلبة بصورة من صفحات التراث تتفق مع مختلف المستويات.

٤ - السعى لدى وزارة التربية والتعليم العالى لتركز على ما يخص التراث العربى فى المواد الخاصة بالتاريخ للعلوم والفنون فى الجامعات والمعاهد العليا.

٥ - العمل على إنشاء موسوعات خاصة لتنظيم فروع المعرفة العربية لتصل الناس بتراثهم.

خامسًا: السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية: حاليا (المجلس الأعلى للثقافة) ليخصص جائزة من جوائز الدولة التشجيعية سنويًا للتراث العربى.

سادسًا: السعى لدى الجامعات لتخصيص منح دراسية للمتفوقين من طلاب الدراسات العليا لتشجيعهم على إعداد رسائل علمية فى تحقيق التراث.

سابعًا: السعى لدى المجلس الأعلى لرعاية العلوم والفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة) لدعم لجنة التراث العربى التى أنشأها حديثًا والتى تضم صفوة المشتغلين بتحقيق التراث بشتى فروعه إلى أن يتسنى إنشاء مجلس التراث العربى.

ثامناً: إنشاء مكتب دائم للتراث، لمواصلة الجهود فى سبيل تحقيق التوصيات السابقة على أن يتشكل هذا المكتب من اللجنة التحضيرية التى أعدت هذه الحلقة ومن السادة الأساتذة الذين اشتركوا فيها.

تاسعاً: توصى الحلقة المكتب الدائم لاتحاد الأدباء العرب، بالعمل على عقد حلقة للتراث العربى على مستوى الأمة العربية، أو إدخال موضوع التراث العربى، ضمن بحوث المؤتمر السابع القادم[١].

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

فى آخر عام ١٩٧٢ وعلى التحديد فى شهر نوفمبر من هذا العام عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اجتماع (لجنة الطب والصيدلة فى ظل الحضارة العربية والإسلامية) ودعت اللجنة إلى العودة إلى التراث العربى لنختار منه المصادر الكبرى الأساسية فى الطب

(١) انظر - التراث العربى - دراسات نشر جمعية الأدباء سنة ١٩٧١ القاهرة

والصيدلة عن العرب، وتكليف عدد من العلماء والأطباء القيام بدراسة هذه المصادر دراسة موضوعية تحليلية تقرّب هذه المصادر، إلى الفكر الطبى الحديث، وأن تلحق بهذه الدراسة فهارس مفصلة، ومعجما للمصطلحات، يتضمن المصطلحات الأجنبية الحديثة التى تقابل المصطلحات العربية الواردة فى الدراسة.

كذلك اختيار عدد من أعلام الطب والصيدلة عند العرب، ليتولى عدد من العلماء والأطباء المحدثين دراستهم دراسة شاملة لكل نواحى طبهم فى جميع مؤلفاتهم وبيان سخصيتهم من مجموع هذا النتاج[١].

نشر التراث فى العراق :

ظهرت الطباعة العربية فى العراق سنة ١٨٣٠م وكانت مطبعة حجرية، ثم أسس الرهبان الدومينكان – فى الموصل – مطبعة كاملة سنة ١٨٥٦م.

وتوالت الأيام وتعددت المطابع فى بغداد، والموصل، والنجف، وغيرها من عواصم العراق ونشرت فيها نشرت بعض كتب التراث، ثم أنشئ المجمع العلمى العراقى فى بغداد سنة ١٣٦٧هـ – ١٩٤٧م فغذى حركة نشر التراث فى العراق ونمّاها. فترى فى العراق فى السنوات الأخيرة نهضة شاملة فى نشر التراث، ونشاطا ظاهرا فى إخراج النصوص من مختلف فروع التراث، يقوم به شيوخ العراق وشبابه، مما لا يكاد يعرف فى أى قطر عربى آخر فى تلك السنوات المذكورة.

وفى سنة ١٩٦٥م ساهمت مديرية الثقافة العامة (وزارة الإعلام الآن) بالعراق بنشر: «سلسلة كتب التراث» ظهر منها: الدرّ النقىّ فى علم الموسيقا، وديوان عدىّ بن زيد العبادى، والفَسْر لابن جنى إلى غير ذلك وأخذت وزارة الأوقاف العرافيه فى نشر الكثير من كتب التراث، وتوالى بعد ذلك نشر التراث بكثرة من هذا القطر الشفيق.

نذكر من بين أبنائه المعروفين فى فن تحفيق النصوص: محمد بهجت الأثرى، ومصطفى جواد، وصالح العلى، وإبراهيم السامرائى، وحاتم صالح الضامن، وعبد الله الجبورى، وخليل العطية.

أما النسر الخاص فى العراق فهو كثير، ولا سبيل إلى ملاحفته هنا، غير أن مطبوعات العراق ليس لها حظ كبير من الإخراج الفنى الطباعى وجودة الورق ونصاعة الحرف الطباعى، وعن وزارة النقافه والإعلام صدرت (مجلة المورد) وهى مجلة تراثية فصلية تعالج سئون التراث وقضاياه.

---

(١) نشرة أخبار التراث العربى العدد ٣٣ الجامعة العربية

نشر التراث فى الكويت:

فى نحو سنة ١٣٨٠ هـ بدأت وزارة الإرشاد والأنباء فى الكويت مشروعا لنشر كتب التراث، وأعدت له عدَّته من اختيار المحققين الأعلام، والعناية بجمال الإخراج فطبعت طائفة طيبة من كتب التراث، نذكر منها: الأضداد، لأبى بكر بن الأنبارى، والمصون، لأبى أحمد العسكرى، ومجالس العلماء، للزجاجى. وديوان لبيد. والعبر فى خبر من غبر، للذهبى. وسلسلة النسب لابن الكلبى. ومن أعظم أعمال هذا المشروع إخراج ونشر كتاب تاج العروس فى سرح القاموس، للزَّبِيدى.

وتبعت وزارة الإرشاد والأنباء فى نشر التراث بالكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، وكان باكورة إنتاجها كتاب الفوائد فى شكل القرآن، للعز بن عبد السلام. الذى صدر سنة ١٣٨٧ هـ ثم توالت مطبوعات هذه الوزارة بعد ذلك.

وهناك هيئة حكومية ثالثة لنشر التراث فى الكويت هى: «شعبة التراث العربى» بالمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. ومن جهودها الطيبة فى ذلك إخراج كتاب المناظر، للحسن بن الهيثم، صدر عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

نشر التراث فى المملكة العربية السعودية:

فى بادئ الأمر اتجه كثير من علماء المملكة العربية السعودية إلى طبع إنتاجهم التأليفى أو التراثى، فى مصر، إذ لم تكن المطبعة قد عرفت قديما فى المملكة، على النحو الذى عرفت به فى البلدان العربية الأخرى. وكذلك فعل الناشرون السعوديون الذين يكثرون من التردد على مصر، وكانت صلتهم وثيقة بعلماء مصر، وأصحاب المطابع بها، وأذكر من هؤلاء الناسرين: الحاج عبد الشكور فدا، صاحب المكتبة الشهيرة فى مكة، ومما نشره فى مطابع مصر: نسفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقىّ الدين الفاسى. ورياض الصالحين، للنووى. والطب النبوى، لابن قيِّم الجوزية. ومنهم الشيخ سعيد كمال، صاحب المكتبه الشهيرة فى الطائف. والشيخ محمد سلطان، صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

وقد بذل بعض علماء المملكة ووجهاؤها عونًا ظاهرًا فى نشر بعض كتب التراث، من أمثال النسيخ محمد نصيف، فى جده، الذى كان بيته فى جده مثابة للعلماء من كل أنحاء الدنيا، وله مكتبة عامة يستفيد منها العلماء والباحثون، وقد كنت أنا أحد الباحنين المترددين على هذه المكتبة خلال عملى فى هذا البحث، رحمه الله رحمة واسعة. والشيخ محمد سرور الصبان، والسيد حسن شربتلى، صاحب المطبعة المعروفة فى جدة وصاحب الأيادى البيضاء على الناس وعلى كتب التراث فقد أنفق على طبع الصحاح، للجوهرى الذى نشر سنة

١٣٧٦ - ١٩٥٦م وأحب أن أشير هنا إلى مطبعتين فى مصر قامتا بطبع كثير من كتب التراث: أولها مطبعة السنة المحمدية، للشيخ محمد حامد الفقى وقد حظيت بدعم طيب من المملكة العربية السعودية.

والمطبعة الثانية: هى مطبعة المدنى، المؤسسة السعودية بمصر، التى أنشأها المرحوم الشيخ على صبح المدنى سنة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م بجهود ذاتية خالصة، وقامت بطبع كثير من كتب التراث لابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وقد خرجت منشورات دار العروبة كلها منها، وقد خرجت تأليف شيخنا محمود شاكر وتحقيقاته الأخيرة من هذه المطبعة.

وفى السنوات الأخيرة نشطت الهيئات العلمية فى المملكة العربية السعودية، نشاطًا ملحوظًا فتجمع صور المخطوطات من أماكنها فى مكتبات العالم، بل إنهم اهتموا أيضًا بشراء المخطوطات ذاتها، وبذلوا فى سبيل ذلك أموالا سخية، مما أغرى تجّار المخطوطات بالاتجاه إليهم وعرض بضاعتهم، التى يتمثل منها مكتبات برمتها مخطوطات رأيتها تعرض فى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ومثلها ما كانت تبتاعه جامعة الرياض، وجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ومكتبة مركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة. وكان غالب هذه المخطوطات التى تباع هناك ترد إليهم من تجار من حلب وإيران وغيرهما.

فجمعوا من ذلك نفائس ونوادر أضيفت إلى ما تجمّع عندهم قديما فى مكتبة الحرم المكى بمكة المكرمة، وعارف حكمت بالمدينة المنورة، -ثم أخذوا- فضلا عما صوروه من دار الكتب المصرية، والأزهر، وتركيا، والهند، والظاهرية بدمشق، وقد جمع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.. بالرياض مخطوطات أصيلة عالية القيمة بالمشترى من إيران وحلب وبلاد فارس وصوّر المخوطات العربيه التى فى المكتبة الأهلية بباريس كما صوّر غيرها من المكتبات المتباعدة والفنية فضلا عن مكتبات الأمراء السعوديين. وفهرس كل ذلك فهرسة فنية دقيقة. كان لى شرف المشاركة فى هذا العمل. وبعد ذلك - أخذوا فى إعداد بعض هذه المخطوطات للتحقيق والنشر فكنتُ أحد الذين نشر لهم مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض كتا ب (إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين)، لعبدالباقى اليمانى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

وكانت العناية بجمع المخطوطات ونشرها مرتبطة بالجامعات، والمراكز العلمية عندهم، وهذا ما ندعو إليه ونتحمس له.

وينبغى الإسارة هنا إلى جهد سخى سبق كل هذه الجهود، وهو ما قام به العلامة التسيخ حَمْد الجاسر من جمع صور المخطوطات النادرة، وعرَّف بها فى مجلة (العرب) التى كان يشرف

عليها فكتبت أحد الذين استفادوا بعلمه فى تحقيق (إشارة التعيين)[1] فالله يجزيه خير الجزاء.

ثم كان التحقيق والنشر الذى نهض به أربع هيئات علميّه هي: مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. والمجلس العلمى بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. والمجلس العلمى بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.

نشر التراث فى قطر:

منذ نحو سبعين عاما أخذت دولة قطر فى نشر كتب التراث المتصلة بفقه الإمام أحمد بن حنبل، وعقيدة السلف.

وكان من أوائل ما نشر من ذلك: كتاب الفروع، لشمس الدين أبى عبد الله بن مفلح، ومعه تصحيح الفروع، لعلاء الدين أبى الحسن المرادى، وقد تم طبع هذين الكتابين سنة ١٣٤٥هـ بمطبعة المنار بمصر، على نفقة الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثانى، حاكم قطر.

وفى عهد ولده سمو الشيخ على بن عبدالله آل ثانى، قوى هـذا الاتجاه ونما، بفضل توجيهات العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع، وكان من فضلاء العصر ومن رواد التعليم فى المملكة العربية السعودية، ووالد الأستاذ الفاضل أحمد المانع، مدير البعثة التعليمية السعودية بمصر، والمستشار الثقافى للسعودية ومندوبها فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية.

وقد طبع على نفقة سمو الشيخ على آل ثانى، الكثير من الكتب الفقهية وغيرها من الكتب الإسلامية.

ومن دواوين الشعر التى طبعت على نفقة سمو الشيخ المذكور: ديوان النابغة الجعدى، وديوان ذى الرمة، وديوان الأخطل، مصورة عن طبعة بيروت، وديوان أبى الحسن التهامى وديوان ابن درّاج القسْطلّى.

وقد كان لهذا الأمير عناية بالعلم والأدب، وقد بلغ ما طُبع على نفقته حتى سنة ١٣٨٠هـ نحو ثلاثين كتابا وكان له مندوبون لتوزيع هذه الكتب بالمجان فى كل من القاهرة ودمشق والأحساء وبيروت.

وفى أيامنا هذه توالى دولة قطر جهودها فى نشر التراث وإذاعته. ويقوم على طبع الكتب هناك الشيخ عبد الله الأنصارى جازاه الله خيرا.

---

(١) انظر مقدمة إشارة التعيين فى تراجم والنحاة واللغويين لعبد الباقى اليمانى بتحقيق الدكتور عبد المجيد دياب ففيه صورة لخطاب من الشيخ حمد الجاسر إلى محقق الكتاب المذكور.

نشر التراث فى المغرب العربى:

نريد بالمغرب العربى: ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب الأقصى.

أما ليبيا، فجهدها قليل فى نشر التراث العربى، اللهم إلا ما تراه من نشرها لكتاب تاج العروس للزَّبيدى، مصوَّرا عن نشرة المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦ هـ وقد صدرت الطبعة المصورة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م على مطابع دار صادر ببيروت لحساب دار ليبيا للنسر والتوزيع - بنغازى.

تم كان تعضيد من الجامعات الليبية، لنشر أعمال هيئة التدريس بها، مثل: شرح الرضى على الكافية، بتحقيق الشيخ يوسف عمر. وكتاب حجة القراءات لابن زنجلة، وكتاب الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبى نصر الفارقى، والكتابان بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغانى، العالم السورى.

ومن وراء ذلك كان علماء ليبيا ينشرون إنتاجهم بمطابع مصر، منهم: الشيخ طاهر أحمد الزاوى الذى كان يعمل مصححا بوزارة الأوقاف المصرية ونشر بمطبعة الحلبى الكشكول للعاملى، ونشر فى غيرها: ترتيب القاموس المحيط، وتاريخ الفتح العربى فى ليبيا، وأعلام ليبيا.

أما **الجزائر**، فقد عرفت فيها الطباعة العربية فى وقت مبكرٍ، ومما نشر فيها قديمًا: كتاب بغية الروّاد فى ذكر الملوك من بنى عبد الواد، ليحيى بن محمد بن خلدون سنة ١٣٢١ هـ-١٩٠٣م وكتاب نزهة الأنظار فى فضل علم التاريخ والأخبار للحسين بن محمد بن السعيد الورثيلانى سنة ١٣٢٦هـ-١٩٠٨م وعنوان الدراية فيمن عرف من العلماء فى المئة السابعة ببجاية، للغبرينى سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠م.

وفى معهد المباحث الشرقية التابع لكلية الآداب بالجزائر خرجت نصوص تراثية منها: ديوان كثيرّ عزّة، الذى نشره المستشرق الفرنسى هنرى بيريس فى جزءين سنه ١٩٢٨-١٩٣٠م بمطبعة جول كوربونل بالجزائر، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى، الذى نشره المستشرق كرنكو سنة ١٩٣٥م.

وقد كان لوجود العالم الجزائرى الكبير محمد بن أبى شنب فى كلية الآداب بالجزائر، أثر ظاهر فى دفع حركة نشر التراث خطوات واسعة. فنشر تكملة الصلة لابن الأبار وكتاب الجمل للزجاجى سنة ١٩٢٦م وغير ذلك.

أما الشيخ طاهر الجزائرى (١٣٣٨هـ-١٩٢٠م) فهو جزائرى الأصل فقط، وكان مولده ووفاته وأعماله العلمية بدمشق.

وفى **تونس**: ظهرت الطباعة العربية مبكرة أيضًا، ومما نسر فيها قديما. الحُلل السندسية فى الأخبار التونسية، لمحمد بن محمد الوزير سنة ١٢٨٧ هـ وتاريخ الدولتين الموحديّة والحفصية للزركشى (محمد بن إبراهيم اللؤلؤى) سنة ١٢٨٩ هـ ورقم الحلل فى نظم الدول، للسان الدين بن الخطيب سنة ١٣١٧ هـ وغير ذلك الكثير.

وكان لإسراق تونس بالعلماء الكبار، أمثال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، والمرحوم حسن حسنى عبد الوهاب أثر كبير فى إذكاء حركة نشر الترات فى تونس وغيرهـا من البلدان العربية.

وفى السنوات الأخيرة قامت فى تونس دار نشر كبيرة تسمى (الدار التونسية للنتسر) عنيت بنسر كثير من عيون التراث، وخاصة تاريخ المغرب، وعلومه، وآدابـه. وهناك دار أخرى سركة بين تونس وليبيا هى (الدار العربية للكتاب) قد باشرت طبع شىء من كتب التراث منها: كتاب الغُنْيه، وهو فهرست شيوخ القاضى عياض.

وأنسأ أحد أبناء تونس الأفاضل دار نشر فى بيروت تعرف بـ (دار الغرب الإسلامى ببيروت) وهو العالم الأديب التونسى الحبيب اللَّمْسى، وبدأ يخرج من خلالها نصوصًا تراثية يختارها بعناية، منها ديوان تأبط سرا. جمع وتحقيق الأستاذ على ذو الفقار ساكر سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

أما **المغرب الأقصى**: وهو المراد بكلمة (المغرب) عند إطلاقها فى عصرنا الحديث. كانت بداية الطباعة العربية فى المغرب، فى المطبعة الحجرية بفاس التى بدأت نساطها منذ ما يزيد على المئة سنه، فأخرجت قدرًا كبيرًا من التراث المغربى والأندلسى. ومن أوائل ما نشر فى هذه لمطبعه: الأنيس المطرب القرطاس، فى أخبار ملوك المغرب وتاج مدينة فاس، لابن أبى زرْع، سنة ١٣٠٥ هـ وجذوه الاقتباس، فيمن حل من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضى سنة ١٣٠٩ هـ وغير هذا الكثير.

وقد ذكر العلامة محمد المنونى فى كتابه (مظاهر يقظة المغرب الحديث ٢٠٥/١) قصة دخول المطبعة الحجرية بلاد المغرب فقال: «وصلت المطبعة الحجرية للمغرب فى سعبان سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ م وكان دخولها بشكل فردى، حيث جاءت على يد قاضى تارودانت محمد الطيب بن محمد السوسى التملى الرودانى، الذى استراها من السرق لما حج، ثم أتى بها للمغرب، ومعه طبيع مصرى ليشتغل بها».

وكان بدْءُ عمل هذه المطبعة الأولى فى تاريخ الطباعة المغربيه بمدينة مكناس، وكان أول كتاب يطبع بها «السمائل المحمدية» للإمام أبى عيسى الترمذى فى ٤ صفر سنه ١٢٨٢ هـ ثم

نقلت إلى مدينة فاس، وطبعت الكتاب الثانى: شرح المقدمة الأجرومية للشيخ خالد الأزهرى، وتم طبعه فى ١٨ جمادى الثانية، سنة ١٢٨٣ هـ.

وقد تعدّدت المطابع الحجرية بعد ذلك فى مدينة فاس، ترى أسماءها، وأسماء مطبوعاتها فى كتاب الأستاذ منونى المذكور.

وقد رأى السلطان محمد الرابع وجوب تطوير الطباعة المغربية، وتأسيس مطبعة عصرية بجمع الحروف آنذاك، فأرسل أحد المغاربة إلى مصر ليتدرَّب على الطباعة العصرية وصفّ الحروف وقد تعددت المطابع العصرية بعد ذلك فى فاس، والرباط والدار البيضاء، وتطوان، وطنجة، وغيرها من بلاد المغرب، فى مختلف العلوم والفنون.

ومع سيوع الطباعة فى المغرب، رأينا كثيرًا من العلماء، والناشرين المغاربة، يتجهون إلى مطابع مصر؛ لنشر عيون التراث، مشاركه مع دور النشر فى مصر، أو استقلالا، فطبعوا أشياء فى (مطبعة بولاق) والمطبعة البهية وغيرهما من المطابع الخاصة.

ومن أبرز الآثار المغربية التى طبعت فى مصر فى تلك الأيام كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأبى العباس أحمد بن خالد الناصرى السلاوى وقد طبع بالمطبعة البهية المصرية سنة ١٣١٢ هـ = ١٨٩٤ م

ومن الناسرين النابهين بمصر: محمد ساسى المغربى، وكان تاجرًا بالفحامين بالقرب من الأزهر، وقد تولى الإنفاق على طبع موسوعات هامة منها: كتاب الأغانى، لأبى فرج الأصفهانى، الذى ظهر مُذَيَّلًا بالفهارس، ومكمَّلا بالجزء الحادى والعشرين، ولا تزال طبعته تتداول حتى الآن.

ىم كان تعاون بين معهد مولاى الحسن بتطوان، الذى أسسه مولاى الحسن المهدى العلوى، خليفة ملك المغرب، وبين لجنة التأليف والترجمة والنشر بمصر فنشرت هذه اللجنة لحساب المعهد المذكور كتاب أزهار الرياض فى أخبار القاضى عياض، للمقّرى، صاحب نفح الطيب عام ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م، ومعجم ما استعجم (٤ أجزاء) لأبى عبيد البكرى عام ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م إلى جانب مترجمات كثيرة كالحضارة الإسلامية، لآدم منز، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة (جزءان) وغير ذلك الكثير من المترجمات.

ولا يزال هؤلاء المغاربة الغيورين على تراثهم يواصلون نشر التراث المغربى فى المغرب محققًا تحقيقًا أمينًا، على يد علماء المغرب الأفاضل، من أمثال الأساتذة، عبد الحىّ الكتانى، صاحب فهرس الفهارس، وعبد الله كنون، ومحمد بن تاويت الطنجى، وعبد الهادى التازى، ومحمد الفاسى.

وفى السنوات الأخيرة نشطت وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغـرب، إلى نشر طائفة صالحة من كتب التراث، مثل تفسير ابن عطية المسمى: المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، وكان قد طبع منه جزء فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بـالقاهـرة، ومختصر العين لأبى بكر الزُّبيْدى (صدر منه جزء واحد) والإعلام بحدود قواعد الإسلام للقاضى عياض.

وهناك بعض المطبوعات القرآنية تصدر عن المطبعة الملكية.

ويلاحظ الباحث أن حركة التراث العربى فى المغرب الكبير (تونس والجزائر والمغرب) تدور غالبا فى فلك التراث المغربى: تاريخه وعلومه وآدابه ومذهبه الفقهى (المذهب المالكى) وكانت جهودهم فى نشر التراث المشرقى قليلة إذا قيست بما نشروه من تراث المغـرب الكبير.

* * *

دائرة المعارف العثمانية
بحيدر أباد الدكن - الهند

هذه قلعة كبرى من قلاع نشر التراث العربى - تأسست عام ١٨٨٨ م ومن المعروف أن الطباعة العربية قد عرفت فى الهند قبل ذلك التاريخ، فهناك حماسة أبى تمام التى طبعت فى كلكتا عام ١٨٥٦م ومغازى الواقدى ١٨٥٥م وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ١٨٦٢م وأبجد العلوم لصديق حسن خان الفنوجى، بهوبال ١٢٩٥هـ وديوان مسلم بن الوليد (صريع الغوانى) بمباى ١٣٠٢هـ = ١٨٨٥م وغير ذلك.

ولما أنشئت العثمانية بحيدر أباد عام ١٩١٨م ضَمّت إليها دائرة المعارف العثمانية، وقد جمعت دائرة المعارف عددًا وفيرًا من المخطوطات العربية النادرة والأفلام المصورة من مكتبات: أوربا، وروسيا، وإيران، وتركيا، ومصر، وسائر البلاد العربية، بالإضافة إلى ما تضمه مكتبات الهند نفسها، ثم أخذت فى نشرها وإذاعتها. وقد بلغ ما نشرته الدائرة خلال سبعين سنة من إنشائها ١٧٠ كتابا فى ٣٧٠ مجلدا. وقد أتت مطبوعات الدائرة على كل فنون التراث، وجاء فى قائمة مطبوعاتها المنشورة سنة ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م أسماء هذه الفنون. والكثير من منشورات الدائرة من الموساعات ذات الأجزاء المتعددة. مثل: تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلانى (١٢ جزءا) والأنساب للسمعانى (١٢ جزءا) والسنن الكبرى، للبيهقى (١٠ أجزاء) والجرح والتعديل، لأبى حاتم الرازى (٩ أجزاء) ولسان الميزان، لابن حجر العسقلانى (٦ أجزاء).

وقد تعاون مع الدائرة فى نشر بعض مطبوعاتها نفر من المستشرقين منهم: كرنكو، وآربرى، وقد كان للدائرة اتصالات وثيقة بعلماء المخطوطات والتراث فى أنحاء العالم.

وقد نسرت الدائرة بعض مطبوعاتها خارج الهند ومن ذلك كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابورى، الذى طبع فى دار الكتب المصريه سنة ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م وغير ذلك.

والقائمون على تصحيح الكتب فى هذه الدائرة، يعملون فى إخلاص واحتساب وصمت، ومن أسهرهم: السيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى، أحد قضاة اليمن الملقب بشيخ الإسلام، سافر إلى الهند وعمل مصححا فى الدائرة المذكورة، وفى سنة ١٣٧١هـ ترك حيدر أباد ورحل إلى مكة المكرمة فعين أمينًا للمخطوطات بمكتبة الحرم المكى.

إلى أن توفى عام ١٣٨٦هـ ودفن بمكة رحمه الله.

* * *

الفصل الثانى

ماهيّة التحقيق والمواد المساعدة عليه

إن أى باحث فى العلوم الإنسانية، مطالب بتحقيق النصّ الذى يستنبط منه نتائج معيّنة، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا، فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا لاتفترق كثيرا عن المخطوطات، إذ أن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين وبعض الأدعياء الذين لا يدرون عن فن تحقيق النصوص شيئًا[1] ولذا جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف، ونصوصها مضطربة، مشوَّشة، تبعد كثيرا عن الأصل الذى كتبه مؤلفها ! ولذا وجب أن نعرف ماهية التحقيق.

التّحقيقُ فى عرف أهل العلم: إثْبات المسْألة بالدّليل[2].

وأحقّ الأمر: أوْجَبَه وصيّره حقًّا لا يُشَكّ فيه.

ومحقّق: أى مُحْكَم، يقال: «كَلام محقَّق» أىْ محْكَم منظم.

وحَقّ الأمْرُ يحِقُّ – بكسْر الحاء وضمّها فى المضارع – حقًّا: أى ثبت ووجب.

وحَقَّ له – بفتح الحاء وضمها – ثبت له أو أثبت له.

وأحَقَّ الله الْحَقّ: أى أظهَره وأثْبَته للناس.

والحقّ: هو الثابت الصحيح، وهو ضدّ الباطل.

وهو لفظ كثير الورود فى القرآن الكريم، والمراد به على سبيل التعين يختلف باختلاف المقام الذى فيه الآيات، ومعناه العام لا يخلو من معنى الثبوت والمطابقة للواقع[3].

---

(١) انظر الطبعة الثانية لكتاب (الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية) للشيخ حسين المرصفى وقد ظهر منها جزءان الأول سنة ١٩٨٠ والثانى سنة ١٩٩١ بتحقيق وتقديم الدكتور عبدالعزيز الدسوقى وانظر نقد ودراسة لهذا البحث فى مجلة معهد المخطوطات بقلم مؤلف هذا الكتاب وانظر ما كتبه المؤلف عن منهجية التحقيق لهذا الكتاب فى جريدة الجمهورية الخميس ٢٨ نوفمبر ١٩٩١.

(٢) التهانوى (كشاف إصطلاحات الفنون) ط كلكتا سنة ١٨٦٢ وذلك نقلا عن الصادق الحلوانى فى حاشية بديع الميزان ويقول الجرجانى فى كتاب التعريفات ص٤٦ ط التحقيق إثبات المسألة بدليلها.

(٣) معجم ألفاظ القرآن ١/٢٨٨ وما بعدها

وقال أبو البقاء: «التحقيق: تفعيل، من حَقَّ بمعنى ثبت.

وقال بعضهم: التحقيق لغة: رجع الشيء إلى حقيقته، بحيث لا يسـو به شبهـة، وهو المبالغة فى إثبات حقيقة الشيء بالوقوف عليه. والتحقيق: مأخوذ من الحفيقة، وهو كون المفهوم حقيقة».(١).

ثم يقول: «والتدقيق: إثبات دليل المسألة على وجه فيه دقة»(١).

والتحقيق فى اصطلاح أهل الفن: هو بذل الجهد، واستقصاء البحث، بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص.

أو قل: هو عملية مركبة تقتضى إخراج نص مضبوط يكون على الصّورة التى قاله عليها صاحبه، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل.

والذى اتفق عليه شيوخنا المحققون من ذلك: أن يؤدى نصَّ الكتاب أداء صادقا، كما وضعه مؤلفه، كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان.

فيتساءل المحقق بالنسبة لذلك النص عدة تساؤلات:

١ - هل نسبة النص إلى مؤلفه صحيحة؟ وإذا لم تكن صحيحة، فهل النص منسوب خطأ إلى غير صاحبه، أو أنه نص منتحل بأكمله؟

٢ - هل النص نقىٌّ كامل خالٍ من التغيير أو التشويه أو النفص أو الزيادة؟

٣ - ما هو تاريخ النص؟

والمحقق عرضة فيما ذكر للخطأ، ويجب أن تكون خشية الخطأ باستمرار طريقه العلمى.

فالكتاب المحقق هو: الذى صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التى تركها مؤلفه.

وعلى ذلك فالجهود التى تبذل فى كل مخطوط يجب أن تتناول **البحث فى الزوايا التالية:**

١ - تحقيق عنوان الكتاب.

٢ - تحقيق اسم المؤلف.

٣ - تحقيق نص الكتاب، حتى يظهر بقدر الإمكان مماربا لنص مؤلفه.

ولما كان من العسير وجود نسخة المؤلف - خاصة فى القرون الثلاثه الأولى للهجرة - اعتبرنا الإملاء الذى يراجعه المؤلف مساويا للنسخة التى بخط المؤلف.

وبديهى أن وحود نسخة المؤلف أو الإملاء الذى راجعه، لا يحوجنا إلى مجهود إلا بالقدر

(١) كليات أبى البقاء ص ١٢٢ طبعة بولاق سنة ١٢٣٥هـ.

الذى نتمكن به من حسن قراءة النص، نظرًا إلى ما قد يوجد فى الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية لا يستطاع فهمها إلا بطول الممارسة والإلف، وهذا الأمر يتطلب عالما فى الفن الذى وضع فيه الكتاب، متمرسا بخطوط القدماء.

وليس تحقيق النص تحسينا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء التى تقتضيها أمانة التاريخ، فإن نص الكتاب حكمٌ على المؤلف وتأريخ لتفكيره، وهو كذلك حكمٌ على عصره وبيئته، وهى اعتبارات تاريخية صادقة لها حرمتها.

والتصرف فى نص الكتاب اعتداء على المؤلف الذى له وحده حق التبديل والتغيير أو التنقيح.

١ - تحقيق العنوان:

وليس بالأمر الهيِّن. فبعض المخطوطات يكون خاليا من الغنوان:

(أ) إما لفقد الورقة الأولى منها.

(ب) أو انطماس العنوان.

(جـ) وأحيانا يثبت على النسخة عنوان واضح جلىّ، ولكنه يخالف الواقع

١ - إما من دواعى التزييف.

٢ - وإما لجهل قارئٍ مًّا، وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها فأثبت ما خاله عنوانا.

فيحتاج المحقق فى الحالة الأولى إلى إعمال فكره فى ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية كأن يرجع إلى كتب المؤلفات، كفهرست ابن النديم، أو كتب التراجم. أو أن يتاح له الظفر بطائفة من نصوص الكتاب مضمنة فى كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاصا، أو خبرة دقيقة، بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة فى يده الخيط الأول، للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

والانطماس الجزئى لعنوان الكتاب، مما يساعد كثيرا على التحقيق من العنوان الكامل متى وضح معه فى النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف، وموضوع كل منها متى تيسّر ذلك.

وأما التزييف المتعمّد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب، وإثبات عنوان لكتاب آخر، أجلّ منه قدرًا، ليلقى بذلك رواجا، وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين خطه ومداده، فيجوز هذا على من لا يستطيع الحذر والريبة فى ذلك.

وأما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل، فيضع أحد الكتاب فى صدر الكتب الأغفال عنوانا يخيّل إليه أنه هو العنوان الأصيل.

٢ - تحقيق اسم المؤلف:

إن كل خطوة يخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر، فليس يكفى أن نجد عنوان الكتاب، واسم مؤلفه فى ظاهر النسخة أو النسخ، بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت، بل لابد من إجراء تحقيق علمى، يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه[1].

وأحيانا تفقد النسخة النصَّ عـلى اسم المؤلف، فمن العنوان يمكن التهـدى إلى ذلك الاسم، بمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب المؤلفات، أو كتب التراجم التى أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب، كمعجم الأدباء لياقوت، وإنباه الرواة للقفطى، أو غير ذلك من الوسائل العلمية.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين فى عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد فى إثبات اسم المؤلف المجهول، إذ لابد من مراعاة اعتبارات تحقيقية، ومنها المادة العلمية للنسخة، ومدى مطاوعتها لما يعرفه المحقق عن المؤلف، وحياته العلمية، وعن أسلوبه وعصره.

والمحقق إذا عثر على نصوص معقولة من الكتاب منسوبة إلى مؤلف معيَّن فى نقل من النقول كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه، أو يقطع به فى ذلك.

وأحيانا تدل المصطلحات الرسمية فى الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف، يظهر ذلك لمن قرأ شيئا من هذه المصطلحات فى صبح الأعشى للقلقشندى، والتعـريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمرى.

وقد يعترى التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة فى الكتب، فالنصرىّ قد يحرف

---

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب فى الدين) المنسوب إلى أبى حامد الغزالى. طبعة كتاب اليوم العدد ٣٠٧ أبريل سنة ١٩٩٠

وجاء فى مقدمة لجنة تحقيق السيرافى على سيبويه ١ / ٣٠ . أنه قد نسب إلى أبى سعيد السيرافى هذه الكتب وليست له. وهى :

١ - شرح الغريب المصنف

٢ - شرح شواهد إصلاح المنطق (معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ٩٧ - ٥٥٣)

فالكتابان لأبى محمد يوسف السيرافى .. لا، لأبى سعيد السيرافى وقد أخطأ بروكلمان فى نسبة هذين الكتابين للسيرافى الأب ويرجع هذا بالنسبة للكتاب الثانى إلى خطأ فى مخطوط كبريلى ١٢٩٦ و١٣٠٠ إذ يحمل اسم أبى سعيد مؤلفا، وتدل كتب الطبقات والمقتبسات، والاشارات المتأخرة دليلا قاطعا على كون الكتابين (لابن سعيد السيرافى) وليسا (لأبى سعيد) نفسه

٣ - الاعراب فى جدل الإعراب:

هذا الكتاب ليس لأبى سعيد السيرافى. بل هو لابن الأنبارى وقد نسب هذا الكتاب للسيرافى اعتمادا على ما جاء على غلاف مخطوط ليدن من هذه الكتاب. وقد حقق هذا القول الأستاذ سعيد الأفغانى عندما حقق هذا الكتاب ونشره فى دمشق سنة ١٩٥٧م ثم حققه عطيه عامر، فى استوكهولم سنة١٩٦٥م

بالبصرىّ، والحسن بالحسين، والخرّاز بالخزّاز، وكل ذلك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفى فيه بمرجع واحد، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف، أو تصحيفآخر أقسى منه. فليس هناك بدٌّ من اجتلاب الطمأنينة فى ذلك بالبحث العلمى الواسع. وما قيل فى تزييف العناوين يقال أيضا فى تزييف أسماء المؤلفين، لذلك لم يكن بدٌّ من تنبيه المحقق لهذا الأمر الدقيق.

٣ – تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

ليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أى كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة التى ليست لها شهرة، فيجب أن نعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمد منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح الانتساب.

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها[١]، فالكتاب الذى تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتابٌ نسب إلى الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ وعنوانه : « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » منه صورة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣٤٥ أدب ومن أبوابه : « لكن من مكايد كافور الإخشيد ومكيدة توزون بالمتقى بالله » وحياة الأول بين سنتى ٢٩٢ و ٣٥٧ هـ والثانى بين ٢٩٧ و ٣٥٧ هـ وهذا كله بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين كما ترى .

كما أن دارس أسلوب الكتاب يحكم لأول وهلة بأن الجاحظ برىء منه وإنما حمل عليه حَمْلا !

٤ – تحقيق نصّ الكتاب:

وتحقيق نص الكتاب، أمر جليل، يحتاج من الجهد والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف. وقديمًا قال الجاحظ فى كتابه (الحيوان): «ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفًا، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عسر ورقات من حرّ اللفظ وشريف المعانى، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام»[٢].

وينور سؤال آخر: ما هى الأمور التى تعين على إقامة النص، وتجنِّب المحقق مزالق سوء الأداء ؟

فأول تلك الأمور: التمرس بقراءة المخطوط، فإن القراءة الخاطئه، لا تنتج إلا خطأ. وبعض كتابات الأقدمين يحتاج إلى مراس طويل وخبرة خاصة، ولا سيما تلك الخطوط

---

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب(رسالة فى علم الموسيقا) للصفدى طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة١٩٩١

(٢) الحيوان للجاحظ ٧٩/١

العتيقة التى لا يطّرد فيها النقط والإعجام، وكذلك تلك المخطوطات التى كتبت بقلم كوفى قديم، أو بقلم أندلسى أو مغربى، وللأندلسى والمغربى صورهما الخاصة ونقطهما الخاص، ولكل كاتب بأحد القلمين لازمة لا تكون لأخيه، وتصوير يخالف تصوير أخيه.

وإذا تركنا ذلك وقرأنا فى الخطوط المعتادة، وجدنا لكل كاتبٍ من الكتّاب طريقةً خاصة تستدعى خبرة خاصة كذلك.

فنحن نجد من يقارب بين رسمى الدال واللام، فلا نشعر بالفرق بينهما فى النظر، أو فى رسمى (الغين) المعجمة و(الفاء) كذلك، مع أن لكل منهما ضابطًا خاصًا، ولكنّ الخبير بالخط يستطيع بخبرته أن يفصل بينهما.

ونجد كذلك كثيرًا من الكتّاب الأقدمين يكتبون على طريقةٍ خاصةٍ بهم فى الرسم الإملائى. وهذا يحتاج أيضًا إلى خبرة خاصة تكتسب بالمرانة، وبالرجوع إلى كتب الرسم القديمة، أعنى الإملاء.

ومما هو جدير بالذكر أن النقْط تختلف طرائقه فى الكتابة المشرقية والكتابة المغربية إلى وقتنا هذا، ولا سيما فى الريف المغربى، إذ نجد الفاء عندهم إلى الآن تميز بنقطة واحدة من أسفلها وليس من أعلاها، على حين نجد القاف عندهم تميز بنقطة واحدة لكن فى الأعلى لا فى الأسفل. فهذا أمر يحتاج إلى يقظة ودراية.

وفى الكتابات القديمة أيضًا توضع بعض العلامات لتأكيد إهمال الحروف المهمله كالسين. نجد بعضهم يميز إهمالها بوضع ثلاث نقط من أسفلها، فى مقابل تمييز إعجام الشين بوضع ثلاث من فوقها. وبعضهم يدل على إهمال السين بتركها كما هى، على حين يميز أختها الشين بوضع نقطة واحدة فى أعلاها، وبعضهم يكتب تحت السين المهملة سينًا صغيرة.

ومن الكتاب القدماء من يميز الحرف المهمل بوضع همزة فى أعلاه أو تحته إشارة إلى «إهمال» أو «أهمل». ومنهم من يضع فوق المهمّل خطا أفقيا لحظر وضع النقط، أو يضع رسمًا كالهلال الصغير من فوقه. ومنهم من يضع للإهمال علامة شبيهة بالرقم ٧

وبعض الكلمات التى تقرأ بالإهمال وبالإعجام معًا قد ينقط الحرف من أعلى ومن أسفل كذلك بنقطة، أو يضع فوق السين نقطًا ثلاثا ومن أسفلها كذلك إشارة منه إلى جواز القراءتين كالتشميت والتسميت: «التشميت»، وهو الدعاء بالسلامة من شر العطاس. ونحو ذلك: المضمضة والمصمصة: «المضمضة».

وفى (الإعجام) بمعنى الشكل والضبط يحتاج المحقق إلى خبرة خاصة، وذلك فى الكتب العتيقة. وكان أبو الأسود يسميه «النقط». يقول أبو الأسود الدؤلى لكاتبه القيسى:

إن رأيتنى قد فتحت فمى بالحرف فانقط على أعلاه. وإن ضممت فمى فانقط نقطة بين يدى الحرف، أى أمامه. وإن كسرت فمى فاجعل النقطة تحت الحرف. فإن أتْبعت ذلك شيئًا من غنّةٍ – يعنى التنوين – فاجعل مكان النقطة نقطتين». وقد وجدنا تطبيق ذلك عمليًا فى المخطوطات الذاهبة فى القدم من المصاحف وغيرها.

وفى الكتابة القديمة كثيرًا ما تهمل كتابة الهمزة الواقعة فى نهاية الكلمات الممدودة وغيرها، مثل ماء وسماء ورداء، ومثل شيء وفيء وضَوء، تكتب: ما، وسما، وردا، وشى، وفى، وضَو. وفى بعض الأحيان قد يسهلون الهمزة المتوسطة فى مثل بير وذيب الخ.

ونجد كذلك أن الهمزة المكسورة التى التزمنا اليوم بكتابتها تحت الألف يكتبها بعض الأقدمين تحت الحرف أو فوقه أيضًا.

والسدة، وهى رأس الشين، نجدها فى الكتابة القديمة حينًا فوق الحرف، وحينًا آخر تحته إذا كانت مقرونة بالكسره.

والفتحة مع السده التى ألفنا كتابتها فوق الشدة نجد كثيرًا من الأقدمين لا يبالى بذلك، فما دامت الفتحة فوق الحرف فهى فتحة، سواء أكانت الشدة تحتها أم كانت فوقها، على حين نعدّ نحن الآن أن الفتحة الموضوعة تحت الشدة هى تعبير عن الكسرة لا غير.

ووضع الكسرة تحت السدة فوق الحرف أمر لا يكاد يوجد فى المخطوطات العتيقة.

ونجد فى المخطوطات المغربية من يضع الضمة تحت الشدة فوق الحرف. وفى كثير من الكتابات القديمة توضع الشدة على الحرف الأول من الكلمة اللاحقة إذا كان مدغمًا فى آخَر من نهاية الكلمة السابقة مثل: «بل رّان» توضع شدة على الراء مع أنها فى أول كلمة. وكذلك نحو: أهلكتَ مالاً لّو قَنَعت به» بوضع شدة على لام «لو».

ومع هذا نجد أن سكل السدة فى الكتابة المغربية تكتب كالعدد (٧) شديدة التقويس. يقول سيخنا عبد السلام هارون[١]:

«وقد عثرت على مخطوط أندلسى عتيق، هو كتاب العَقَقَةُ والبرَرَة لأبى عبيدة، وقد التزم فيه كاتبه نَمطًا غريبًا، هو وضع الحركات العلوية، وكذلك السكون، تحت نقط الإعجام. فكلمة «مُضْغَة» كتب تحت نقطة الضاد سكونًا، كما وضع فتحة الغين تحت نقطة الغين لا فوقها.

وفى النسخة المغربية من كتاب المحتسب لابن جنى بدار الكتب المصرية وجدت السده

(١) مجلة مجمع اللغة العربية جـ٤٩ سنة ١٩٨٤.

مع الفتحة يعبّر عنها بعلامة فوق الحرف شبيهة بالعدد (٧) أما الشدة مع الضمة فإنها يعبر عنها بعلامة فوق الحرف سبيهة بالعدد (٨). وأما الشدة مع الكسرة فيعبر عنها بعلامة (٨) أيضًا، ولكن بوضعها تحت الحرف».

ومما يجب أن يعرفه المحقق ما يسمى بعلامة التمريض، وهى الحرف (ض) يوضع فوق العبارة التى هى صحيحة سليمة فى نقلها مطابقة للأصل، ولكنها خطأ فى ذاتها، وذلك لكى يخلى الكاتب الأمين عهدته من خلل النص الذى نقله كما هو.

وهناك علامة تسمى علامة التثليث، وهى الحرف (ث) يوضع فوق الكلمة اقتباسًا من كلمة التثليث، أى ضبط الحرف من الكلمة بثلاثة ضبوط: الفتح والضم والكسر، نحو: وَجَدَ وُجِدَ وِجِد، توضع النقط الثلاث فوق الواو إشارة إلى اللغات الثلاث. وقد وجدت هذه العلامة فى مخطوطة الاشتقاق لابن دريد.

وعلامة أخرى تدل على وجود البياض بالنسخة، أى فراغ لم تثبت فيه كلمة، وهى الحرف (ض) يكتب فى موضع البياض إشارة إليه، وهذه العلامة مقتبسة من كلمه «بياض». وقد وجدت هذا فى نسخة مخطوطة من جمهرة أنساب العرب لابن حزم.

وكان للكتاب القدماء ذوق خاص فى التحرز من تشويه الكتابة، فإذا أخطأ بزيادة بعض الكلمات، أشار إلى ذلك بوضع خط معقف الطرفين فوق الكلمة أو الكلمات الزائدة هكذا [٠٠٠]، أو أشار إلى ذلك بوضع دائرتين صغيرتين (٥٠٠٠٥) إحداهما فى بدء الزيادة والأخرى فى نهايتها، أو أشار إلى ذلك بوضع نصفى دائرة (« ») أحدهما فى بدء الزياده والآخر فى نهايتها.

وإذا أخطأ بالتقديم والتأخير، وضع فوق الكلمتين المضطربتين أو الكلمات ألفين صغيرتين. وجدت فى إحدى المخطوطات: (سنة ومائة إحدى) وقد وضعت ألف صغيرة فوق «ومائة»، وألف أخرى كذلك فوق كلمة «إحدى» أى اقرأ: سنة إحدى ومائة. وقد يوضع فى هذا المجال أيضًا أى الإشارة إلى التقديم والتأخير مثل الحرفان (خ) و (ق) أو (خ)، و (م) أى تأخير وتقديم. أو الحرفان (م) و (م) إشارة إلى مقدّم ومؤخّر.

وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات، نجدها فى المخطوطات، ولا سيما كتب الحديث، وهو سبقٌ سبق به أسلافنا العرب، وقلّدهم فى ذلك الفرنجه وأسرفوا فيه إسرافًا، وذلك نحو:

نا – حدثنا
نى – حدثنى
أنا – أنبأنا أو أخبرنا
قثنا – قال حدثنا
ش – الشرح
الش – الشارح
المص – المصنِّف. أى المؤلف.
ص – المصنَّف. أى المتن.
م – معتمد أو معروف.
وقد استعمله صاحب القاموس
ومن بعده بمعنى معروف.
إلخ – إلى آخره.
اهـ – انتهى

س – سيبويه
لا يخـ – لا يخفى
سم – ابن أم قاسم
عم – عليه السلام
صلعم – صلى الله عليه وسلم
رض – رضى الله عنه
ع – موضع، وقد استعمله صاحب القاموس ومن بعده.
ج – جمع.
جج – جمع الجمع.
ججج – جمع جمع الجمع.
ح – حينئذ. وهكذا.

هذا هو بعض ما ينبغى معرفته مما يكتسب من التمرس بقراءة المخطوطات. وبنقص هذه الخبرة يقع المحقق فى مزالق جمة تبعده عن الصواب وتجنح به إلى تشويه النصوص البريئة، وبمهد له سبيل العدوان عليها وهذا هو الأمر الأول الذى جعلت قضيته هى: التمرس بقراءة المخطوطات.

والحسُّ اللغوى، أمر ضرورىّ جدا فى معالجة النصوص، فأنت حين تعالج نصًّا تريد نشره أو الإفادة منه فى موضوع تبحثه، وقد استغلق عليك فهم هذا النص، فأنت بين أمرين:

إما أن يكون العيب فيك أنت، لأن محصولك اللغوى قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكن فيها من فهم هذا النص دلاله أو تركيبا.

وإما أن يكون النص الذى أمامك قد أصابه التصحيف أو التحريف، أوالسقط والتغيير! والمحقق المنصف هو الذى يبدأ عادة باتهام نفسه، قبل أن يتهم النص الدى أمامه.

والمحقق الذى يبدأ عادة باتهام النص يرتكب من الحماقات فى تغييره ما يجعل مؤلفه يتململ فى قبره.

وفهم النص هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه الأمثل، ويتبين لنا: أن فهم النص، ضرورى جدًّا لتحقيقه على الوجه الصحيح، وأن اتهام المحقق نفسه بعدم الفهم يجب أن

يسبق اتهام النص بالتحريف والتصحيف، أوالخلط والاضطراب، وأن الإقدام على تصحيح النص بالباطل أمر لايليق!!

أما الأمر الثانى: فهو التمرس بأسلوب المؤلف. ومعرفة لوازم ذلك الأسلوب، والوقوف على ما يؤثره من العبارات والألفاظ، وتعرُّف الأعلام التى يديرها فى كتابه، والمعارف والحوادث التى يتكرر إيرادها، وهذا كله بعد تصور العصر الذى عاشه، والبيئة التى اشتملت عليه اشتمالاً، وبدا أثرها عليه فى تفكيره وأسلوب تفكيره، فالإنسان وليد بيئته.

وأدنى صور التمرس بأسلوب المؤلف: أن يرجع المحقق إلى أكبر قدر يستطيع الحصول عليه من كتب المؤلف، وذلك ليزداد خبرة بأسلوبه وظروفه، وليقدر على أن يوجد ترابطًا بين عباراته فى هذا الكتاب وذاك، فإن معرفه ذلك مما يعين فى تحقيق النص، والتهدى بصدق إلى الصواب فيه.

والأمر الثالث: هو الإلمام بالموضوع والقضايا التى يعالجها المخطوط، حتى يمكن المحقق أن يفهم النص فهمًا سليمًا يجنبه الوقوع فى الخطأ حين يظن الصواب خطأ فيحاول إصلاحه، أى يحاول إفساد الصواب.

وهذا الإلمام إنما يتحقق بدراسة بعض الكتب التى تعالج الموضوع نفسه. أو موضوعًا يقاربه أو يتصل به، ليستطيع المحقق أن يعيش فى الأجواء المطابقة أو المقاربة أو المماثلة، وكى يكون على بصيرة نافذة.

والأمر الرابع: من وسائل تحقيق النص هو المراجع العلمية ذات العلاقة المباشره بالمخطوط؛ ومعنى هذا أن المحقق إذا اجتمع لديه أقصى ما يمكن جمعه من مخطوطات الكتاب واستطاع قراءتها قراءة سليمة، وعرف أسلوب المؤلف، وألم إلمامًا كافيًا بموضوع الكتاب استطاع أن يمضى فى التحقيق مستعينًا بالمراجع العلمية المباسرة التى يمكن تصنيفها على الوجه التالى:

١ - كتب المؤلف نفسه مخطوطها ومطبوعها.

٢ - الكتب التى لها علاقه نسبٍ بالكتاب كالشروح والمختصرات والتهذيبات. فنسخة السرح هى من جهةٍ سْرحٌ وضبط وتقييد، ومن جهة أخرى نسخة ثانية من الكتاب تتكفل بتوضيح الغوامض وتجلية النص، وهو أمر له قيمته فى مكملات التحقيق.

ويلى نسخة السرح نسخة المختصر أو التهذيب، فإن كلا منها تلقى ضوءًا لا يستهان به فى تحقيق النص.

ومن البديهىّ أن يرجع المحقق فى ذلك إلى المخطوطات ما أمكنه ذلك، وألا يعتمد على المطبوعات الخاليه من الروح العلمية المحققة.

٣ - وهناك ضرب آخر من المراجع التى لها علاقة حميمة بالكتاب، وهى الكتب التى اعتمدت فى تأليفها اعتمادًا كبيرًا على الكتـاب، وهذه كثيـرًا ما تحتفظ بـالنص الأصلى للكتاب الأول.

كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التى نقل عنهاالمؤلف، ولزمه كذلك مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذى يحققه، فإذا كان يحقق كتابا فى النحو - مثلا - راجع الكتب المتخصِّصة فى موضوعه، أو كتابا فى الطب لايغفل التراث الطبى عند العرب.. وهكذا؛ فإن كل ذلك يعين على تحقيق النص على وجه العموم.

وقد كان القدماء من علمائنا يصنعون ذلك، ومراجعة المصادر المتخصصة فى مـوضوع النص الذى نحقِّقه، أمر ضرورى جدًّا لتصحيح ما قد يبدو فى الظاهر صحيحا لا غبار عليه، وهو فى حقيقة أمره مصحّف محرّف !!

ويفيد كذلك أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب فى بطون المؤلفات المختلفة، غير أن الحذر هنا ضرورى جدًّا، لأن بعض المؤلفين فى اقتباساتهم ما لايهمهم من عبارات الكتب التى يستخدمونها، أو يعيدون صياغة العبارة أحيانا بما يتفق مع السياق الذى يضعونها فيه.

ولكن مهما كان من أمر الصورة التى آل إليها الاقتباس هنا وهناك فإنه يلقى الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة أو أصابة التحريف والتصحيف على أيدى النساخ، فى مختلف الأزمنه.

والحواسى والسروح التى صنعها العلماء لبعض الكتب تعد فى غاية الأهمية كذلك؛ لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب، وتقويم ما أصابها من أوهام النساخ عبر العصور.

ولنضرب لذلك مثلا بكتاب «ربيع الأبرار» للزمخشرى؛ إذْ لتجـد أنه من الكتب التى اعتمدت على كتب الجاحظ. ولا سيما كتاب الحيوان، فى زاوية معينة عند كلام الزمخسرى على الحيوان، «فنجده» يمتبس نصوصًا كثيره بأعيانها وألفاظها منه. وقد أعاننى هذا كبيرًا عند تحقيقى لكتاب «ربيع الأبرار» للزمخشرى.

والكتاب نفسه - أعنى ربيع الأبرار - من الكتب التى اعتمـدت على كتـاب البيان والتبيين للجاحظ أيضًا، فنجد كتاب الزهد فيه، ونجد نصوص الخطب والوصايا التى تحتل مساحة كبيرة من ربيع الأبرار، جلُّها ومعظمها فى كتاب البيان والتبيين. ويعتمد أيضا على كتاب الحيوان للجاحظ خاصة فى الهوام والحسرات.

٤ - ومن المراجع المعينة على إقامة النص وتجنيب المحقق مزالق سوء الأداء عكس

المراجع السابقة، وهى المراجع التى استقى منها المؤلف. فإذا تهدَّى المحقق إلى المنابع والموارد التى استمدّ منها المؤلف تأليفه كان ذلك معوانًا له على إقامة النص. وكان بعض المؤلفين القدماء ينصّون فى صدور كتبهم أو فى أواخرها، على المراجع التى استقوا منها كما نفعل نحن الآن فى مناهج تأليفنا للكتب الحديثة، ويظنه البعض منّا أن ذلك من مستحدثات العصر الحديث مجاراة للأوربيين، مع أنها منهج قديم عند المؤلفين العرب.

فنحن نجد ابن فارس (ت - ٣٩٥) فى مقدمته لكتابه «مقاييس اللغه» ينص على مراجعه التى اعتمد عليها فى كتابه، وهى: العين للخليل، وغريب الحديث ومصنف الغريب، وكلاهما لأبى عبيد القاسم بن سلام، والمنطق لابن السكيت، والجمهرة لابن دريد. ويقول ابن فارس بعد أن سردها: «فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيها استنبطناه من مقاييس اللغة. وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها، حتى إذا وقع الشىء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله».

وابن منظور (ت٧١١هـ) فى مقدمة لسان العرب فعل ذلك أيضًا، وسرد لنا من تلك المراجع خمسًا رئيسية أيضًا هى: التهذيب للأزهرى، والمحكم لابن سيده، والصحاح للجوهرى، وأمالى ابن برىّ على الصحاح، والنهاية فى غريب الحديث لابن الأثير.

وابن حجر (ت٨٥٢) فى مقدمته لكتابه «تهذيب التهذيب» نصّ على كتاب الكمال للمقدسى، وتهذيبه للمزى، والكاشف للذهبى، وتذهيب التهذيب له أيضًا، وما جمعه مغلطاى على تهذيب الكمال.

وكذلك السيوطى (ت٩١١) فى «بغية الوعاة» ذكر فى مفدمته طائفة كبيرة من المراجع التى اعتمد عليها والتى أربى عدد مجلداتها على ثلثمائة مجلد.

وفاقهم جميعًا فى ذلك عبد القادر البغدادى (١٠٣٠ - ١٠٩١ هـ) صاحب خزانة الأدب الذى سرد فى مفدمتها أسماء مئات من المراجع الى اعتمد عليها وساقها مرتبه ترتيبًا علميًا على حسب الفنون وفروعها. وكذلك تاريخ الإسلام، للذهبى.

وقد يكشف المحقق النقاب عن كتاب يعتمد اعتمادًا كليًا أو جزئيًا على مؤلف آخر يقتبس منه دون النص فيه على ذلك، كما حدث ويحدث فى عصرنا هذا. يقول شيخنا المرحوم عبد السلام هارون: «وأذكر هنا ما عثرت عليه عند تحقيقى لشرح المرزوقى لحماسة أبى تمام. إذ وجدت كثيرًا جدًا من نصوصه بالنصّ واللفظ، أو بالاتجاه الواحد، وجدتها فى شرح التبريزى للحماسة نفسها. والذى يوازن بين الشرحين يجد أن التبريزى المتأخر عن المرزوقى بنحو ثمانين عامًا، وفاة المرزوقى سنة ٤٢١ ووفاة التبريزى ٥٠٢، يجد أنه فى معظم شروحه كان كَلًّا وعالة على المرزوقى.

وكما صنع التبريزى - غفر الله له - هذا فى شرحه للحماسة، أدار وجهه مرة أخرى إلى شرح ابن الأنبارى للقصائد السبع الطوال، وظل يرتشف من معينه، ويقتبس من كنوزه فى سرحه هو للقصائد العشر. ورب ضارة نافعة، إذ كان انتفاعى بهذا الشرح المقتبس بعامل السطو، معينًا لى ونافعًا لى فى كثير من مشاكل تحقيق شرح ابن الأنبارى».

والتاريخ لا يغفُل عن أمثال هذه السطوات العلمية.

ومن الذين اتهمهم التاريخ بالإغارة على كتب غيرهم، وإن كنت أجل قدره عن ذلك: الإمام عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسى، عثرت على نصٍّ نادر فى بغية الوعاة للسيوطى[١] عند ترجمته لأحمد بن محمد بن أحمد المرسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ يقول فيه: «ونَسَب إليه ابن خلصة شرح أدب الكاتب المسمى بالاقتضاب. وذكر أن ابن السِّيد البطليوسى أغار عليه - أى على الكتاب - وانتحله». وأقول: لكن لا تزال هذه التهمة فى ذمة التاريخ حتى نرى الكتابين معًا[١].

والأمر الخامس: مما يعين على صحة الأداء هو الرجوع إلى الكتب المعاصرة للمؤلف التى تعالج نفس موضوعه أو تعالج موضوعًا قريبًا منه، فمما لا ريب فيه أن الأجواء العلمية المتعاصرة تلقى أصدق الأضواء وأعلاها على تحقيق النص، إذ أن للمعاصرة أثرًا واضحًا فى الأفكار وفى الألفاظ والأساليب، كما تعين على تصحيح الأعلام والوقائع التى تعاصر المؤلفين.

والأمر السادس: من الأمور التى تعين على صحة الأداء ولا يستطيع المحقق فراقه أو مجانبته هو المراجع اللغوية، إذ هى المقياس الأول الذى تسبر به صحة النص، والدليل الأول كذلك الذى يقودنا إلى حسن فهم النص وتصوره. فأحيانا يحكم المحقق العجلان الذى فارقته الأناة والدقة، على نص من النصوص أنه محرف، أو أنه ذاهب فى الغموض، على حين تنطق نصوص المراجع اللغوية أنه صحيح غاية الصحة، أو أن من اليسر بمكان أن نزيح ما بدا للوهلة الأولى عسر فهمه أو صعوبة إدراكه. ولا يكفى فى هذه المهمة ضرب واحد من المراجع اللغوية.

ويمكننا أن نصنف المراجع اللغوية التى يستطيع المحقق أن يطرق بابها إلى خمسة أصناف:

الأول: معاجم الألفاظ، وأعلاها وأوثقها وأيسرها جميعًا، هو لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدى، الذى تضمن جميع نصوص القاموس المحيط وتكملاته.

---

(١) بغية الوعاة ١٥٧

(١) نشر هذا الكتاب فى الهيئة المصرية العامة للكتاب محققا بواسطة الأستاذين مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد وتاليف ابن السِّيد البطليوسى وذلك فى ٣ أجزاء

ومن معاجم الألفاظ: معاجم المفردات الطبية القديمة، كالمفردات لابن البيطار، والمعتمد لابن رسولا، وتذكرة داود الأنطاكى. ومن المعاجم الحديثة فى المفردات الحيوانية معجم الحيوان للفريق المعلوف، وفى المفردات النباتية معجم أحمد عيسى، ومعجم الألفاظ الزراعية للأمير الشهابى.

ومنها معاجم المصطلحات العلمية، كمفاتيح العلوم للخوارزمى، وكليات أبى البقاء. وأوسعها وأشملها جميعًا كتاب «كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوى.

كما أن هناك معاجم وضعها بعض فضلاء المستشرقين، استدركوا بها على المعاجم العربية القديمة، ومنها معجم دوزى اللغوى، ومعجمه الخاص بأسماء الملابس.

وهذه المعاجم الأخيرة تفيدنا فى تحقيق النصوص الواردة فى الكتب التى كان تأليفها فى عصور متأخرة.

الثانى: معاجم المعانى، وأعلاها كما هو معروف كتاب المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبى.

الثالث: معاجم الأسلوب، وأعلاها كتاب جواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر، والألفاظ الكتابية للهمذانى.

الرابع: كتب المعرَّبات، وفى قمتها قديمًا كتاب المُعْرب أو المعرَّب للجواليقى، وشفاء الغَليل للشهاب الخفاجى. وفى قمتها حديثًا: كتاب الألفاظ الفارسية المعرَّبة لأدى شير.

الخامس: معاجم اللغات التى تمتّ بصلة وثيقة إلى العربية، كالفارسيه والعبرية والسريانية، واللاتينية والأسبانية.

وهذه المعاجم تعد مجالاً صحِّيًا لتحقيق الكلمات المعرَّبة التى يصيبها التحريف فى لفظها أو فى معناها، فتكون هى حَكَمًا فى تصحيح جسم الكلمة، أو تصحيح دلالتها ومعناها.

فيذكر شيخنا عبد السلام هارون قائلا:

«ولست أنسى تجربتى فى تحقيق كلمة وردت محرفة فى جميع مخطوطات كتاب الحيوان، وهى كلمة «كنعان» التى وردت فى الجزء السادس فى ص ٤٥٢ ضمن خبر ساقه الجاحظ، ونصه:

وخلا معاوية بجارية له خراسانية، فلماهمّ بها نظر إلى وصيفة فى الدار. فترك الخراسانيه وخلا بالوصيفة ثم خرج. فقال للخراسانيه: ما اسم الأسد؟ – قلت: وكأنه كان يريد أن يلقّب نفسه بذلك – قالت: كنعان. فخرج وهو يقول: ما الكنعان؟ فقيل له. الكنعان الضبع. فقال: ما لها قاتلها الله أدركتْ بثأرها».

وقد عقّب الجاحظ على ذلك بقوله: «والفُرس إذا استقبحت وجه الإنسان قالت: «روى كنعان».

فلجأت حينئذ إلى المعجم الفارسى الإنجليزى لاستينجاس فى باب الكاف جميعه. انظر اللفظ الفارسى المقارب لكنعان، والذى يؤدى فى الوقت نفسه معنى الضبع. وبعد لأى شديد وتقليب كثير وترقب طويل لكلمة الضبع الإنجليزية، وهى: Hyena وجدت أن اللفظ الفارسى الذى ينطبق عليه تفسير الضبع ويقارب «كنعان» هو لفظ: «كَفتار».

وكثيرًا ما كنت ألجأ إلى هذا المعجم الوتيق فى تحقيق الألفاظ الفارسية المعرَّبة، أو المستركة، أو فى تحقيق مدلولاتها ومعانيها»[١].

السادس: ومن المراجع التى لا يستغنى المحقق عنها فى تحقيق العبارات والأساليب: المراجع النحوية. وأعلى المتداول منها وأجمعها هو كتاب «همع الهوامع شرح جمع الجوامع، كلاهما للسيوطى. وكذلك شرح ابن يعيس على مفصل الزمخشرى، وحاشية الصبان على شرح الأسمونى للألفية.

السابع: وليس يستغنى المحقق عن الرجوع إلى المراجع العلمية الخاصة بمادة الكتاب أو موادّه، وهذه تخرج عن نطاق الحصر، إذ أن لكل كتاب أو مخطوط يكون موضع التحقيق، ضروبًا سى من المراجع التى يتطلبها.

فكتاب الأدب يحتاج إلى مراجع الأدب والتاريخ والبلدان على اختلاف ضروبها، وإلى المراجع الدينية بمختلف أنواعها، وكذلك مراجع السعر بأنواعها من الدواوين الجاهلية والإسلاميه، وكتب النمد القديم والبلاغة والعروض والقافية.

كما أن كتاب التاريخ يفتقر إلى المراجع من كتب الأدب والبلدان، وسائر ما أسلفت من أنواع المراجع؛ فإن من المعروف أن نتاج النقافة الإسلامية متواسج الأنساب، متداخل الأسباب. وحذق المحقق وسعة اطّلاعه يهديانه بلا ريب، إلى الوقوع على المراجع التى يتطلبها الكتاب.

والذى أريد أن أقوله: إن تحقيق نصوص الترات محتاج إلى مصابرة ومنابرة، وإلى يقظة وانتباه عظيمىن، وإلى سخاء فى الجهد الدى لا يضن على الكلمة الواحدة بيوم واحد، أو أيام معدودات.

* * *

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٤٩ سنة ١٩٨٤ م

ثقافة المحقق ، والمواد المساعدة على التحقيق

وليلاحظ قبل كل شيء، أن محقق النص لا يستطيع أن يستغنى عن طائفة من العلوم المساعدة، **فهو مضطر مثلا إلى الأمور الآتية:**

أولا: أن يتقن (فقه اللغة) فكيف يمكن أن يكون محققا للأدب ولا يتقن لغة الأدب التى يريد أن يحققها.

وهو مضطر أيضا إلى أن يتقن علوم النحو، والصرف، والبيان، والتاريخ، وإلى أن يتقن بنوع خاص مناهج هذه العلوم كلها، ثم هو مضطر فوق هذا كله إلى أن يتقن مناهج البحث نفسها، فيعرف كيف يستكشف النص، فإذا استكشفه فكيف يقرؤه، فإذا قرأه فكيف يحققه ويضبطه.

وأيا ما كان الأمر فإن دارس المخطوطات لينشرها، أوليفيد منها باحثا، فى حاجة إلى أن يواجهها متسلحا بالثقافة الواسعة، وعلى نحو خاص بمعرفة تطور الخط العربى وألوانه عبر العصور المختلفة، فإذا كانت بعض المخطوطات قد كتبت فى لغة واضحة، فإن بعضها الآخر وصل إلينا فى رسم يعسر تبيين ملامحه إلا على خبير مقْتَدر، وإذا جاءنا بعضها سليما معافىً، فبعضها الآخر عدت عليه الأَرَضَةُ أو الرطوبة فتآكَلت هوامشه وتمزق جانب منه، ويتطلب رأب صدعه وإقامة نصِّه معاناةً وصبرا.

ويقتضى الأمر كذلك أن يكون المحقق مدركا لتطوُّر دلالة الألفاظ، فنحن لانستطيع فهم نص قديم فهمًا جيدا ومستفيضا إلا إذا فُسِّر على أساس معانى الألفاظ والقواعد النحوية التى كانت سائدة فى العصر الذى كتب فيه.

ويجب أن يكون المحقق على معرفة بمظان البحث، واطلاع على البرامج، وكيفية الاهتداء إلى النصوص التى تتصل بالكتاب المراد تحقيقه، مع خبرة بالفن الذى يدور حوله الكتاب، حتى لا يظهر شىء مما يحققه بادى النقص مملوءًا بالتحريف.

وأى قيمة لكتاب يكون محرف الكلمات! مختل الأوزان فى الشعر، أو فاسد الضبط أو كثير الغموض؟!

ويقتضى العمل كذلك المعايسة للمخطوط الذى يراد تحقيقه، يقول كراتشكوفيسكى: «الاشتغال بدراسة المخطوطات يحمل فى ثناياه السرور والحزن معًا، شأنه فى ذلك شأن أىّ

سىء فى الحياة، إلا أن المخطوطات غيورة، فهى تطمع دائما فى أن تَسْتَحْوِذ على كل اهتمام الإنسان، وعندئذ فقط تعرض أسرارها وتكشف عن روحها، وروح أولئك الناس التى كانت مرتبطة بهم، أمّا للمتطلع العابر، فإنها تظل خرساء لاتنبئ عن شىء، وهى كأزهار (الست المستخبيّة) تقفل أوراقها عندما تُلْمس بدون حذر! وهى لا تفضى بشىء إلى من يتطلع إليها بنظرة موحشة ملولة! وهو بالتالى لا يرى أى شىء فيها، اللهم إلا تلك السطور المتشابهة غير الواضحة، والتى تكون عادة على ورق ردىء رخيص، يحتويها جلد بال ممزق، ولكن المتخصِّص فى دراسة المخطوطات تظهر له أفراح الأعياد أيضا، ساعة يتلألأ أمامه أىّ اكتساف يلمع فى البداية كشرارة صغيرة، بل يظل المتخصص خائفا من أن يكتشف أن هذه الشرارة ليست إلا خداع بصر[1] هذا هو ما قاله كواتسكوفسكى، المستشرق الروسى وأحد أساطين التحقيق فى القرن العشرين.

نم يقول : وتحقيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه تحتاج إلى دراسة مستفيضة للمؤلف ومعايتة للنص، لأنه بالرغم من أننا نعلم جيدًا أنه فى المخطوطات تضيع منها فى الواقع أوراقها الأولى والأخيرة بصفه خاصة – وذلك تبعا لنظام خزنها فى وضع منبطح وهو المتبع فى السرق، وليس فى وضع قائم كما هو متبع لدينا، فإن تجديد المخطوط يحمل دائما على التساؤل عن أصالته، وكثيرًا ما كان يحدث أن مالك المخطوط أو أى تاجر للآثار القديمة يقوم بتقليد بداية ونهاية المخطوط حتى يعطى له شكلا أكثر قدما، أو ينسبه إلى أى مؤلف مسهور[2].

ولعل من الأمثلة على ذلك : أن السيوطى لم يذكر واحدٌ ممن ترجموا له كتابا فى غلطات العوام غير أن ريزتانو ذكره فى قائمته، بناء على ماذكر فى فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية، كما نشر فى مجلة معهد المخطوطات (نوفمبر سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٠) أن فى مكتبة طلعت بدار الكتب المصريه نسخة من هذا الكتاب أيضًا، ويصف فهرس المخطوطات المصورة النسخة تحت رقم (١٨٩) لغه بقوله : «غلطات العوام: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ نسخة كتبت سنة ٩٨١ كبريلى ١٢٤٠، ٢٨ ورقة ١٢ × ٢٠ سم».

ومن نسخة كبريلى هذه مصورة بالمجمع اللغوى المصرى، عن معهد المخطوطات برقم ٦٩٢ وبفحص المحقق لـ« غلطات العوام» تبين له أنها نسخة أخرى من كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزى وقد كتب فى آخرها خطأ «قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة فى أغلاط العوام لجلال الدين السيوطى بعد العصر من يوم السبت الحادى عسر من شهر ربيع

(١) كراتشكوفسكى مع المحطوطات العربية ص ١٧٣

(٢) كراتشكوفسكى، مع المحطوطات العربية ص ١٦٦

الأول من سهور سنة إحدى وثمانين وتسعمائة. وبأولها فى صفحة العنوان (غلطات العوام للسيوطى) أما نسخة مكتبة طلعت فتوجد فيها برقم (٣٤٨ لغة) وتصفها البطاقات بما يلى : (أغلاط العوام للسيوطى) ضمن مجموعة فى مجلد مخطوطة بقلم تعليق معتاد. أوائل الكتب محلى باللازورد، وباقيها مجدول بالذهب والألوان، وبها تقييدات فى ١٣٥ ورقة. ومسطرتها ٢١ سطرًا فى حجم السمن.

يقول المؤلف لكتاب (لحن العامة والتطور اللغوى) وقد فحصت هذه المجموعة فتبين لى أنها تضم أربعة كتب هى :

- درة الغواص للحريرى ١ ب - ٨٤ أ.
- تكملة درة الغواص للجواليقى ٨٤ ب - ١٠٠ ب.
- تقويم اللسان لابن الجوزى ١٠١ ب - ١٢٥ أ.

وهو - أى الكتاب - بدون عنوان وفى خاتمته ما يلى : «قد انتهت هذه الرسالة الموضوعة فى أغلاط العوام لجلال الدين السيوطى بعد العصر من يوم الجمعة السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة سبع وثمانين وتسعمائة.

- التنبؤ على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ١٢٦ ب إلى آخر الكتاب، وهو بدون عنوان كذلك، غير أن المؤلف سماه فى صفحة ١٢٧ ب، وهكذا نرى أن ما ينسب للسيوطى من أغلاط العامة ليس فى مخطوطَيْه إلا نسخة جديدة من كتاب «تقويم اللسان» لابن الجوزى المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.

ولعل السبب فى نسبة هاتين النسختين خطأ إلى السيوطى أنهما ربما نقلتا عن نسخة بخط السيوطى من كتاب «تقويم اللسان» ضاع منها العنوان وأمهرها السيوطى بتوقيعه فى آخرها، فترتب على ذلك أن وهم النساخ فنسبوا ما نسخوه منها فى عامى ٩٨١هـ / ٩٨٧هـ إلى السيوطى رحمه الله تعالى فى مخطوطى (كبريلى) و(طلعت) السابقتين.

ومن المعروف أن الجاحظ كان يؤلف الكتب وينسبها إلى غيره حتى تروج وتشتهر، فلابد للمحقق من الثقافة الواسعة بالمؤلف وبمعجمه اللغوى وبالعصر الذى كتب فيه الكتاب، حتى يستطيع أن يرد الكلمات إلى أصولها.

ولم يكن الورافين كلهم من النفات وأهل العلم والفضل، وإنما كان من بين المحترفين منهم من يتصف بالكذب والاختلاق، ولايلتزمون الأمانه العلميه فيما ينسخون، ولايتحرجون أن يضيفوا إلى الناس ما ليس فيهم، أو ماليس لهم، ولك أن تنظر مقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب فى الدين) المنسوب إلى أبى حامد الغزالى وبالمثل أيضا كتاب (نقد النثر) فقد نسبه المحققان :

الدكتور طه حسين، وعبدالحميد العبادى، إلى قدامة بن جعفر وهذا بسبب تدليس فى العنوان وقد حقق هذا الكتاب مرة ثانية وتبين أنه جـزء من كتاب (البـرهان فى وجـوه البيان) لأبى الحسين بن وهب الكاتب. وقد نشر فى بغداد سنة ١٩٦٧م بتحقيق الـدكتور أحمـد مطلوب، والدكتورة خديجة الحريثى، تم أعاد نشره مرة ثالثة المرحوم الدكتور حفنى شرف فى القاهرة سنة ١٩٦٩م.

وقد كان بعض الوراقين يتزيّدون، ويضيفـون إلى الكتب ما ليس فيهـا، حتى اشتهر بعضهم بالكذب والاختلاق، ومن الكتب التى لم تسلم من عبثهم (معجم العين) الذين زادوا فيه، وأفسدوه، ومما يذكره الأصمعى (ت ٢١٥هـ) أنه أملى ببغداد كتابا فى النوادر، فزيد عليه فيه ما ليس من كلامه، وأن الكتاب عُرِض على الأصمعى، فقال : ليس هذا كلامى كله، وقد زيد فيه علىّ فإن أحببتم أن أعلّم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقى فعلت، وإلاّ فلاَتقرءوه، قال سلمة بن عاصم : فأعلم الأصمعى على ما أنكر من الكتاب، وهو أرجح من الثلث، ثم أمر فنسخناه له»[١] وكان بعض الوراقين لايتورعون أن يختلقوا الكتب وينسبوها إلى عالم مشهور، لتروج فتعمر جيوبهم.

وهذا الجانب المعتم عند الوراقين لا يمثل إلا قطاعا صغيرا إذا قيس إلى الصورة الكبيرة المشرقة لهم.

ويبدو فى تاريخ الأدب العربى أن كتبا برمَّتها كانت تنتحل وذلك بتغيير الاسم فيحل اسم المنْتَحِل محل اسم المؤلف الحقيقى، **فقد ذكر ابن النديم فى (الفهرست) أنه قرأ فى كتاب بخط ابن الجهم ما هذه حكايته.**

كتاب المدخل، لسند بن علىّ وهبه لأبى معشر، فانتحله أبومعشر لأن أبا معشر تعلم النجوم على كبر، ولم يبلغ عقل أبى معشر صنعة هذا الكتاب ولا التسع المقالات فى المواليد، ولا الكتاب فى القرانات المنسوب إلى البازيار، هذا كله لسند بن على»[٢].

وللقارئ أن يستخرج من هذا النص مقدار ثقافة ابن الجهم فيرى أنه رجل ناقد ذواقة، يستطيع إعادة الكتب إلى مصادرها، ويعرف أساليب الكتاب ويحكم علمه وعقله وذوقه، وهذا هو ما يسمى عند الغربيين بنقد المصدر.

وكذلك كان تزوير الوثائق التاريخية لصالح فئات، أو لإلحاق الضرر بها فاسيًا على نطاق واسع بين الناس، وقد اعتبر علماء المسلمين أن من واجبهم أن يضعوا مبادئ وقوانين لمعرفه الصحيح من المزور. فقصة الخطيب البغدادى حين فضح الوثيقة التى مُنِحَ يهود خيبر بموجبها

---

(١) تهذيب اللغة ١ / ١٥

(٢) فهرست ٣٨٤

امتيازات خاصة، وأظهر أنها مزورة أمر مشهور، أكسب البغدادى شهرة واسعة باقية، وتجدر الإسارة هنا إلى أن الخطيب البغدادى لم يضف بذلك شيئًا جديدًا، بل فعل ما كان يفعله العلماء المسلمون[1].

* * *

لعل بعد هذا يحق لى أن أقول: إن تحقيق التراث مسلك وعر، ومركب بعيد المنـال، لا يستطيع أن يعانيه إلا من آنس فى نفسه سلامة الذوق، وصفاء النفس، وغزارة الاطلاع، ووفرة المحصول، وأن يكون بصيرًا بالأساليب العربية فى مختلف مناحيها، عارفا بمـوارد الكلام ومصادره، فطنا لصحيحه وفاسده، صادق الحدس فى مواضع الخطأ والنقص، كيسًا فى معالجة الأساليب المضطربة، وكشف النقاب عن الألفاظ المستعجمة، إلى جانب أن تكون له مشاركة فى الكتاب الذى يحققه، وخبرة بمصادره وأهدافه ومراميه، بعد أن يكون أمينا مخلصا حريصا على سلامة العربية مما يطرأ عليها من التحريف والتصحيف والإبهام.

وأعتقد – ويساركنى الكثيرون رأيى هذا – أن عمل المحقق قد يكون أشق من عمل المؤلف، لأن المؤلف حرٌّ طليقٌ من كلّ قيد، يكتب ما شاء وكيفما شاء، ويعبر عن آرائـه وأحاسيسه بالطريقة التى يريد، على حين أن المحقق يقف على أرض المؤلف لا يتزحزح عنها، ويضطر المحقق أن يتقمص شخصية غيره، ويعبر عن آراء سواه، ويظل رهينا فى محبس الفكرة، مقيدًا بسلاسل اللفظ والمعنى.

فمؤرخ الأدب محتاج إلى من يستكشف له النصوص ويحققها ويفسرها ويعدها للدرس والفهم، و إذا كان المؤرخ لا يستطيع أن ينهض وحده ببعض هذا العبء، فلابد من أن ينهض بهذا العبء فبله هؤلاء المحققون الذين ينفقون حياتهم فى دور الكتب، ويرون أنفسهم أسعد الناس يوم يظفرون باستكشاف نص أو تحقيقه وفهمه.

ومن واجب المرء الذى يتعرض لمهمة التحفيق أن يحيط علما بكل شىء: فلسفة، وتاريخ، وعلم أحناس، وجغرافيا، وعلوم طبيعية، ولغة، ونحو، ودلالة ألفاظ وتطورها.. إلخ، لأنه – لاسك – سوف يصادف أثناء قراءته للنصوص أسياء من هذا القبيل.

ثانيًا: من المواد التى تساعد على التحقيق: القدرة على قراءة الخطوط، فلنفرض أن لدينا «مخطوطة» فى الأدب مثلا فكيف نستفيد منها إذا كنا لا نستطيع قراءها؟

إن الوبائق المصرية القديمة المكتوبه بالحروف الهيروغلوفية، ظلت حروفًا ميّتةً حتى جاء سمبليـون، ولذلـك إذا أراد المرء القيـام بالتحقيق، فمن الحكمـة أن يدرس كيف يقـرأ

(١) روزنتال مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى.

المخطوطات، فالذى يتعرض للتحقيق دون معايشة للخطوط القديمة وتطورها يمكن تمييره من حين إلى آخر بارتكابه أخطاء فاحسة فى القراءة. أما المتمرسون بقراءة هذه الخطوط فقليلا ما يخطئون فى القراءة، فالقدرة على قراءة الخطوط (Paleography) من العلوم الأساسية لدراسة المخطوطات، منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث، فالمحقق يصادفه أنواع مختلفة من الخطوط، تبقى كالطلاسم حتى يتدرّب على قراءتها، ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتجنبه الوقوع فى كثير من الخطأ.

والخطوط العربية لها أشكال عدة منها: الطومار، ومنها النسخى، والرقعة، والكوفى، والفارسى، والتعليق، والنستعليق، والمغربى، والأندلسى، والسودانى والغبار، وتوجد أنواع لكل هذه الخطوط فى المخطوطات العربية، ويحتاج قراءة بعضها إلى التعليم والتدريب.

ولنفرض مرة ثانية – أن المخطوطة أمكن قراءتها لكن القارى لم يفهمها، فستظل أيضًا بلا فائدة، فكثير من الأسعار الجاهلية وغيرها يمكن قراءتها، ولكن لا يمكن فهمها، فكم من الأخطاء تفع للمحقق لسوء فهمه، مع وضوحه لمن فهم، وما أكثر الأخطاء التى تقع لسوء الفهم، أو التفسير التقريبى للنصوص الصريحة من جانب محققين لا يحسنون اللغة، والدلالات اللفظية الدقيقة وتطور الألفاظ كما قلنا. إذن فعلم فقه اللغة كما ذكرنا أو ما يسمى بالفولولوجيا (Philology) من العلوم التى تساعد المحقق، بل هو من العلوم الضرورية له، إذ يتوقف فهم النصوص التاريخية والأدبية على معرفة لغة العصر التى كتبت به، لأن اللغة كما نعرف كائن حى ينمو ويتطور ويتغير تبعا لظروف الزمان والمكان، ولتغير الإنسان واختلاط الثقافات، فكم من الألفاظ اليونانية والفارسية وغيرها دخلت العربية بل ان لكل ساعر أو كاتب معجمة اللغوى الخاص به تقريبا، وبه تعرف خصائصه، وقد تدل كلمة واحدة على معان متفاوتة أو مختلفة أو متضادة[١]. ولذلك يجب على المحقق أن يعرف تطور دلالة الألفاظ، حتى لا يفسر ما يقرأ على غير حقيقته، فبعض التراكيب لم يستعمل إلا فى بعض الأماكن وفى بعض العصور.

ثالثا: لنفرض أن المخطوطة مقروءة ومفهومة، فليس من التحقيق أخذها بعين الاعتبار قبل التحقّق من صحتها فى نفسها، وصحة نسبها إلى صاحبها بصورة قاطعة، وهذا هو ما يسمى بنقد المصدر.

ويحتاج المحقق فى هذه الحالة إلى الرجوع إلى أسماء الكتب التى ألفها المؤلف المنسوب إليه المخطوطة فى التراجم المعقودة له، وفى كتب التعريف بالكتب مثل فهرست ابن النديم

---

(١) انظر الدكتور إبراهيم أنيس . دلالة الألفاظ .

وكشف الظنون لحاجى خليفة، وفى كتب المؤلف الأخرى وفى مقدمة الكتاب نفسه. فبعض المؤلفين يذكرون عناوين كتبهم صراحة فى مقدماتها، وبعضهم الآخر يذكرها تلميحا بين مجموعة من الأسجاع الحامدة لله، أو المصلية على الرسول الكريم، أو الداعية، فإذا وجدنا عنوان الكتاب نصًا أو قريبا من النص، أو معنى، معزوًا إلى المؤلف تمت أولى خطوات التوثيق، أما إذا لم نجده فلايقطع ذلك بعدم صحة نسبة الكتاب إلى المؤلف، فما أكثر ما وجدنا للمؤلفين من كتب لاتختلف فى صحة نسبتها إليهم على الرغم من عدم عثورنا على من ينسبها إليهم من الكتّاب والمؤرخين.

فلدينا خطوات أخرى للتوثيق، فنحن نستطيع عن طريق دراسة سند رواية الكتاب - إن ذكر فى المخطوط - ودراسة تراجم الرواة نستطيع معرفة العصر الذى ألف فيه، فإن لم تذكر روايته كان علينا أن نجمع أسماء الرجال المذكورين فيه، وخاصة من تدل الدلائل على أن المؤلف التقى بهم أو عاصرهم فإذا عرفنا عصرهم كان هو عصر المؤلف.

وعلم الوثائق أو علم الدبلومات (Diblomatics):

من العلوم المهمة لدراسة المخطوطات ونسبتها إلى عصرها، فينبغى أن نعرف نوع المداد فى الكتابة، والقلم الذى كتب به المخطوط، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه مثل: العلامات المائية، والألياف التى تتضح عند تعريض الورق للضوء. واليوم تستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط، والحبر، والورق، وكذلك يمكن بواسطة المجهر أو التحليل الكيمائى معرفة عمر الورق، وأحيانًا يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء، والبنفسجية، لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المغيَّرة عمدا.

وعلى المحقق أن يستوثق من تاريخ نسخ المخطوط، سواء ذكر فى آخر الكتاب، أو أوله، أو لم يذكر البتة، ونفعل ذلك بدراسة الورق والمداد والخط ومضاهاتها بما نعرف من العصور المختلفة، فإذا وجدنا مخطوطة من القرن الأول أو الثانى للإسلام مكتوبة بخط فارسى، أو نسخى عادى، فيجب الحذر من صحة نسبها. وإذا وجدنا مخطوطة فى القرن الرابع أو الخامس مكتوبة بخط كوفى قديم قد خلا من النقط والإعجام، فمن المرجح أن تكون منحولة، وعلينا أن ننظر فى اللغة التى كتبت بها، فهناك ألوان من الخصائص اللغوية، وأنواع من العبارات والمجازات لاتوجد إلا فى عصر دون عصر آخر.

وبمثل ذلك نستطيع أن نحدد عصر المخطوطة، فهناك الكثير من التعبيرات حدث فى الإسلام لم يكن لها وجود فى العصر الجاهلى، ويمكن أن نستخدم هذا المنهجَ فى تحديد أدب العصر الجاهلى لكن بحذر ودقة متناهية وعين فاحصة وقراءة واسعة ومعايشة للنصوص المختلفة فى هذا العصر، ذلك لأن المقياس الذى يتخذ فى هذه الحالة غالبا هو: الجزالة

وحوسية اللفظ باعتبار أن هذا هو الذى يتناسب مع الأدب الجاهلى، فيظن أن كل أثر شعرى يتّسِم بالرقة وسهولة التعبير، لابد أن يكون منتحلا، ولكن هذا المنهج خطر كل الخطورة.

فليس بصحيح مطلقًا أن الشعر الجاهلى كان كله جزلا، وإنما اختلفت طبيعة الشعر فى الجزالة والرقة باختلاف بيئات الشعراء، فشعر عَدِىّ بن زيد، وشعر عَبِيد بن الأبرص، يتسم برقة لاتكاد تظفر بها حتى فى العصر العباسى فى بعض الأحيان، فلا يدلّ هذا مطلقا على أنها منحولة، وعلى العكس من ذلك نجد فى عصرنا الحديث شعرًا يمتاز بالجزالة التامة مثل شعر الشيخ عبدالمطلب، فهذه الجزالة لا تعد مطلقا على أنها من العصر الجاهلى، إنها تمتاز بالجزالة التامة ولكنها لاتنسب – كما هو واضح – إلى العصر الجاهلى.

والذى يجب أن نعتبره مقياسا دقيقا هو طبيعة التراكيب الخاصة بالشاعر ومعجمه اللغوى، وبعض الخصائص المتعلقة بحروف الجر واستعمال المجاز والأفعال، فهذه الخصائص الدقيقة الجزئية، هى التى تضع أيدينا على حقيقة العصر التى كتبت فيه، خصوصا إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن المنتحلين قد تنبهوا إلى هذه المسألة، فكانوا أمكر من أن يكتشف انتحالهم بسهولة، فاضطروا إلى تزييف لغة الأصل، كما نجد مثلا فى الأشعار المنتحلة التى اختلقها خلف الأحمر وحماد وغيرهما، فلقد افتن هؤلاء الرواة الذين رووا هذه الأشعار فى استعارة لغة الأصل، فأغربوا ما شاءوا الإغراب كى يعفّوا على كل أثر لاتهامهم بالانتحال! فعلينا إذن أن نكون دقيقين كل الدقة حذرين كل الحذر فى استخدام هذا المنهج، فقد سبقنا إليه علماء العربية الأقدمون، ففطنوا إلى ضرورة الدربة والممارسة عند الناقد، وفطنوا أيضًا إلى أهمية تحقيق صحة النصوص وصحة نسبتها «وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم.. وليس يسكل على أهل العلم زيادة الرواة ولا ما وضعوا ولا ما وضع المولدون[1]».

يقول ابن سلام وهو يرد الكوفيين إلى التساهل فى الرواية والتجوّز فى القبول «وأسمعنى بعض أهل الكوفة شعرا زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثى به حاجب بن زرارة. فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا! وهو من أهل العلم، وهذا شعر متداع خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات»[2].

يقول ابن سلام تعقيبا على الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله» وفى موضع آخر يقول عن حسان بن ثابت: «وقد حمل عليه ما لا يحمل على أحد، لما تعاضهت قريش

(١) ابن سلام الجمحى طبقات فحول الشعراء ٤٠
(٢) ابن سلام الجمحى طبقات فحول الشعراء ١٢٣

واستتبت، ووضعوا عليه أشعارًا كثيرة لا تليق به»[١].

و بمثل هذا المقياس شك الدكتور محمود قاسم فى نسبة كتاب «مشكاة الأنوار» للإمام الغزالى قائلا: «مثال ذلك ما يجده المختص عند قراءة كتاب (مشكاة الأنوار) للإمام الغزالى إذ سوف يجد أسلوبا متفاوتًا ! مخالفا لأسلوب الغزالى وآراء تتعارض مع نظرياته! مما دعى إلى الشك فى أن يكون الفصل الثالث من هذا الكتاب من تأليفه. ونميل نحن شخصيا إلى الشك فى نسبة الكتاب كله إليه وبخاصة أنه نسب إلى ابن المصفر السبتى أستاذ ابن عربى، فى أواخر القرن السادس الهجرى»[٢].

وعندما يتعرض الباحث للتحقيق عامة، يجد من الواجب عليه أن يتذكَّرَ دوما عددا من الكتب، تهديه إلى ما يطلبه من المعرفة ومراجعها، وأهم هذه الكتب:

١ - الأعلام. للزركلى. ففيه لكل عَلَمٍ يذكره الكثير من مصادر ترجمته.

٢ - معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة.

٣ - مراجع تراجم شعراء العرب. لخدون الوهابى.

٤ - مصادر الدراسات الأدبية. لأسعد داغر.

٥ - الأدب العربى فى آثار الدارسين. أشرفت عليه الجامعة الأمريكية فى بيروت.

٦ - تاريخ آداب اللغة العربية. لجورجى زيدان.

ثم أهم كتابين يكتبان عن التراث العربى كله، وهما:

٧ - تاريخ الأدب العربى. لكارل بروكلمان

٨ - تاريخ الترات العربى. لفؤاد سزجين.

وقد ترجم إلى العربية بعضا منها وجارى اليوم استكمال ترجمتها.

ويلى هذه الكتب فى الأهمية كتب الرجال، أعنى الكتب التى تترجم للأعلام من العرب، ونستطيع أن نصنفها إلى:

(أ) الكتب العامة التى لا تقتصر على رجال عِلْم معيّن أو فن واحد. وترتب من ترجمت لهم على الألف باء، مثل:

١ - وفيات الأعيان. لابن خلكان.

٢ - فوات الوفيات. لابن ساكر.

٣ - الوافى بالوفيات. للصفدى.

---

(١) ابن سلام الجمحى . طبقات فحول الشعراء

(٢) الدكتور محمد قاسم   المنطق الحديث ومناهج البحث ٤٤١

٤ - معجم الأدباء. لياقوت.

٥ - المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى. لابن تغرى بردى.

(ب) كتب الحوليات، أى التى تترجم للرجال، تبعا لسنوات وفاتهم، مثل:

١ - شذرات الذهب. لابن العماد.

٢ - مرآة الجنان. لليافعى.

(جـ) كتب القرون، مثل:

١ - الدور الكامنه، فى أعيان المائة الثامنة. لابن حجر، وذيله (قرن ٨)

٢ - الضوء اللامع، للسخاوى. (قرن ٩)

٣ - الكواكب السائرة ، للغوى (قرن ١٠)

٤ - خلاصة الأثر. للمحبى. (قرن ١١)

٥ - سلك الدرر. للمرادى. (قرن ١٢)

٦ - حلية البسر. لعبد الرزاق البيطار. (قرن ١٣)

(د) كتب البلدان، مثل:

١ - تاريخ دمشق. لابن عساكر.

٢ - تاريخ بغداد. للخطيب.

٣ - نفح الطيب. للمقرى.

٤ - زبدة الحلب فى تاريخ حلب. لابن العديم.

٥ - المقفى. للمقريزى.

وحتى نسهل على الباحث المحقق سبل تحقيق الكتاب سأسجل له أهم مراجعه مرتبة وفق السنوات الهجرية (وفيات أصحابها) مع العلم أن لكل فن من فنون المعرفة مراجعه، الخاصه.

وإنما سجلت المراجع المذكورة كنماذج للمراجع العامة ليهتدى بها النسادون فى فن التحقيق والله الموفق.

* * *

أهم المراجع العامة للتاريخ، والأدب، والنحو، والتصوّف، وغير ذلك، مرتبة وفق السنوات الهجرية

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
١	طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	٢٢٤ هـ
٢	الطبقات الكبرى	ابن سعد	٢٣٠ هـ
٣	البيان والتبيين	الجاحظ	٢٥٦ هـ
٤	الحيوان	الجاحظ	٢٥٦ هـ
٥	عيـون الأخبار	ابن قتيبة	٢٧٦ هـ
٦	الشعر والشعراء	ابن قتيبة	٢٧٦ هـ
٧	تاريخ اليعقوبي	اليعقوبي	٢٧٨ هـ
٨	فتوح البلدان	البلاذرى	٢٧٩ هـ
٩	أنساب الأشراف	البلاذرى	٢٧٩ هـ
١٠	الأخبار الطوال	أبو حنيفة الدينورى	٢٨٢ هـ
١١	النبات	أبو حنيفة الدينورى	٢٨٢ هـ
١٢	طبقات الشعراء	ابن المعتز	٢٩٦ هـ
١٣	تاريخ الطبرى	الطبرى	٣١٠ هـ
١٤	جمهرة اللغة (معجم لغوى)	ابن دريد	٣٢١ هـ
١٥	العقد الفريد	ابن عبد ربّه	٣٢٨ هـ
١٦	الوزراء والكتاب	الجهشيارى	٣٣١ هـ
١٧	كتاب الأوراق	الصولى	٣٣٥ هـ
١٨	مروج الذهب	المسعودى	٣٤٦ هـ
١٩	القضاة والولاه	الكندى	٣٥٠ هـ
٢٠	مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوى	٣٥١ هـ

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
٢١	مشاهير علماء الأمصار	ابن حيان البستى	٣٥٤ هـ
٢٢	الأغانى	أبو الفرج الأصفهانى	٣٥٦ هـ
٢٣	أخبار النحويين البصريين	السيرافى	٣٥٨ هـ
٢٤	المسالك والممالك	ابن حوقل	٣٦٧ هـ
٢٥	مقدمة تهذيب اللغة	الأزهرى	٣٧٠ هـ
٢٦	المؤتلف والمختلف فى أسماء الشعراء	الآمدى	٣٧٠ هـ
٢٧	أحسن التقاسيم	المقدسى	٣٧٥ هـ
٢٨	طبقات النحويين واللغويين	الزُّبيْدى	٣٧٩ هـ
٢٩	نشوار المحاضرة	التنوخى	٣٨٤ هـ
٣٠	نور القبس	المرزبانى	٣٨٤ هـ
٣١	معجم السعراء	المرزبانى	٣٨٤ هـ
٣٢	الموشح	المرزبانى	٣٨٤ هـ
٣٣	أشعار النساء	المرزبانى	٣٨٤ هـ
٣٤	الفهرست	ابن النديم	٣٨٥ هـ
٣٥	تاريخ علماء الأندلس	ابن الفرضى	٤٠٣ هـ
٣٦	طبقات الصوفية	أبو عبد الرحمن السُّلمى	٤١٢ هـ
٣٧	تجارب الأمم	ابن مسكويه	٤٢١ هـ
٣٨	يتيمة الدهر	الثعالبى	٤٢٩ هـ
٣٩	المضاف والمنسوب	الثعالبى	٤٢٩ هـ
٤٠	حلية الأولياء	أبو نعيم	٤٣٠ هـ
٤١	تاريخ العلماء النحويين	القاضى التنوخى	٤٤٢ هـ
٤٢	كتاب الوزراء	هلال الصابى	٤٤٨ هـ
٤٣	طبقات الأمم	صاعد الأندلسى	٤٦٢ هـ
٤٤	الاستيعاب فى معرفه الأصحاب	ابن عبد البر	٤٦٣ هـ
٤٥	تاريخ بغداد	الخطيب البغدادى	٤٦٣ هـ
٤٦	الرسالة	القشيرى	٤٦٥ هـ
٤٧	طبقات الفمهاء	الشيرازى	٤٧٦ هـ

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
٤٨	طبقات الصوفية	الهروى	٤٨١ هـ
٤٩	جذوة المقتبس	الحُميدى	٤٨٨ هـ
٥٠	طبقات الحنابلة	ابن أبى يعلى الفراء	٥٢٧ هـ
٥١	الذخيرة	ابن بسّام الأندلسى	٥٤٢ هـ
٥٢	ذيل تاريخ دمسق	ابن القلانصى	٥٥٥ هـ
٥٣	كتاب الأنساب	السمعانى	٥٦٢ هـ
٥٤	تاريخ الحكماء	البيهقى	٥٧٠ هـ
٥٥	تاريخ دمشق (مخطوط)	ابن عساكر	٥٧١ هـ
٥٦	نزهة الألباء فى طبقات الأدباء	ابن الأنبارى	٥٧٧ هـ
٥٧	كتاب الصلة	ابن بشكوال	٥٧٨ هـ
٥٨	طبقات فقهاء اليمن	ابن سمرة الجعدى	٥٨٦ هـ
٥٩	خريدة الفصر	ابن العماد الأصفهانى	٥٩٧ هـ
٦٠	المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم	ابن الجوزى	٥٩٧ هـ
٦١	رحلة ابن جبير	ابن جبير	٦١٤ هـ
٦٢	معجم الأدباء	ياقوت	٦٢٦ هـ
٦٣	معجم البلدان	ياقوت	٦٢٦ هـ
٦٤	تذكرة الأولياء	العطار	٦٢٧ هـ
٦٥	اللباب فى تهذيب الأنساب	ابن الأثير	٦٣٠ هـ
٦٦	أسد الغابة فى معرفه الصحابة	ابن الأثير	٦٣٠ هـ
٦٧	الكامل (فى التاريخ)	ابن الأثير	٦٣٠ هـ
٦٨	إنباه الرواة على أنباه النحاة	القفطى	٦٤٦ هـ
٦٩	تاريخ الحكماء	القفطى	٦٤٦ هـ
٧٠	المحمدون من الشعراء وأشعارهم	القفطى	٦٤٦ هـ
٧١	شرح نهج البلاغة	ابن أبى الحديد	٦٥٥ هـ
٧٢	تكملة الصلة	ابن الأبار	٦٥٨ هـ
٧٣	إعتاب الكتّاب	ابن الأبار	٦٥٨ هـ
٧٤	تراجم رجال القرنين: السادس، والسابع	أبو شامة المقدسى	٦٦٥ هـ

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
٧٥	طبقات الأطباء	ابن أبي أصيبعة	٦٦٨ هـ
	وانظر «معجم الأطباء» ذيل الكتاب السابق	لأحمد عيسى (١٣٦٥هـ)	
٧٦	تاريخ المسلمين	ابن العميد	٦٧٢ هـ
٧٧	نساء الخلفاء	ابن الساعى الخازن البغدادى	٦٧٤ هـ
٧٨	تهذيب الأسماء	النواوى	٦٧٧ هـ
٧٩	وفَيَات الأعيان	ابن خلكان	٦٨١ هـ
٨٠	الفخرى	ابن طباطبا	٧٠٩ هـ
٨١	لسان العرب	ابن منظور	٧١٩ هـ
٨٢	مختار الأغانى	ابن منظور	٧١٩ هـ
٨٣	الحوادث الجامعة	ابن القوطى	٧٢٣ هـ
٨٤	تاريخ أبى الفداء	أبو الفداء	٧٣٢ هـ
٨٥	نهايه الأرب	النويرى	٧٣٣ هـ
٨٦	تهذيب الكمال فى أسماء الرجال	المزى	٧٤٢ هـ
٨٧	إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين	عبد الباقى اليمانى	٧٤٣ هـ
٨٨	الطالع السعيد فى أسماء نجباء الصعيد	الأدفوى	٧٤٨ هـ
٨٩	تذكرة الحفاظ	الذهبى	٧٤٨ هـ
٩٠	معرفة القراء الكبار	الذهبى	٧٤٨ هـ
٩١	المشتبه فى أسماء الرجال	الذهبى	٧٤٨ هـ
٩٢	العِبر فى خبر من غبر	الذهبى	٧٤٨ هـ
٩٣	سير أعلام النبلاء	الذهبى	٧٤٨ هـ
٩٤	تاريخ الإسلام	الذهبى	٧٤٨ هـ
٩٥	وفاة الوفيات	ابن شاكر	٧٦٤ هـ
٩٦	الوافى بالوفيات	الصفدى	٧٦٤ هـ
٩٧	فوات الوفيات	ابن شاكر الكتبى	٧٦٤ هـ
٩٨	عيون التواريخ (مخطوط)	ابن شاكر الكتبى	٧٦٤ هـ
٩٩	ذيل تذكرة الحفاظ	الحسينى	٧٦٥ هـ
١٠٠	مرآة الجنان وعبره اليقظان	اليافعى	٧٦٨ هـ

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
١٠١	طبقات الشافعية	السبكي	٧٧١ هـ
١٠٢	طبقات الشافعية	الأسنوى	٧٧٢ هـ
١٠٣	البداية والنهاية	ابن كثير	٧٧٤ هـ
١٠٤	رحلة ابن بطوطة	ابن بطوطة	٧٧٧ هـ
١٠٥	الذيل على طبقات الحنابلة	ابن رجب	٧٩٥ هـ
١٠٦	الديباج المذهب فى أعيان المذهب	ابن فرحون	٧٩٩ هـ
١٠٧	مقدمة ابن خلدون	ابن خلدون	٨٠٨ هـ
١٠٨	الجوهر الثمين فى تاريخ الخلفاء والملوك والسلاطين	ابن دقماق	٨٠٩ هـ
١٠٩	الانتصار	ابن دقماق	٨٠٩ هـ
١١٠	غاية النهاية فى طبقات القراء	ابن الجزرى	٨١٧ هـ
١١١	القاموس المحيط	الفيروز بادى	٨١٧ هـ
١١٢	البلغة فى تاريخ أئمة اللغة	الفيروز بادى	٨١٧ هـ
١١٣	صبح الأعشى فى صناعة الإنشا	القلقشندى	٨٢١ هـ
١١٤	طبقات المعتزلة	أحمد بن يحيى المرتضى	٨٤٠ هـ
١١٥	كتاب السلوك فى معرفة دول الملوك	المقريزى	٨٤٥ هـ
١١٦	كتاب الاعتبار بذكر الخطط والآثار	المقريزى	٨٤٥ هـ
١١٧	طبقات النحويين واللغويين	ابن قاضى شهبة الأسدى	٨٥١ هـ
١١٨	الإصابة فى معرفة الصحابة	ابن حجر	٨٥٢ هـ
١١٩	تهذيب التهذيب	ابن حجر	٨٥٢ هـ
١٢٠	تقريب التهذيب	ابن حجر	٨٥٢ هـ
١٢١	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه	ابن حجر	٨٥٢ هـ
١٢٢	لسان الميزان	ابن حجر	٨٥٢ هـ
١٢٣	الدّرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة	ابن فهد القرشى	٨٧١ هـ
١٢٤	ذيل تاريخ الإسلام للذهبى	ابن تغرى بردى	٨٧٤ هـ
١٢٥	النجوم الزاهرة فى أخبار ملوك مصر والقاهرة	ابن تغرى بردى	٨٧٤ هـ
	المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى	ابن تغرى بردى	٨٧٤ هـ
١٢٦	الدليل الشافى على المنهل الصافى	ابن تغرى بردى	٨٧٤ هـ

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
١٢٧	تاج التراجم فى طبقات الحنفية	ابن قطلوبجيا	٨٧٩ هـ
١٢٨	التحفة السنية فى تراجم الحنفية	ابن الجبعان	٨٨٥ هـ
١٢٩	نفحات الأنس	الجامى	٨٩٨ هـ
١٣٠	الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع	السخاوى	٩٠٢ هـ
١٣١	بغية الوعاة فى طبقا اللغويين والنحاة	السيوطى	٩١١ هـ
١٣٢	تاريخ الخلفاء	السيوطى	٩١١ هـ
١٣٣	طبقات المفسرين	السيوطى	٩١١ هـ
١٣٤	خلاصة تذهيب الكمال	الخزرجى	٩٢٣ هـ
١٣٥	طبقات المفسرين	الداودى	٩٤٥ هـ
١٣٦	مفتاح السعادة	طاش كبرى زادة	٩٦٨ هـ
١٣٧	لواقح الأنوار	الشعرانى	٩٧٣ هـ
١٣٨	طبقات الحنابلة	ابن عبد القادر	١٠٠٥ هـ
١٣٩	الطبقات الكبرى	المناوى	١٠٣١ هـ
١٤٠	نيل الابتهاج	التمبكتى	١٠٣٦ هـ
١٤١	النور السافر فى أخبار القرن العاسر	العيدروسى	١٠٣٨ هـ
١٤٢	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب	المقّرى	١٠٤١ هـ
١٤٣	الكواكب السائرة فى أعيان المائة العاشرة	الغزى	١٠٦١ هـ
١٤٤	كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون	حاجى خليفة	١٠٦٧ هـ
١٤٥	سذرات الذهب فى أخبار من ذهب	ابن العماد الحنبلى	١٠٨٩ هـ
١٤٦	خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عسر	المحبى	١١١٠ هـ
١٤٧	تاج العروس	الزَّبِيدى	١٢٠٥ هـ
١٤٨	روضات الجناب	الخوانسارى	١٣١٣ هـ
١٤٩	ذيل كشف الظنون	إسماعيل باسا البغدادى	١٣٣٩ هـ
١٥٠	هدية العارفين فى أسماء المؤلفين	اسماعيل باسا البغدادى	١٣٣٩ هـ
١٥١	معجم الأطباء (ذيل على طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة)	أحمد عيسى	١٣٦٥ هـ
١٥٢	أعان السيعه	محسن بن عبدالكريم الدمسفى	١٣٧١ هـ
١٥٣	المعحم الوسيط	مجمع اللغة العربيه بالفاهره	١٣٨٠ هـ

رقم	اسم الكتاب	المؤلف	سنة وفاته
١٥٤	الأعـلام	خير الدين الزركلى	١٣٩٠هـ
١٥٥	معجم المؤلفين (تراجم مؤلفى الكتب العربية)	عمر رضا كحالة	—
١٥٦	معجم قبائل العرب	عمر رضا كحالة	—
١٥٧	أعـلام النســاء	عمر رضا كحالة	—
١٥٨	معجم المؤلفين العراقيين من سنة ١٨٠٠-١٩٦٩م	كوركيس عواد	—
١٥٩	الفتح المبين فى طبقات الأصوليين	محمد عبد الله مصطفى المراغى	—

* * *

التَّصحيف والتحْرِيف

يتحتّم على من ينصِّب نفسه لمهمة التحقيق أن يكون ذا دراية كاملة بالتصحيف والتحريف، وأن يكون فطنا لمواقع التصحيف، يستطيع أن يرد الأمور إلى نصابها، وأن يصيب فول المؤلف، ففنّ التصحيف والتحريف فن عظيم، لا يتقنه إلا الحفاظ الحاذقون، وفيه حكْمٌ على كثير من العلماء بالخطأ، ولذلك كان من الخطر أن يقدِم عليه من ليس له بأهل.

يقول النواوى عنه : «هو فن جميل، وإنما يحققه الحذّاق، والدارقطنى منهم، وله فيه تصنيف مفيد».

والتصحيف يكون تصحيف لفظ وتصحيف بصر، فى الإسناد والمتن، فمن الإسناد: (العوام بن مراجم) بالراء والجيم، صحفه ابن معين فقاله بالزاى والحاء. ومن الثانى: حديث زيد بن ثابت؛ «إن النبى ﷺ احتجر فى المسجد»، أى اتخذ حجرة من حصير ونحوه يصلى فيها، صحفه ابن لهيعة فقال: «احتجم» وحديث: «من صام رمضان وأتبعه ستاً». صحفه الصولى فقال: «شيئا بالمعجمة»[1].

والتصحيف والتحريف:

لفظتان بينهما رباط قوّى، فقد جمعهما العلماء كثيرًا، عنوانا لمؤلف واحد، كما فعل أبو أحمد العسكرى فى كتابه (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وكما فعل الصفدى بعده فى كتابه (تصحيح التصحيف وتحرير التحريف).

وقد عنى بمعرفة التصحيف والتحريف جهابذة العلماء، وخاصة حفاظ الحديث، وجامعو اللغة والدواوين، وأكْبَرَ القومُ من يحذقه واعتبروه حَكَمًا على غيره، وعدّوه من جملة نقّاد عصره.

وكان المتقدِّمون من رجال الحديث لا يفرقون بين المصحّف والمحرف، فكلاهما يقع فيه الخطأ، لأنه مأخوذ عن الصحف. وقد سرح التهانوى فى كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون) المراد بهما فى مكان واحد.

والصله الى بين اللفظتين – مع التجاوز عما فيهما من جناس لفظى – أن مجال البحث فيهما – كما فهمه المتقدمون من العلماء – واحد، وهو يدور فى البحث عن الخطأ، ومصدر هذا الخطأ الذى يحدث فى نطق أو كتابة الكلمة العربية، نتيجة الخطأ الإملائى فى قراءة الحروف

---

(١) التقريب والتيسير ٣٨٤ – ٣٨٥

المكتوبة، سواء كان هذا الخطأ فى نقط الحروف أو شكلها، أو تبادلها الأمكنة. فالتصحيف والتحريف مظهران للخطأ فى قراءة الخط المكتوب، أو اللفظ المسموع.

فهناك تحريف قراءة، وتحريف سماع، أو تحريف بصر وتحريف سمع، ويترتب على تحريف البصر قراءة كلمة جديدة قد تكون صحيحة لغة ومعنى، ولكنها غير الكلمة التى قصدها المؤلف حين كتب مؤلفه أو أملاه.

قال حمزة الأصفهانى: «أجاب أهل المعانى فى معنى التصحيف فقالوا: أن يقرأ الشىء بخلاف ما أراد كاتبه، وعلى غير ما اصطلح عليه فى تسميته»[١].

وأما لفظ (التصحيف) فإن أصله - فيما زعموا - أن قوما كانوا أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يروونه التغيير، فيقال عندها: «قد صحفوا فيه»، أى رووْه عن الصحف، ومصدره (التصحيف) ومفعوله (مُصحَّف) وأما (المصْحَف) فمأخوذ من (أصحف إصحافا) وأصله، أن الصحف جمعت فيه، فقيل: قد أصحف، ولو سمى التصحيف تغييرًا أو تبديلا جاز[٢].

وقال أبو أحمد العسكرى: «فأما معنى قولهم (الصحفىّ والتصحيف) فقد قال الخليل: إن الصحفىّ الذى يروى الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف»[٣].

وتبعا لهذا الترادف الموجود بين اللفظين (التصحيف والتحريف) سمى العسكرى كتابه فى هذه المباحث (شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) وهذا الكتاب من أجلّ المؤلفات فى بيان ما وقع فيه العلماء من تصحيف القرآن، والسنة، ولقد أراد العسكرىّ أن يخبرنا بتساوى التصحيف والتحريف فى نظره فقال: «شرحت فى كتابى هذه الألفاظ والأسماء المشْكِلةَ التى تتشابه فى صورة الخط، فيقع فيها التصحيف ويدخلها التحريف»[٤]. وقال فى موضع آخر: «أصل هذا أن قومًا كانوا أخذوا العلم عن الصحف، من غير أن يلقوا العلماء فكان يقع فيما يروونه التغيير»[٥].

ولهم فى الضبط طريقتان:

الأولى: ضبط القلم كأن يكتب على المفتوح فتحة، وعلى المرفوع ضمة، وتحت المجرور كسرة، فإذا كان فى الحرف ضبطان رسموهما، وكتبوا بحرف صغير كلمة «معا» وأمعن بعضهم فى الدقة فرسموا تحت الحاء المهملة حاء صغيرة، وتحت الدال المهملة نقطة، وتحت

(١) التنبيه على حدوث التصحيف: ٣٦
(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٦
(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ١٣
(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف . ٣
(٥) شرح ما يقع فيه التصحيف . ٩

السين المهملة ثلاث نقط إلى آخر هذه المصطلحات التى يعرفها من تمرس بقراءة المخطوطات وتحدثنا عنها قبل ذلك.

والثانية: ضبط العبارة، وهو أن يصف الكاتب حروف الكلمة التى هى مظنة التصحيف، بما ينفى عنها الاشتباه بأخواتها التى تتفق معها فى الرسم فيقول مثلا، فى «العَثَ» بالعين المهملة والثاء المثلثة المفتوحة الخ، وبذلك لا تتصحف بكلمة «الغيث». وهذه الطريقة أدق ضبطا، إذ كان الضبط بالقلم عرضه للمحو أو التغيير.

ولكن المتأخرين من العلماء مالوا إلى التفرقة بين المصحف والمحرف وإن جاءت تفرقتهم لفظيّة شكلية.

فما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط، مع بقاء صورة الخط، سمى (مصحفًا) مثل: الموشح والموشّح، وعباس وعياش، وحمزة وجمرة، والثورى والتوزى. فحديث: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال» صحفه أبو بكر الصولى فقال: «شيئًا» بالشين والمعجمة والياء.

والتحريف: هو العدول بالشىء عن جهته. والتحريف قد يكون بالزيادة فى الكلام أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه. فهو بكل هذه التعريفات أعم من التصحيف، ومثال المحرف كحديث جابر: «رمى (أُبَىّ) يوم الأحزاب على أَكْحَلِهِ فكواه رسول الله ﷺ» صحفة غندر وقال فيه (أَبِى) بالإضافة وإنما هو (أُبَىّ بن كعب) وأبوجابر كان قد استشهد قبل ذلك بأُحُد[١].

ويخبرنا التهانوى أنهم قالوا: مخالفة الراوى للثقات، إن كانت بتغيير الحرف أو الحروف، مع بقاء صورة الخط فى السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط يسمى ذلك الحديث (مصحفًا) وإن كان بالنسبة إلى الشكل والإعراب يسمى (محرفًا) وابن الصلاح وغيره سمى القسمين محرفًا.

وقال أبو البقاء فى كلياته[٢]: التصحيف: تغيير اللفظ والمعنى. والتحريف: تغيير اللفظ دون المعنى.

وعلى أى فالتصحيف والتحريف كلاهما وضع. حرف مكان آخر. غير أن التصحيف لايقع إلا بين الحروف المتشابهة فى الرسم الإملائى كالباء والتاء والنون والياء - أو الجيم والحاء والخاء - أو الدال والذال.. كما يقول فى (مضر): (مصر) فهو إذًا تغيير فى النقط فقط.

أما التحريف: فهو استبدال حرف بحرف آخر لا يشبهه فى رسمه مقارب له كما تقول فى

---

(١) علوم الحديث ومصطلحة. ٢٥٥ والباعث الحثيث ١٧٢

(٢) كليات أبى البقاء ص١٢١

(الرجل) : (الدجل) أو بعيدًا عنه كما تقول فى (الرجل) : (الأجل) . وبعض من النساخين ينقلون الغين فاء والفاء غينا، والدال لاما، واللام دالا، وهكذا، ومثل هذه الأمور، لا تخفى على المحقق المتمرس بالخطوط القديمة.

ولكننا نلاحظ أن كلمة تصحيف لها شهرة تفوق كلمة تحريف، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على النوع، وارتباطها بسببه الذى هو القراءة من الصحف، ولكن ما هـو السّبب أو الأسباب التى جعلت هذه الظاهرة تحدث فى الكتابة العربية؟

والإجابة عن ذلك فى عبارة مختصرة هى: الخط العربى وقابليته للتصحيف والتحريف، ذلك أن حروفه متشابهة، يميز بينها النقط الإعجامى، ورسم الحروف نفسها يقرب بعضه من بعض، فمثلا تجد محقق كتاب الأغانى يثبت قول أبى الفرج الأصفهانى: «حدثنى حمزة بن ربيعة»[١] ومحقق ثان لنفس الكتاب يقول إنما هى «حدثنى ضمرة بن ربيعة»[٢] ولكـل وجهة نـظره وبرهـانه ومراجعه.

ولنضرب مثلا ثانيًا من نفس المرجع، يقول : محقق الجزء السابع عشر ص٢١٢ : « رحم الله معاوية إن كنا لنخدعه فيتخادع لنا ! وما ابن أنثى (بأكْرم) منه، وإن كنّا لنعرفه يتفارق لنا، وما الليث (المحْرِبُ) بأجرأ منه ».

ثم يأتى محقق ثان فيثبتها «... وما ابن أنثى (بأمكر) منه... وما الليث (المجرِّب) بأجرأ منه» ولكل من المحقّقيْن وجهة نظره وحدسه وثقافته التى يبرهن بها على صدق نظره.

والمهم عندى أن أثبت أن الخط العربى فى أصـل وضعه كـان أهم أسباب التصحيف والتحريف، والأمثلة كثيرة جدًا يمكن للمتأمل أدنى تأمُّل أن يلحظها، فمثلا : جابر، حائر، جاء برٌّ.. ذؤابه، ذَوّابة.. وحبّذا، جيدا.. ونُمَيرْ، تَمَيّز، بمَيْر.. وقَلْبُ،فَلَبَ، فُلّب.. ونَجيب، نُجَيْب، تَجَنّب، بحيْثُ، بجيب، نحيبُ، تحنًّ، يحتث[٣] وكل ذلك سببه قرب رسم الحروف بعضها من بعض. عند المقارنة بين الجزء السابع عشر، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، وما يقابله فى نشر دار الشعب، هذا فضلا عما ملئت به بطون الكتب من الأمثله التى لا تحتاج إلى مقارنة ولا إلى تأمل[٤]

---

(١) الأغانى: حـ ١٧ ٣٦٠ ط الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧١

(٢) الأغانى حـ ١٧ ٦٦٩٠ ط الشعب سنة ١٩٧١

(٣) انظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٢٧ ومابعدها للصفدى بتحقيق الدكتور سيد الشرقاوى

(٤) تناول هذه الظاهرة من المعاصرين الأستاذ الدكتور محمد بيه حجاب فى مجلة كلية دار العلوم العدد الثالث سنة ١٩٧١، فليرجع إليها من أراد الاستزادة

والذى يترتب على تبادل الحروف المتميزة بالنقط فى التصحيف، حدوث كلمات جديده ذات معنى يخالف معنى النص أصلا وقد تكون الكلمات المحدثة من التصحيف لا معنى لها إطلاقًا، وإنما هى هراء لَغوِىّ لا يفيد شيئا. قال الجاحظ: «مررت بمعلّم وهو يلقّن صبيًّا:

يَـا أبـا الفَيَّـاشِ جَـشِّى أخْـرَجَ الـفِتْـيَـانَ غَـشًّـا
لَـيْشَ فى الأرْضِ أيـاسٌ شَـرِنُـوا أيْـلَحَ مَـشًّـا

فقلت (أى الجاحظ) : بالعبرانية هذا ؟ قال : لا. هو بالعربية فلما تـأملته إذا هـو مكتوب :

يـا أبـا الـعبّـاس حُبِّـى أخـرجَ الـفِـتْـيـانَ عـنًّـا
لـيْسَ فى الأرض أنَـاسٌ شـرَبُـوا أمـلَحَ مِـنًّـا

فقلت : أيها المعلم، إنك ضائع بهذا البلد ! قال : نعم، قذور ومرازيق[١].

فتغيير نفط حروف الكلمات أنتج كلمات لا معنى لها، حتى ظنها الجاحظ كلاما بالعبرانية، وقدم للمعلم بسببها النصح الساخر قائلا : أيها المعلم إنك ضائع بهذا البلد.

والأصل فى التصحيف: أن يكون من أخطاء النظر فى الصحف كما رأينا، ومنه كانت تسميته. ولكن منه نوعا يسمى تصحيف سمع : وهو أن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب على وزن اسم آخر ولقب، أو اسم آخر واسم أبيه. والحروف مختلفة شكلا ونقطا، فيشتبه ذلك على السمع كحديث (عاصم الأحول) رواه بعضهم فقال: «عاصم الأحدب» قال ابن الصلاح: «فذكر الدارقطنى أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب - والله أعلم - إلى أن ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة، وإنما أخطأ فيه سمع من رواه»[٢].

وكثره وقوع التصحيف فى أسماء الرواة ورجال السند، حملت النقاد على العناية بالمتشابه من هذه الأسماء، بل جاوزه إلى معرفة المتشابه فى قبائل الرواة وبلدانهم وكناهم وصنائعهم، وإلى معرفه من له أسماء متعددة، ومن اشتهر بالاسم دون الكنية، والمؤتلف والمختلف من الأسماء والألقاب والأنساب، وصنعوا فى ذلك كتبًا كثيرة طبع بعضها ولايزال الكثير منها مخطوطا، يقول ابن كثير عند حديثه عن ما يجب أن يعرف من أوطان الرواة وبلدانهم.

(١) محاضرات الأدباء: ١/٦٣
(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٢٣٣ وانظر الباعث الحثيث: ١٧١

«وهو مما يعتنى به كثير من علماء الحديث، وربما ترتب عليه فوائد مهمة منها: معرفة شيخ الراوى، فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلده تعين بلديه غالبا، وهذا مهم جليل، وقد كانت العرب إنما ينسبون إلى القبائل والعمائر والعشائر والبيوت، والعجم إلى شعبها ورساتيقها وبلدانها، وبنو إسرائيل إلى أسباطها، فلما جاء الإسلام وانتشر الناس فى الأقاليم نسبوا إليها أو إلى مدنها أو قراها»[١].

والتصحيف فى جميع صوره غالبا ما يغير المعنى ويشوه الحقائق. صوّب محقق الأغانى طبعة الهيئة نص أبى الفرج على النحو التالى: «إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أخذ من رجل سوما على فرس، فحمل عليه رجلا، فعطب الفرس فقال عمر: اجعل بينى وبينك رجلا فقال الرجل..»[٢]. والنص فى طبعة الشعب: «.. فحمل عليه رَحْلا فعطب الفرس ..»

ومن القصص الطريفة فى التصحيف ما حكاه ابن النديم رواية عن أبى الحسن الراوندى قال ابن الراوندى: «مررت بشيخ جالس وبيده مصحف وهو يقرأ (ولله ميزاب السموات والأرض) فقلت: وما معنى ميزاب السموات والأرض؟! قال: هذا المطر الذى ترى. فقلت: ما يكون التصحيف إلا إذا كان مثلك يقرأ. ما هكذا إنما هو ﴿مِيراثُ السَّمَـوات والأَرْضِ﴾ فقال: اللهم غفرا أنا منذ أربعين سنة أقرؤها وهى فى مصحفى هكذا[٣].

وقال الأخفش أنشدت أبا عمرو بن العلاء:

قالت قُتيلةُ مَا لَه ... قدْ جَلّلتْ شيبًا شُواتَه؟!

فقال أبو عمرو: كبرت عليك رأس الراء فظنّنها واوا. فقلت: وما سراته؟ قال سراة البيت ظهره، قال الأخفش: ما هو إلا (شواته) ولكنه لم يسمعها[٤].

وفى كتاب (الشعر والشعراء)، قصيدة لحميد بن ثور الهلالى فى وصف ذئب وامرأة:

تَرى ربَّةُ البهْمِ الفِرَار عَشِيَّةً ... إذَا مَا عَدا فى بَهْمِهَا وهَو ضَائِعُ

رأْته فَشكّتْ وهوَ أكْحَل مَائِلٌ ... إلى الأرْضِ مَثْنِىٌّ إليْهِ الأكَارِعُ

هكذا جاء فى الطبعتين (دى غويه والشيخ شاكر) (أكحل مائل) وهو خطأ وصحة التحريف:

---

(١) اختصار علوم الحديث ٢٤٨

(٢) حـ ١٧ - ٢١٧

(٣) ملحق الفهرست. ٥

(٤) المزهر ٢/٣٦٥

رأتْـهُ فشكت وهــوَ أطْحَــلَ مَـائِـلٌ إلَى الأَرْضِ مــثْـنيٌّ إلَــيْــهِ الأكــارِعُ

وكذلك جاء فى ديوان الشاعر ص ٣٧ وأمالى المرتضى ٤/١٢١، وحماسة ابن الشجرى ص٢٥٧ وفى لسان العرب (١٣ : ٤٢٤) قـال ابن سيدة : « الـطحلة لون بـين الغبرة والبياض بسواد قليل كلون الرماد. ذئب أطحل وشاة طحلاء »(١).

ويحكى لنا شيخ العروبة طُرفًا مليحة من أنواع التصحيف منها: أن رجلا من المحدِّثين قال: «عن رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن الله (عن رجل) فجعل الله شيخا ولو قال (عز وَجَل) لكان صادقا، ومن ذلك الذى قال؛ (مسح وجهه من القبح) ولم يعرف أن يقرأ (زمن الفتح)، ومنه أن تلميذا قرأ على معلم: ﴿إنَّ السمواتِ والأرْض كَانَتَارَتْقًا﴾ فقال المعلم: ويحك ! زيفًا »(٢).

* * *

وليس الأدباء أو المَحَدِّثون فقط هم الذين اهتموا وحدهم بالتصحيف، فتلاعبوا به، بل نرى رجالا عظماء فى عصور الإسلام الزاهـرة عالجـوا مشكلته وحـاولوا حلهـا، فهناكَ أبوالريحان البيرونى يشكو فى كتابه (الصيدنة) خطر التصحيف فى أسماء النبات والعقاقير فى العربية، وفى سائر اللغات المحررة بحروف عربية إذا يقول: «ولكن للكتابة العربية آفة عظيمة، هى تشابه صور الحروف المزدوجة واضطرارها فى التمايز إلى نقط المعجم، وعلامات الإعراب التى إذا تركت استبهم المفهوم منها، فإذا انضاف إليه إغفال المعارضة وإهمـال التصحيح بالمقابلة، وذلك بالفعل عامٌ عند قومنا،تساوى به وجود الكتاب وعدمه، بل علم ما فيه وجهله»

وكذلك يروى أن حنين بن إسحاق كان يحتاط فيما يبلغه من أسماء الأدوية، ففزع من الحرف ذى اللبس إلى آخر يضعه مكانه، فمن ذلك أنه كان يكتب (الصعتر) ويقول أخاف أن يقرأ (الشعير) فيصير به الدواء داء(٣).

إذَن فطريقة الرسم العربى فى تشابه الحروف يعود إليها المسئولية الأولى عن ظاهرة التصحيف والتحريف، ومع ذلك فقد عاون على إشاعة هذه الظاهرة الورّاقون الذين تنحصر جهودهم فى احتراف الوراقة، لنسخ الكتب وبيعها للناس، ولم يكن للنّساخ والوراقين غالبا علْمٌ باللغة حتى يتمكنوا من التمييز بدقة بين كلمة وكلمة، يعتمد التمييز بينها على نقطة أو حركة أو تغيير أحد الحروف، وحينئذٍ يحدث الخلط بين ذلك فى الكتابة، وهذا نفسه معنى

(١) انظر. مقدمة الشعر والشعراء ٥١٤

(٢) الحضارة الإسلامية. ٧٢

(٣) انظر المنتقى ١٨٠

(التصحيف والتحريف) ويشترك فى ذلك علماء اللغة أنفسهم – على قلة – فإنّ أحدهم قد يفهم الكلمة فهما خاصا يسوغه السياق له أو يسوغه هو لنفسه، ثم يقرؤها ويرويها كما فهم وإن لم يتفق ذلك الفهم مع أصلها وما قصده منها صاحبها.

فهذه الأمور الثلاثة السابقة:

١ – تشابه رسم الحروف العربية.
٢ – النُّسّاخ.
٣ – وَهْم العلماء.

يعود إليها مجتمعة مسئولية التصحيف والتحريف، وإن كان الرسم الكتابى أعظمها مسئولية فى ذلك.

قال الجاحظ عن تحريف النساخ: «لربما أراد مؤلِّفُ الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام... ثم يصير الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر، فيسير فيه الوراق الثانى سيرة الوراق الأول، ولا يزال الكتاب تتناوله الأيدى الجانبية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطا صرفا وكذبا مصمتا»[١].

وقال أبو أحمد العسكرى: «الاحتراس من التّصحيف لا يدرَك إلا بعلم غزير ورواية كثيرة، وبمعرفة مقدّمات الكلام وما يصلح أن يأتى بعدها، مما يشاكلها وما يستحيل مضاهاته لها، ومقارنته بها، ويمتنع من وقوعه بعدها، وتمييز هذا مستصعب عسر»[٢].

هذا وقد تُحرَّف النصوص عمدا مع سبق الإصرار، وهذا ما يسمى بالتزييف، ويكون ذلك نصرة لرأى مع معرفة وجه الحق فيه، وهذا من أخطر الأمور على المحقق الذى يتصدى لنشر كتاب، يخبرنا حمزة الأصفهانى أن سيبويه صدّر كتابه بباب ضمنه أشعارا على رواياتٍ توافق ما بنى عليه الباب، ويخالفه رواة الشعر فى أكثرها، فمنه روايته لقول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكِ وَالأنباءُ تَنْمِى ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ؟

ورواه غيره «أَلَمْ يبلغكَ» وإذا روى هكذا لم يكن لسيبويه فيه حجة[٣].

وقال أبو أحمد العسكرى: «مما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه ماروى عن سيبويه عندما احتج به فى عطف الاسم المنصوب على المخفوض قول الشاعر:

(١) الحيوان. ١/٧٩
(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢
(٣) التنبيه على حدوث التصحيف ١٥٠.

مَعَـاوِىَ إنَّنَـا بَشَـرٌ فـأَسْجِـعْ   فَلَسْنَـا بِـالجِبَـالِ وَلا الحَـديـدَا

وغلط على الشاعر! لأنَّ هذه القصيدة مشهورة، وهى **مخفوضة كلها**:

مَعَـاوِىَ إنَّنَـا بَشَـر فَـأَسْجِـعْ   فَلَسْنَـا بِـالجبـالِ وَلاَ الْحَـدِيـدِ
أَكَلْتُـم أرَضَنَـا فَجَـرِدْ تُمـوهَـا   فَـهَـلْ من قـائـم أو منْ حَـصِيـد
فَـهَبْـهَـا أمّـة هَلَكْت ضِيَـاعَـا   يَـزِيدُ يَسُـومُهَـا وَأبـو يَـزِيـد[١]

فإرادة النحاة موافقة الباب هى السبب فى تحريف الرواية على الشعراء، وكان لبعضهم دور فى هذا التحريف، فإنهم كانوا يميلون إلى الرواية التى تتفق وغايتهم! راجحة كانت أم مرجوحة، ما دامت تخدم القضية التى تعرّضوا لها وتثبت القاعدة التى يرونها ويريدونها.

وليس تحريف النصوص خدمة للرأى مقصور على علماء اللغة فقط، بل وجدت بالصفة نفسها بين علماء الفقه، والفروع ورجال الحديث، وغيرهم.

يتلخص لنا مما سبق أن الدوافع وراء تحريف النصوص تتلخص فى الآتى:

١ - غلط الدارس فى سماع الرواية، فانحرفت لديه عن حسن نية، وهو ما يسمى بتصحيف السماع.

٢ - غلط القارئ فى رسم الحروف وهو ما يسمى تحريف القراءة.

٣ - تحريف النص نصرة لرأى، مع معرفة وجه الحق فيه.

والحديث عن التصحيف والتحريف لا ينتهى كثرة وطرافة وهو متفرق فى كتب الأدب مجموع فى مظانه، والأخبار متضافرة على أن التصحيف وقع فى القرآن مثلما وقع فى الحديث واللغة والأدب. ومن وأقدم من ألف فى التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهانى، المتوفى سنة ٣٦٠ هـ ألف كتابا سماه: (التنبية على حدوث التصحيف) وجاء بعده أبو أحمد العسكرىّ، المتوفى سنة ٣٨٢ هـ وألف فى ذلك كتابين أولها: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»، والثانى: «تصحيفات المحدِّثين» ولعل كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلىّ بن حمزة البصرى المتوفى سنة ٣٧٥ هـ مما يصح أن يجعل بين كتب التصحيف والتحريف.

---

(١) شرح ما يقع التصحيف والتحريف ٢٠٧

الأخطاء النحوية

ويلحق بالتحريف: الأخطاء النحوية التى ارتكبها النساخ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب فى النسخ الأصلية، فكثير ما يبدِّلون الصحيح فى الأصل بالدارج فى لغتهم، فتراهم مثلا يبدلون النصب والجزم بالرفع، والمؤنث بالمذكر، والفاء بالواو إلى غير ذلك، وقد يكثر خطؤهم فى الأعداد الحسابية، لأن العادة جرت أن ينطقوا بالأعداد طبقا للغة الدارجة ولهذا السبب فإن النسخ التى لا خطأ فيها فى الأعداد نادرة.

وبحث الخطأ النحوى يحتاج إلى ملاحظة دقيقة، فقد يكون هذا الخطأ من الناسخ، كما أنه قد يكون من المؤلف، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلا، فيجب أن يتعرّف المحقق على شخصية المؤلف، ليرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه أو لا؟ ويجب أن يقدر قيمة النسخة، فإن كانت قديمة مشكولة بعناية تامة تدل على أن كاتبها حسن الفهم، رأينا أن خطأ الكاتب فى النحو بعيد الاحتمال.

نسب صاحب القاموس إلى الفراء قوله: «والجرُّ: أصل الجبل، أو هو تصحيف للفراء، والصواب: الجراصل، كعُلابط: الجبل[١]» هذا كلام صاحب القاموس وتعقبه شارحه صاحب التاج فقال: «والعجب من المصنف، حيث لم يذكر «الجراصل» فى كتابه هذا ولا تعرض له أحد من أئمة الغريب، فإذن لا تصحيف كما لا يخفى[٢]».

والمقابلة بين النسخ غير المتناسبة، أى التى ليست من فئة واحدة، فإذا اتفقت على الخطأ عزوناه فى مثل هذه الحالة إلى المؤلف، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطردًا فى كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف أيضًا.

وهذه القواعد كلها احتمالية، فإذا وجدنا النسخ غير متفقة فى الخطأ كان هناك احتمالان: إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف، وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا وقعنا على النسخة الخطية التى كتبها بيده.

والعبارات المعتلة التى تحمل الخطأ النحوى مرجوحة، أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التى لا تحمل هذا الخطأ، كما أن التى تحمل الخطأ اللغوى أو يستحيل معها المعنى أو ينعكس

(١) القاموس المحيط (جرر).
(٢) تاج العروس ٩٥/٣

أو يستغلق فهمه هى رواية مرجوحة، أحق منها بالإثبات رواية النسخة السالمة من هذه العيوب، وهذا كله فى النسخ الثانوية، أما النسخ العالية فإن المحقق حرِىّ أن يثبت ما ورد فيها على علاّته، خطأً كان أو صوابا، على أن ينبه فى الحواشى على صواب ما رآه خطأً، حرصا على أمانة الأداء.

وقديما قال النواوى: «ينبغى ألا يروى بقراءة لحَّان أو مصحّف، وعلى طالب الحديث أن يتعلّم من النحو واللغة ما يسلم به من اللحن والتصحيف، وطريقه فى السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق، وإذا وقع فى روايته لحن أو تحريف فقد كان ابن سيرين وابن سخبرة يرويه كما سمعه. والصواب، هو قول الأكثرين يرويه على الصواب. وأما إصلاحه فى الكتاب فجوزه بعضهم، والصواب تقريره فى الأصل على حاله، مع التضبيب عليه وبيان الصواب فى الحاشية»[١].

أما برجشتراسر فيروى قاعدة مؤداها: «أن النص الأصعب هو الصحيح» أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بسهولة والأخرى تفهم بصعوبة فضلنا الثانية. ويحتج بذلك على أنه لا يتصوّر أن يبدّل الناسخ شيئا مفهوما بشىء غير مفهوم، أو بشىء لا يفهم إلا بصعوبة، والمحتمل ضد ذلك. وعلى هذا يجب أن نحترز مما يسهل فهمه فكثيرا ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم فعلينا إذن أن نستخرجه[٢].

* * *

(١) التقريب والتيسير ٣١٧ - ٣١٨

(٢) انظر برجشتراسر. ٨٦

المستَشْرقُون، وأثَرُهم فى تحقيقِ النّصوص العربيَّة

ظهرت كتب كثيرة فى البلاد العربية تتحدث عن المستشرقين وتبرز جهودهم فى مجالات الدراسات الشرقية عامة والعربية خاصة، ولكن هذه الكتب - أو ما تمكنا من الاطلاع عليه برغم قيمتها العلمية وبرغم تعدد جوانب دراستها - لا تعطينا تعريفًا ثابتًا محددًا للمستشرق؛ فيظل بذلك الفراغ قائمًا، وفى حاجة إلى مزيد من الجهد لنصل إلى التعريف بالمستشرق.

عرّف المفكر الألمانى المعاصر (رودى بارت)[1] الاستشراق فقال: «كلمة استشراق مشتقة من كلمة شرق، وكلمة شرق تعنى مشرق الشمس، وعلى هذا يكون الاستشراق هو علم الشرق، أو علم العالَم الشرقى».

ولكنه يجد نفسه فى حيرة فيتساءل: ما معنى كلمة شرق؟ إن مفهوم الشرق يختلف تبعًا لاختلاف المكان والزمان، فقد تعرضت لفظة شرق فى أعقاب الفتوحات العربية الإسلامية لتغيير كبير فى معناها ومدلولها، وفى نهاية الأمر لا يصل بارت إلى تحديد ثابت نهائى لمفهوم كلمة شرق، ويعترف هو بذلك[2] وإذا كان من الصعوبة وضع تحديد ثابت للشرق فإنه من العسير أيضًا تعريف المستشرق تعريفا جامعًا مانعا؛ ولكن يمكننا أن نرتضى أن مفهوم الاستشراق: هو تخصيص علماء غربيين فى الدراسات الشرقية على اختلاف مجالها.

إذًا فالمستشرق فى أبسط صورة: عالم غربى يهتم بالدراسات الشرقية.

وكلمة (مستشرق) الفعل منها: استشرق أى طلب الشرق فالسين والتاء فى هذا الفعل للطلب، وكان هؤلاء الذين يتعلمون لغة الشرق، ويدرسون علومه وحضارته، ليكون لهم علم تام بأحواله الاجتماعية والسياسية والعقلية، يطلبون بذلك أن يندمجوا فيه كل الاندماج، ليكون فهمهم له، وحديثهم عنه، وحكمهم عليه، خاليا من التخيّل، بعيدا عن التوهم، أو بمنأى عن التزيّد، والمبالغة.

والمستشرقون: جماعة من علماء الغرب - جمهورهم من الرهبان - تخصصوا فى لغات الشرق وعنوا بالبحث فيها، والسؤال الذى يفرض نفسه الآن: متى كان ذلك؟

---

(١) الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية.

(٢) المرجع السابق ص ١٢.

ترجع بداية الاستنراق إلى القرن التانى عشر، ففى عام ١١٤٣ م تمت ترجمة القرآن لأول مرة إلى اللغة اللاتينية، وكان ذلك على أرض الأندلس، وفى هذا القرن أيضًا ظهر أول قاموس لاتينى عربى، وفى القرن الثالث عشر، والرابع عشر بذل رايمو ندوس لالوس - المولود فى ميورقه - جهودًا كبيرة لإنشاء كراسى لتدريس اللغة العربية، وكان قد تعلم العربية، «وكان الهدف من هذه الجهود فى ذلك القرن والقرون التالية هو التبشير: وإقناع المسلمين بلغتهم ببطلان الإسلام، واجتذابهم إلى الدين المسيحى»[1].

والمستشرقون - فى غالبيّتهم - يهود أو مسيحيون، أو ملحدون، حتى المسيحيون منهم، غير المسيحيين منـا، فهم إما بُـرُوْسْتَنْتِيّون، أو كـاثوليـك، وجمهرة المسحيـين فى مصر من الأرثوزكس، فكيف نتوقع من الأوربى المسيحى أو اليهودى أن يصدر من القول ما يماثل قولنا. إنه لو فعل ذلك وكان صادقا لحكمنا عليه بالإسلام إن كان ما يقوله خاصا بالدين ولو فعل غير صادق لكان منافقا، ولو صحت منا العقيدة وسلم لنا المنهج العلمى، وجب علينا ألا نقبل أقوال المنافقين وإذن فالاختلاف بيننا وبين المستشرقين أمر طبيعى، لأن كلًّا منا ينهل من مهاد ثقافى مغاير، وليس فى هذا شىء من التعصب على الإطلاق.

وحركة الاستنراق قامت أول ما قامت فى رعاية الكنيسـة الكاثـولوكيـة، وخضعت لإشراف مباشر من كبار أحبارها، يذكر المؤرخ اللبنانى المسيحى فليب دى طرازى أنه: «راح البابوات فى القرنىن النانى عشر والرابع عسر يغرون قصّادهم ورسلهم ورهبانهم بتعلّم العربية ترويجًا لخطتهم الكاثولوكية، وقرر مجمع فينا المنعقد فى سنة ١٣١١ م برياسة البابا إقليميس الخامس: أن تؤسس دروس عربية وعبرية وسريانية فى روما، على نفقـة الحبر الأعظم، وفى باريس على نفقة الملك، وفى أكسفورد، وبولون على نفقة الرهبان، وذلك لكى يكون منهم المبشّرون والوعّاظ الذين يطوفون بالبلاد الشرقية، وكان سفـراء الفاتيكـان مكلّفىن من فبل البابا بمراقبة دروس العربية[2]».

ومن المعـروف أن النهضة الأوربيـة قامت فى أواخـر القرن الخـامس عسر؛ لتخلص الأوربيين من الاعتقادات والتقاليد البالية، والفلسفات الرثة، والرجوع إلى العلوم اليونانية والرومانية، وتلك هى النهضة الفكرية المعروفة بـ Remaissamce وفى الأدوار الأخيرة من هذه الحركه ازداد مىل الفوم فى أوربا إلى معرفة الشرقيين وطـرق تفكيرهم، إذ أن بـين اليونان والرومان، وبىن النسرق صلاب دموية، وعلاقات روحية أدبية، ويصعب فهم فريق دون فهم الفريو الآخر، فجاء الانتقال من العلوم اليونانية اللاتينية إلى العلوم الشرفيه،

(١) بارت ص ٩ الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية.

(٢) دى طرازى - حرائن الكتب العربية ٥٧٧/٢ وانظر. المستشرقون لنحيب العميقى ١٥٢/١

سهلا طبيعيًا، ويعدون من مآثر البابا «لاون العاشر» أنه احتفل سنة ١٥١٤م بافتتاح أول مطبعة عربية فى فانو على ساحل الإدرياتيك[1].



وإذا كان الاستشراق هو اهتمام الغربيين بعلوم الشرق كما قلنا، فأعتقد أن بداية الاستشراق على هذا الأساس هى ولا شك، فتوحات العرب فى الأندلس، واستيطانهم بها حيث أنشأوا مدنيّة زاهيةً زاهرة بالمعارف والفنون، اقتبس منها الأوربيون قسطًا وافرا، فقد كانت أوربا قبل الفتوحات الإسلامية تسبح فى دياجير الظلام، وقد بددت الحضارة العربية هذه الدياجير الحالكة، وأصبح العرب أساتذة للأوربيين، إذْ كان العرب فيما بين القرن الثامن وأوائل القرن الثالث عشر الميلاديين حملة مشاعل الثقافة والحضارة فى ربوع العالم أجمع، وكانت الحضارة العربية هى أساس النهضة فى أوربا، وقد كتبت إسبانيا العربية الإسلامية صفحة من أروع صفحات تاريخ الحضارة فى القارة الأوربية والعصور الوسطى. يشهد بذلك الكاتب الإسبانى الكبير بلاسكوابيا فى كتابه (فى ظل الكاتدرائية) حين يتحدث عن بلاده فيقول: «فى إسبانيا لم تأت النهضة من الشمال مع الجحافل البربرية، وإنما أتت من الجنوب مع الفاتحين العرب، لقد كانت حملة حضارية أكثر مما كانت غزوا. ومن هنا أتت إلينا هذه الثقافة الشابة القوية سريعة التقدم بطريقة مذهلة... فقد جاء من الشرق مع هؤلاء الغرباء: الحرير والقطن والبن والليمون والبرتقال والرمان، وكذلك السجاد والمنسوجات والتيل والمعادن الدمشقية والمساحيق، وبفضلهم كذلك عُرِف العدُّ العشْرى، والجبر، والكيمياء، والطب، وعلم الكون، والشعر المقفًّى. إن فلاسفة اليونان بعد أن كانوا على وشك الانطواء فى النسيان قد استعادوا مكانتهم حين لازموا العربى فى فتوحاته، ولقد سيطر أرسطو على جامعة قرطبة الشهيرة»[2].

ويذكر جارودى المعاصر: أنه قبل نهاية القرن التاسع الميلادى، ترجمت إلى العربية مؤلفات أرسطو وجالينوس وأفلاطون وبطليموس وأرشميدس، وكذلك ميكانيكا هيرون وكتاب (الأشكال القمعية) ومن سنة ٨١٣ – ٨٣٣ م وهى فترة لم تكن أوربا قد تعلمت القراءة! أنشأ المأمون فى بغداد أكاديمية ضخمة (بيت الحكمة) وأصبح بفضلها معرفة الثقافة اليونانية ميسورًا لجميع قراء القرآن، وهكذا فإن الثقافة العربية تعبر عن الوجه الأساسى لعصر النهضة الأوربية، وهو الوجه الإنسانى: أى بعث الماضى.

---

(١) انظر – دى طراز. خزائن الكتب العربية ٢/٥٧٨

(٢) روجيه جارودى – أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية مجلة الطليعة العدد ٢ سنة ١٩٧٠.

ومن الجسور التى اجتازت عليها علوم الشرق إلى الغرب: الحروب الصليبية التى تعتبر من أهم وسائل الاحتكاك الفكرى بين العالم الإسلامى والعالم الأوربى، وبها تعرّف أبناء أوربا بذخائر العرب الرياضية والفلكية والطبية والفلسفية.

يقول برنال: «إن الفضل أعظم الفضل للعلماء العرب فى الحفاظ على هذا التراث وتدوينه ونقله والتأليف فيه، وإن العلماء العَرَب قد بلغوا فى ذلك شأوًا، وأنهم تفوقوا على الإغريق، إذ جعلوا العلم سهلا مستساغا فأقبل الناس على النهل منه، وكانت ميزة تفرد بها العلم العربى».

لقد أدرك الغربيون فضل العلماء العرب[1]، وكانت الجامعات الإسلامية فى الشرق معقد آمال الغربيين، وكعبة قصادهم، وكان علماء المسلمين فى تلك الجامعات يرحبون بضيوفهم وتلاميذهم، وأخذوا ينقلون هذه الدفاتر العلمية ويترجمون هذه الكتب العربية إلى اللاتينية.

تقول المستشرقة الدكتورة «سيجريد هونكة» فى كتابها (فضل العرب على أوربا) أو (شمس الله على الغرب): إن أوربا تدين للعرب وللحضارة العربية، وأن الدَّيْن فى عنق أوربا وسائر القارات الأخرى للعرب كبير جدًّا، وكان يجب على أوربا أن تعترف بهذا الصنيع منذ زمن بعيد، ولكن التعصب واختلاف العقائد أعمى عيوننا! وترك عليها غشاوة حتى إننا نقرأ ثمانية وتسعين كتابا من مائة فلا نجد فيها إشارة إلى فضل العرب وما أسدوه إلينا من علم ومعرفة! اللهم إلا هذه الإشارات العابرة إلى أن دور العرب لا يتعدى دور ساعى البريد الذى نقل إليهم التراث اليونانى.

ويذكر المؤلف فيليب دى طرازى فى الفصل التاسع من كتابه خزائن الكتب: «أن الاستشراق قام فى بداية أمره لغاية دينية محضة، ثم توسع علماء الاستشراق فجعلوه سياسيا ولغويا معًا».

وقد مضى الكلام عن التوجيه الدينى للاستشراق كما ذكرنا عند بارت الألمانى وكما رأيناه من فعل البابوات، ولنقف عند قول طرازى «سياسيا» لنرى نصيب السياسة فى توجيه حركة الاستشراق.



رأينا أن حركة الاستشراق بدأت دينية فى أول نشأتها، وأخذت الطابع الثقافى قبل الغزو الاستعمارى، وأول جماعة أسست لخدمة الاستشراق والانتفاع بجهد رحاله سياسيا قامت فى

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب حضارة العرب لجستاف لوبون، والعرب فى أوربا للدكتور الخربوطلى وبحث الدكتور فيليب حتى «دراسة المشرقيات فى أوربا» مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ يجد كثيرًا من التفاصيل التى توضح أثر الحضارة العربية على الحضارة الأوربية

فرنسا فى سنة ١٧٨٧ م تحت إشراف وزارة المستعمرات، ولم يكن حرص ملوك فرنسا بأقل من حرص أحبار الكنيسة، على إيفاد بعثات إلى الأمصار العربية لجلب ذخائر تراثها، وكان سفراؤهم يندبون رسميا لهذا العمل السياسى، فيذكر صاحب (المستشرقون) نجيب العقيقى (جـ ١/١٥٥): أن مكتبة باريس الوطنية المنشأة سنة ١٦٥٤م تحوى ستة ملايين من الكتب والمخطوطات، منها سبعة آلاف مخطوط عربى، بينها نفائس علمية وأدبية وتاريخية قلما توجد فى غيرها؛ وقد تكوَّنت هذه المكتبة على أيدى المستشرقين الذين أوفدهم الوزير كولبر إلى الشرق، وما أرسله لها نابليون من حملته على مصر، وما ابتاعه قنصل فرنسا بالقاهرة؛ وهكذا تجمع للمكتبة قطع من القرآن على الرق، من القرن الثانى والثالث والرابع للهجرة.

وفى كتاب (خزائن الكتب العربية) ٥٨٧/٢ أن فى مكتبة دير الشوير بلبنان مخطوطة من كتاب وفَيَات الأعيان لابن خلكان على هامشها حاشية أثبتها (أبو النصر الخازن) الذى كان قنصلا لفرنسا فى بيروت على عهد الملك لويس الرابع عشر، وتنص الحاشية على أنه: «فى سنة ١٦٧١ م أرسل عالى الجناب، الملك لويس الرابع عشر، رسله إلى جميع بلدان الإسلام؛ لشراء المخطوطات، وزود مبعوثيه بأوامر شريفة إلى جميع القناصل الفرنساوية؛ ليضعوا رجالهم وأموالهم فى خدمة هؤلاء المبعوثين»، وتفيد الحاشية أن مستشارًا للملك توجه إلى قبرص، فالشام، فمصر فإسلامبول، فبغداد، وظفر من كل بلد منها بكثير من المخطوطات[1].

* * *

وقد أدت الأطماع الأوربية الاستعمارية إلى حرص دول أوربا على اقتناء كنوز الشرق العربى والإسلامى، والكشف عن الحضارة العربية والتراث الإسلامى، فأحسنت كل دولة إلى مستشرقيها فضمَّهم ملوكُها إلى حاشيتهم أمناء أسرار، وتراجمة، وانتدبوا للعمل فى سلكى الجيش والدبلماسية إلى بلدان الشرق، وولَّوهم كراسى اللغات الشرقية فى كبرى الجامعات والمدارس الخاصة والمكتبات العامة والمطابع الوطنية، وأجزلوا عطاءهم فى الحل والترحال، ومنحوهم ألقاب الشرف وعضوية المجامع العلميه[2].

ومضى الاستشراق والغزو الاستعمارى فترة طويلة فى طريق واحد، فأخذ المستشرقون يقلِّبون البحث فى الآداب العربية ولغتها وتاريخها، وساعدوا على تحقيق عدد من المخطوطات التى نقلوها إلى مكتبات بلادهم أو استنسخوها على ذمة نشرها محققة، وقامت من أجل ذلك

(١) انظر مجلة الهلال فبراير سنة ١٩٢١ م العلوم الشرقية فى مدارس أوربا. وعدد نوفمبر سنة ١٩٢٤ م تاريخ دراسة الشرقيات فى أوربا.

(٢) المستشرقون ١١٤٩/٣

صناعة نشر التراث العربي الإسلامي في عدد من العواصم والمدن الكبرى في أوربا، والمستشرق (كابناني) الذى أنفق جهده وماله في تاريخ حركة الفتح الإسلامى سجّل فى مقدمة (حوليات الإسلام) اعترافًا صريحا بأنه إنما يريد أن يفهم سر المصيبة الإسلامية التى انتزعت من الدين المسيحى ملايين من الأتباع فى شتى أنحاء الأرض[١].

والبحث العلمى متى انحرف عن غايته، سواء كان هذا الانحراف لمصلحة دينية أو سياسية، أعوزته النزاهة التى هى جوهر البحث، والحرية التى هى مناط سلامته.

وقد رأينا تفسيرات بعض هؤلاء المتعصبين مشحونة بأباطيل يزعمون أنها مما هدى إليه استقراؤهم لتراثنا، ويفرضون لها حرية علمية، حيث يسوقون أدلة وشواهد من نصوص فى التراث انحرف بها الهوى والتعصب، فضلّوا ضلالاً بعيدًا.

ورأينا منهم من يجرد نفسه للبحث النزيه ثم يخونه الحق، أثرًا لما يسيطر على ذهنه ويسجله عقله الباطن من أفكار سابقة عن عقيدة المسلمين وتاريخهم، يعزّ عليه أن يتخلّص من احتكامها فى توجيه النصوص.

والمستشرقون ثلاثة ضروب:

١ - ضرب لم يملك ناصية اللغة فأخطأ فى نشر الكتب، وفى فهم النصوص، لكنه حفل بأمور سكلية لا فائدة لنا منها.

٢ - وضرب أثرت فى دراساتهم مآرب السياسة والتعصب للدين، فوجهوا الحقائق وفسروها بما يوافق أغراضهم أو ما يسعون إليه، ولعل هذا الضرب هو الذى دفع الشرقيين من المسلمين العرب أن يرتابوا بالمستشرقين جميعا، لأن من المؤسف أن يسخّر هؤلاء العلم الذى يسمو به الإنسان لإذلال الإنسان أو استعباده، أو الطعن على تراثه وعقيدته بغير الحق.

٣ - لكن فريقا بالنا أُوتِىَ الكثير من سعة العلم والتمكُّن من العربية والإخلاص للبحث، والتحرر والإنصاف، فكانت دراساتهم منمرة وأعمالهم مباركة، وكانوا جديرين بكل إجلال.

وفى العصر الحديث: ظهرت دوافع أخرى للاستشراق منها: الدوافع الاستعمارية والدوافع العلمية البحتة المخلصة، وانكمشت الدوافع الدينية وتضاءلت، ولكنها لم تنعدم، وكثيرا ما رأيناهم يوازنون بين الآداب العربية والآداب الأجنبية، أو بين العلوم العربية والعلوم الغربية، ليخرجوا دائما بتفضيل الآداب الغربية على الآداب العربيه والإسلاميه،

---

(١) تراثنا بين ماض وحاضر ٥٤

وبالتالى إلى إبراز نواحى النشاط الثقافى للغرب، وتفضيلها على أمثالها فى تاريخ العرب وآدابهم.

فمثلا عندما تناولوا تصحيح النصوص (وهو ما يعرف الآن بتحقيق النصوص) رأينا من يقول: إن هذا منهج اتبعوه فى نشر آدابهم القديمة، ثم انتقل إلى العرب بعد ذلك ! وإننا لا ننكر أن هذا المنهج اتبعوه فى نشر تراثهم، لكن الذى ننكره أننا أخذنا هذا عنهم ! فهذا المنهج عندنا كما سبق أن رأينا بالتفصيل منذ العصور الأولى للإسلام، ولكى لا أغمطهم حقهم أقول: إنهم هم الذين أخذوا هذا المنهج عن العرب، فأحيوا به تراثهم، ثم نقلوه إلينا بعد أن أفادوا به وأضافوا إليه.

أخذ الأوربيون عن العرب كل ما نفعهم يوم نهضتهم من ضروب المعارف البشرية، وهاهم اليوم يعيدون إلينا شيئا مما تعلموه من أجدادنا وزادوه بعلمهم، وبارتقاء الزمن وتداول الأيام، وهذه سنة المدنيّات التى درجت عليها أجناس البشر، والعالَم فريسة العامل، ومن كدح ربح، تقلبت على الحضارة أيد كثيرة، منذ دوّن تاريخها، واليوم وصلت إلى هذا المظهر الباهر، ولا غضاضة على المتأخِّر إذا أخذ عن المتقدم، وما غايتهم من هذا التفاضل إلا خلق تخاذل روحى وشعور بالنقص فى نفوس الشرقيين! وحَمْلِهم من هذا الطريق على الرضا بالخضوع للمدنية العادية الغربية.

وإن الباحث ليرى أن الأطماع الاستعمارية الأوربية بدأت فى العالم العربى والإسلامى منذ مطلع التاريخ الحديث، حينما كان الشرق العربى خاضعا للحكم العثمانى، وسارت حركة الاستشراق مع هذه الحركة الاستعمارية فى طريق واحد، ولما أصاب الدولة العثمانية الضعف الشديد كانت الحملة الفرنسية على مصر والشام هى الصورة الإيجابية العسكرية لبداية الأطماع الاستعمارية فى الشرق العربى، ونستطيع أن نقول باطمئنان: إنها أيضا بداية الاستشراق القائم على دوافع استعمارية.

وكانت حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١م) أولى الحملات الغربية فى التاريخ الحديث، كانت هذه الحملة مجهزة ببعثة علمية قوامها علماء أعلام فى كل ضرْب من ضروب ثقافة ذلك العصر منها: الأثريون، والمهندسون، والأطباء، والمؤرخون، والمستشرقون والمترجمون، اللبنانيون، والمصريون، والسوريون، من أمثال: ميخائيل صباغ (١٧٨٠-١٨١٦) الذى اتصل بالمستشرق دى ساسى والمستشرق كاترمير وعمل فى المكتبة الوطنية بباريس، وإلياس بقطر من مصر (١٧٤٨-١٨٢١) أستاذ العربية فى مدرسة اللغات الشرقية بباريس، ونقولا الترك، ورفائيل زخور المولود فى القاهرة من أصل حلبى، وقد علّم

العربية فى باريس، ثم جعله محمد على مديرًا لمطبعة بولاق فمترجما فى مدرسة الطب، وكان العضو الشرقى الوحيد فى المجمع العلمى المصرى.

قَدِمَ هؤلاء الفرنسيون مزودين بمدنيَّتهم الحديثة، وتقابلوا بهذه المدنيَّة الحديثة مع مدنية العثمانين، فكانت الغلبة للمدنية الحديثة، ومنذ ذلك الوقت أدرك العرب والمسلمون أهمية الحضارة، وأيقنوا أنه لا حياة لشعوب الشرق العربى إلا باتخاذ الوسائل الحديثة حتى نقاوم الغرب بأساليبه.

نشرت حملة نابليون بحوث علمائها، ورسومهم، وخرائطهم فى كتاب «وصف مصر» (١٨٠٩-١٨١٣) ثم حلّ شامبيليون رموز الكتابة الهيروغلوفية بقراءة حجر رشيد (١٨٢٢) وألف لها أجرومية ومعجما (١٨٣٢) فوضع أساس علم الآثار المصرية، ومهَّد السبيل للعلماء، للتنقيب عن عالم عظيم مفقود.

* * *

وفى فترة حكم محمد على فى مصر توافد عدد كبير من المستشرقين، فقد رأى محمد على تدعيم الجيش المصرى من أجل تحقيق سياسة تكوين دولة واسعة يحكمها طوال حياته ويتوارث أبناؤه الحكم فيها من بعده، كما رأى أن ينشئ المعاهد والمدارس العليا، من أجل مدّ الجيش بحاجاته من الأطباء والمهندسين والمهنيِّين وغير ذلك، واعتمد على خبراء أجانب فى تدريب الجيش، وفى المعاهد والمصانع، ولذا قدِمَ إلى مصر كثير من هؤلاء الخبراء واستشرق بعضهم وعاش طوال حياته فى مصر وتأثر بالحياة الشرقية.

دخل المستشرقون بلْدَان العرب والإسلام لأغراض غير علميَّة أول الأمر كما ذكرنا، ثم استحالت حركة الاستشراق إلى أغراض عامة بعد ذلك.

ويحدد المستشرق (بارت)[1] منتصف القرن التاسع عشر موعدًا أصبح فيه الاستشراق علْمًا بعد أن تخلص المستشرقون من الآراء القديمة ومن كل ألوان الانعكاس الذاتى، وبعد أن اعترفوا للشرق بكيانه الخاص وحياته الخاصة، وعند ذلك اجتهد المستشرقون فى نقل صورة موضوعية للشرق، وفهم الموضوعات الشرقية فهما موضوعيا، واستمرت جهود المستشرقين نحو تنقية الاستشراق من شوائبه الدينية والاستعمارية حتى تاريخنا المعاصر، حيث وصل الاستشراق إلى مرحلة التحول النهائى، فأصبح علما قائما على النقد «فإذا وضعنا - بقصد التبسيط - منتصف القرن التاسع عشر فإننا نعنى بهذا فقط أن الصفة العلمية بالمعنى الحديث ظهرت فى هذا الوقت على الاستشراق بوضوح أكثر من ذى قبل».

(١) الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٢

وقد نقل المستشرقون الاهتمام بالتراث العربي إلى داخل جامعاتهم، فأنشأوا بها كراسى للغات الشرقية والأدب العربي، كما فى جامعات السربون بفرنسا، واكسفورد، وكمبردج بانجلترا، وليدن بهولندا.

والاختلاف بيننا وبين المستشرقين أمر طبيعي كما قلنا؛ لأن كل منا ينهل من منهل ثقافى مغاير وليس فى هذا شيء من التعصب على الإطلاق.

ولكن ليس هذا الذى أقوله أننى أبرئ جميع المستشرقين من آثار التعصب على الإطلاق، بل من التعصب الذى يعمى ويصم، وأقول إنهم مثلنا بشر، يحاول كثير منا ومنهم أن يخلص للمنهج العلمى. فيفلح كثيرًا ويخفق أحيانا، كما يضلل الهوى جماعات منهم ومنا أيضًا.

إذن هل يجب علينا أن نتجاهل ما يقولون ويكتبون، مادام هذا اختلاف طبيعًا ولابد منه..؟

لا.. وألف.. لا.

فمن واجب القادرين منا أن يطلعوا على هذه الأقوال؛ ليعرفماينشر فى الغرب عنا، فإذا قدر له أن يكتب باللغات الأجنبية، سعى إلى أن يعطى الصورة التى يؤمن بصحتها، عارفا بما يناقضه ليفنده، وبما يؤازرها ليؤكده.

ومن واجب العلماء المتميزين منا، أن يطلعوا على هذه الأقوال؛ ليعرفوا الآراء المغايرة، فتثرى رؤاهم.

ومن واجب الباحثين والدارسين الاطلاع عليها والإفادة منها، مع النصح لهم بفهمها، وفهم مهادها وظروفها، ومعرفة أين، ومتى، يمكن الرجوع إليها. وإثراء البحث بها.

وليس من صالحنا فى شيء أن نهاجم دون أن ندرس، بل أن نحسن الدرس لنحسن الفهم، فنحسن التصور، فحسن الاستفادة عندما نريد الاستفادة، ويجب علينا ذاك، ونحسن النقد عندما نضطر إليه، فيقوم نقدنا على قواعد وطيدة تكسبه الصحة والبقاء.

وقد ظهر نشاط الاستشراق والمستشرقين خلال القرن التاسع عشر فى صور متعددة منها:

١ - استعانة المستشرقين بالعلماء العرب:

استعان المستشرقون كثيرًا بأهل اللسان العربي، فى تحرير نصوص التراث العربى ونشرها عندما أنشأوا بجامعاتهم كراسى للغات الشرقية والأدب العربي، ومن عجيب ما يذكر أنهم قد أنشأوا فى هذه الأقسام التى تعنى بالتراث العربي، وظيفة: «قارئ نصوص» بجانب الأساتذة والمحاضرين، وقد عمل فى هذه الجامعات بعض الأساتذة العرب، مثل

الشيخ حسن توفيق العدل، الذى تعلم فى الأزهر وتخرج فى مدرسة دار العلوم سنة ١٨٨٧م، وكان معلما لِلّغة العربية فى المدرسة الشرقية ببرلين، مدة خمس سنوات، واختير أستاذا للغة العربيه فى كمبردج بإنجلترا، سنة ١٩٠٣م وخلال السنوات التى لم تطل قبل موته المفاجىء ترك مؤلفات كثيرة، طبع بعضها.. ومن أهم ما تركه: «البيدادوجيا» الذى رأينا طبعته سنة ١٨٩١م وقد رأيناه فى معرض خريجى دار العلوم الذى أقيم سنة ١٩٩١م بمبنى الدار فى جامعة القاهرة وكان له فيه أيضا «تاريخ آداب اللغة العربية» الذى طبع بعد وفاته بعامين سنة ١٩٠٦م وكذلك «أصول الكلمات العامية» الذى طبع سنة ١٨٩٩م، وكان حسن توفيق العدل من أعضاء الجمعية الأسيوية الملكية بلندن، ولم يكن فيها أجنبى عن الإنجليز غيره، وتوفى هناك سنة ١٩٠٤ م تم نفل إلى مصر.

وقد بدأت الاستعانة بالخبرات العربية مبكرة، فمن أوائل من استفاد منهم المستشرقون:

رزق الله حسّون: صحافى متأدب، ولد فى حلب سنة ١٨٢٥م وتنقلت به الأيام بين تركيا وروسيا وانجلترا، فأجاد لغاتها، وتنقل أيضا فى باريس، ولندن، ومصر؛ لجمع المخطوطات العربية واستنساخها، فكانت أساسا لمكتبته المعروفة بلندن.

الشيخ محمد عياد الطنطاوى الجوهرى: نسبة إلى المحلة الجوهرية أحد قسمى محلة مرحوم، وقد يقال له: « الطنطاوى المرحومى » نسبه إلى « محلة مرحوم » وهى إحدى البلاد الكبيرة المجاورة لمدينة طنطا، وتعتبر الآن ضاحية من ضواحى طنطا ، عاصمة محافظة الغربية .

وتعلم فى معهد طنطا الدينى، وتخرج فى مدرسة دار العلوم سنة١٨٩٣م، ودرّس فى معهد طنطا الدينى وفى مدرسة دارالعلوم، واتصل به بعض المستشرقين، فـدعى لتدريس اللغـة العربية فى معهد اللغات الشرقية ببطرس بورج (لييننجراد) من أعمال روسيا، فسافر إليها سنة ١٢٥٦هـ واستمر يعمل بها إلى أن توفى هناك، وقد تخرج عليه بعض المستشرقين من الروس وغيرهم. وله حوالى ثلاثين مؤلفا فى النحو والفلسفة والإسلاميات.

إبراهيم عبد الفتاح طوقان: من الذين استعان بهم المستشرقون، وهو شاعر فلسطينى ولد سنة ١٩٠٥م وتوفى سنة ١٩٤١ وقد تعلم فى الجامعـة الأمريكيـة ببيروت وبـرع فى الأدبين: العربى والانجليزى.

وقد ساعد المستشرق الأمريكى لويس نيكل فى نشر النصف الأول من كتاب (الزُّهَرَة) الذى طبع بمطبعة الآباء اليسوعيين فى بيروت سنة ١٩٣٢م على نفقة المعهد الشـرقى فى جامعة شيكاغو.

وتلا هذا الجيل نفر من أفذاذ العلماء العرب، أفاد منهم المستشرقون إفادات طيبة، أذكر

منهم: أحمد زكى باشا، (شيخ العروبة) وأحمد تيمور باشا، ومحمد محمود بن التلاميد التركزى الشنقيطى بمصر. والشيخ طاهر الجزائرى، فى دمشق، وحسن حسنى عبد الوهاب، فى تونس، وابن أبى شنب، فى الجزائر، وعبد الحىّ الكتّانى، فى المغرب الأقصى.

٢ – الجمعيات الآسيوية والمعاهد الشرقية:

وهى جمعيات أنشأها المستعمرون أول الأمر لدراسة شئون المستعمرات التى يحكمونها ومعرفة لغاتها، وتاريخها، ومن أشهرها: الجمعية الآسيوية بلندن التى أسست سنة ١٧٢٣م، والجمعية الآسيوية بفرنسا سنة ١٨٢٠ ولكل منها مجلة مشهورة تعنى بالبحوث الإسلامية والشرقية والعربية، كما تقوم بنشر الكتب العربية المخطوطة نشرًا علميًا، تعنى فيه بالتعليقات والفهارس المنظمة وترجمة لمختارات من النصوص.

وقد صار لكل من ألمانيا وإيطاليا وأمريكا جمعيات آسيوية ذات نشاط ملحوظ، وتعددت معاهد الدراسات الشرقية، ومن أشهرها: معاهد روما، وموسكو، وطشقند، ومدريد، ولندن، وباريس.

٣ – المؤتمرات:

ومن نشاط المستشرقين المؤتمرات التى تعقد فى المدن الكبرى، ويدعى إليها المستشرقون من مختلف الدول، كما يدعى إليها الأفذاذ من علماء الشرق، وتلقى فيها البحوث وتدور المناقشات، وقد كان لهذه المؤتمرات أثر واضح فى نهضة التحقيق عند العرب، إذ كان من علماء الشرق الذين حضروا هذه المؤتمرات عبد الله فكرى، وأحمد زكى، وأمين الخولى، وعائشة عبد الرحمن، وغيرهم من الأوائل الذين لهم باع فى هذا الحقل.

وقد عقد أول مؤتمر فى باريس سنة ١٨٧٣ ثم توالت المؤتمرات وصارت تعقد دوريًّا كل ثلاث سنوات. وبلغ عدد الدورات ستًا وعشرين دورة عقدت كلها فى مدن أوربية ماعدا الدورة الثالثة والعشرين التى عقدت فى تركيا سنة ١٩٥٤م والدورة السادسة والعشرين التى عقدت فى نيودلهى سنة١٩٦٤م وتقرر فيها عقد الدورة التالية فى أمريكا[١].

٤ – جمع نفائس المخطوطات:

وقد عنوا بجمع المخطوطات أيام محنة المسلمين فى الأندلس وصقلية، وفى أيام الحروب الصليبية، وعندما دخلوا بلادنا فاتحين، حتى تجمع فى مكتبات الغرب ما يزيد على ربع مليون

---

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتابى السفر إلى المؤتمر لأحمد زكى ومؤتمر المستشرقين الدولى فى نيودلهى (عائشة عبد الرحمن ضمن كتاب تراثنا بين ماض وحاضر)

كتاب ! ومن أشهر هذه المكتبات : مكتبات برلين، وباريس : المكتبة الأهلية بباريس المنشأة سنة ١٦٥٤م، ومكتبة برلين التى تأسست عام ١٧٥٣م وهاتان المكتبتان أغنى مكتبات أوربا بالمخطوطات العربية، وليدن فى هولندا، والاسكوريال بإسبانيا، وروما وصقلية بإيطاليا، ولينجراد وموسكو بالاتحاد السوفيتى وبرنستون بأمريكا[١].

ولا تنتظر منى أن أحصى اليوم ما جمعوا من تراثنا، لا لأن المجال يضيق عنه فحسب، ولكن لأن الأمر فيه يفوت العد والاحصاء، يكفى أن أذكر لكم مثلا أن فهارس المخطوطات العربية فى مكتبة برلين وحدها، كانت تملأ حتى عام ١٩٣٠ عشر مجلدات ضخمة، وأن أحد طلاب جامعة برستون القدامى أهدى إلى جامعته مكتبة، من بينها ٦٠٠٠ مخطوط عربى، كانت فى حوزة واحد فحسب من مستشرقى الإنجليز، ستة آلاف مخطوط عربى.

ولا يتسع المجال لذكر أشهر المستشرقين فى كل بلد فهم كثرة، ولذا سأكتفى بذكر عدد قليل ممن ذاعت شهرتهم، وكان لهم أثر واضح فى نهضة التحقيق، وأدوا خدمات عظيمة للغة العربية وآدابها وعلومها. ومن أشهر المستشرقين الفرنسيين:

البارون دى ساسى (١٧٥٨ - ١٨٣٨)م قد يسأل طالب: لماذا قدمت هذا المستشرق على سائر المستشرقين؟ فأقول: قدّمته لما لهذا المستشرق بالذات من أثر واضح فى سائر المستشرقين فى أنحاء أوربا، إذ يسميه بعضهم (أبا المستشرقين)، فالكثير منهم تتلمذ على يديه فى فنّ التحقيق والنشر، ويعد من أساتذة العربية الأول فى أوربا كلها. فقد كان واسع الاطلاع على اللغات الشرقية. تعلم اللاتينية واليونانية، ثم انقطع إلى العربية والفارسية مع علمه بالتركية والعبرية.

كان سلفستر دى ساس، بالإضافة إلى ما قام به من نشريات، يعمل مدرسا أولاً وقبل كل شيء ويرجع إليه فضل تحول باريس إلى مركز للدراسات العربية، وكعبة يؤمّها التلاميذ والعلماء من مختلف البلاد، ليتعلموا على يديه.

ذهب إليه من ألمانيا على سبيل المثال لا الحصر جيوج فيلهلم فرايتاج (١٧٨٨-١٨٦١م) مؤلف المعجم العربى اللاتينى الذى لا يزال يستعمل إلى اليوم، وجوستاف فلوجل (١٨٠٢-١٨٧٠) الذى نشر القرآن ونشر فهرسا لآيات القرآن، وكتاب الفهرست لابن النديم، وكتاب كشف الظنون لحاجى خليفة وهاينرش ليبرسث فلايشر (١٨٠١-١٨٨٨). الذى أخرج طبعة دقيقة من تفسير البيضاوى ما زالت تستعمل إلى يومنا هذا[٢].

تنقف دى ساسى بالأدبين، اللاتينى واليونانى، وحببت إليه العربية، فأخذ يدرسها مع

---

(١) للمستزيد أن يرجع إلى كتاب المستشرقون لنجيب العقيقى ١ ٣٤٧، ٣٥٣، ٤٤٠

(٢) انظر الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٨

العبرية، والفارسية، والتركية؛ وقد أحسن من اللغات الأوربية: اللاتينية، والألمانية، والإسبانية، والإيطالية، والإنجليزية، ثم تعرف إلى يهودى يقيم فى باريس، فزاده تضلعًا من العبرية والعربية، فأكب عليهما إكبابًا هزله وأرغمه على الاكتفاء بهما.

وفى سنة ١٧٧٨م عينه الملك واحدًا من ثمانية أعضاء فى جمعية نشر كنوز المخطوطات الشرقية فى مكتبة باريس الوطنية، فلما بلغ الثانية والثلاثين من عمره كان فى طليعة المستشرقين العالميين، ومن أعضاء مجمع الكتاب والآداب سنة ١٨٧٥م.

وفى سنة ١٨٢٢م ألف بمساعدة بعض مريديه الجمعية الآسيوية، وأنشأ مجلتها الشهيرة، فانتخب رئيسًا لها، وقام على رئاستها ست عشر سنة، ومات سنة١٨٣٨م بعد أن قضى حياته فى خدمة الاستشراق بالتعليم والتصنيف والتحقيق والترجمة، وتأسيس الجمعية الآسيوية وإصدار مجلتها، فعد إمام المستشرقين فى عصره، واختلف العلماء من أوربا قاطبه عليه، وأخذوا عنه، ونظموا الاستشراق فى بلدانهم على نمطه[١].

ونعرف ممن تتلمذ عليه من العرب: رفاعة الطهطاوى وميخائيل صباغ، وغيرهما، ونعرف من آثاره التى نشرها: جزءًا من كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ونبذة من المواعظ والاعتبار - وكلاهما للمقريزى - ومقامات الحريرى. ونشر أيضًا الإفادة والاعتبار بما فى مصر من الآثار لعبد اللطيف البغدادى، وكليلة ودمنة، وألفية ابن مالك بشرح وتعليق سنه ١٨٣٣م.

ونعود إلى المستشرقين على وجه العموم فنذكر مع غيرنا أن الجهد الذى بذله المستشرقون فى إحياء التراث العربى جهد لا يستطاع إنكاره فهم كانوا أساتذة الجيل الحاضر فى الطريقة العلمية التى جروا عليها.

ومع هذا فإنى أكرر القول: أن تحقيق النصوص وتوثيقها فن عربى أصيل يتجلى فى معالجة أسلافنا الأقدمين لرواية كتب الحديث واللغة والشعر والأدب والتاريخ، فى دقة وأمانة ونظام بارع، ولكن المستشرقين تبنّوا إحياء هذا الفن فى هذه العصور القريبة، ونبغ من بينهم علماء أمناء قاموا بنشر عيون ثمينة من التراث العربى على الوجه الأمثل نذكر منهم:

وستنفيلد الألمانى (١٨٠٨ - ١٨٩٩) الذى ألف وحقق نحو مئتى كتاب بين صغير وكبير[٢] وقضى عمره كله مكبًا على العربية بين مؤلف ومحقق فى لغتها وأدبها وتاريخها وجغرافيتها. ومما نشره كتاب (مختلف القبائل ومؤتلفها) سنه ١٨٥٠م عن نسخه بخط

---

(١) انظر المستشرقون ١ / ١٧٩

(٢) معجم مطبوعات سركيس النهر ١٩١٧ - ١٩١٨

المقريزى المؤرخ، وقد أثنى على عمل وستنفيلد هذا شيخنا حمد الجاسر فى نشرته الثانية للكتاب، ونشر أيضًا المعارف لابن قتيبة سنة ١٨٥٠م.

وبيفان البولندى (١٨٥٩ – ١٩٣٤) ناشر نقائض جرير والفرزدق فى ليدن سنه (١٩٠٥–١٩٠٧م)، وتحقيقه لها وتفسيره للألفاظ التى لم ترد فى المعاجم مما يذكر له بالتقدير. ثم صنع للنقائض فهرسًا جامعًا فى ٦٣٧ صفحة وطبع فى ليدن سنة١٩٠٨–١٩١٢م.

تشارلس ليال الإنجليزى (١٨٤٥–١٩٢٠) محقق شرح المفضليات لابن الأنبارى سنة ١٩٠٨ وشرح المعلقات السبع، للتبريزى. ودواوين: عبيد بن الأبرص، وعامر بن الطفيل، وعمرو بن قميئة.

جاير الألمانى (١٨٦١ – ١٩٢٩) محقق ديوان الأعشى فى عناية فائقة وتخريج مستفيض.

ونعرف من المستشرقين الإنجليز أيضًا: **مرجليوث ونيكلسون وجب.**

ومن الألمان غير من ذكرنا: **نولدكه وبروكلمان.**

ومن الهولنديين: **دوزى ١٨٨٣ ودى غويه ١٩٠٩ وجولد تسيهر ١٩٢٩.**

وجويدى الكبير وابنه جويدى الصغير: من إيطاليا.

وقد استعانت بالكبير منهم الجامعة المصرية القديمة فى التدريس، وتتلمذ عليهم كثير من كبار أدبائنا فى مقدمتهم: الدكتور طه حسين، وقام المستشرق الألمانى[1] برجشتراسر بتدريس (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) فى كلية الآداب سنة ١٩٣١ وقد طبعت هذه المحاضرات فى دار الكتب المصرية سنة ١٩٦١ بمعرفة أحد تلاميذه[2].

كراتشكوفسكى الروسى (١٨٨٣ – ١٩٥١) ولد فى فيلنا، وانتقل أبوه – وكان مديرًا لمعهد المعلمين بها – إلى طشقند وعمره سنتان، فكان أول ما تفتح عليه بصره، المساجد، والأسواق الشرقية، ثم عاد إلى مسقط رأسه فيلنا، حيث عُيِّن أبوه مديرًا للمكتبة العامة ورئيسا للجنة الآثار، فدرس فى كلية اللغات الشرقية بجامعة بطرس بورج (لينينجراد) وفى تلك الكلية تعرف على كثير من علماء الشرق، ومنهم الشيخ محمد عياد الطنطاوى المصرى

---

(١) كتاب المستشرقون لنجيب العقيقى كفيل بأن يبين ضخامة الجهود التى قام بها هؤلاء المستشرقون وهذا الكتاب فى طبعته الأخيرة بدار المعارف يقع فى أربعة أجزاء أى فى ١٤١٤ صفحة.

(٢) جمعها الدكتور محمد حمدى البكرى وأشرف على طبعها تحت عنوان (أصول نقد النصوص ونشر الكتب) فى مركز تحقيق التراث التابع لدار الكتب، وأضاف إلى المطبوع من عنده كما حذف منه – وبذلك فهذه النشرة لا تمثل وجهة نظر برجشتراسر تماما بل هى خليط من برجشتراسر والبكرى وأعيد نشرها مرة ثانية فى مكتبة المريخ بالرياض، بعناية الدكتور عبدالستار الحلوجى.

وبعض الأساتذة اللبنانيين. ثم أرسل فى بعثة علمية للتوسع فى دراسته العربية والتزود من المخطوطات، فأقام عامين (١٩٠٨-١٩٠٩م) فى سوريا ولبنان نذكر من أصدقائه فى لبنان الأب لويس شيخو، وفلسطين، ومصر، فزار المعاهد والمكتبات ووطد علاقات ونيقة مع كتير من العلماء العرب، نذكر من أصدقائه المصريين: أحمد باشا تيمور، وشيخ العروبة أحمد زكى باشا، وعاد من كل ذلك بزاد وفير ذكر بعضه فى كتابه: «مع المخطوطات العربية، صفحات الذكريات عن الكتب والناس» ونشر مترجما إلى العربية عن دار التقدم بموسكو، عام ١٩٦٣م.

وقد انتخبه المجمع العلمى العربى بدمشق عضوا مراسلا سنة ١٩٢٣م وعنى بالأدب العربى قديمه وحديثه عناية بالغة، وكتب فى ذلك دراسات غزيرة جدًّا. ومن النصوص العربية التى نشرها: الأخبار الطوال، لأبى حنيفة الدينورى، سنة١٩١٢، وديوان الوأواء الدمشقى ومن أنفس دراساته كتابه «تاريخ الأدب الجغرافى العربى» وقد ترجمه إلى العربيه ونشر فى مصر سنة ١٩٦٣ نشرته الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، وطبع فى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. وله ما يربو على أربع مئة وخمسين أثرًا بين مؤلف ومترجم ومحقق.

ولا أستطيع أن أجلو صفحة هؤلاء المستشرقين ولكن ألفت نظر الباحث إلى كتاب (المستشرقون) لنجيب العقيقى، وهو كتاب ضخم فى ١٤١٤ صفحة. هذا الكتاب كفيل بأن يبين ضخامة الجهود التى قام بها هؤلاء المستشرقون وقد طبع هذا الكتاب فى دار المعارف بالقاهرة أكثر من مرة.

كارل بروكلمان (١٨٦٨-١٩٥٦م) هو أشهر المستشرقين عند الباحث العربى عامه، وعند الباحث فى التراث العربى خاص، إذ مكن له عندهم كتابه العظيم: «تاريخ الأدب العربى» الذى يعدّ أوفى مرجع فى ذكر مكان المخطوط العربى سواء كان فى البلدان العربيه أو الأوربية[1]، وقد ترجم كلّه إلى العربية بإسراف الدكتور محمود فهمى حجازى ويجرى الآن طبع هذه الترجمة فى الهيئة المصرية للكتاب، وقد جاء بعده العالم التركى فؤاد سزجين وألف كتابه العظيم «تاريخ التراث العربى» بالألمانية أيضا، وترجم فى جامعة الإمام محمد بن سعود، وقد اعتمد سزجين فى كتابه المذكور على بروكلمان وزاد عليه [2]

نعود إلى بروكلمان فنقول: نال شهادة الدكتوراه فى الفلسفه واللاهوت، وأخذ العربيه واللغات السامية عن نولدكه وآخرين، وكان من أعضاء المجمع العلمى العربى بدمشق، ومجامع علمية أخرى كثيرة، وقد حرر مواد كثيرة فى دائرة المعارف الاسلامية، ونشر عيون الأخبار لابن قتيبة سنة ١٩٠٨ وغيره الكثير من الكتب.

(١) انظر مقدمة الجزء الأول ترجمة دكتور عبدالحليم النجار ط دار المعارف سنة ١٩٦٨

(٢) انظر المقارنة بين هذين الكتابين ص ٣٠٠-٣٠١ من هذا الكتاب

برجشتراسر الألمانى (١٨٨٦-١٩٣٣) ولد وتعلم فى مدينة (ليبزج) وأخذ العربية عن فيشر، ثم قام برحلة إلى الشرق، فزار: الأناضول بتركيا، وسوريا، وفلسطين، ومصر وتوفى متردِّيًا من قمة جبل من جبال الألب، فى أثناء رحلة رياضية.

قدم مصر أستاذاً زائرًا عام ١٩٣١-١٩٣٢ وألقى فى جامعتها محاضرات فى تطور النحو العربى، ومحاضرات فى قواعد نشر النصوص العربية[١]، ومما نشره: طبقات القراء لابن الجزرى، ويسمى غاية النهاية، وقد عنى عناية خاصة بالقرآن الكريم فكانت رسالته للدكتوراه عن حروف النفى فى القرآن الكريم، ونشر فى ليبزج سنة ١٩١١م ثم كانت رسالته للأستاذية بعنوان «معجم قراء القرآن وتراجمهم».

وإلى جانب من ذكرنا لانزال نلمس صنيع المستشرقين المعاصرين فى خدمة التراث، ولعل أقرب مثال: ما رأيناهُ بأعيننا فى الجامعة العربية حيث كان استقبال الدكتور سلفادور جوميز نوجاليس، أستاذ تاريخ الفلسفة الإسلامية فى جامعة مدريد بأسبانيا ورئيس جمعية الصداقة العربية الإسبانية ونائب رئيس الجمعية الدولية لفلسفة العصور الوسطى.

ويهمنا فى الموضوع أنه مدير مشروع إحياء الفلسفة الإسلامية الأندلسية الذى يشرف عليه المجلس الأعلى للبحوث بوزارة الثقافة الإسبانية التى خصصت لهذا المشروع ستة ملايين بيزيتا.

وقد استعان فى هذا المشروع بالعلماء العرب نذكر منهم: الدكتور محمود قاسم والدكتور صلاح فضل فى أثناء دراسته فى أسبانيا.

والدكتور نوجاليس المذكور يعمل منذ سنة ١٩٧٣، فى تحقيق كتاب النفس لابن رشد، وقد قام بهذه الجولة فى البلاد العربية بحثا عما يكون هناك من مخطوطات للفيلسوف العربى ابن رشد[٢].

وجمعيه المستشرقين الألمان المنسأة سنه ١٨٤٥م فى هاله.. أخذت على نفسها دراسة ترات العرب، وتحقيق ونشر ذخائره، ومواصلة مباحثه فى المعاهد والجامعات، و أنشأت عدة فروع فى الشرق من أهمها: فرع الآستانه سنة١٩١٨م الذى تولى الإسرف عليه وتأسيس مكتبته المستشرق ريتر، فقام مع غيره بنشر طائفه من كتب التراث الهامة منها. مقالات الإسلاميين للأشعرى، والوافى بالوفيات للصفدى بتحقيق ريتر، والمحتسب لابن جنى بتحقيق برجشتراسر.

---

(١) وهى التى أشرنا إليها فى الهامش رقم ٢ سابقا ص١٨٩ وقلنا إنها طبعت فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية ثم أعاد الدكتور عبد الستار الحلوجى طباعتها فى دار المريخ بالرياض.

(٢) أنظر نشرة أخبار التراث العربى (معهد المخطوطات بالجامعة العربية) للعدد ٣٣

نم فرع القاهرة الذى سمى بمعهد الآثار، وكان يديره رويمر الذى حقق الجزء التاسع من كنز الدرر وجامع العصر، للداودى، ثم معهد الدراسات الشرقية فى بيروت سنة١٩٦٠ومن حهوده إتمام نشر كتاب الوافى بالوفيات للصفدى، وطبمات المعترلة بتحميق السيده فليتسر دى فالد من معهد استانبول، وكتاب بور المبس، المختصر من المقتبس للمرزبانى، اختصار الحافظ اليونينى بتحقيق زلهايم من حامعه فرانكفورت.

* * *

وفى القرن الماصى، عندما نسطت حركة الاستسراف رأى المستسرفون أنفسهم، أمام خضم زاخر من مخطوطات التراث العربى ملأت مكتباتهم، والتى جُمعت قبل ذلك على أيدى غيرهم، من الباحثين عن كنور الشرق، الدارسين لعقليته وتاريخه وحضارته، هذا التراث الذى لفت أنظارهم ووجه اهتمامهم إلى ما فيه من علوم وفنون ومن أدب وحكمة، هـذا التراث الذى كان يوما من الأيام درر مكتبات المشرق والمغرب العربيين مثل: بيت الحكمه ببغداد، والعزيز بالله الفاطمى بالقاهره، والمدرسه النظاميه، وحزائن كتب النجف الأسرف، وخزانة سيف الدولة بحلب، والمدرسه النوريه، ومكتبة أبى الفداء بحماه، والظاهرية بدمسق، وبنى عمار بطرابلس.

وكذلك فى المغرب: مكتبة الزهراء بقرطبه، والجامع الأعظم بالقيروان، وجامع الزيتونة بتونس، وحامع القرويين بفاس، والحكمة بمراكس، والحامع الأعظم بمكناس.

هذا التراث الذى ملأ كل هذه المكتبات وغيرها لم يبق محفوظا بل تسست سمله، وتفرق جمعه! وتلف بعضه على أيدى الحملات الأوربيه التى أغارت على السرق فأصـاعـ منه الكثير، وحملت معها ما استطاعت حمله، كما تلف بعضه على أيدى العرب أنفسهم نتيجه اختلافهم فى المذاهب والآراء، وقضى على معظمه فى السرق (هولاكو) التتـرى فى حملته المشهورة على بغداد سنه ٦٥٦ هـ.

وانتقل الكثير من هذا التراث الضخم إلى أوربا الظافره التى كانت تحاول حهدها جمعه من كل أنحاء العالم العربى، الذى كان فى سبات عميق لم يفق منه إلا وقد رأى أنه باعه بثمن بخس دراهم معدوده، وهكذا استطاع الغرب أن يمتلك من تراثنا أكثر مما نملك! ولعل هذا يفسر لنا السر فى ذلك الخضم الزاخر من مخطوطاتنا العربيه التى نجدها ونسمع عنها فى مكتبات العالم الأوربى وغيره.

ولست أتردد أن أعلن هنا الإقرار بما لهم من فضل على تراثنا لا يجحده إلا جاهل أو مكابر، فإننا ندين لهم بجمع ذلك التراث الغالى وصونه من الضياع، ولست أدرى. ماذا كان يصيبنا من خسارة فادحة، لو لم تتجرد هذه الحملة من رحال الاستسراق، فتجوب أقطار

الشرق العربى والإسلامى باحثة عن كنوزه الثقافية المضيعة.

وتسألون : ماذا لو تركوه لنا، أما كنا أهلا لجمعه وصونه؟ فأجيبكم بملء يقينى : كلا.. فقد شاء الله أن يلتفت أولئك الأجانب الغرباء إليه تراثنا الفكرى أيام كنا فى غفلة عنه، لا نكاد نحس وجوده، أو نعرف قيمته، او نقدر حاجتنا إليه فمضوا يجمعونه فى غفلتنا، وكان إذ ذاك أشبه بلقىً هين، وبضاعة رخيصة، لا تساوى ورقها ورق عند خدام المساجد، الذين كانوا حتى مطلع القرن العشرين، هم حراس تلكم الكنوز، ورحم الله أجدادنا وضعوا ثروتنا الفكرية والروحية فى بيوت الله ودور العبادة، وهم يحسبون أنها هناك بمأمن من الضياع، ولم يدروا أنه سوف يأتى حين من الدهر، يؤتمن فيها خدام دور العبادة على تلك الكنوز دون رقيب، فيبيعونها بالكوم لتجار الترمس والفول واللب، كى يلفوا فيها بضائعهم، فهل أن تكثر الصحف والمجلات وتؤدى هذه المهمة.

ذكر الكونت فيليب دى طرازى أن خادما يدعى: «ابن السليمانى» فى منتصف القرن التاسع عشر عُيِّن حارسًا لثلاث مكتبات كبرى فى مساجد مصر، وجعل له ديوان الأوقاف راتبا شهريا قدره ٢٥ خمسة وعشرون قرشا، وكان الرجل يستعين على العيش ببيع قصب السكر، فجعل يقف فى زاوية تحت سلم مدرسة السلطان حسن، ويضع بجانب بضاعته من القصب، أكداسا من مخطوطات المكاتب الثلاث، يبدلها لمن يدفع له القرش والقرشين[١].

ومما لا شك فيه أن العلوم العظيمة والحكم الغالية والخبرات الجمة التى احتوتها هذه المخطوطات، كانت أول بصيص من النور أضاء للغرب طريقه كما أسلفنا، حيث ترجمت أكثر المخطوطات العلمية، وتمثلها كثير من الباحثين، وأخذوا ما فيها من نظريات غيرت مجرى حياتهم من بداوة إلى حضارة، ومن عصور وسطى سيطرت عليهم فيها خرافات الجهل وأساطير الأوهام، إلى عصور حديثة راقية مملوءة بالعلم والعرفان!

وإذا كان تراثنا بهذه القيمة فلا عجب أن يهتم المستشرقون بجمعه وفهرسته وتقديمه إلينا محققا مدروسا، وقد يقضى المحقق عمره فى نشر كتاب واحد من هذا التراث[٢].

لكن يمكن القول بصفة عامة: أن تحقيق المستشرقين للمخطوطات العربية فيما قبل

---

(١) خزائن الكتب العربية ١٩٠٠

(٢) استمر كراتشكوفسكى يعمل عشرين عاما فى تحقيق رسالة الملائكة لأبى العلاء المعرى.(مع المخطوطات العربية ١٢٦، وفلوجل استمر ٢٥ عاما فى جمع المخطوطات لكتاب الفهرست لابن النديم من مكتبات فينا وباريس وليون ولكنه توفى ولم يتم تحقيقه فتولاه رويدجر وأوجست هويلس فنشراه فى ٢٦٠ صفحة ليبزج سنة ١٨٧١ ثم ألحقا ذيلا فى ٢٧٩ صفحة تتضمن التفاسير والتعليقات والاستدراكات بالعربية والألمانية وختماه بفهرس للأعلام (ليبزج ١٨٧٢) ثم عثر المستشرقون على جزء ساقط منه فى ليدن، نشروه فى المجلة الشرقية الألمانية سنة ١٨٨٩ وعن طبعة فلوجل نشر فى القاهرة سنة ١٩٣٠ انظر(نجيب العقيقى ٢/٧٠١)

القرن التاسع عشر كان متواضعا ساذجا، وأن ما تم خلاله وبعده كان جيدًا، فقد توافرت للقائمين عليه وسائل المعارضة بين النسخ المختلفة للكتاب الواحد، والثقافة الواسعة، والتمكن من العربية، فقدّموا النص وصححوا أخطاءه ووضحوا إشاراته، وضبطوا أعلامه، وألحقوا بكل كتاب فهارس فنية منوعة.

لم يقف جهدهم فى جمع المخطوطات على مجرد الاقتناء، بل فهرسوا ما جمعوه من تراثنا فهرسة علمية دقيقة تصف معالم المخطوط وتبين حظه من الأصالة، وتحقق نسبة المخطوط، وتعرف بمؤلفه وتتبع تنقله بين أيدى المالكين جيلا بعد جيل. ومن ثم انتقلوا إلى المرحلة الثانية فعكفوا على ذلكم التراث فى رهْبَنة علمية ينشرون نفائسه تباعا، نشرا يعتمد على أدق منهج التوثيق والتحقيق، وكانوا – والحق يقال – أمناء على النصوص، لا يبيح أحدهم لقلمه أن يغير كلمة، أو حرفا منه، فإذا بدا له أن يستبدل فاء بواو أثبت فى المتن رواية الأصل وجاء باللفظ المعدول إليه حاشية على الهامش مع بيان وجه العدول عن رواية المخطوط.



وصحونا من سباتنا فإذا ألوف الذخائر العربية بين أيدينا محررة موثّقة نلوذ بها فى دراساتنا العالية، ونعدُّ الرجوع إليها فى أبحاثنا المتخصصة مدعاة للفخر والمباهاة.

وحالنا فى النشر أعجب ! نقابل صنيع من اشتغلوا من العرب بنشر المخطوطات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين بصنيع المستشرقين فتروعنا المقابلة ! فأمانتهم فى نقل النصوص يقابلها عندنا عبث بالنصوص، فيتناولها بالإضافة والحذف والتغيير ! إلى حد يهدر كل حرمة للنص كأثر تاريخى. ودقتهم فى مقابلة النسخ الخطّيّة للنص، والتماس الأصالة فيها، أو التثبت من صحة نسبها، يقابله عندنا، إغفال لذكر النسخة المنقول عنها أو إخراج طبعات ملفقة مرقعة تنسب إلى المؤلف القديم دون أن يتصل به نسبها.

وبدا واضحا أن أكثر القوم هنا لم يقصدوا إلى شىء من النشر العلمى ! ولا عناهم أن ينقلوا على أنفسهم ببعض أعبائه وتبعاته، ولا أن يضبطوا أقلامهم بشىء من نظمه ومناهجه، وإنما اتخذوا النشر وسيلة ارتزاق فحسب، وجعلوا طبع المخطوطات تجارة لا مجال فيها لتقدير حرمة النصوص، أو احترام أمانة العلم.

وإليكم ما يقوله أحد المؤرخين: «عارض ما نشره العلماء الغربيون من المخطوطات العربية بما نشرناه نحن ! قابل مثلا تاريخ الطبرى طبعة مصر بتاريخ الطبرى طبعة لندن،

أو تاريخ المسعودى طبعة مصر وطبعة باريس، أو الشهر ستانى طبعة مصر بطبعة لندن فماذا تجد؟! تجد أن مطبوعاتنا لا تكاد تكون صالحة للاستعمال بالنسبة لرداءة ورقها وكثرة أغلاطها، وخلوها من الفهارس، والحواشي، والتعاليق، والملاحظات الانتقادية! فكأنما الغاية من طبعها تجارية، فقط، بخلاف الطبعات الأوربية المجمَّلة فى الغالب بالمقدمات، والفهارس، والحواشى، والتدقيقات، فلا يكاد يستغنى عنها طالب[1]».

ولسنا نريد أن نجحف أحدًا من علمائنا فى ذلك الوقت حقه ولكننا نحب الحقيقة أكثر مما نحب علماءنا، أو سواهم، فقد سمعنا صرخات تتعالى بوجوب النشر العلمى خلال هذه الفترة.

وإذا عدنا إلى المقابلة بين صَنيع المستشرقين وصنيع تجارنا كادت تنسينا أننا أصحاب عهد قديم بمثل تلك الدّقة المنهجية فى الرواية والأداء، فى الشعر والأخبار، قبل أن تسمع الدنيا بكلمة الاستشراق.

ونعود إلى تتبع سيرة تراثنا بين أيدى المستشرقين فنراهم بعد أن جدُّوا فى جمعه وفهرسته وتحقيقه ونشره، انتقلوا به إلى المرحلة الهامة التى من أجلها كان الجهد المبذول فعكفوا على دراسة ذلكم التراث وقد توزعوه فيما بينهم، بعد أن استعانوا على تحقيقهم بإجادة عدة لغات! شرقية وغربية فاتسمت آثارهم بالتحقيق، ودلائل المثابرة والاطلاع، بعد أن منحتهم دولهم المال والرعاية والتشجيع، ووضعت تحت أيديهم المكتبات العامرة بالبحوث والمخطوطات النادرة. يقول بارت المستشرق الألمانى: «ونحن جميعا لمتمتعين بهذه النظم ونعترف شاكرين بأن المجتمع متمثلا فى الحكومات والمجالس النيابية يضع تحت تصرفنا الإمكانيات اللازمة لإجراء بحوث الاستشراق وللحفاظ على نشاطنا العلمى فى هذا المضمار»[2].

يذكر فيليب حتِّى: أن أبناء العربية اعتادوا أن ينظروا إلى لغتهم كأنها موضوع للدرس قائم بذاته، لا علاقة له بغيره، أما علماء أوربا فينظرون إلى العربية باعتبار أنها فرع من اللغات السامية وشقيقة للعبرية، والسريانية، ولا يجيزون لأحد أن يدرسها ما لم يكن قد ضم فى دائرة اختصاصه الفيلولوجيا السامية، واللغات المجانسة للعربية المشتقة من نفس الأم التى اشتقت منها العربية[3].

---

(١) فيلب حتى (تاريخ دراسة المشرقيات فى أوربا) مجلة الهلال نوفمبر سنة ١٩٢٤ ويقصد بذلك أوائل المطبوعات فى مصر

(٢) الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية ص ١٢

(٣) انظر (تاريخ دراسة المشرقيات فى أوربا) مجلة الهلال يناير سنة ١٩٥٢

ولعله بسبب من هذا ما يلقانا فى تهميشات المستشرقين من إعادة الكلمة العربية إلى ما اشتقت منه أصلا فى القديم.

* * *

قدر المستشرقون المخطوطات العربية، فجمعوها أو ساعدوا على جمعها بهمة لا تعرف الكلل، ولئن اقتنوا بعضها بالأثمان البخسة، ومنها ما حمل حملا إليهم فى عقر دارهم، فقد طلبوها بالأسفار الطويلة والنفقات الباهظة فى مختلف الأصقاع، حتى توفر لديهم من المخطوطات العربية وحدها أعلاق نفيسة تعد أكثرها من النوادر والأمهات التى خلت منها مكتباتنا.

والمنهج العلمى الذى انتهجوه فى نشر مخطوطاتنا عصم معظم أقلامهم من الزلل، إلى حد بعيد، فأنطونى بيفان حقق نقائض جرير والفرزدق فى ١١٠٢ من الصفحات، وحين عثر على خلل فى وزن أحد أبياتها بعد نشرها اغتم له غما شديدا[١].

وعندما أخذت مطابعنا تعيد نشر الكتب التى سبق أن نشرها هؤلاء المستشرقون أغفل بعضهم أسماء المستشرقين ومقدماتهم ومعاجمهم! وشوهت شروحهم واستدراكاتهم، كتسويه مطبعة السعادة لطبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين للجمحى بتحقيق جوزيف هل، فقد تصرفت فى نصوص المخطوطات ونسبت بعضها إلى غير صاحبه، ولن أدع قلمى يثقل عليكم بكثرة المطبوعات التى رأيناها يتجلى فيها العبث، ولكن سأعطى القلم لأحد أساتذة التحقيق الذين عانوا من هذه الطبعات وهو الدكتور طه الحاجرى محقق كتاب البخلاء للجاحظ - يرحمه الله - يقول فى مقدمته:

«لم تكد هذه النشرة التى نشرها فان فلوتن (للبخلاء) تصل إلى مصر حتى تلقفها أحد أولئك الذين يتجرون بنشر الكتب، وهو الحاج محمد الساسى المغربى، فقذف بها إلى المطبعة (١٣٢٣ هـ/١٩٠٥ م). دون أن يتكلف شيئا من أوليات ما ينبغى فى نشر الكتب! فلم يحاول مراجعة المخطوط، وهو قريب منه فى دار الكتب المصرية فى مجموعة كتب الشنقيطى نسخة مخطوطه عن مخطوطة كبريلى، التى صدر عنها فان فلوتن - بل لا ملاحظه للقراءات التى أثبتها فان فلوتن فى هوامش الصفحات، أو الملاحظات والإيضاحات التى ذيل بها نشرته - وهى ملاحظات لها قيمتها - بل لم يكلف نفسه الإشارة إلى النشرة التى طبع عنها، وبذلك جاءت هذه الطبعة المصريه الأولى صورة مشوهه من النشره الأوربية، وظاهر أنه ما كان لنا - والأسف تنفطر منه قلوبنا - أن ننتظر غير هذا فى ذلك العهد، ما دامت آثارنا العملية ومظاهر مجدنا الأدبى قد بلغت من الهوان علينا حتى ندعها لعبث الاتجار العمل

(١) العقيقى ١١٢٧/٣

وأهوائه، فنرى القائمين على نشر الكثير منها، قوما هم بطبيعة تكوينهم والغاية التى تحدوهم أبعد الناس عن الروح العلمية التى يجب أن تكون صاحبة المكان الأول فى هذا العمل الخطير»[١] هذا فضلا عما رأينا فى صرخات أبى العلا عفيفى[٢] وغيره.

ولما كانت طبعات المستشرقين قد تفضل طبعات أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؟ فقد باشرت الآن - مكتبة المثنى ببغداد وغيرها إعادة طبع أهم منشورات المستشرقين بطريق الأفست فنيَّف مكتبه المتنبى على مئة كتاب.

ويكتب بعض الناشرين من العرب - على قلة ما ينشرونه -: قورنت هذه النسخة بالنسخة المطبوعة فى ليدن أو غيرها من بلدان أوربا. حتى أولئك الذين لا يذكرون الاستشراق إلا بالنقمة عليه، كان لابد لهم من الرجوع إلى تحقيقات المستشرقين.

فلو لم يقدَّر لتراثنا أن نجمع الكثير منه أيدى المستشرقين، وتكسف عنه تم ترتبه وتصونه وتفهرسه وتيسر سبل الانتفاع به لما قدِّر لكثير من مخطوطاته أن ترى ضوء الشمس، ولفقد قدر عظيم منها، وظل آخر طىّ الكتمان إلا من أسمائه فى الفهرست لابن النديم وكتب الأعلام والسِّيرَ، ولعفّى النسيان على غيره مما ضاعت أصوله، ولما استطعنا تصويره - كما فعل معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية والمكتبات العامة والعلماء - وتحقيقه والتصنف فيه، ولا عرفنا قدره وأثره فى الأمم الأخرى. ولو أنهم أرادوا به شرًّا لما استنفدوا أوراقه من الضياع، بل عمدوا إلى طيه إن لم يكن عن العالم فعنا.

وقد أفادنى أحد الزملاء الذين ذهبوا إلى تركيا وإسبانيا وغيرهما من بلدان العالم، لتصوير بعض مخطوطات مكتباتها، بالحفاوه التى كانوا يقابلون بها، فى الوقت الذى لا يعبأ الكثير من أبناء العربية بالرد على استفساراتهم. وكانت لى سخصيا تجربه معهم عندما رغبت ى نسر كاب «رسالة فى علم الموسيقا» فكتبت إلى مكتبه برلين لترسل إلىّ النسخة الوحيدة فى العالم وكانت معْتَمَدى، ولتطلب ما ساء من القيمة النقدية.. فأرسلتها مصورة على ورق، وكنت قد طلبتها مصوره على ميكروفيلم.. أما القيمه النقدية فقد أجابت عنها بقولها: عندما تطبع كتابك، فأرسل لنا نسختين!

والمستشرقون لم يكتفوا بجمع مخطوطاتنا، وصونها وفهرستها، بل عمدوا كما ذكرت إلى إحيائها بنسرها عن كفايه وجلد وافتنان على أحدث منهج علمى من قراءة نصوصها الصعبه فى أوراق طمس الزمن الكثير من ملامحها، ثم مقابلتها بنظيرانها، والتماس الأصالة فيها، والتثبت من صحه نسبها إلى أصحابها بتعدد الأقلام وفى مختلف الأزمان مهما كلفهم ذلك من

(١) المحلاء ص ١٠ المقدمة

(٢) انظر تصدير مشكاة الأنوار بتحقيق أبو العلا عفيفى ص ١

عناء ووقت ومال. والمستشرقون يحرصون على تأدية النص أداءً صحيحا، كما تركه مؤلفه، وذكر فروق النسخ المخطوطة. فيما دقّ وجلّ، ويبالغ بعضهم فى ذلك، حتى إنه يترك الخطأ البين دون إصلاح، بحجة أن ذلك يمثل لغة المؤلف وعصره.

وقد وفر لنا المستشرقون ألوف الذخائر العربية مرتبة محرَّرة موثقة، نجلها مكتباتنا وتعتمد عليها جامعاتنا، ويستند إليها علماؤنا، إذ سبقنا المستشرقون إلى نشرها. ولقد أحصى المستشرقون تراثنا الأدبى واللغوى والدينى والعلمى من منابعه، وتأثره بغيره إلى تطوره وأثره فى غيره؛ لتحديد الدور العلمى الذى اضطلع به، لا حصره فى النطاق العربى الذى درجنا عليه، وعكفوا عليه فى جلد وأناة وشغف، وبلغ من دقتهم أن أحصوا الكثير مما فات معاجمنا القديمة من مفردات جمعوها من أمهات الكتب وأرجعوا المفردات إلى معانيها لاالأولى وذكروا المولَّد منها: فأبو حيان والمسعودى وابن خلدون والبيرونى ونظراؤهم من الكتاب الذين نشأوا فى الأندلس أو شمال أفريقيا أو آسيا الوسطى استعملوا ألفاظا فى غير معانيها التى وضعت لها أصلا، أو محدثة أو مبتدعة من اللغات المجاورة، وكتب «كارلو ألفونسو نلّينو» عن التصحيفات العربية فى معجمات اللغة، ووضع «ليفى دلا فيد» إضافات إلى المعاجم العربية... ثم اعتمادهم على مخارج الأصوات فى اللهجات كمعجم فيشر للغة العربية، وقد قضى أربعين سنة فى ترتيبه على المصادر، وأقر المجمع اللغوى فى مصر طبعه وبوفاة مؤلفه استعادته ألمانيا وباشر مستشرقوها نشره سنة ١٩٥٤[١].

والمنهج العلمى فى النشر: لم يبتدعه المستشرقون ابتداعًا، بل لا أكون مغاليا إذا قلت: إن النشر العلمى لم يعرف فى أوربا إلا فى القرن التاسع عشر، فيذكر لنا لانْجُلْوَا الفرنسى: «أن العلماء المحصِّلين أنفسهم - ومهمتهم أن ينشروا الوثائق - (وهم من يعرفون عندنا اليوم بالمحققين) لم يكتشفوا فن تصحيح النصوص من أول وهلة، فمنذ عهد غبر بعيد كانت الوثائق تنشر عادة وفقا لأية مخطوطات اتفقت للناشر! صحيحة كانت أو سقيمة، مختلطة ومصححة كما اتفق. إن نشرات النصوص القديمة صارت غالبيتها اليوم (١٨٦٧-١٨٩٦)[٢] نقدية، ولكن النشرات النقدية الأولى لمؤلفات العصور الوسطى الرئيسية لم تتم إلا منذ أقل من ثلاثين عاما، ولا يزال النص النقدى لبعض مؤلفات العصور القديمة الكلاسيكية (مثل نص كتاب باوسانياس) بحاجة إلى من يقوم بنشره»[٣].

ويذكر فى موضع آخر: «لقد كان على العلماء المحصلين فى الماضى ومثلهم الناشئون فى هذه الأيام، كان عليهم فى مثل هذه الحالة أن يكبحوا حركة أولية نغبضة تصدر عفوا، ألا

---

(١) المستشرقون ٣/١١٣٢

(٢) فى هذه الفترة المذكورة كان يلقى لانجلوا وسنيوبوس محاضرتها فى السوربون عن المنهج التاريخى

(٣) لانجلوا. النقد التاريخى ص ٧٥.

وهى: الاستعانة بأية نسخة تقع فى متناول اليد، والحركة الثانية ليست خيرًا من الأولى، إذا كانت النسخ المختلفة ليست من عصر واحد فيستعان بأقدمها، والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظريا وواقعيا فى كثير من الأحيان أية أهمية»[١] فحتى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن العلوم المساعدة، والوسائل الفنية للتحقيق والنشر منظمة آنذاك، وفى منتصف القرن التاسع عشر أنشئت فى فرنسا (مدرسة الوثائق) ولا يزال حتى اليوم خير إعداد للمحقق أو للناشر هو ما يتم فى مدرسة الوثائق، وعلى أو فى ما يكون، وذلك بفضل دروس متدرجة طوال ثلاث سنوات تتألف من الفيلوجيا القديمة، وعلم الخطوط القديمة[٢].

فالأوربيون لم ينشروا تراثهم نشرا علميا إلا فى القرن التاسع عشر، والنشر الذى سبق هذا العصر كان نشرا ساذجا بسيطا.

ويقول برجشتراسر فى مقدمة كتابه أصول نقد النصوص ونشر الكتب: «وقد نشأ هذا العلم (أى توثيق المخطوطات وتصحيحها) وترعرعت هذه الصناعة فى أوربا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وذلك حينما اهتم القوم هناك بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يومئذ إذا وجدوا كتاب من كتب القدماء قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة، عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء، وإلى إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها فى نص الكتاب، وقيدوا ما بقى من الروايات فى الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها واستنتجوا اصطلاحات حدسية يخالفون بها ما هو مروى فى النسخ، إلا أنهم فى كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيرا نظريا فى تصحيح الكتب، وأى الطرق تؤدى إليه، وأيها لا تؤدى، بل قد تؤدى إلى غرض باطل فاسد. وما زال الأمر كذلك حتى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص ونشر الكتب القديمة، وكان أول ما وصلوا إليه من هذه القواعد مستنبطا من الآداب اليونانية واللاتينية، ثم من آداب القرون الوسطى، فألفت المقالات والكتب فى فن نقد النصوص[٣].

ويعد من أدق المناهج التى عرفت فى نشر النصوص ما يمثله «كتاب نقد النص» «لبول ماس» الذى نشر أول ما نشر سنة ١٩٢٧[٤].

---

(١) النقد التاريخى ٨٠ - ٨١

(٢) انظر النقد التاريخى ٦٢ ، وانظر ما ذكرناه ص٣١٢-٣١٤ من هذا الكتاب عن اقتراح إنشاء هيئة عليا للتراث

(٣) مقدمة أصول نقد النصوص ونشر الكتب وانظر المراجع المبينة به.

(٤) بوصفه القسم السابع من موسوعة جوركة وبوردن بعنوان (المدخل إلى علوم الأوائل) ثم نشر على حدة فى ليبسك سنة ١٩٤٩ عند الناشر توبنر ثم نشرة ثالثة سنة ١٩٥٧ ولقد قسم ماس كتابه إلى قسمين الأول نظرى والثانى أمثلة تطبيقية على الأسس التى وضعها فى القسم الأول ولما كانت هذه الأمثلة مستمدة كلها من الأدبين اليونانى واللاتينى ولا تفيد إلا من=

وبالمثل فإننا نجد النشرات الأوربية للكتب العربية فيما قبل القرن التاسع عشر نشرات هزيلة بسيطة ساذجة حتى فيما نشره «دى ساسى» نفسه، أما نشراتهم فى القرن التاسع عشر وحتى الآن فهى نشرات لها وزنها العلمى ومنهجها المتقن، ولم أصدر هذا الحكم اعتباطا فقد رجعت إلى ما أمكننى الرجوع إليه من طبعات أوربا قبل القرن التاسع عشر، أذكر منها: شرح أشعار الهذليين، وطبقات فحول الشعراء إلى غير ذلك من الكتب التى طبعت فى القرن الثامن عشر[١].

وبما أنهم دخلاء على التراث الشرقى فقد اصطنعوا التمحيص والدقة فيه؛ لعلمهم بأن الأخطاء الفاحشة والتحريف والتضليل تنال من أقدارهم فى أعين الشرقيين، وتصرف الأنظار عنهم، وكان المستشرقون عديدين من دول متعددة يقرءون ما يكتب فى موضوعهم بسائر اللغات، ويصحح بعضهم للبعض الآخر، وينزلون على الصواب متى أيقنوا الخطأ ويقولون: «إنا نحن المستشرقين لا نعرف العربية، فهذا أمر مشهور مجمع عليه لا ينكره عالم، ولا يدحضه عارف؛ فلذلك نحتاج إلى تقويم العلماء وإرشاد الفضلاء أمثال مرشدى الفاضل الذى نبهنى إلى ١١٦ خطأ لا غير (مائة وستة عشر[٢])».

وقد التمس بعض علمائنا العذر لأخطاء المستشرقين فى النشر فقال: «إن الأسفار الأدبية الأولى كانت تنسخ نسخا، وكانت سوق النساخ رائجة دفع بعضهم إلى الصنعة التجارية فيها؛ فوقع تحريف كثير، ونصلت الكتابات! فما يستطيع المحقق اليوم بعد طول عهد الكتابة أن يتميزها، فاعتاصت على بعض المستشرقين كلمات، كما وقع فى «ذيل المعاجم العربية» لدوزى. منها: أتان وصحيحها آثار - مؤدى - مودة، الإبريسم الإبرسيم، ألف مائة دينار - مائة ألف دينار، وقد صححها الشيخ إبراهيم اليازجى[٣]».

وكذلك قابلتهم صعوبة الشرح فى بعض فنون الأدب، وفى قواعد اللغة العربية وأصولها، وترجمة بعض النصوص[٤]: كجمع بعضهم لورد على لوردين! بدلا من لوردات؛ لأنها جمع مذكر عاقل، وقد أجيزت من بعد، وتفسير كازانوقا: أُمِّى بشعبى، وترجمة كازيير سكى. قوله تعالى: ﴿اسْجُدوا لآدَم فسَجَدُوا إلاَّ إبْلِيسَ أبَى﴾ باعبدوا آدم.

=بنقن هاتين اللغتين فقد ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوى القسم الأول فقط، وهو يشمل ثلاثة أخماس الكتاب لأنه وحده الذى يفيد فى كل لغة وبالنسبة إلى كل تاريخ وأدب، انظر الدكتور عبد الرحمن بدوى فى مقدمة النقد التاريخى ١٤ - ١٥ والكتاب المذكور منشور ضمن هذا الكتاب

(١) انظر طبقات فحول الشعراء المطبوع فى ليدن سنة ١٧٨٥.

(٢) شارل بيلا المستشرق حول كتاب البغال. مجلة معهد المخطوطات م ٣ جـ ١ ص ١٦٢ وكان قد انتقده الأستاذ عبد السلام هارون.

(٣) انظر المستشرقون جـ ٣ ص ١١٥٢ والمراجع المبينة به

(٤) انظر مقدمة رسالة الغفران للدكتورة عائشة عبد الرحمن

وفى رسالة الغفران للمعرى فى الحديث عن شعراء الجنة قال أبو العلاء: «فيبتدئ بزهير بجده كالزهرة الجنية» فسَّرَ المستشرق نيكلسون الجنّى بالثمر جُنِىَ لساعته! وواضح أن أبا العلاء يصف زهير بن أبى سلمى بالشباب فى الجنة بطول ماشكا الشيخوخة فى الدنيا، وسئم تكاليف الحياة الأولى، لكن نيكلسون ظن أن الزهرة الجنية عَلَم لشخص.

وفيها أيضا «كم نتظاهر باعتزال، يقنط على رهط الأخبار، ويسند إلى عبد الجبار» وظاهر أن عبد الجبار هنا هو القاضى المعتزلى المشهور صاحب المغنى أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد - القرن الخامس الهجرى - لكن نيكلسون ترجمه بمحمد.

تخبرنا محققة الغفران أنه «طالما عرفنا للمستشرقين أثرهم فى نشر تراثنا القديم واعترافنا لهم بالفضل فى وضع منهج للنشر العلمى الحديث، وأن أكثرنا قد بهره منهم هذا الجهد الشاق فى درس الأدب العربى، وتلك العناية الفائقة الكبيرة بنشر مخطوطاته، فلم يعنه وراء ذلك أن يقف طويلا أمام النصوص التى ينشرونها، ليسأل عن مدى فهمهم للنص العربى ومقدار حظهم من التوفيق فى قراءته وأمانتهم فى توجيهه.. أول ما نذكره لنيكلسون هنا تلك الدقة المنهجية التى اتبعها فى قراءة مخطوطته وعرضها، وتبدو هذه الدقة فى مظهرين:

أولهما: الأمانة: فلم يغير شيئا من النص دون أن ينبه على ذلك ويثبت الرواية الأصلية بها، وقد أشار إلى ذلك فى مقدمته، كذلك لم يبح لنفسه حق زيادة شىء على الأصل، فإن احتاج السياق عنده إلى كلمة أو كلمات وضعها بين أقواس، ونص بصراحة على أنه مسئول عنها وأنها ليست من الأصل.

والثانى: لدقته المنهجية: أنه وصف المخطوطة التى نقل عنها، وذكر نسبها وتحرى عنها.

أما فهمه للنص ففيه أخطاء كثيرة! بعضها هيّن يمكن التجاوز عنه، أما الكثرة الباقية فتعرض صورا غريبة لفهم هذا المستشرق الكبير للنصوص العربية[1]».

والحق يقال: إن بعض المستشرقين كانوا يرفضون بعض تصحيحات أبناء العربية لهم، كما فعل بروكلمان فى نقده لنشرة دار الكتب لعيون الأخبار[2] «وعِلْمهم بمعنى الأدب والبلاغة عِلْمٌ معجمىّ، يضع الكلمة أمام لكلمة، ولا ينفذ منها إلى اللباب[3]».

يذكر الأب أنستاس مارى الكرملى أن «علم المستشرقين عرضه للنقد والتحقيق، كسائر الناس، ولابد أن ينتقدوا الانتقاد الصحيح ليظهر الغثاء وينبذ، ويبلغ إلى صميم الحق

---

(١) أحيل القارئ على مقدمة رسالة الغفران ط. دار المعارف سنة ١٩٦٩ ففيها مقارنات عجيبة توضح الفرق بين فهم أبناء اللغة العربية لنصوصها وفهم المستشرقين لنصوص العربية

(٢) انظر مجلة المجمع العلمى بدمشق م ١٤ سنة ١٩٣٦ ١/١١١ - ١٢٦ وانظر كذلك مجلة معهد المخطوطات م ١٣/١٦٢

(٣) المستشرقون ٣/١١٥٤

فيتبع، ولقد وجدنا هفوات لا تغتفر لهؤلاء المستشرقين من جميع الأمم وفى جميع التصانيف ومانشروه من الكتب، ولا يمكننا أن نتعرض لجميع هفواتهم، فهذا يدعونا إلى وضع سفر ضخم(١).

يقول المستشرق ستورى: «إنكم فى البلاد العربية تعتقدون أن المستشرقين متعصبون على الإسلام، وما أرى هذا الاعتقاد صحيحا دون قيد، نعم إن هناك فريقًا تعصب بحكم صنعته التى يرتزق منها، ولكن هذا الفريق معروف عندنا كما هو معروف عندكم، وليس من الإنصاف أن يشمل الحكم جميع الباقين. إن الذين خدموا العربية كثيرون، وقد حاولوا أن يكونوا منصفين فى أبحاثهم بقدر ما يمكن للإنسان أن يكون منصفا، وإن أخطأ باحث من غير قصد فليس السبيل إلى تقويمه أن يجرّح ويقذف، ثم إنّا نبحث لغات بعيدة عنا ونخوض فى موضوعات فى غاية الدقة، مستعينين بالأساليب الحديثة، وكما أنه يشفع للطبيب الجراح - إن أخفق فى عملية جراحية - حسن نيته، كذلك يجب أن يشفع للباحث طيب طويته وحرصه على الوصول إلى النتائج دون تعصب(٢).

ولقد عقدت مقارنة بين أكثر من كتاب منشور بمعرفة المستشرقين ثم أعيد نشره بمعرفة العلماء العرب، وذلك بعد نهضة التحقيق عندنا فى العربية فرأيت العجب: فمثلا فى قصيدة كعب بن زهير المنشورة فى مجلة المجمع العلمى بدمشق م١٤ جـ١ بتحقيق المستشرق البولونى تداوسن كوفلسكى. البيت المشهور ذكر فى تحقيق المستشرق:

تَـزِنُ الجِبَـالَ رَزَانَـةً أَحْـلَامُهُمْ   وأكـفّـهـم خـلْفٌ مـن الأمْـطَار

وإنى أحيل القارئ إلى تحقيق الشعر والشعراء «لدى غويه» وليقارنه بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، فقد نبه على أخطاء «دى غويه» فى مواطن كثيرة لاّ داعى لتعدادها.

وقد وضع دى غويه للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط، فيسر/ للباحث سبيل البحث والاستدلال، وعندما أعاد تحقيقه الأستاذ أحمد شاكر وضع له فهارس جمة متقنه للكتاب على أبوابه، وللأعلام عامة وللأماكن والقوافى ولأيام العرب، ووفائعها، والفهرس المهم فهرس الألفاظ المفسَّرة فى الكتاب.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات: طبع لأول مرة فى ليدن سنة ١٧٨٥م وهذه الطبعة ساذجة بسيطة وتوجد نسخة منها فى أدب تيمور بدار الكتب المصريه، ولعل قارئها يجد فيها دليلا على ما ذكرته سابقا من أن تحقيق المستشرقين فيما قبل القرن التاسع عشر كان ساذجا

---

(١) مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق م ٢٣٥/٧/١٤ وما بعدها فقد سجل الكثير من أغلاط المستشرقين وتابع أخطاءهم ونشرها فى هذه المجلة

(٢) المستشرقون ١١٦/٣ ناقلا هذا النص من علماء المشرقيات فى انجلترا ص ١٤ للدكتور إسحاق الحسينى حـ ١ القدس سنة ١٩٤٠.

بسيطا، ثم أعيد طبعه فى ليدن أيضا سنة١٩٠٢م بعناية المستشرق دى غويه. ثم طبع بعد ذلك فى مصر عدة طبعات سقيمة مبتورة كثيرة التصحيف والتحريف على ما هى العادة فى طبع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى مصر، فهذه الطبعات لا تعد شيئا مذكورا بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية، ولكنها أقرب إلى طبعة ليدن الأولى سنة١٧٨٥م حيث إن الطبعة الثانية فى ليدن قد عنى بها دى غويه فراجعها على خمس مخطوطات استحضرها من فينا وبرلين وباريس ودمشق والقاهرة وأثبت ما بين النسخ من اختلاف فى هامش الكتاب، وبذل مجهودا كبيرا فى مراجعة كل موضع من المواضع التى اقتبسها المؤلفون من الكتاب.

وقارِنْ - إذا أردت - البخلاء الذى حققه الدكتور طه الحاجرى بالبخلاء التى حققه المستشرق فان فلوتن.

* * *

وبعد: لقد تغيرت صورة الاستشراق اليوم عما كانت عليه فى مطلع القرن العشرين، أوفى القرن التاسع عشر، أو فى العصور الوسطى، وذلك نتيجة تغير الأوضاع السياسية فى الشرق العربى، ونتيجة النهضة القومية، واليقظة الفكرية التى نشهدها اليوم، ونتيجة تطور العلاقات السياسية بين الدول العربية والدول الأوربية، فأصبح الاستشراق فى السنوات الأخيرة يعيش فى دائرة محدودة ضيقة بعد السيول الجارفة من أبحاث المستشرقين ونشراتهم لكتب التراث، التى شهدناها فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأصبح الاستشراق الآن يعيش فى البيئات الأوربية، بعد أن أغلق الشرق العربى أبوابه فى وجه المستشرقين، حينما كانت الدول العربية فى مطلع القرن العشرين تحت انتداب الدول الأوبية كانت الأبواب مفتوحة على مصاريعها أمام المستشرقين، وتمتع المستشرقون بحرية تامة فى التجول بين مكتبات الشرق العربى، يسطون أحيانا على مخطوطاتها، أو يصورونها أو ينسخونها، أويشترونها على حسب رغباتهم، وينبشون الآثار القديمة فى البلاد العربية، ويسلبون معظمها ليملأوا بها المتاحف الأوربية، وكان العرب لا يزالون فى مطلع القرن العشرين فى أول طريق النهضة والثقافة، مما جعلهم فى حاجة إلى تلك البضاعة الأجنبية المستوردة الى يقدمها لهم المستشرقون، وكان كثير من المستشرقين يظهرون فى ثوب البراءة ويؤكدون حسن نيتهم، وأنهم إنما يريدون الكشف عن التراث العربى والإسلامى ودراسته، تبعا للمنهج العلمى الحديث، خدمة للعلم والحضارة فحسب، وكان العرب إذا أرادوا الاطلاع على التراث العربى لا يجدون أمامهم إلا ما حققه المستشرقون ونشروه، حتى أصبح الميدان مقصورًا عليهم.

* * *

مقارنة بين عمل المستشرقين وعمل أبناء العربية

وكما سبق أن ذكرت فإنى عقدت أكثر من مقارنة بين تحقيق العرب خلال القرن العشرين وتحقيق المستشرقين، فرأيت: أنه بدأت نهضة فكرية وعلمية فى أرجاء الشرق العربى، وظهر من بين علماء العرب أفذاذ فى فن التحقيق بل فى سائر فروع المعرفة، وقاموا بنشر وتحقيق أمهات الكتب العربية القديمة على أحدث الطرق التى وصل إليها الأوربيون بل زادوا على هؤلاء المستشرقين لفقههم بلغة قومهم ولغة أسلافهم.

فالشيخ رفاعة الطهطاوى إمام البعثة العلمية الأولى إلى باريس والذى تتلمذ على إمام المستشرقين دى ساسى[1] نقل إلينا ما نقل من حضارة الغرب، وحرص فى الوقت نفسه على أن يجمع ما استطاع من مخطوطات تراثنا، عمرت بها خزانة كتبه فى سوهاج.

والإمام الشيخ محمد عبده الذى ألقى به الصراع السياسى إلى أوربا حيث عاش زمنا يتابع جهاده من هناك، هو الذى جعل مطبعة بولاق الأميرية تدور لطبع ذخائر العرب.

وشيخ العروبه أحمد زكى كم نادى بوجوب تحقيق تراثنا على الطريقة العلمية، طريقة الأسلاف كما سبق أن ذكرنا فى موضعه، وقام برحلات متعددة لجمع كنوز تراثنا، ونقل إلينا ما استطاع نقله منها.

والعلامة أحمد تيمور، العصرىّ الثقافة والنشأة فى جيله، هو الذى أنفق ماله بسخاء على جمع ذخائر المخطوطات العربية، ووهب لها حياته جامعا ودارسا ومفهرسا.

حال المخطوطات العربية فى فجر اليقظة:

وهؤلاء الرواد حين أرادوا تدعيم حركة اليقظة القومية بأصول من تراثنا ألفوه مبعثرا فى شتى أنحاء الدنيا، فعجزوا عن استيعاب ما فى خزائن الغرب منه! بل عجزوا كذلك عن أن يحيطوا علما بما بقى لنا من ذخائره، ومنها ما كان مدفونا فى خزائن خاصة لا يدرون عنها شيئا! أو مخزونا فى سراديب الجوامع وأقبية القصور! أو مكدسا فى كهوف اليمن، ملكا خاصا لحكام من الأئمة لا ينتفعون به ولا يريدون له أن ينفع الناس! فلا غرابة ولا ملام أن قصر جهد الحركة فى فجر اليقظة على جمع ما أمكن جمعه من مخطوطات التراث وصيانته فى مكتباتهم الخاصة كمكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج، ومكتبة محمد عبده، والمكتبة الزكية، والمكتبة التيمورية، وهى الآن من المكتبات الخاصة بدار الكتب المصرية، وقد حفظ بعضه

---

(١) انظر تخليص الابريز فى تلخيص باريز

الآخر فى مكتبات عامة أتاحت الانتفاع به، ونشر عدد غير قليل من ذخائره، أدت دورها فى حركة اليقظة القومية بقدر ما واتت ظروف المرحلة وأعانت طاقتها. ومضى جيل الرواد وترك الأمانة فى أعناق التابعين فوجدوا الطريق معبدا، فوفوا برسالتهم على المستوى العلمى الذى بلغه نضجهم وإدراكهم، وتقدم الزمان بهم.

ونرى هؤلاء التابعين فاقوا الرواد من المستشرقين، وكثيرا ما كانوا يصرحون بذلك فيقول الأستاذ أحمد شاكر فى مقدمة شرح الترمذى ص٦٤: «إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفة من التحف، ومنالا يحتذى فى التصحيح والتنقيح، وأصلا موثوقا به حجة، وليعلم الناس أننا نتقن هذه الصناعة - من تصحيح وفهارس ونحوها - أكثر مما يتقنه كل المستشرقين ولا أستثنى».

وإن المتصفح لطبقات فحول الشعراء طبعة ليدن سنة ١٨٧٥م يجد فيها بعض المقابلات القليلة جدًا، ولم توصف النسخ أو النسخة التى أخذت عنها وهى أقرب ما تكون فى إخراجها إلى طبعة بولاق فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أما طبعة ليدن سنة ١٩٠٢، نشر دى غويه ففيها دقة المستشرقين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إذ وصف كل النسخ التى أخذ عنها وعمل لها فهرسين للأعلام والبلدان ومقدمة باللاتينية، وحرص على إثبات فروق النسخ بكل دقة وأمانة مع الرمز لها، أما طبعة باريس سنة ١٩٤٧ فقد اعتمدت على نشرة دى غويه، وكذلك طبعة القاهرة بتحقيق أحمد شاكر فقد اعتمد عليها إلا أنه شرح بعض الألفاظ الغريبة، ولم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلا، ولعله رأى أن اختلاف الروايات ما هى إلا أخطاء نساخ ظنها غير أبناء العربية أخطاء جوهرية، ولئن كانت طبعة القاهرة تمتاز، فإن نشرة دى غويه تمتاز بميزة عظيمة أيضا فقد حرص الناشر كل الحرص على إثبات كل خلاف بين النسخ - على عادة المستشرقين - مهما كان شأنه ليكون القارئ على بينة منه، فيختار ما يختار ويرد ما يرد بذوقه الخاص ورأيه المستقل، ولا يكون مقيدًا بذوق الناشر ورأيه، فقد يكون الناشر مصوبا للخطأ أو مخطئا للصواب وهو لا يدرى! والأنظار متباينة والأفكار متفاوتة، وقد لاحظت أن المستشرقين لسعة درايتهم باللغات السامية فإنهم يرجعون اللفظ المعرب إلى أصله الأعجمى أو اليونانى أو غير ذلك من أصوله.

والمستشرقون على وجه العموم يهتمون بفروق القراءات أكثر مما يهتمون بالشروح والتعقيبات، وما من شك فى أن الأمرين مطلوبان، فنحن بإثبات المقابلات ملزمون، ثم نحن - أصحاب هذا التراث - نحس بعد هذا حاجة القارئ إلى تيسير وتوجيه وتبيين، ويمثل الأستاذ أحمد شاكر الجهد العربى قائلا: «واجتهدت فى تخريج ما فى الكتاب من شعر

وغيره على ما وسعه جهدى، أى بيان أماكن وجوده فى الكتب الأخرى على نحو اصطلاح المحَدِّثين فى تخريج الأحاديث[١]».

وبالمثل فإن مقارنة البخلاء للجاحظ ط. دار المعارف سنة ١٩٥٨ بتحقيق الدكتور طه الحاجرى، ونشره فان فلوتن تدل على أن فان فلوتن بذل غاية جهده، فى مراجعة المخطوطة الوحيدة التى أتيحت له، ومقارنة ما عسى أن يوجد من نصوص البخلاء فى بعض المصادر الأخرى، واستشارة بعض العلماء المستشرقين، مثل دى غويه فى تحقيق نصه، واستجلاء بعض مشكلاته، وتحرير بعض عباراته، حتى يجىء الكتاب أقرب ما يكون إلى ما كتبه الجاحظ على ما هو الأصل فى النشر العلمى، ومع ذلك كله فإنه لم يمنع أن يجىء الكتاب مليئا بالأخطاء التى تجعل النص فى بعض المواضع غامضا مستغلقا كما تجعله فى مواضع أخرى ركيكا سقيم العبارة متنافرًا مع الصياغة العربية.

ويذكر الدكتور طه الحاجرى فى مقدمته لنشرته أن جزءا كبيرا من تبعة هذا يقع بطبيعة الحال - على اضطراب النص فى المخطوطة، واشتباه الحروف العربية بعضها ببعض فى كثير من الكلمات، مما يحتاج فى تبين الوجوه فيه إلى بصيرة قوية تمدها الروح العربية، وإلى مرانة تامة فى قراءة المخطوطات، وتبيين ما عسى أن يعرض للناسخين الذين يتعاورون الكتاب من حالات.

على أن هناك كثيرًا من مواضع الخطأ فى نشرة فان فلوتن لا يرجع إلى المخطوط قدر ما يرجع إلى فان فلوتن نفسه! فقد يكون النص فى المخطوطة صحيحا مستقيما لا تكاد تداخله سبهة فيضطرب فى عينى فان فلوتن فيسىء قراءته فيحرفه عن أصله، أو يضطرب فى إدراكه إذ لا يتبين وجهه ودلالته فيعدل به عن موضعه بقصد تصحيحه، وهو لا يدرى أنه بذلك يزيد النسخة فسادًا إلى فساد.

يقول شيخنا محمود شاكر فى مقدمة تحقيقه لكتاب «أسرار البلاغه» ص٩ المنشور سنه ١٩٩١ يقول: «ضعاف المحققين منا (أى من العرب) الذين يتكثّرون بما لا ينفع الكتاب، ولايهدى القارىء إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب».

ويكفى ما قدمته دليلا على فقه المحققين المعاصرين من أبناء العربية عن المستشرقين وليس هناك من داع لتعداد الكتب التى قارنت بينها فما أكثرها.

* * *

---

(١) مقدمة أحمد شاكر للشعر والشعراء.

الفصل الثالث

منهج التحقيق كما ينبغي أن يكون

المنهج: يدل معناه اللغوى على الطريق الواضح، والمنهاج كالمنهج فى المعنى(1)، وفى التنزيل ﴿لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾(2).

والمنهج فى اصطلاح الباحثين من المناطقة: يدل على طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة فى العلم. أو هو طريق كسب المعرفة، أو هو علم التفكير.

وقد تطورت وسائل كسب المعرفة بتطور البشرية، وكل طور منها ينتفع بالجهود السابقة ويخطو بها خطوة جديدة على درب المعرفة، **وتكتسب المعرفة بأكثر من منهج، والذى يعنينا هنا هو :**

المنهج النقلى: الذى يعنى رواية الأخبار والنصوص ، ليوفّر الثقة بها، والاطمئنان إليها وهذا المنهج هو أساس الدراسات اللغوية، والأدبية، والتاريخية، التى تعتمد اعتمادًا جوهريا على ما نقل إليها من نصوص وأخبار مروية.

والنصوص.. قد تكون مسموعة بالنقل شفاها، أو مقروءة بالخط، أو مطبوعة، أو مصورة، أو منطوقة بالتسجيل، وقد كانت الرواية الشفوية أسبق الروايات فى التاريخ، ثم كان المخطوط أسبق من المطبوع، والمطبوع أسبق من المصور، وهو أسبق من المسجل الصوتى، وفى كل هذه الأحوال ينبغى الاطمئنان إلى سلامة المروىّ عن أىّ طريقٍ جاء.

فالرواية الشفوية - مثلا - عرضة لآفات مقصودة وغير مقصودة، من تحريف وانتحال، أو من سهو، ونسيان، وغفلة نظر.

والمخطوطات.. عرضة كذلك لأخطاء النساخ، والمفهرسين، ومنحولات المزيفين.

والنص المطبوع.. قد تلحق به آفة التزوير.

والنُّسَخ المصوَّرة.. يلحقها ما يكون لحق بأصلها الذى أخذت منه من تشويه وتزوير وتدليس، وقد يكون فيها شوائب فى ورق التصوير فيكون هناك نقط حيث لا نقط مثلا، وبريق يضلل حيث الوضوح فى الأصل.

---

(1) الأزهرى تهذيب اللغة ٩/٦٢ ولسان العرب ٣/٣٠٦ والمعجم الوسيط

(2) سورة المائدة الآية ٤٨

والاعتماد على المصوَّرات.. يؤدِّ فى بعض الأحيان إلى خفاء كثير من المعالم التى يستعين بها المحقق على تقدير عمر المخطوطة وحالة الورق،ونوع المداد، والإصلاحات التى تمت فيها، وغير ذلك.

والتسجيل الصوتى.. يقتضى التحقق من صوت المتحدث.

وبحثنا هنا يتجه إلى تحقيق مخطوطات تراثنا، فيجب علينا أن نلم بقواعد المنهج النقلى للرواية الذى اهتم به علماء العرب، منذ عهد مبكر كما بينـا، نظرًا لحـاجتهم إلى ضبط المرويات من نصوص الحديث والسنة، وكذلك المرويات من تراث العرب، اللغوى والأدبى، فى عصر الفصحى، للحاجة إلى هذه المواد فى فهم كتاب الله وخدمته.

* * *

توثيق النص أو المخطوط

معنى توتيق النص أن نطمئن إلى أنه وتيقة، صحت نسبتها إلى مؤلفها وعصرها، فتعطينا أترًا ماديًا: لمعجم ألفاظه، وأساليب أدائه، ونمط شخصيته، كما تعطينا فى نفس الوقت وثيقة من الوثائق المؤرِّخة لعصرها.

ويقتضى هذا ألا يكتفى فى التوثيق بصحة نسبة النص إلى صاحبه، بل ينبغى أن نطمئن كذلك إلى أن النص وصل إلينا كما تركه مؤلفه، فلم يلحق به تزوير، أو تحريف، أو حشو، أو إكمال.

والمرحلة الأولى: التى يجب أن نتبعها فى توثيق المخطوط هى أن نجرى عليه عملية التوثيق جملة: بالتثبت أولا من أن للمؤلف كتابا يحمل عنوان المخطوط المنسوب إليه، ويكون ذلك بالرجوع إلى ما جاء فى ثَبَت مؤلفاته فى كتب التراجم والطبقات، مع استقراء ما فى فهارس الكتب العربية التى تصل إلى عصر النص، من رصيد الكتب المؤلفة فى مادته وموضوعه، ومن تلك الفهارس: الفهرست لابن النديم إلى حوالى منتصف القرن الرابع، ثم كتشف الظنون لحاجى خليفة إلى آخر القرن العاشر، ثم الفهارس الحديثة نسبيا مثل: فهارس بروكلمان، وفؤاد سزجين، ومعجم المطبوعات لسركيس، وفهارس دور الكتب، وخزائن المخطوطات. وقد يزاد على ذلك سؤال أهل العلم فى هذا الحقل عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره.

فإذا لم نهتد إلى المخطوط فيما ذكرناه، فإن هذا لا يقطع بكونه منحولا للمؤلف، وإنما يحتاج الأمر فى متل هذا الموقف إلى فحص متن المخطوط التماسًا لما يرجح نسبته إلى المؤلف، أو حمله عليه، وهذا هو ما يعرف بالنقد الداخلى[1]، وهذه مهمة بالغة الدقة تقتضى الخبرة بسخصية المؤلف، وأسلوبه، ومعجم ألفاظه، وطريقة استعمال المجاز، وأدوات الجر مثلا، والدراية بعصره وبيئته، بحيث لا يفوت الموثق التنبيه إلى عبارات أو آراء ليست مما يطمأن إلى نسبتها إلى المؤلف، والالتفات إلى أعلام ومواضع ودلالات، والألفاظ المتأخرة عن زمن المؤلف، أو غير معروفة فى بيئته.

والمرحلة الثانية: هى مرحلة المقابلة، فبعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب يجب أن

---

(١) راجع مقدمة تحقيقنا لكتاب (رسالة فى علم الموسيقا) للصفدى.. ومقدمة تحقيقنا لكتاب (الأدب فى الدين) المنسوب إلى أبى حامد الغزالى كتاب اليوم ١١ إبل سنة ١٩٩٠ - العدد ٣٠٧

نقابل هذه النسخ، ونثبت الفروق عند الاختلاف، فإذا كانت هذه النسخ كثيرة جدا بحيث لا يمكننا مراجعتها كلها، فنختار أهمها وأنفسها، كما سنفصل ذلك فيما بعد. وبذلك نكون قد وثقنا النص، والعرب عرفوا مقابلة التوثيق منذ فجر الحضارة الإسلامية واعتبروا هذه المقابلة شيئا أساسيًا كما بينا.

قلنا : يجب أن يكون الكتاب صحيح النسبة، ولا يمكن أن يكون هناك تاريخ أدب لا يعتمد على النصوص، هذه النصوص قد تكون خطية كما عرفنا، ولهذا يجب أن تكون الخطوة الأولى هى البحث عن المخطوط، وهى ما يسميه المؤرخون الألمان باسم (Heuristık) وهى مأخوذة من كلمة يونانية تدل عن البحث عن المخطوطات أو الوثائق، فعلينا أن نجمع كل ما يمكن جمعه من النسخ موضع التحقيق أيًا كان نوع هذه النسخ، ونضعها جميعها فى مكان واحد ولتكن هى النسخ بعينها، أو على الأقل صورًا لما لا يمكن وضعه فى هذا المكان.

ولعل من البديهى أنه لا يمكن أن نعثر بوجه قاطع على جميع النسخ التى تخص كتابًا واحدا إلا على وجه تقريبى، وبالتجربة فإننا رأينا أنه مهما أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من النسخ، فإنه قد يجد وراءه معقبًا يستطيع أن يظهر نسخا أخرى من كتابه، وذلك لأن الذى يستطيع المحقق أن يصنعه هو البحث فى الفهارس التى ذكرناها على ما بها من قصور وتقصير! ومع ذلك فهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق، ويبقى بعد ذلك المكتبات الخاصة، وليس يمكن للمحقق أن يدعى إلمامًا تاما بما فيها، أو يفكر فى استيعاب ما تضمنته من نفائس المخطوطات، فمازلنا حتى الساعة تأتينا الأخبار بوجود نسخ مختلفة لصحيح البخارى وغيره من الكتب، ففى البلاد العربية الإسلامية الكثير جدًا من المكتبات الخاصة حوت نسخًا فريدة لنفائس المخطوطات العربية. هذه المكتبات يتوارثها أصحابها جيلاً بعد جيل.

فليس وراء المحقق بعد ما ذكرنا إلا أن يقارب البحث بمقارنة مجتهدة، ويسأل من يظن أنه يعرف عن هذا الكتاب المخطوط شيئا. لعله يحصل على نسخة تكون قد ندت عنه، بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد.

وإذا عرفنا أن المخطوطات اليوم لا تعار، وثبت لنا وجود نسخة خطية فى مكان ما، فالمفروض أن نسعى فى سبيل تصويرها على ميكروفيلم، نقرؤه أوًلا على قارئ الأفلام Reuder فإذا احتجنا إلى تكبيرها طلبنا تكبيرها.

ونضيف إلى هذه النسخ – إن أمكن – كل المصادر غير المباشرة التى تعيننا على التحقيق، كالمصادر التى استقى منها المؤلف، أو التى أخذت عن المؤلف.

ويستحسن توصيف النسخ التى أسقطها المحقق، ولم يعتمد عليها فى التحقيق من واقع

النسخ إن أمكن ذلك، فإن لم يمكنه توصيفها من الواقع، فليوصِّفها من الفهارس التى وصفتها وذكرت أماكن وجودها.

* * *

وقيمة النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جدًا، فمنها ما لا قيمة له أصلًا فى تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة المحقق أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ التى تقع له ويفاضل بين هذه النسخ، متبعا فى ذلك قواعد،لعل أهمها:

١ - النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة.

٢ - والقديمة أفضل من الحديثة.

٣ - وواضحة الخط أحسن من غير الواضحة.

٤ - والنسخ التى قوبلت بغيرها، ومثبت عليها هذه المقابلات، أحسن من التى لم تقابل.

وأحسن نسخةٍ تُعتمد للتحقيق: نسخة كتبها المؤلف بنفسه، فإنها تحمل شهادة الزمن على صحتها، وتكاد تلحقها فى الثقة: النسخة التى يكون المؤلف قد أشار بكتابتها، أو أملاها، أو أجازها،على أن يكون فى هذه النسخ ما يفيد اطلاع المؤلف عليها، أو إقراره لها، فإذا كتب له عليها سماعا أو عرضا، أو إجازة، أصبحت لا تقل عن النسخة الأصلية، وأمثال هذه النسخ يطلق عليها (الأمهات) ويمكن التحقّق من ذلك بملاحظة نوع الورق، والحبر، ودراسة خط المؤلف، وذلك من كتاباته الأخرى إن وجدت.

ويلى ذلك: النسخة التى قرئت على عالم نحرير، وخاصة إذا كان الذى قرأها عليه وعارضها لا يقل عنه علمًا وفضلا، ويصور ذلك من بعض الوجوه ما سبق أن ذكرته عن الجاحظ، أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قدماته أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات فى وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه، وأعلم بإحضارها بعض موظفيه قبل أن يحضرها مجلسه، فقال له ابن الزيات: أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟! فقال الجاحظ: ما ظننت ذاك.. ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائى، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجل نسخة وجدت وأغربها. فأحضرها إليه فسربها ووقعت منه أجمل موقع.

وقد تعْرِض حالات: فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة تفْضُل نسخةً أقدم منها فيها تصحيفٍ أو تحريف. أو نسخة متأخرة جدًّا نسخت نسخًا جيّدا عن نسخة المؤلف رأسا، أو نسخة من عصر المؤلف، أو غير ذلك من الحالات الخاصة، فليكن هدف المحقق دائما - إذا لم يحصل على نسخة المؤلف - الحصول على أقرب شكل بعيد عن التصحيف والتحريف لما تركه المؤلف.

لأننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ، فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ويتضح ذلك فى عدم إقامته للنص، أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوّغًا لتقديم النسخة، فقد نجد نسخة أحدث تاريخا منها، وكاتبها عالم دقيق، ويظهر ذلك فى حرصه وإشاراته إلى الأصل، فلا ريب فى تقديم هذه النسخة الأحدث تاريخا.

وإذا اعتبرنا بخطوط العلماء فقد توجد نسخة أخرى خالية من إشارات العلماء، ولكنها تمتاز بأنها أصح متنًا وأكمل مادة، ويظهر ذلك لدارسها وفاحصها.

ومثال ذلك كتاب (معجز أحمد) شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى فإنه يوجد منه فى دار الكتب المصرية ثلاث نسخ إحداهن فى مكتبة قولة ٢٥ أدب، والثنتان مصورتان عن المتحف البريطانى وعليهما خطوط بعض العلماء[(١)].

غير أننا فضلنا اعتبار النسخة (رقم ٢٥ أدب قولة) أصلا للنسخ ويقابل بها لعدة اعتبارات لعل أهمها: أنها أكمل هذه النسخ وأدقها وأحسنها خطًا برغم حداثتها.

وعلى ذلك يستحسن مراعاة المبدأ العام، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدة للتحقيق، ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان، كصحة المتن، ودقة الكاتب، وقلة الإسقاط، فإذا ما توصّل المحقق إلى أجود النسخ اتخذها عمادا للتحقيق يهتدى به دون أن يلتزمها التزامًا تامًا.

ويمكن أن نقسّم الأصول من ناحية تحرى اللفظ وتحقيق النص إلى الحالات الآتية :

* * *

---

(١) النسخة رقم ٢٤٦ آداب دار الكتب المصرية فى صفحة الغلاف ما يشير إلى أنها كانت فى حوزة أحد قضاة شرق الأردن والثانية رقم ٢٤٢٠ أدب دار الكتب المصرية فى هامشها ما يشير إلى أن أحد علماء دمشق (محمد السمان) قد قرأها وعارضها بشرح الواحدى

الحالة الأولى
النسخـــة بخـط المـؤلـــف

قد يُظَنُّ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كفى المحقق مؤنة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات وتحريفات، وهو ظن لا يستقيم، إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدل على أنه راجعها وصححها، وقومَّ ما بها من بعض العوج، والاضطراب، إذ كثيرًا ما يسهو المؤلف فى أثناء كتابته، وخاصة إذا كان عَجِلًا، فيسقط منه غلط، فى النقط أو فى الشكل، أو تسقط منه كلمة أوكلمات، ويتضح الساقط فى الشعر بأكثر ممايتضح فى النثر، لإرتباطه بموازين العروض، وقد يخطئ فى بعض أسماء الأعلام والأماكن، ومن أجل ذلك ينبغى مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذى ينشره حتى نسخة المؤلف، وفى مثل هذه الحالة أيضا نلاحظ فرقا بين مسوَّدة المؤلف ومبيَّضته فالمسوّدة قريبة إلى الأصل، إلا أنها فى كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذى وصل إليه المؤلف فى مبيَّضته، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواسى الكتاب، وأثر المحو، والتغيير، إلى أمثال ذلك.

ومسوّدة المؤلف إن ورد نص تاريخى على أنه لم يخْرِج غيرها كانت هى الأصل الأول[1] ما لم تعارضها المبيّضة، فإنها تجبُّها بلا ريب، وفى مثل هذه الحالة تعتبر المسوّدة أصلا ثانويا يستأنس به لتصحيح القراءة فحسب.

على أن وجود نسخة المؤلف لاتدل دلالة قاطعة على أن هذه النسخة هى عينها النسخة التى اعتمدها المؤلف، فإننا رأينا بعض المؤلفين ألف كتابه أكثر من مرة «وعندنا من خبر الياقوته فى اللغة لأبى عمرو الزاهد، غلام ثعلب، المتوفى عام ٣٤٥هـ = ٦٥٩م ما يرينا كيف كان ينشأ الكتاب من الإملاء: ابتدأ المؤلف بإملاء هذا الكتاب يوم الخميس لِلَيْلَةٍ بقيت من المحرم سنة ٣٢٦هـ فى جامع المنصور ببغداد. ارتجالا من غير كتاب ولا دستور، ومضى فى الإملاء مجلسا مجلسا، إلى أن انتهى إلى آخره، ثم رأى الزيادة فيه فزاد فيه أضعاف ما أملى، وكتب هذه الزيادة أحد تلاميذه، ثم قرأه عليه أبو إسحاق الطبرى وسمعه الناس، ثم زاد فيه

---

(١) ورد فى إرشاد السارى شرح صحيح البخارى للقسطلانى: أن يحيى بن محمد بن يوسف الكرمانى وهو ابن الكرمانى شارح البخارى صنع هو أيضا شرحًا للبخارى وسماه مجمع البحرين وجواهر الحبرين قال وقد رأيته، وهو فى ثمانية أجزاء كبار بخط مسودته، (القسطلانى ١/٤٢٢ بولاق) وقد ذكر ياقوت فى معجم الأدباء أن الجاحظ ألف كتاب البيان والتبيين مرتين والثانية أصح وأجود، (معجم الأدباء ١٦/١٠٦).

بعد ذلك، وقرئ عليه بالزيادة يوم الثلاثاء لثلاث بقين من ذى القعدة سنة ٣٢٩هـ وفرغ منه فى ربيع الثانى سنة ٣٣١هـ.

وأحضرتْ نُسَخُ جميع من كتب فقورنت، ثم زاد المؤلف بعد ذلك أشياء أخرى! كتبها محمد بن وهب، ثم جمع الناس ووعدهم بعرض أبى إسحاق عليه هذا الكتاب، وتكون آخر عرضة يتقرر عليها الكتاب ولا يكون بعدها زيادة»[1]، فانظركم مرة زاد المؤلف فى إملائه بين سنتى ٣٢٦ و ٢٣١هـ تجد أنها ست مرات فإذا استعملنا لغة الناشرين قلنا إنه قد يصدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية.

وأحيانا تسهل مراقبة المؤلف، وأحيانا تصعب، فتسهل حين ينصُّ على من نقل عنهم، كما فعل الذهبى فى مقدمة كتابه (تاريخ الإسلام)، فقد نص فى مقدمته على الكتب التى نقل عنها وسردها. أما حين يحجم المؤلف عن ذكر مصادر كتابه فإن مراقبته تصبح صعبه، وعلى المحقق حينئذ ألا يدخر وسعًا فى مراقبته عن طريق الكتب التى تشترك معه فى مادته، والكتب التى تنقل عنه وتضيف بعض التحقيقات إلى ما تنقله.

فإذا ونقنا من أن النسخة بخط المؤلف نفسه فيرى بعض الباحثين أنه «ما علينا حينئذ إلا أن ننسر النص بدقة كاملة»[2].

ولكنى لا أميل إلى هذا الرأى لأنه لا يتفق مع المنهج المستقيم؛ وذلك أن المؤلف قد يسهو نتيجة لاعتبارات كثيرة ذكرنا بعضها فيما سبق فينبغى للمحقق أن يصلح سهوه وينبه على ذلك، ولعل خير مثال على ذلك كتاب حققه[3] الدكتور حسين نصار لابن سعيد المغربى فأصلح نسخة المؤلف وأشار إلى ذلك.

والمؤلِّف بشرٌ يخطىء ويصيب. وأنت إذا كتبت كتابا إلى صديق لك، وأعدت قراءته، قد تجد نفسك قد تركت نقطة، أو حرفا، أو كلمة، أو حتى فكرة!! وقد تعيد الكتاب من أجل ذلك مرة إن لم يكن مرات.. فيجب على المحقق أن يصلح سهو المؤلف، وذلك إذا تيقن من الصواب، بشرط أن يشير فى الهامش إلى ما قام به من إصلاح.. وإلى ما كان من سهو المؤلف.

والمخطوطة التى نقدمها لك هى مخطوطة كتاب «المنازل والديار» لأسامه بن منقذ.. قد قيل إنها بخط مؤلفها ورجح ذلك أكثر من واحد من المستشرقين[4]، كما كتب على غلافها،

---

(١) أدم متز الحضارة الإسلامية

(٢) انظر النقد التاريخى ٧٦ ومنهج البحث التاريخى ١٠٣ ومناهج البحث العلمى ١٨٨ - ١٨٩هـ

(٣) هو كتاب النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة. القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب فى حلى المغرب ط دار الكتب سنة ١٩٧٠.

(٤) انظر مقدمة كتاب (المنازل والديار) لأسامة بن منقذ - بتحقيق الأستاذ مصطفى حجازى

وإن كان بخط مغاير للأصل، ولكن المحقق يشكّ فى ذلك، ويرى أنها بخط (غنايم المعرى) الذى كان يبيِّض مسوَّدات الأمير أسامة بن منقذ، ثم يقرأها عليه ليصلح أسامة ما عسى أن يكون قد أخطأ فيه.. وقد كان خط (غنايم) هذا، أشبه الخطوط بخط (أسامة) ومثل هذا الشبه محتمل إذا اتحد الزمن.. ويرى المحقق أن المؤلف قد قرأ الكتاب وأعاد النظر فيه مرّةً بعد أخرى، وذلك بعد أتم (غنايم) نَسْخَه، وذلك عندما لاحظ المحقق القراءات العديدة المدونة فى حواشى بعض الصفحات، وغير ذلك من الأمور التى ذكرها.. فيا ترى ما هو منهج المحقق لهذا الكتاب الذى يقال: إنه بخط مؤلفه.. أو على أقل تقدير: إن هذه المخطوطة التى اعْتَمَدها واعتَمد عليها المحقق هى النسخة الوحيدة لهذا الكتاب، وليس له غيرها فى العالم أجمع، لكنها نسخة مونقة.. فكان منهج المحقق فى إخراجها منهجا طيبا أنموذجيا سأعرضه لك بالتفصيل.

يقول المحقق ى مقدمة الكتاب: «حين قمتُ بعملى فى تحقيق هذا الكتاب، جعلت همِّى – بعد سلامة النص، والعناية بالضبط، ووضع علامات الترقيم– توثيق النصوص الواردة فى الكتاب بالرجوع إليها فى مظانها، على حسب طبيعة النص.. فحينما يكون تفسير آية كريمة، فإننا نطلبه فى مصادره من كتب التفسير.. وإذا كان حديثا شريفا، رجعنا إليه فى مصادره من الكتب الصحيحة.. وحين يكون النص خبرا اقتضته مناسبة، فإننا كنا نرجع إليه فى كتب الأدب الجامعة، من أمثال: الأغانى، والكامل، والأمالى، وأشباهها، فيما يظن وجوده فيها.. أما إذا كان النص شعرا منسوبا لقائله، رجعنا إليه فى ديوانه، ولاسيما إذا كان مطبوعا، وإن لم يكن منسوبا، أو كان لايعرف لصاحبه ديوان، التمسناه فى مكانه من كتب الأدب، كالأغانى والأمالى، ودواوين الحماسة، والشعر والشعراء، والمعانى الكبير، ويتيمة الدهر، وتَتِمَّتها، ومعجم الأدباء، وخريدة القصر بأقسامها، وكتب الطبقات، ونحوها.

وكنا نعنى بالإشارة إلى ما قد يكون من اختلافٍ بين رواية المصنف لهذه النصوص الشعرية، والنثرية.. وروايتها فى مصادرها الأخرى؛ لتتم بذلك الفائدة.. وشرح مايصعب فهمه من المفردات والأبيات شرحا موجزا، معتمدين فى ذلك على شرح القدامى لبعض الدواوين، أو فى كتب الأدب الجامعة، وكذلك عنينا بتحديد المواضع والبلدان الواردة فى ثنايا النصوص، فرجعنا فيها إلى ياقوت والبكرى فى معجميهما.. وراعينا الإيجاز فى ذلك ما أمكن» وهكذا يكون التحقيق على نسخة وحيدة بخط المؤلف.. أو قرئت عليه.. أو قرأها هو بعد نسخها.. وبمثل هذا تطمئن النفس ويرتاح القلب.

وعلى المحقق أن يتبع الرسم الإملائى الحديث عندما ينشر كتابا بخط المؤلف بالرسم القديم، ويشير إلى وصف خط المخطوطة فى مقدمة التحقيق.

وقد تصبح مراقبة كتاب المؤلف فى بعض الأحيان ضربًا من العنت وبخاصة فى الكتب الأدبية التى تشبه دوائر المعارف مثل كتاب (ربيع الأبرار) للزمخشرى، إذ يعزو كل قول إلى صاحبه، فلا بد لمحقق مثل هذا الكتاب من تصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف: المعاجم، والكتب اللغوية، والتاريخية، والجغرافية ودواوين الشعراء، وكتب الشعر والأدب، حتى لا يفوته غلط - بقدر الإمكان والاستقصاء - فى كلمة ولا فى علم، ولا فى اسم مكان، ولا بيت شعر.

وينبغى أن يفرق المحقق بين الغلط الناجم عن السهو عند المؤلف، والغلط الذى جاء من استخدام الكلمات، والعبارات العامية، وهو غلط شاع منذ القرن السادس الهجرى على ألسنة المؤلفين ومن عاصرهم من الشعراء، وهذا الغلط ينبغى ألا يصلح لأنه غلط مقصود يستدل منه على الأدب فى مثل هذه العصور خاصة إذا كان المؤلف كتبه بنفسه، فإننا إذا صححناه أزلنا النص عن صورته الحقيقية، ونضرب مثلا لذلك بمؤلفات ابن تغرى بردى ولعل أقربها إلينا النجوم الزاهرة، والمنهل الصافى ففيهما ألفاظ لغوية وتعبيرات عامية لاحظها المحققون فى أثناء النشر، والمعروف أن المؤلف أحد المؤرخين المشهورين فى القرن السابع الهجرى وانظر كذلك ابن إياس فى «بدائع الزهور» والعينى فى «عقد الجمان».

* * *

الحالة الثانية
نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف

ولكن.. ما يصنع المحقق إذا ضاعت نسخة المؤلف، ولم يبق أمامه إلا نسخة وحيدة منقولة عن نسخة المؤلف. ما العمل؟

إن دراسة مثل هذه النسخة تستلزم الدقة، والحذر، للتثبت من صحة ألفاظها، ونصوصها، فمهما كانت دقة الناسخ وأمانته، فإنه قد يتعرض للخطأ فى النقل من الأصل: إما لجهلٍ من جانبه برسم خط المؤلف، أو رسم خط عصره، أو ادعاء معرفة! فيحاول إصلاح النص على حسب فهمه الضيق[1] فيسيء إلى النص من حيث أراد أن يصلحه! وربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان، أو انتقال النظر بين المتماثلين فى الرسم وما أكثر ذلك، فقد جاء فى بخلاء الجاحظ نشرة فان فلوتن عند قوله: «فلما انقضى كلامه أقبل عليه بعضهم فقال: يا أبا سعيد ما أدمك؟ قال: يومًا لبن، ويوما زيت، ويوما سمن، ويوما تمر، ويوما جبن، ويوما قفار، ويوما لحم، عيش آل الخطاب»[2].

فإنّ نظر الناسخ انتقل من «يوما» الأولى إلى «يوما» الثالثة لأنهما قد تماثلا فى الرسم. وقد ضربت هذا المثال لأوضح مصطلح (انتقال النظر) وطبعا لم يفت هذا الدكتور الحاجرى عندما حقق هذا الكتاب، فقد نبه إلى هذا السقط ومثله كثير.

والتغييرات التى قد تصيب المخطوط عند نسخه، والصادرة عن عمد أو عن خطأ فى فهم النصوص، قد يصعب كشفها، وبالتالى يصعب تحقيقها فى النسخة الوحيدة، وربما تسقط بعض الفقرات التى لايمكن التعويض عنها.

وعلى المحقق فى حالة ضياع نسخة المؤلف المؤلف (الأم) – وما أكثر هذا فى مخطوطاتنا العربية – مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها، أن يدرس هذه النسخة ويقف على كل

---

(١) كثيرا ما كان يصادفنا مثل هذا العمل فى المخطوطات التى نسخت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى مخطوطات دار الكتب المصرية.

(٢) انظر ص ٢٠٣ من الكتاب المذكور

خصائصها من ناحية الشكل، والنقط، والرسم، والمصطلحات، والمعلومـات التاريخيـة، ثم يدرس حياة المؤلف، ومؤلفاته الأخرى إن وجدت، ويلم بأشهر الكتّاب المعاصرين له الذين تناولوا نفس الموضوع الذى كتب فيه، ويطبق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود، والمجهول مكانه، وهذا يساعد كثيرًا على تحرى نصها والتثبت من صحة ألفاظها.

* * *

الحالة الثالثة
ضاع الأصل وبقيت عدة نسخ

هذه الحالة هي التى يضيع فيها الأصل وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه، وتختلط فيما بينها، ولكن لا نعرف الصلة بين بعضها البعض، ولا الصلة بينها وبين الأصل الضائع.

هنا يجب ألا نعدَّ قدم المخطوطة هو العامل الفاصل فى صحتها، ففى مثل هذه الحالة قد تكون هناك مخطوطة ذات تاريخ حديث، وليكن مثلا سنة ١٣٠٠هـ نسخت مباشرة من مخطوطة طيبة، تعتبر من الدرجة الأولى فى القدم، فمثل هذه النسخة تفضل بكثير جدًا نسخة كتبت سنة ٧٠٠هـ مثلا.. لو أن الثانية أخذت - لا عن مخطوطة من الدرجة الأولى فى القدم، بل عن مخطوطة فرعية من مخطوطة الدرجة الأولى، وبالأحرى أخذت عن أية مخطوطة تزداد بعدا عن مخطوطة الدرجة الأولى فالعبرة، إذن لاتكون بتاريخ المخطوطة «والواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها - نظريا وواقعيا - فى كثير من الأحيان أية أهمية، لأن مخطوطة من القرن السادس عشر الميلادى منقولة عن نسخة جيدة مفقودة من القرن الحادى عشر، لها قيمة أكثر بكثير من نسخة مغلاطة معدلة من القرن الثانى عشر أو الثالث عشر[(١)].

والمحققون المحدثون يمتازون عن سابقيهم فى هذه الناحية، فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول، فضلا عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ، وعن العصر الذى وجدت فيه، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع، بواسطة مقارنة الروايات على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه، ومعجم ألفاظه والدراية بأحوال عصره[(٢)].

والموقف المعمول فى هذه الحالة - أى تعدد النسخ - هو أن نحدد أولا: العلاقات بين النسخ بعضها وبعض. فمثلا كل النسخ التى تحتوى فى نفس المواضع على نفس الأغلاط تعد نسخا منقولا بعضها عن بعض، أو نقلت كلها عن نسخة كانت توجد فيها هذه الأغلاط،

---

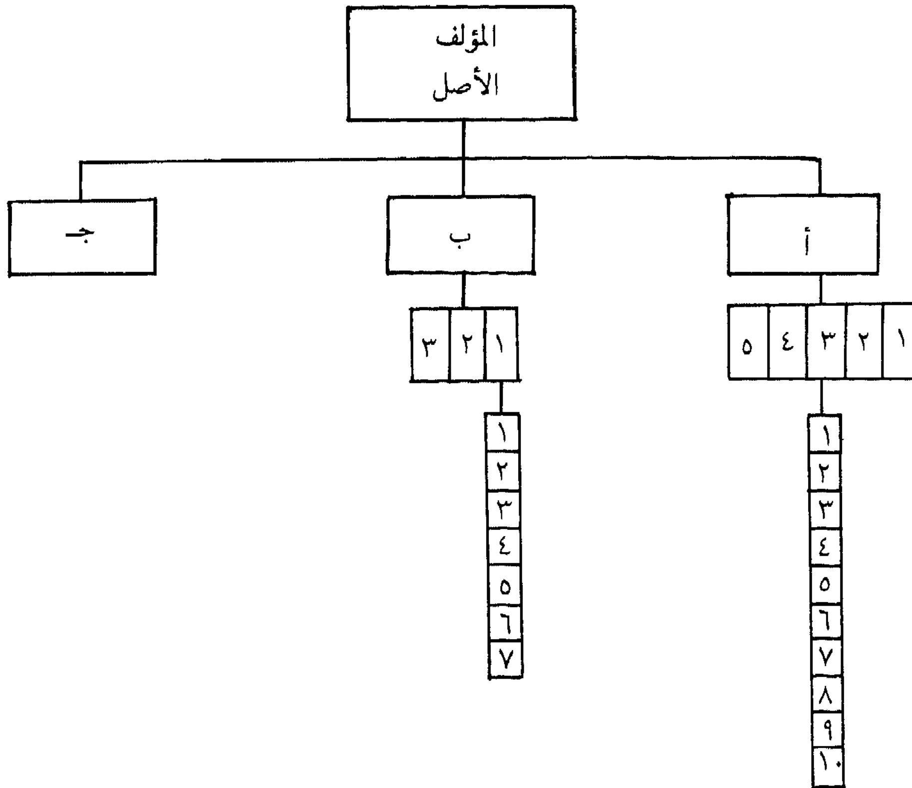
(١) لنجلوا النقد التاريخى ٨٢

(٢) إذا رجعنا مثلا إلى مقدمة المحقق لكتاب المعارف لابن قتيبة لأدركنا هذا الصنيع بوضوح وكذلك فيما يحققه الدكتور حسين نصار والدكتور طه الحاجرى وغيرهما

وليس من المعقول أن يرتكب نساخ مختلفون وهم ينقلون - وكل منهم فى ناحية - عن الأصل الخالى من الأغلاط نفس الأغلاط التى وقعت بينهم تمامًا.

إذاً فالاتفاق فى الأغلاط شاهد على الاتفاق فى المصدر، فعلينا - دون ملامة - أن نطرح كل النسخ المنقولة عن نسخة محفوظة لدينا، إذ من الواضح أنه لا قيمة لها مع وجود أصلها الذى نقلوا عنه، ومن إضاعة الوقت أن يبين المحقق اختلاف القراءات الواردة فى هذه النسخ. ما دام الأصل موجودًا.

فإذا سرنا بهذه الطريقة فلا يكون أمام المحقق غير نسخ مستفل بعضهـا عن بعض منقولة مباشرة عن النسخة الأصلية، أو نسخ فرعية مصدرها - نسخة مأخوذة مباشرة عن الأصل - مفقود، ويستمر فى تصنيف النسخ الموجودة على هذا النحو حتى يستطيع أن يحدد وجود مجاميع مستفلة، ليست مأخوذة عن بعضها البعض، وإنما أخذت من أصول مختلفة، وبعد ذلك يضع ما اصطلح عليه بشجرة النسب مبتدئا من الأصل فى صوره كهذه مثلا:



فالمهم عندنا أن يكون لدينا نسخة (أ) أو أحد فروعها إن لم توجد، ونسخة (ب) أو أحد فروعها إن لم توجد، وكذلك نسخة (جـ) أو أحد فروعها.

وكلما بعدنا عن المؤلف أو نسخته كثرت أحياناً المخطوطات الفرعية وتتعدد بالتالى النسخ المتوسطة.

فنقول: نسخة المؤلف هى الأصل،والأصول المستقلة المكونة للأسر المختلفة، تعد نسخًا من الدرجة الأولى أ، ب، جـ

ثم يتفرع عن كلّ مخطوطة من الدرجة الأولى مخطوطات فرعية حددناها–كماسبق أن ذكرنا – عن طريق الاتفاق فى الأخطاء فيما بينها، وقد تتعدد هذه المخطوطات المأخوذة عن مخطوطات الدرجة الأولى إلى غير نهاية[1].

وعند طبع الأصل ينبغى أن ترفق به فى الهامش الاختلافات التى توجد فى النسخ الرئيسية الأخرى، لكى يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلا بقدر المستطاع بين يدى الباحثين من بعد.

فتحصَّل مما تقدم: أننا إذا وجدنا لكتاب نريد أن نحققه نسخًا مختلفة رتبناها على حسب القدم، ودائما نتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأصل الذى ننشر على أساسه الكتاب، ولانترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه أو كثرت فيها الخروم، أو كثر المحو والتآكل، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة، فإن لم توجد نظرنا فى النسخ وحاولنا أن نقسمها إلى أسر متقابلة.

* * *

بقى لى فى هذا الموضوع أن أطرح سؤالا طال الجدل فيه وتضاربت فيه الآراء وهو: هل يجوز للمحقق أن يقوِّم خطأ بخط المؤلف؟

يرى بعض الباحثين أنها كبيرة، لأن نسخة المؤلف مقدسة لها من الحرمة ما يجعل المحقق يحجم على إصلاحها! بل يجب عليه أن يشير إلى ما يظنه خطأ فى الهامش ويترك نسخة المؤلف كما هى، حتى بأخطائها الإملائية والنحوية، ولعل هذا هو فريق المستشرقين ومن يدور

---

(١) انظر فيما ذكرناه
١ – لنجلوا النقد التاريخى ص ٨٢ وما بعدها.
٢ – مناهج البحث العلمى ص ١٩٠ وما بعدها
٣ – منهج البحث التاريخى ص ١٠٧ وما بعدها
٤ – أصول نقد النصوص ص ٢٠.
٥ – قواعد تحقيق النصوص ترجمة صلاح المنجد ١ ج ٢ سنة ١٩٥٥ مجلة معهد المخطوطات
٦ – تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٣٥ وما بعدها

فى فلكهم[١]. ولكن المؤلف بشر يخطئ ويصيب، وقد يسبقه القلم وقد يسهو فلا يجوز نشر نسخة المؤلف بما فيها إلا بالشروط التى ذكرناها فى موضعها.

فإذا عدنا إلى قومنا فى القرون الخالية فى مثل هذا الموقف وجدنا أنه «قرئ على ثعلب من كتاب بخط ابن الأعرابى خطأ فرده. فقيل: أفتغيره؟!! فقال: دعوه ليكون عذرًا لمن أخطأ»[٢].

وكأنى بثعلب لما استنكر عليه أن يصلح خطأ ابن الأعرابى أنه لم يدعه إلا ليكون عذرًا لمن أخطأ.

وقد سئل الأوزاعى عن رجل يسمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه لحن أيقيمه؟! قال: نعم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلحن.

وقد سئل أبو عبدالرحمن النسائى عن اللحن فى الحديث فقال: «إن كان شيئًا تقوله العرب - وإن كان فى غير لغة قريش - فلا يغيره، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان مما لايوجد فى كلام العرب فرسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلحن».

وحكى أبو الحسن الدارقطنى أنه حضر مجلس إملاء أبى بكر بن الأنبارى (٢٧١-٣٢٧هـ) فسمعه يصحف اسما أورده فى اسناد حديث فقال: «حَيَّان» بدل: «حِبّان».

يقول أبوالحسن: «فلما فرغ من إملائه، تقدمت إليه فذكرت له وهمه، وعرّفته صواب القول فيه وانصرفت. ثم حضرت الجمعة الثانية مجلسه فقال أبوبكر للمستملى: عرِّف جماعة الحاضرين أنا صحَّفنا الاسم الفلانى، لما أملينا حديث كذا فى الجمعة الماضية، ونبّهنا ذلك الشاب على الصّواب، وهو كذا، وعرِّف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال»[٣].

وقد ذكر القاضى عياض أن الذى استمر عليه عمل الأشياخ: نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرونها من كتبهم، حتى اطردوا ذلك فى كلمات من القرآن، استمرت الرواية فى الكتب عليها! بخلاف التلاوة المجمع عليها، لكن أهل المعرفة من هؤلاء الأشياخ ينبهون على الخطأ عند السماع، أو القراءة، وفى حواشى الكتب، ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم. ومنهم من يجسر على الإصلاح كالقاضى أبو الوليد هشام، فإنه لكثرة مطالعته وتفننه فى الأدب واللغة، وأخبار الناس، وأسماء الرجال وأنسابهم، وثقوب فهمه وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيرًا، وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط فى أشياء من

(١) انظر برجشتراسر فى أصول نقد النصوص ٢ - ٤٣ وصلاح الدين المنجد فى قواعد تحقيق النصوص ص ١٠

(٢) الزمخشرى ربيع الأبرار ص٧٧ ب

(٣) معجم الأدباء ١٨/٣٠٨-٣٠٩ وبغية الوعاة ١/٢١٢

دلك، ويحكم فيها بما طهر له ! أو بما رآه في حديث آحر، وربما كان الدى أصلحه صوابًا، وربما غلط فيه وخطّأ الصواب ! !

ويرى القاضى عياض أن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ! ويتسلط عليه من لا يعلم ! وطريق الأشياخ أسلم مع التبيين، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع، وينبه عليه، ويذكر وجه صوابه، إما من جهة العربية أو النقل، أو وروده كذلك فى حديث آخر، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول: وقع عند شيخنا، أو فى روايتنا كذا، أو من طريق فلان كذا، وهو أولى، لئلا يقول على النبى ﷺ ما لم يقل.

وأحسن ما يعتمد عليه فى الإصلاح أن ترد تلك اللفظة المغيرة صوابا فى أحاديث أخرى، بخلاف ما إذا كان أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب(١).

* * *

وقد أوجب القدماء عدم التوفيق بين روايتين فى الشعر، فلا يجوز للمحقق أن يروى شطر بيت برواية ثم يروى الشطر الثانى من رَواية أخرى، ذكر السكرى فى شرح أشعار الهذليين أنه «يمتنع التلفيق فى رواية الأشعار كقول أبى ذؤيب:

دَعَانِى إلَيْهَا الْقَلْبُ إنِّى لأَمْرِهِ ... سَمِيعٌ فَمَا أدْرِى أَرُشْدٌ طِلابُهَا

فإن أبا عمرو رواه بهذا اللفظ «دعانى... وسميع» ورواه الأصمعى بلفظ «عصانى» بدل «دعانى» وبلفظ «مطيع» بدل «سميع» قال: فيمتنع فى الإنشاء ذكر «دعانى» مع «مطيع» أو «عصانى» مع «سميع» لأنه من باب التلفيق(٢).

هذا هو ما يجب على المحقق أن يتبعه ويترسم خطاه، ولعل هذا هو الأصل الذى نادى به بعض العلماء المحْدَثين من أهل الفن، فإنهم رأوا أن من محققى الدواوين من لم يكتف بإدخال الروايات الخارجة عن الديوان، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين فقال أهل الفن: «هذا لا يجوز أبدًا»(٣).

كما أن المستشرقين يرون أن الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحِّح المحقق حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ فى المصاحف اليوم ! ! محتجين: أنه ربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتباعدًا عنه، وضرب برحستراسر مثالا لصحة ما ذكره: أن كتاب المفصل للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨ هـ

(١) انظر الإلماع باب إصلاح الخطأ وتقويم اللحن ١٨٦ – ١٨٧ وانظر كذلك التقريب والتيسير ٣١٧–٣١٨

(٢) انظر المزهر ٢/٢٣٣ وديوان الهذليين ص ٧١ وهامشها ط دار الكتب

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٣٩

ونسره هو، وجد فى نسخه غلطات فى بعض الآيات الفرآنية وأبيات الشعر فقال: «لا شك أن الزمخشرى نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المنسهور بالكشاف» وقال: ومن النساخ والشراح من ينبهون على ذلك فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف[١] وسنعود إلى هذه النفطه فنزيدها وضوحًا ونبين موقفنا منها بعد ذلك[٢].

وقد ذهب برجشتراسر وتابعه صلاح الدين المنجد إلى «أنه قد يسبق المؤلف قلمه، أو تخونه ذاكرته فيخطئ فى لفظ أو اسم فيستطيع المحقق أن يصحح الخطأ فى الحاشية ويبت النص كما ورد، لأن النص الذى يكتبه المصنف بخطه دليل على ثقافته واطلاعه وشخصيته العلمية»[٣].

واليوم قد خالفنا هذا المنهج واتبعنا منهج أساتذتنا المعاصرين فإننا نصلح النص، حتى ولو كانت نسخة المؤلف إن قام الدليل القاطع على خطئها لأنه بشر يخطئ ويصبب وقد يسبقه قلمه، لكن بشرط أن نشير فى الهامش إلى هذا الإصلاح وسببه، وإلى رواية المؤلف التى سها فيها.



(١) هذا ما قاله براجشتراسر فى أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص٤٣ وتابعه على ذلك الدكتور محمد حمدى البكرى فى محاضرات «كتابة عربية» فى كلية الآداب سنة ١٩٦١، وعليه كان عمل المستشرقين

(٢) انظر الصفحة رقم (٢٣٣).

(٣) انظر أصول نقد النصوص ٤٢ - ٤٣ وقواعد تحقيق النصوص ص ١٠ واللفظ للأخير

الحالة الرابعة
النسخة المطبوعة التى فقدت أصولها
أو تعذر الوصول إليها

مثل هذه النسخة يهدرها كثير من المحققين، على حين يعدها بعضهم أصولا ثانوية فى التحقيق. وحجتهم فى ذلك أن ما يؤدى بالمطبعة هو عين ما يؤدى بالقلم، ولا يعدو الطبع أن يكون انتساخًا بصورة حديثة، ويذهب كثير من الباحثين إلى هذا الرأى مع تحفظ شديد، وهو أن يتحقق الاطمئنان إلى ناشر المطبوعة، والثقة به فيما نشره أمثال المصححين القدماء، كالعلامة نصر الهورينى، والشيخ قطة العدوى، وكذا أعلام المستشرقين الثقات أمثال: فستنفيلد الألمانى (١٨٠٨-١٨٩٩)، وجاير الألمانى (١٨٦١-١٩٢٩) وبيفان الهولندى (١٨٥٩-١٩٣٤) ولايل الإنجليزى (١٨٤٥-١٩٢٠) جدير بأن يكون أصولا ثانوية، كما تعد رواياتهم لأصولهم - إن لم نتمكن من الظفر بتلك الأصول - رواية ينتفع بها فى مقابلة النصوص، لأنهم منزلون بمنزلة الرواة الثقات، ورواياتهم منزلة منزلة ما يسميه المحدثون بالوجادة[1]. وأما الطبعات التى تخرج للتجارة ولا يقوم عليها محقق أمين فهى نسخ مهدرة بلا ريب، ومن الإخلال بأمانة العلم والأداء أن يعتمد عليها فى التحقيق.

* * *

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٢٩ - ٣٠.

الحالة الخامسة
النص المختار وهو ما عليه العمل الآن

قد يلجأ أحيانا إلى مخطوط بعينه فيتخذ أساسًا لنشر مؤلَّف ما، ثم يضاف إليه فى الهامش الروايات المغايرة.

وقد اعتاد الباحثون الذين يتصدون لنشر تراثنا القديم أن يجمعوا كل ماتصل إليه أيديهم من نسخٍ لماينشرون، ثم يختاروا إحدى هذه النسخ ويجعلوها الأصل، ثم يخْرِجوها كماهى طبقًا لما رواه الراوى، أو شرحه الشارح، وفى أثناء ذلك يشيرون إلى ما قد يكون هناك من اختلاف بين هذا الأصل وغيره من النسخ الأخرى، وهذه هى الطريقة العلمية المتعارف عليها فى نشر الكتب، وفيها تتجلى الأمانة العلمية الدقيقة ما دام المقصود منها إخراج نسخة معينة بالذات، كما يتجلى فيها الرغبة فى استيعاب كل الفوائد الممكنة بجمع الروايات المختلفة فى كتاب واحد، ولا شك أن فى ذلك العمل من المجهود العظيم ما لا يخفى، ومن المشقة الشديدة ما نرجو أن ينال به هؤلاء الباحثون ما يستحقون من ثناء وتقدير.

وفى رأيى-كما فى رأى الكثير من المحققين المعاصرين[١]-أنه إذا لم توجد نسخة المؤلف (الأم) يستحسن أن تعتبر النسخ التى بعد ذلك كلها أصولا يكمل بعضها بعضا، والمقابلة بين النسخ المختلفة من الكتاب يؤدى إلى اختيار الصيغة الصحيحة وإثباتها فى صلب النص عند نشره، ثم توضع فروق النسخ الأخرى فى هامش الصفحة، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة، يختارها المحقق ويشير إليها فى مقدمة تحقيقه للكتاب.. وإذا أثبت بالمقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها، فلايجوز تغييرها إلا بدليلٍ قاطع على فسادها..

وتكشف المقابلة أحيانا عن الخلل فى ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك.. فلابد عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق فى هذه النسخ.

وعند المقابلة لايوضع فى هذا النص المختار معكفات [...] إلا إذا كانت زيادة خارجة عن النسخ، أى من عند المحقق، أو من مرجع آخر غير النسخ، وهذا هو ما عليه العمل الآن، فقد جاء فى منهج مقابلة كتاب الأغانى الموضوع سنة ١٩٧١ منهج لم يطبع ولكنه بين أيدينا : «تعتبر كل النسخ أصولا يكمل بعضها بعضا، ولذلك فلا ينص عـلى النقص فى

---

(١) لعل فى نشر كتاب الأغانى ط دار الكتب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، والشفاء لابن سينا، وتحقيقنا لكتاب (ربيع الأبرار) نماذج طيبة لما يسمى بـ(النص المختار)

إحدى النسخ ولا على الزيادة فى بعضها، ويجرد المتن من علامات [...] ومن التعليقات الخاصة بها، إلا إذا كان مصدر الزيادة غير نسخ الأغانى، أو كانت الزيادة تكملة لابد منها، دون أن يكون لها مصدر».

وكم هو جميل هذا الرأى لكن قولهم : «يجرد المتن من علامات الزيادة» فهذا قول حسن، ولكن قولهم «ومن التعليقات الخاصة بها» أى بالزيادة فإنى لا أرى ذلك، بل الرأى عندى أن هذا مخالف لما جرت به العادة، وما أوصِينَا به، فيجب التنبيه على النقص أو الزيادة فى الهامش دون أن توضع معكفات فى المتن.

ويستحسن أن لا يوضع فى المتن من هذه النسخ إلا ما يتناسب وروح المؤلف، وهو الصحيح والأنسب، مختارًا من النسخ جميعها، وما عداه فيوضع فى الهامش مما أمكن العثور عليه من نسخ، وهذا هو ما نسميه بالنص المختار.

* * *

كثيرًا ما تتعرض كتب المجالس والأمالى للتغيير والتبديل، والزيادة من التلاميذ والرواة، وبعض المؤلفين أملى كتابه أكثر من مرّة كما مر بنا، وبين كل هذه الأمالى للمؤلف الواحد فروق بينة كبيرة، تزيد بابا أو أبوابًا؛ ففى مثل هذه الحالة يرى برجشتراسر أنه «يجب على الناشر أن يختار إبرازه (أى رواية) واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها»[1].

وليس برجشتراسر أول مبتدع لهذا، فقد قال الخطيب البغدادى (ت٤٦٣) : « لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل أحاديث كثيرة، يذكر الراوى إسناد النسخة فى المتن الأول منها، ثم يقول فيما بعد: وبإسناده إلى آخرها، فمنها نسخة يرويها أبو اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبى حمزة عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة.

ونسخة أخرى عن أبى اليمان عن شعيب أيضًا عن نافع عن ابن عمر، ونسخة عن يزيد ابن زريع عن روح بن القاسم عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبى هريرة.

وسوى هذا نسخ يطول ذكرها. فيجوز لسامعها أن يفرد ماساء منها بالإسناد المذكور فى أول النسخة، لأن ذلك بمنزلة الحديث الواحد المتضمن لحكمين، لا تَعلّق لأحدهما بالآخر، فالإسناد هو لكل واحد من الحكمين، ولهذا جاز تقطيع المتن فى بابين، والأكثر على ما تقدم ذكرنا له»[2].

---

(١) أصول نقد النصوص ٢٧

(٢) الكفاية فى علم الرواية ٢١٤

فإذا سأل سائل: أى الروايات تستحق أن تنشر؟ نقول:

للمحقق أن يؤثر النسخة التى بخط المؤلف على التى كتبت بخط غيره، سواء فى عصره أو بعد وفاته، ويؤثر المسهبة على المختصرة، والمصححة على التى فيها خلل، والتى لها نسخ كثيرة على التى نسخها قليلة. فإن خالف المحقق هذه القواعد، فعليه أن يعرّف القارئ بالنسخ التى يتركها ويبين له خصائصها، ويوصِّفها من خلال الفهارس التى ذكرتها.

ويرى (دى غويه) محقق كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت٢٧٣هـ) أن ابن قتيبة قد أملى كتابه من كراسته فى فترات مختلفة، فكان يستعمل فى كل مرة عبارات متغايرة، ويضيف أحيانًا عبارات من عنده، ويهمل عبارات كان قد أملاها فى مرة سابقة، ونص بعض العناوين وخصوصًا فى الجزء الأول من الكتاب يختلف فى بعضها عن بعض فى مختلف المخطوطات. إلى حد أنه ينبغى أن تنشر مستقلة، وذلك هو السبب - فيما يرى دى غويه - فى أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين، فى حين أن شعراء أقل شأنًا قد ظفروا من الكتاب بمكان يذكرون فيه[١].

ويرى هذا الرأى برجشتراسر فيقول: «فإذا كانت هناك إبرازتان (روايتان) كل واحدة منهما مهمة، والفرق بينهما كبير لا يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرهما جميعا»[٢] أى كل واحدة تنشر على حدة.

* * *

وإذا كان الكتاب شائعًا بين العوام أو ما يعبر عنه بالأدب الشعبى مثل كتاب (ألف ليلة وليلة) وكتب الأمثال والسِّيرَ الشعبية مثل سيف بن ذى يزن والأميرة ذات الهمة، وأبو زيد الهلالى، فإننا نجد القصاص أنفسهم يغيرون، ويسقطون، ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود فى الكتاب، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافًا كبيرًا، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب!! فمن الصعب أو يكاد أن يكون من المستحيل تقسيم النسخ إلى فئات وروايات معينة، بل إنها فى مثل هذه الحالة تفترق إلى أجناس مبهمة، لكثرة الفروق فى كل، فيلزم محقق أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنسا منها: وأن يختار نسخه من نسخ ذلك الجنس، وينشرها مع التصحيح ما أمكن، ثم يضيف باقى نسخ هذا الجنس ويبين المهم منها، ويصف كذلك الأجناس الأخرى، لأنه ليس الغرض هنا الحصول على الهيئة العامة للكتاب، لأن ذلك محال، وبخاصه

(١) انظر المقدمة اللاتينية التى كتبها دى غويه عند تحقيقه كتاب الشعر والشعراء ، وترجمها الأستاذ وهيب كامل (مقدمة الشعر والشعراء . ٤٣)

(٢) نقد النصوص ٢٧

فى أمثال كتاب (ألف ليلة وليلة) الذى لا نعرف له مؤلفًا، ولا تاريخًا، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه.

فإذا رجعنا إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية وجدنا أن الناس لم يكونوا يدركون تمامًا معنى الكتاب ولا التأليف، بل كانوا يحدِّثون بالأحاديث ويروون الأشعار، ثم شرعوا يكتبون، لا يريدون التأليف، بل تذكيرًا لأنفسهم، وأحيانًا كانوا يأذنون لبعض أصحابهم فى نسخ هذه الأحاديث، وكان الناسخ ينسخها أحيانًا لنفسه، فيسقط منها ما لا يخصه، ويضيف إليها من منبع آخر!! ولا يذكر أن الذى ينسخه منقول من كتاب المؤلف.

وكثيرًا من الكتب المنسوبة للقدماء لم يؤلفها المؤلف فى هيئة كتاب، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه، أو مما يجده مقيدًا بخطه، وكان بعض التلاميذ يخرج ما استملاه من الأستاذ فى هيئة كتاب وينسبه إليه، وأحيانًا كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره، أو أخذه من مصادر أخرى. وينسبه لنفسه! ويذكر أستاذه فى بعض الأماكن ذرًّا للرماد! ويغفله فى البعض الآخر! وفى أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يخرجون فى آن واحد كتابًا واحدًا لأستاذ واحد، فنجد كتبًا عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد، ولكنها تختلف فى عباراتها وترتيبها! والدليل على ذلك ما جاء فى مقدمة تهذيب اللغة للأزهرى عند الكلام على الأصمعى قال: «وكان أملى ببغداد كتابا فى النوادر فزيد عليه ما ليس من كلامه!! فأخبرنى أبو الفضل المنذرى عن أبى جعفر الغسانى عن سلمة قال: جاء أبو ربيعة صاحب عبدالله بن طاهر صديق أبى السمراء بكتاب النوادر المنسوب إلى الأصمعى فوضعه بين يديه، فجعل الأصمعى ينظر فيه، فقال: ليس هذا كلامى كله، وقد زيد فيه علىّ!!! فإن أحببتم أن أعلم على ما أحفظه منه وأضرب على الباقى فعلت وإلا فلا تقرءوه. قال سلمة ابن عاصم: فأعلم الأصمعى على ما أنكر من الكتاب وهو أرجح من الثلث ثم أمرنا فنسخناه له»[1].

ويرى برجشتراسر أن كتاب «فحولة الشعراء» للأصمعى لم يؤلفه الأصمعى! بل صنعه أبو حاتم السجستانى المتوفى سنة ٢٥٠هـ أحد رواة الأصمعى، فجمع فيه ما كان سمعه من الأصمعى فى هذا الموضوع، ولم يصل الكتاب إلينا إلا فى رواية ابن دريد المتوفى سنه ٣٢١هـ ويستشهد برجشتراسر على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجره إطلاقا بل روى عنه بأشكال مختلفة[2].

وكذلك كتاب (نهج البلاغة) الذى ألفه الشريف الرضى، ذكر ابن أبى الحديد فى شرحه

---

(١) مقدمة المؤلف تهذيب اللغة: ١/١٥.

(٢) نقد النصوص: ٣٥

أنه «ختم كتاب نهج البلاغة بهذا الفصل، وكتبت به نسخ متعددة، ثم زاد عليه أن وفّى الزيادات التى نذكرها فيما بعد»[١] ثم ذكر ابن أبى الحديد بعد ذلك فصولا من هذه الزيادة وعقب عليها بقوله: «واعلم أن الرضى - رحمه الله - قطع كتاب نهج البلاغة على هذا الفصل، وهكذا وجدت النسخ بخطه وقال: وهذا حين انتهاء الغاية بنا إلى قطع المنتزع من كلام أمير المؤمنين حامدين الله سبحانه على ما من به من توفيقنا لضم ما انتشر من أطرافه، وتقريب ما بعد من أقطاره، ومقرّرين العزم، كما شرطنا أولا على تفضيل أوراق من البياض فى آخر كل باب من الأبواب، لتكون لاقتناص الشارد، واستلحاق الوارد، وما عساه أن يظهر لنا بعد الغموض، ويقع إلينا بعد الشذوذ...»[٢].

ثم قال ابن أبى الحديد نفسه: «ثم وجدنا نسخًا كثيرة فيها زيادات بعد هذا الكلام. قيل: إنها وجدت فى نسخة كتبت فى حياة الرضى -رحمه الله- وقرئت عليه فأمضاها وأذن فى إلحاقها بالكتاب ونحن نذكرها[٣].

وهذا فى رأينا من أنواع الحشو أو الإكمال الذى سنوضحه بعد.

وعلى المحقق أن يشير فى الهامش إلى اختلاف النسخ، أى اختلاف الروايات، فيثبت فى المتن ما يرجح أنه صحيح، بعد دراسة يقوم بها لكل رواية وهو ما سميناه بالنص المختار، ويضع فى الهامش الروايات المغايرة والمصحف والمحرف.

وقد أخبرنا القاضى عياض عندما تناول ضبط الروايات فى الحديث قائلا: «هذا مما يُضْطَرُّ إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه؛ وإلا تسوَّدت الصحف، واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرِّج فى الحواشى، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من: اسمه أو حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات.. ولا يغفل المهتبل، بهذا عند كثرة العلامات، واختلاف الروايات تفييد ذلك أول دفتره، أو على ظهر جزئه، أو آخره والتعريف بكل علامة لمن هذه، لئلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن، وكبر السن، واختلال الذكر، فتختلط عليه روايته ويشكل عليه ضبطه[٤].

ثم يقول النواوى: «ولا ينبغى أن يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس وإن فعل فليبين فى أول كتابه أو آخر مواده»[٥].

(١) شرح نهج البلاغة. ٤/٣٧٨ ط الميمية سنة ١٣٢٩

(٢) شرح نهج البلاغة ٤/٥٠٦.

(٣) شرح نهج البلاغة ٤/٥٠٦.

(٤) الإلماع: ١٨٩ وما بعدها (باب ضبط اختلاف الروايات) وانظر التقريب والتيسير ٢٩٠ وما بعدها

(٥) التقريب والتيسير ٢٩٠

ويعد هذا المنهج أدق منهج عرفه المستشرقون والمعاصرون من أبناء العربية، إذ يوجبون أن توصف النسخ فى المقدمة، ويرمز لكل منها عند الاختلاف برمز، والمعتاد استخدام حروف المعجم رمزًا إلى النسخ، وإذا كانت النسخ قليلة اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم فنسمى النسخة الأولى (أ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها لكان ذلك أحسن فنرمز للنسخة القديمة بالرمز (أ) والتى تليها فى القدم بالرمز (ب) إلخ.. وإن كان عدد النسخ كبيرًا احتجنا إلى نظام فى تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التى تحفظ فيها النسخة.

وعند وجود زيادة فى نسخة من النسخ لا توجد فى النسخة المعتمدة فتضاف الزيادة إلى النسخة المعتمدة ويشار إلى ذلك فى الهامش، وذلك إذا تحقق أن الزيادة من أصل الكتاب، وليست حشوا ولا إكمالا - كما بينا - من الناسخ أو من غيره، وإلا فيمكن الإشارة إليها وإثباتها فى الهامش، كما فعل محقق كتاب المعارف فيما بينا.

ويرى المعاصرون أنه يسمح للمحقق بإضافة حرْفٍ أو كلمة أو جملة يعتقد أنها سقطت من المتن، على أن يضع ذلك بين معكوفتين [...][(١)].

السَّمَاح بزيادة سقط :

وقد سمح الأقدمون بزيادة ما سقط من سند الحديث أو متنه، وبتجديد ما اندرس من كتاب فى الحديث، فقد ذكر ابن كثير أنه «إذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بإلحاقه، وكذلك إذا اندرس بعض كتاب فلا بأس بتجديده على الصواب[(٢)] ويفسر، وإذا كان فى الكتاب سقط لا يتغير المعنى به كلفظ (ابن) أو حرف من الحروف فلا بأس من إتمامه من غير بيان أصله، وكذلك إذا كان يغير المعنى، ولكن تيقن أن السقط سهو من شيخه، وأن من فوقه من الرواة أتى به. وإنما يجب أن يزيد كلمة (يعنى) كما فعل الحافظ الخطيب، إذ روى عن أبى عمرو بن مهدى عن القاضى المحاملى بإسناده عن عروة عن عمرة (تعنى عن عائشة) أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدْنِى إلىَّ رأسَه فأرجِّلهُ. قال الخطيب: كان فى أصل ابن مهدى: عن عمرة أنها قالت: وكان رسول الله ﷺ يُدْنِى إلىّ رأسَه فأرجِّله. فألحقنا فيه ذكر عائشة إذا لم يكن منه بد، وعلمنا أن المحاملى كذلك رواه، وإنما سقط من كتاب شيخنا أبوعمرو قلنا فيه: «تعنى عن عائشة» رضى الله عنها، لأجل أن ابن مهدى لم يقل لنا ذلك.

وإذا درس من كتابه -أى ذهب بتقطيع أوبلل أونحوه- بعض الكلام، أو شك فى شىء مما فيه، أى مما حفظ وثَبَّتَه فيه غيره من الثقات، واطمأن طلبه إلى الصواب جاز له إلحاقه

(١) قواعد تحقيق النصوص ١١ - والباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر . ١٤٦ - ١٤٧.
(٢) اختصار علوم الحديث ٦٣

بالأصل، ويستحسن أن يبين ذلك ليبرأ من عهدته ويعقب على ذلك فيقول: هذا رأى علماء الفن.

والذى أراه فى كل هذه الصور وأعمل به فيما أحققه: المحافظة على الأصل مع بيان الصحيح بحاشية الكتاب، إلا إذا كان الخطأ واضحًا ليس هناك شبهة فى أنه خطأ فيذكر الصواب ويبين فى الحاشية نص ما كان فى الأصل، أداء للأمانة الواجبة فى النقل.

وقد يكون فى النص نحو «عبد الله مسعود» فلا ريب أن ذلك يكون سهوا من المؤلف فإثبات (ابن) لاضير فيه ولا إخلال بالأمانة، وقد يكون فى نص المتن نحو: «بنى الإسلام خمس» فلا جرم أن صوابه: «على خمس» فإلحاق (على) ليس فيه عدوان على الكتاب، ولا على صاحبه، وكذلك إذا كان المتن «بنى الإسلام على على خمس» كان المحقق فى حلّ أن يحذف الحرف الزائد، على أن ينبه على المحذوف.

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمن أنه «إذا لم يمكن استكمال سقط من أصول ومصادر أصلية، فمحظور أن يكمله المحقق من عنده، بل يترك الأصل كما هو، ويثبت فى الهامش، إشارة إلى موضع السقط ومقداره» ثم تقول: «وقد تورط بعض المحْدَثين فأكملوا مواضع السقط فى المخطوط بكلمات من عندهم، حسبوها تلائم السياق! فكانوا كمن يضع ذراعًا لتمثال فينوس»[1] ولعلها تريد بذلك السقط الكثير.

والرأى عندى ما ذهب إليه الأقدمون وتابعهم المحْدَثون من أمثال الدكتور صلاح الدين المنجد، والأستاذ عبدالسلام هارون، والشيخ أحمد شاكر، وغيرهم من المعاصرين، فقد قال صاحب التقريب والتيسير: «وأحسن الإصلاح بما جاء فى رواية أو حديث آخر، وإن كان الإصلاح بزيادة ساقط: فإن لم يغاير معنى الأصل فهو على ما سبق، وإن غاير تأكد الحكم بذكر الأصل مقرونًا بالبيان، فإن علم أن بعض الرواة أسقطه وحده فله أيضًا أن يلحقه فى نفس الكتاب.. كما إذا درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز استدراكه من كتاب غيره، وإذا عرف صحته وسكنت إليه نفسه إلى أن ذلك هو الساقط، كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم.. فإن وجد فى كتابه كلمة غير مضبوطة أو أشكلت عليه جاز أن يسأل عنها العلماء ويرويها على ما يخبرونه»[2] وهذا هو ماعليه العمل الآن.

نقل المؤلف نصوصا من مصادر ذكرها :

وإذا كان المؤلف نقل نصوصًا من مصادر ذكرها، فنعارض هذه النصوص على أصولها، وينسار فى الهامس إلى ما فيها من زيادة ونقص كأن يقال: هذا النص فى كتاب كذا باختلاف

---

(١) محاضرات تحقيق التراث فى دار الكتب سنة ١٩٦٧ . ص٨٣.

(٢) التقريب والتيسير ٣١٩ - ٣٢٠

فى اللفظ أو بزيادة أو غير ذلك، ولا يجب أن نهمل الروايات الفرعية التى توجد فى بطون الكتب، ويستحسن أن نقدم رواية الأصل عليها، إلا إذا كانت مصحفة فهنا يجب أن نجعل فى المتن الرواية الثانوية وننزل فى الهامش رواية الأصل.

وإذا كان المؤلف قد اقتبس شيئًا من كتاب آخر، وهذا الكتاب الأصل موجود عندنا، فينبغى أن يحذر المحقق كل الحذر من إدخال أى زيادة يجدها فى الكتاب الأصل فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التى يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذى أخذها منه، وربما كان قد غير اللفظ الأصلى عن عمد، فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ لغيرنا الكتاب وأدخلنا فيه ما ليس منه، ووظيفة المحقق هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه، وفى كثير من الأحيان قد لا يذكر المؤلف مصادره فإذا عرفها المحقق وردّ كل نص إلى مصدره كان أحسن وأدعى إلى الاطمئنان إلى صحة النص، ومثل هذه الأمور يلجأ إليها للتأكد من صحة النص وتوثيقه.

وقد يقرأ عالم كتابا ويصحح بعض ألفاظه[١] والألفاظ المصححة تزيد فى قيمة النسخة، فإذا وافق المحقق على التصحيح أثبته فى المتن وأسار إلى الأصل فى الهامش، ولابد بصورة عامة من الإسارة فى الهامش إلى كل ما يوجد من تعليق فى هامش نسخة ما[٢].

* * *

ونعود إلى الحديث الذى وعدنا به[٣] عن الشواهد من القرآن الكريم، فإننا ذكرنا أن برجستراسر يرى أن «الآيات القرآنية التى يؤتى بها لا يجوز أن يصحح الناشر حروفها، ونقطها، بناء على مايقرأ فى نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتين عندنا اليوم، فيكون التصويب تغييرًا لكلام المؤلف وتباعدا عنه»[٤].

ويضرب مثالا على ذلك بالكتاب الذى نشره للزمخشرى «المفصل» فقد رأى أن فيه بعض آى الفرآن محرفة فتركها كما هى ويقول: «فوجب على الناسر ألاّ يصحّح الخطأ، لأنّ ذلك خلاف وظيفته التى هى الرجوع إلى ما كتبه المؤلف[٥] وقد رأى هذا الرأى أيضًا الدكتور محمد حمدى البكرى فى محاضراته بكلية الآداب سنة ١٩٦١.

---

(١) وذلك كما كان يفعل الشنقيطى فى نسخته الخاصة من الأغانى والتى اعتمد عليها محققو دار الكتب

(٢) انظر قواعد تحقيق النصوص ١١ والدكتور صلاح الدين المنجد

(٣) راجع صفحة ٢٢٣ من هذا الكتاب

(٤) أصول نقد النصوص ونشر الكتب ٤٣

(٥) أصول نقد النصوص ٤٣ وانظر صفحة ٢١٤ من هذا الكتاب الذى بين يديك.

والرأى عندى ما ذهب إليه العلموى فيما ذكره روزنتال «أنه لا يجوز أن يصلح كتاب غيره إلا بإذن وقلت (العلموى): وهذا محله فى غير القرآن» وسائر المحققين المعاصرين يرون أن الشواهد القرآنية لما لها من التقدير الدينى لابد أن توضع فى نصابها، لأن القرآن نقل إلينا بالتواتر والجميع يكتشفون فى كثير من الكتب التى يحققونها أخطاء فيردونها إلى الصواب.

ويضرب لنا الأستاذ عبد السلام هارون أمثلة فيقـول: وقد كشفت فى أثنـاء تحقيقى لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلا أن أردها إلى أصلها ومن أمثلة ذلك فى الجزء الرابع ص ٢٧ : «فَلَما أتْوا عَلى وَادى النّمْل» وهى «حَتّى إذا إتَوا» وفى ص ١٥٩ «عَلَى أن لا أقُول عَلى الله إلّا الْحَقَّ فأرْسِل معى بَنى إسْرائِيل» وهى «إلّا الحق قد جئتكم ببينةٍ مِنْ رَبِّكُم فأرْسِل معِى بنىِ إسْرائِيل»[١] وإنما أسهبت فى تلك الأمثلة لأنبه على أمرين:

أما أحدهما: فإنه يجب أن يستشعر المحقق الحذر الكامل فى تحقيق الآيات القـرآنية وألّا يركن إلى أمانة غيره فى ذلك مهما بلغ قدره.

وأما الآخر: فإن التزمّت فى إبقاء النص القرآنى المحرف فى الصلب كما هو فيه مزلّة للأقدام، فإن خطر القرآن الكريم يجلّ عن أن نجامل فيه مخطئًا، أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقّة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر.

والمسألة خلافية قديمة بحثها العلماء وأبانوا فيها وجه الصواب فقال القاضى عيـاض (ت٥٤٤): «الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطردوا ذلك فى كلمات من القرآن استمرت الرواية فى الكتبْ عليها، بخلاف التلاوة المجمع عليها.... لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عنـد السماع والقراءة وفى حواشى الكتب ويقرءون ما فى الأصول على ما بلغهم[٢]، إذًا فالمسألة قديمة وهى متحققة فى المذهبين إذا نبّه المحقق على ما كان عليه الأصل الذى حققه مما هو واضح الخطأ.

وتحقيق النصوص الفرآنية لا يكفى فيها أن نرجع إلى المصحف المتداول بل لابد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات، وكتب التفسير مىل : الفرطبى والطبرى وأبى حيان الغرناطى، فمى كتب القراءات يرجع المحقق إلى كتب القراءات السبع ىم العسر ىم الأربع عسر نم كتب القراءات النساذة، ويجدر بالمحقى أن ينسب كل هراءه تخالف فراءة الجمهور

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها

(٢) الالماع ١٨٥-١٨٦ وانطر الباعث الحثيث لاىن كثير ط٣ : ١٤٥ وانظر التقريب والتيسير . ٣١٨

وأما نصوص الحديث فإنه يجب أن تختبر بعرضها على مراجع الحديث لقـراءة نصها وتخريجها إن أمكن التخريج، وتعدد روايات الحديث يدفعنا إلى أن نحمِّل المؤلف أمانة روايته فنبقيها كما كتبها المؤلف إذا وصلنا إلى يقين بأنه كتبها كذلك، ولندع للتعليق ما يدل على ضعف روايته أو موتها.

وهذا أيضًا هو واجب المحقق إزاء كل نص من النصوص المضَّمنةِ من الأمثال والأشعار ونحوها، فيجب أن يتجه إلى مراجعهـا ليستعين بهـا فى قراءة النص وتخـريجه إن أمكن التخريج، ومع ذلك يجب أن نحترم رواية المؤلف إذا أيقنا أن ما فى النسخة هو ما قصده المؤلف، وأراده، ولا سيما إذا كان يبنى على تلك الروايات حكمًا خاصًّا، فهذا قيد شديد يحرم على المحقق أن يتناول النص بتغيير أو تبديل.

وهذه الضروب الثلاثة:

١ - القرآن.

٢ - الحديث.

٣ - الأمثال، والأشعار:

هى ما يجب فى تحقيقها الدقة والحرص والتريث، وليس معنى هذا أن نستهين بغيرها ولكن معناه أن نبذل لها من اليقظة ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ[١].

ومن المعروف أن الرعيل الأول من الرواة كانوا يتشدّدون فى الرواية باللفظ والنص، ولا يتساهلون حتى بالواو والفاء، وكان أحب إلى أحدهم - كما قال الأعمش - «أن يخر من السماء من أن يزيد فى الحديث واوًا أو ألفًا أو دالا»، وما أكثر الأمثلة التى تشير إلى تردد الراوى بين لفظين حرص الراوى نفسه على التصريح بكل منهما، مخافة أن يلفظ بغير لفظ النبى صلى الله عليه وسلم، وذلك كما فى حديث أبى مالك الحارث بن عاصم الأشعرى الذى أوله قوله عليه السلام: «الطهر شطر الإيمان» فإن فيه بعد ذلك «وسبحان الله والحمد لله تملآن - أو تملأ - ما بين السماوات والأرض» فقد شك الراوى هل العبارتان كلتاهما تملآن - بالتثنية - أم تعدان عبارة واحدة (تملأ) بالإفراد فأثبت الراوى اللفظين وَرَعًا واحتياطًا.

ولعل عمل البكرى المتوفى سنة ٤٨٧هـ فى كتابه (اللآلى فى شرح أمالى القالى) يعتبر تحقيقًا علميًا لكتاب الأمالى. فقد وقف أبو عبيد البكرى على الأصول التى استقى منها القالى أماليه، فمكَّنه ذلك من الوقوف على مواضع الوهم عنده، والاختلاف فى الأمالى بعد معارضتها بالأصول التى عنده[٢]

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٤٧ - ٤٨.

(٢) انظر مقدمة سمط اللآلى

ويذكر البكرى فى مقدمة هذا الكتاب أنه شرح فيه ما أغفله القالى فقال: «وبيّنت من معانى منظومها ومنثورها ما أشكل، ووصلت من شواهدها وسائر أشعارها ما قطع. ونسبت من ذلك إلى قائليه ما أهمل، وكثيرًا ما يرد البيت المفرد والشعر الغفل المجرد.. وذكرت اختلاف الروايات فيما نقله أبوعلىّ ذكر ناقد، ونبهت على ما وهم فيه تنبيه منصف لا متعسِّفٍ ولا معاند، محتج على ذلك بالدليل والشاهد».

فالقارىء يرى من هذا ومن صنعة القاضى عياض عندما حقق الأمهات الثلاث: موطأ مالك، وصحيح البخارى، وصحيح مسلم، وأفرد لذلك كتابا سماه (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) فقد تولى إتقان ضبط هذه الأمهات بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمها، ولا يبقى إهمال يبهمها، فإنْ كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبه على ذلك وأشار إلى الأرجح والصواب بحكم ما يوجد فى حديث آخر، أو يكون هو المعروف فى كلام العرب ويقول: «ودعت الضرورة عند ذكر ألفاظ المتون وتقويمها إلى شرح غريبها وبيان شىء من معانيها ومفهومها دون نقص لذلك ولا اتساع إلا عند الحاجة لغموضه، أو الحجة على خلاف يقع هنالك فى الرواية أو الشرح، إذا لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معان بل لتقويم ألفاظ وإتقان»[1].

والكتاب المذكور بتمامه يعد فى نظر أهل الفن تحقيق على أحدث أساليب التحقيق للكتب المذكورة، ولعلكم ترون فى هذين المصدرين ومثلهما الكثير فى الأدب واللغة والشروح منهجًا طيبًا للتحقيق عند القدماء.

* * *

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار:المقدمة

الحالة السادسة
نشر الكتب بطبع الصور لمخطوطاتها

١ - إن لم يوجد للكتاب المخطوط إلا نسخة واحدة واضحة الكتابة: فلا بأس من نشرها، إذا ألحق الناشر بها كل ما يحتاج إليه من الهوامش، والفهارس وغيرها.

٢ - وكذلك إذا كان لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة صعبة القراءة ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ويجتهد فى شرحه، وكانت الحاجة ماسة إلى الانتفاع به.

٣ - أو أن يكون الكتاب كبير الحجم، كثير التكاليف الطباعية، والحاجة ضرورية لنشره وإن وجدت منه أكثر من نسخة مخطوطة. وذلك ككتاب (الأنساب للسمعانى) الذى نشر مرجليوث Margochout صورة شمسية لإحدى نسخه وهى مع ذلك ليست أرفعها قيمة.

ولقد همت المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٥م بطبع كتاب (تهذيب الكمال) للمزى على نسخة مكتبة طلعت بطريقة التصوير الشمسى لأن النسخة كانت جيدة الخط قريبة إلى السلامة، وكان الكتاب كبيرًا، والأخذ فى طبعه يستغرق أمدًا ممتدًا يربى على سنين، لا يؤمن فيها استمرار طبع الكتاب، على حين أن تصويره سوف لايستغرق إلا مدة قليلة يكون بعدها الكتاب كاملا فى أيدى القراء، وإذا كانت ثمة تعقيبات على أخطاء قد لاتخلو منها صفحات الكتاب، فكانت العدة معدة لأن تجىء آخرًا مع الإشارة إلى صفحاتها وأسطرها، هذا إلى فهرس يجلو الكثير مما فى الكتاب، ومقدمة دراسة، وهذه الفكرة التى كان يراد بها إخراج الكتاب فى وقت قصير على النحو الذى أسلفنا بيانه حالت دونها حوائل. ثم رأيته بأخرة قد صُوِّر من مصر - مكتبة طلعت - ونشره مصورا على هذه النسخة أحد الإخوة السوريين .. !!

وبهذه الطريقة نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب، كتاب: «الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام والحجاز» لعبدالغنى النابلسى ١٩٨٦م وقد قدم له وأعد فهارسه الزميل الدكتور أحمد هريدى، وبالمثل نشرت الهيئة سنة ١٩٧٨م كتاب (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) للسيوطى بعد أن قدم له ووضع فهارسه الدكتور الحسينى هاشم وصدره الدكتور حسن عباس.

بقى سؤال علىّ أن أوجهه لأجيب عنه هو:

هل نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها يعتبر تحقيقا ؟

والجواب عن ذلك : نعم، إذا أعد لها الناشر مقدمة نقدية استجمع فيها ما يجب أن يكون فى مقدمة الكتاب المحقق المطبوع، وتحقق من نسبتها إلى مؤلفها، وذكر ذلك فى مقدمته. وذيّلها بالفهارس والتصويبات والتعليقات التى لا تقل عن زميلتها فى المطبوع.

وعلى كل حال، فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة[1] النسبة أنفع من طبع نسخة مشكوك فى نسبها، ولا يعنى المحقق بتصويبها أو تقويمها، أو غير وبدّل فيها على الوجه المخالف للصواب.



(١) من الكتب التى نشرت بهذا الطريق كتاب «الوزراء والكتاب» للجهشيارى فقد طبعه طبعة مطابقة للأصل خطًا وصورة من نسخة فينا وقد أضاف إليها الناشر مقدمة وفهرسا فى فينا سنة١٩٢٦ Hensvoonmzır ثم أعيد طبعه بالحروف لا بالصور فى مصر سنة ١٩٣٨ بتحقيق الأساتذة مصطفى السقا وإبراهيم الإبيارى وعبد الحفيظ شلبى

ونشر دى جونسبورج : DeGujzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة لأشعار ابن قزمان المتوفى سنة ٥٥٥ وذلك لأن شعره كان بلهجة الأندلس العربية الدارجة، ورأى أنه ليس هناك من يستطيع تحقيقها

ونشر فلتن Fulton كتاب البارع فى اللغة وطبع فى لندن سنة ١٩٣٣ ووضع له مقدمة وفهارس

الحالة السابعة
نقْلُ كتابٍ مِنْ موْسوعَة

الكتب الموسوعية التى تضمنت عددا من المؤلفات منها مثل: (نهاية الأرب) للنويرى، و(صبح الأعشى) للقلقشندى، و(مسالك الأبصار) لابن فضل الله العمرى، و(شرح نهج البلاغة) لابن أبى الحديد، و(الأشباه والنظائر) للسيوطى، و(خزانة الأدب) لعبدالقادر البغدادى.

مثل هذه الموسوعات التى ضمت فى داخلها كتبا أخرى، أو جمهورا عظيما من هذه الكتب، نذكر من هذه الكتب التى ضمتها مثل هذه الموسوعات كتاب (بهجة الزمن فى تاريخ اليمن) لعبدالباقى اليمانى، استخرجه الأستاذ مصطفى حجازى من كتاب نهاية الأرب للنويرى جـ٣٣، ولم يعتمد على مخطوطات له. وخزانة الأدب تضم فيها أيضا كتاب (فرحة الأديب) لأبى محمد الأعرابى، وكتاب (النصوص) لأبى حيدر السكرى إلى غير ذلك من كتب النحو وكتب الشواهد.

ومثل هذا النوع الموسوعات لا يصح أن يخرج منه كتابا محققا، وإنما يستعان به فى تحقيق النص ويستأنس به

وليس للمحقق أن يطمئن إلى أن هذا هو نص الكتاب المفقود، لأن الأقدمين كانوا ينقلون النصوص أحيانا، وتكون لهم الحرية التامة فى التصرّف فيها بالحذف أوالإضافة، وترجمتها بلغتهم أيضا.

اللهم إلا إذا حقق الأقدمون النقل، ونصوا على أن هذا هو لفظ المنقول، فيقولون مثلا: «انتهى بنصه» فتكون مسئوليتهم فى ذلك خطيرة، إذ حمّلوا أنفسهم أمانة النقل.

فنشر أمثال هذه النصوص ودعوى أنها محققة يعدُّ خطأ جسيما فى فن التحقيق، وفى ضمير التاريخ. وهذا النوع من الأصول لايخرج كتابا محققا، وإنما يستعان به ويستأنس فى تحقيق النصوص.

ويذكر شيخنا المرحوم عبدالسلام هارون[1] أن المرحوم حسن السندوبى نشر فى (رسائل الجاحظ١ / ٦٦) نصا من كتاب (العثمانيه للجاحظ) ونشرها السندوبى مع الردِّ عليها. لأبى جعفر الإسكافى، وذلك كله منقول من (شرح نهج البلاغه) لابن أبى الحديد.

يقول شيخنا عبدالسلام هارون: «وعندما وقعت إلىّ نسخة العثمانية المخطوطة، تيقنت أن

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٢٩.

ما فعله ابن أبى الحديد لا يعدو أن يكون إيجازا مخلا لنص الجاحظ، بلغ أن أوجزت صفحتان منه فى نحو سته أسطر ».

وكتاب : « بهجة الزمن فى تاريخ اليمن » الذى حققه الأستاذ مصطفى حجازى ، من رواية النويرى فى نهاية الأرب جـ٣٣ قام بتحقيقه فى اليمن بعد ذلك الأستاذان : عبدالله محمد الحبسى ومحمد أحمد السنبانى على مخطوطة المكتبة الأهلية بباريس ، ونشر فى دار الحكمة اليمانية بصنعاء سنة ١٩٨٨م والمقارن بين النشرتين يرى فرقا واضحا بين رواية النويرى التى يقول ذكر أبى اليمانى فى كتابه : « ما مختصره ، وفى بعض ألفاظه ما أوردناه بالمعنى » وقد اسقط النويرى بعض ما لم يعنه من أشعار وغير ذلك .

* * *

الحشو أو الإكمال

الحشو interpolation هو إدخال كلماتٍ أو جملٍ فى نصٍّ لم تكن فيه من قبل، ولم يقلها المؤلف، فيزاد على ما قاله بعض الشروح والتعليقات الدخيلة، إما للإيضاح أو لأن النص قد استغلق فهمه على الناسخ، وهذا ظاهر فى (الرسالة) للشافعى تحقيق الشيخ أحمد شاكر، فتجد أنها قد احتوت عدَدًا كثيرا من القراءات التى كتبها نساخ جهلة، أو قراء أشد جهلا، ظنوا أن فى الكلم تحريفًا أو خطأً فاستبدلوا به غيره .. وهذا نوع خطير من التزييف، لا يتبينه إلا خبير مقتدر.

وقد يدخل الناسخ فى الصلب تعليقات، كانت فى الأصل بين السطور أو فى الهوامش، مثال ذلك: ما جاء فى مخطوطة (ربيع الأبرار) للزمخشرى يقول فى سائر نسخه التى وقعت لنا: «قيس بن الحدادية الخزاعى» ويقف عند هذا الحد، ووجدنا العبارة فى كل النسخ هكذا، إلا النسخة رقم (٤٨٩٤ أدب طلعت) فإنها تقول: «قيس بن الحدادية الخزاعى. حداد بالضم من كنانه، وحداد بالكسر من محارب» ونحن نرجح أن هذه الزيادة ليست للزمخشرى. وإنما هى من أحد قراء النسخة الأصل، وأراد أن يشرح فكتب فى الهامش أو بين السطور هذه الزيادة، فجاء الناسخ الذى نسخ عن هذا الأصل واعتبرها تكملة للنص، فأدخلها فى صلب النسخة، ظنا منه أنها تكملة لكلام الزمخشرى! وبمقارنة النسخ بعضها ببعض اتضح أن أحد القراء كتبها فى الهامش كما سبق أن فصلنا.

ودليل آخر: وجدناهُ فى تجريد الأغانى ١٥١١/٤ «الحداديه أم قيس بن محارب بن حفصة. يقال لهم: بنو حداد» ومثل هذا دليل على أن قارىء علق على النسخة الأولى (الأصل) فجاء الناسخ وأدخل التعليق فى النص.

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا أن المستشرق مرجليوت عندما نشر كتاب (معجم الأدباء) لياقوت وجد فى النسخة التى وقعت له عند ترجمة الحصرى (صاحب زهر الآداب) ما نصه: «وله عندى كتاب (الجواهر والمُلح والنوادر. كتبه عبد القادر البغدادى) فلم يلاحظ مرجيليوث فرق ما بين زمن البغدادى المتوفى سنة ١٠٩٣هـ وزمن ياقوت فأدخل هذه العبارة فى الأصل وكأنها من كلام ياقوت، وقد يدرك المحقق الفطن ذلك[١].

---

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادى ١٦/١

وقد يحدث أحيانًا أن يكون الحشو متعمَّدًا فيضاف إلى عبارات المؤلف عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال أو التوكيد، فإن كان عندنا المخطوط الذى تم فيه الحشو المقصود، فمن الممكن الكشف عنه بما هناك من مقارنة النسخ، لكن الذى يحدث فى كثير من الأحوال هو أن تكون النسخة الأولى التى أجرى فيها الحشو مفقودة، وبهذا يختفى فى النسخ المنقولة عنها كل أثر مادى للإضافة.

الإكمال Continuaton

كان أصحاب الكتب الخطية يضيفون فى بعض الأحيان على الهوامش، أو فى أواخر الفصول والأبواب أخبارًا وآراء جديدة تتعلق بالباب، لكنها من غير الكتاب، ثم تمر الأيام، وينسخ بعض هذه الكتب فتدخل الزيادة فى الأصل ويثبت الشرح فى المتن، ويختلط الأمر على المتأخرين فينسب كل ما فى النسخة الخطية المتأخرة إلى المؤلف.

يخبرنا الدكتور أسعد رستم أن الأستاذ جبرائيل جبور عندما درس كتاب العقد الفريد[١] لابن عبد ربه، رأى أن ناشرى الطبعات التى بين أيدينا لهذا الكتاب اعتمدوا على نسخة خطية دست فيها جملٌ كثيرةٌ من الأخبار! فأثبتوا الأصل والزيادة فى نشراتهم دون أن ينتبهوا إلى الأمر، أو يشيروا إليه. والغريب أن بعض هذه الأخبار المدسوسة كانت ظاهرة لا يحتاج أمر اكتشافها إلى كثير من العناء أو التدقيق[٢].

وقد راجعت العقد فوجدت أنه قد ترجم فيه فى كتاب (اليتيمة الثانية) للمتقى والمستكفى والمطيع[٣] وقد وضعت فى متن الكتاب. والشىء الغريب أن أصحاب هذه الأسماء كانوا على قيد الحياة بعد وفاة ابن عبد ربه، وترى فى ترجمة الأخير (المطيع) أنه خلع نفسه سنة ٣٦٣هـ أى بعد موت ابن عبد ربه بـ ٣٥ سنة، وقد استدرك المحققون هذا ونبهوا عليه فى الهامش ص ١٢٨ وكان الأولى بهم أن ينزلوا هذه التراجم إلى الهوامش لأنها ليست من كلام المؤلف.

وقد رجعت إلى كتاب المعارف لابن قتيبة للاستئناس، فوجدت ترجمة:

---

(١) وذلك فى رسالته التى تقدم بها لنيل درجة أستاذ فى العلوم من جامعة بيروت سنة ١٩٣٣م وموضوعها (ابن عبدربه وعقده)

(٢) مصطلح التاريخ ٢٨.

(٣) العقد الفريد ٥/١٢٨ وما بعدها

١ - المعتضد بالله.
٢ - المكتفى.
٣ - المقتدر.

موضوعة فى هامش الصفحات، وذلك لأن المحقق رأى أن هؤلاء زمن توليتهم وخلافتهم جاء بعد وفاة ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦) هـ كما يلاحظ أن من ترجم لهؤلاء الثلاثة لم يأت بأكثر من زمن تولية الوالى ووفاته مما خالف أسلوب ابن قتيبة وأن ترجمة هؤلاء لا توجد إلا فى نسخة واحدة فقط[١].

والشاهد فيما قدمنا: أن الحشو والإكمال يمكن تمييزهما من خلال العمليات الضرورية لتصحيح نص مخطوطةٍ توجد منها نسخ كثيرة، حينما تكون لدينا بعض النسخ ممثلة للنص الأصلى قبل الحشو والإكمال.

لكن إذا كانت جميع النسخ ترجع إلى نسخ قد تم فيها إجراء الحشو والإكمال فينبغى الالتجاء إلى مثل هذا التساؤل: هل أسلوب المخطوطة فى كل أجزائها واحد؟ وهل تسودها من أولها إلى آخرها روح واحدة؟ وهل لا يوجد تناقض أو انقطاع فى تسلسل الأفكار؟ وحينما يكون لواضع الحشو أو الإكمال شخصية بارزة ومقاصد واضحة فإن من الممكن بواسطة هذا التحليل فصل النص الأصلى وكأننا نستعمل مقصًا. لكن حينما يموج الكلام بعضه فى بعض لا يمكن المرء أن يميز مواضع اللحام! وفى هذه الحالة يكون من الحكمة أن يعترف المرء بعجزه عن تمييزها بدلا من افتراض الفروض.

والعبارات الأصيلة المقحمة جديرة بالإثبات، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: «أما العبارات الأصيلة التى تزيد بها بعض النسخ على الأخرى ويؤيدها الفحص فهى جديرة بالإثبات»[٢].

وأعتقد أن هذا ليس من الحشو أو الإكمال، وإنما هى عبارات أصلية نقصت من الأصل فى إحدى النسخ للأسباب التى ذكرناها.

* * *

ومثل هذا - الحشو والإكمال - ما فطن إليه نقاد الحديث قديما: فقالوا: الحديث المدرج: هو الحديث الذى اطلع فى متنه أو إسناده على زيادة ليست منه، وهو من أدرجت الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه[٣]. وهو: أن يذكر الراوى عقيب الحديث كلاما لنفسه أو

(١) انظر المعارف ٣٩٤
(٢) تحقيق النصوص ونشرها ٦٦
(٣) علوم الحديث ومصطلحه ٢٤٥ والمراجع المبينة به

لغيره فيرويه مَنْ بعده متصلا، فيتوهم أنه من الحديث، ورواة الصحاح والمسانيد ينبهون غالبًا على كل زيادة فى أحاديثهم مهما تكن هينّة يسيرة بالنص على أصحابها، سواء وقعت تلك الزيادة فى المتن أو الإسناد، وذلك لأنهم يخافون إن لم ينصوا على العبارة المدرجة وعلى مدرجيها أن يأتى من ينقلها عن لسانهم، غير ملاحظ إدراجها فيساعدون بذلك - من غير قصد - على الكذب على رسول الله ﷺ، أو على من أدى أحاديث هذا الرسول الكريم، ولاريب أن تعمد الإدراج ضرب من الكذب والتدليس.

والإدراج فى المتن أكثر ما يكون فى آخر الحديث، فيتطوع بإدخاله بعض الرواة بعبارة منهم يقصدون بها الإيضاح والتفسير، وقد يوجد هذا الإدراج فى أول الحديث أو وسطه، ووقوعه أوله أكثر من وسطه.

فمن الإدراج فى الوسط: ما رواه النسائى من حديث فضالة مرفوعا «أنا زعيم -والزعيم الحميل- لمن آمن وأسلم، وجاهد فى سبيل الله ببيتٍ فى ربض الجنة»(١).

فعبارة «الزعيم الحميل» لم تكن فى أصل الحديث من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هى مدرجة أدخلها ابن وهب - أحد رواة الحديث - تفسيرًا للفظ زعيم، الذى ظنه غير واضح فى السياق.

ومن الإدراج فى أول الحديث: ما رواه الخطيب من طريق أبى قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» فعبارة أسبغوا الوضوء فى أول الحديث ليست من كلام الرسول ﷺ الذى لم يزد على أن قال: «ويل للأعقاب من النار» ولكن أبا هريرة أدرج العبارة السابقة فوهم أبو قطن وشبابة فى روايتهما لها عن شعبة وظناها من قول الرسول ﷺ لا من قول أبى هريرة. وقد عرفنا وقوع الإدراج فى هذا الحديث من الروايات الكثيرة الأخرى الخالية من عبارة «أسبغوا الوضوء» وأجدر تلك الروايات بالعناية والاهتمام ما جاء فى صحيح البخارى عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبى هريرة قال: «ويل للأعقاب من النار».

ومن الإدراج فى آخر الحديث، ما فى الصحيح عن أبى هريرة مرفوعا «للعبد المملوك أجران، والذى نفسى بيده لولا الجهاد والحج وبر أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك» فرسول الله ﷺ اكتفى بقوله: «للعبد المملوك أجران» غير أن أبا هريرة تكفل بإيضاح هذين الأجرين بقَسمِهِ تمنى الرقّ، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تساور قلب رسول الله ﷺ

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥

(٢) انظر علوم الحديث ومصطلحه: ٢٤٥ وما بعدها والمراجع المبينة به.

الذى جاء بتعاليمه يدعو إلى تحرير الرقيق، فضلا عن أمه عليه السلام التى توفيت وهو صغير، فلا يمكن قطعا أن تكون العبارة من قوله صلى الله عليه وسلم[١].

ودواعى الإدراج كثيرة منها تغيير بعض الألفاظ الغريبة، وقد عرف رجال الحديث الطريق إلى معرفة المدرج ونبهوا على ذلك كما بينا

* * *

(١) انظر علوم الحديث ومصطلحه. ٢٤٥ وما بعدها، والمراجع المبينة به

الهوامش والتعليقات

قيل قديمًا حلية الخرائد: الحلق فى زفاريها، وحلية الدفاتر: اللَّحَق فى حواشيها، والمغاربة يقولون: الدُّرر فى الطُّرَر. وقيل للخوارزمى عند موته: ما تشتهى؟ قال: النظر فى حواشى الكتب(١).

فالقدماء كانوا لا يرون بأسًا بكتابة الهوامش، والفوائد، والتنبيهات واختلاف رواية أو نسخة، وكانوا يوجبون ألا يكتب فى آخر ذلك (صح) ونحو ذلك، لِئَلَّا يوهم أن ذلك من الأصل، بل الواجب أن يضع لمثل هذه التخريجات أرقاما حسابية فى المتن، ثم يضع مثلها فى الهامش، وذلك لتمييز هذا عن تخريج الساقط فى الأصل، وبعضهم يكتب على أول المكتوب فى الهامش من ذلك: (فائدة) أو صورة (جـ) رمزًا لحاشية وبعضهم يكتب ذلك فى آخره وقالوا: «لا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلِّقة بذلك الكتاب والمحل.. ولا يسوده بنقل المسائل والفروع الغزيبة، ولا يكثر الحواشى كثرة تظلم الكتاب»(٢).

وفى الوقت المعاصر يراد بالتعليقات، أو التخريجات: يعنى نسبة كل قول إلى قائله فى الكتاب الذى يحقق، فيدخل تمييز ما يضيفه راوى الكتاب، أو ناسخه، أو متملكه، من تهميس أوتحشية وشرح بعض الألفاظ العربية، والتعريف بالأعلام، والبلدان، تخريج الأحاديث، والأشعار، وبيان السورة ورقم الآية، وذكر الدواوين، والكتب الأصليه التى وردت فيها الأشعار والأرجاز التى فى المتن، وتوضيح الإشارات التاريخية والأدبية.

وما يقتضيه التعليق أيضًا: ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة فى المتن، فمن المستحسن أن يشير المحقق إلى الصفحات السابقة، وإن استطاع التنبيه فى الصفحات الماضية(٣) إلى ما سيأتى فى اللاحقة، أصبحت الفائدة أعم وأنفع، وأضاء الكتاب بعضه ببعض.

* * *

ولكن بعض المحققين يسرفون فى هذه التعليقات بما يخرج عن هذا الغرض العلمى إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من الكتاب، وهذا إنْ أعجب بعض العلماء فإنه لم يعجب

---

(١) انظر الزمخشرى فى ربيع الأبرار المخطوطة رقم ٥٩٢ أدب تيمور ص ٧٧ أ

(٢) انظر الدر النضير ١٨٣ والمعيد ١٣٩ ومجلة معهد المخطوطات مايو سنة ١٩٦٤

(٣) راجع الهامش رقم ٢ صفحة ٢٢٤ ورقم ٣ صفحة ٢٣٣

الكثير منهم. ولقد ذكرت بعضًا مما سجله الأقدمون، وأخذ به جمهور المحْدَثين. فلانْجُلْوَا يلفت نظر قارئه إلى أنه أحيانا يزيد ناشرو النصوص عملهم صعوبة وطولا أكثر مما هو، بأن يفرضوا على أنفسهم وضع شروح بدعوى الإيضاح، والمصلحة تقتضى الانصراف عن ذلك، وعدم وضع أى تعليق، لا ينتسب إلى الجهاز النقدى بالمعنى الحقيقى[1].

وبمثل هذا نادى الدكتور إبراهيم مدكور فقال بصدد حديثه عن التحقيق: «وله أن يعلق عليه ويشرح غامضه، على ألا تطغى الحواشى والتعليقات على النصّ نفسه»[2].

وبالمثل يرى الدكتور صلاح الدين المنجد أن «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحًا كما وضعه مؤلفه دون شرحه، إن الكثرة من الناشرين (المحققين) لا تتنبه إلى هذا الأمر فتجعل الحواشى ملأى بالشروح والزيادات: من شروح للألفاظ وترجمات للأعلام ونقل من كتب مطبوعة، وتعليقٍ على ما قاله المؤلف، كل ذلك بصورة واسعة مملّة، قد تشغل القارئ عن النص نفسه، ولم توجد فى المخطوط»[3].

ولم يخرج الدكتور حسين نصار عن هذا المنهج، فإنه يرى أنه بعد أن يوثق المحقق النص ويقوّمه يبقى أمام المحقق أن يُيَسِّرَ على القارئ فهم النص. فيقول: «وهو مخيّرٌ فى هذا العمل إن شاء قام به وإن شاء أغفله، ومن المحققين من يطيل فى هذا النوع من التعليقات ولكنى أرى التخفف فيه واجب، وإلا صار التحقيق تأليفًا»[4].

فإذا كانت مرحلة توثيق المخطوط قد وصلت بنا إلى صحة نسبه، وصحة إسناده، فإن صحة النسب والإسناد لاتمنع أن يكون النص نفسه قد تعرض لآفات الرواية من التشويه والتحريف والبتر والإضافة. ومن هنا يكون تحقيق النص ليس مجرد خدمة يتطوع بها المحقق، وتعد إضافة يمكن الاستغناء عنها جملة، ويستغنى عن التخريج نهائيا، ويترك عهدته على المؤلف، ويكتفى بضبط النص فقط.

ولهذا المنهج (منهج التوثيق) من يدعو له من مثل الدكتور صلاح المنجد، حيث يقول: «غاية التحقيق: هو تقديم المخطوط صحيحا كما وضعه مؤلفه، دون شرحه» ومثله الدكتور إبراهيم السامرائى.

لكن لايزيد عمل المحقق هنا عن عمل النساخ والورّاقين، ولايجوز أن ننظر إلى هذا المنهج الأخير على أنه الأمثل، وإنما ننظر إليه على أنه القدر الكافى حال الضرورة، وذلك عند

---

(١) انظر هامش ص٨٤ من النقد التاريخى والمراجع المبينة به.

(٢) نظرة إلى تاريخ التراث العربى: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما.

(٣) قواعد تحقيق النصوص ص١٠.

(٤) محاضرات فى علوم اللغة والأدب ٢٥ الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١

قلة العلماء بالتراث، والحرص على استغلال نشاطهم، أوحينما يتصدى للموسوعه العلمية فرد واحد فيكون التنازل عن الكمال فى سبيل سرعة العمل وإظهاره، أما إذا كان المخطوط صغيرا، أو كانت الموسوعة موزعة على العلماء، فالمنهج الأمثل هو ماذكرناه أولاً، ويستعين المحقق فى إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة: فالمعاجم لإقامة اللغـة، والكتب التى تعالـج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

ومن المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلا عن التعليقات الضرورية، لأنه لا ريب أن الكتب القديمة بما تضمنت من معارف محتاجة إلى توضيح يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارىء التقة بما يقرأ والاطمئنان إليه.

وقد جاء فى مقدمة الجزء الأول لتحقيق (شرح السيرافى على سيبوية) المطبوع فى الهيئة المصرية العامة للكتاب مركز تحقيق التراث سنة١٩٩٠موكانت لجنـة تحقيق هذا الكتـاب مكونة من الدكاترة: رمضان عبدالتواب، ومحمود فهمى حجازى، ومحمد هاشم عبدالديم، قالت: «وكان المنهج الذى ارتضيناه فى التحقيق هو الاهتمام -قبل كل شىء- بإخـراج النص سليما صحيحا مع ضبط أمثلته، وتخريج شواهده، والترجمة لغير المشهور من الأعلام الواردة فيه، كما أشرنا إلى فروق الروايات».

أى أن مما يتصل بتصحيح النص وتحرير عبارته وتأديته إلى القارئ تأدية صحيحة: تحقيق معانيه، وتمكين القارئ من فهمه فهما صحيحا، فعلى المحقق أن ينسب من الشواهد الشعرية ما لم يكن منسوبًا إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى، كأن تكون للبيت رواية أخرى أو أن يكون البيت قد شاع بوجه غير مقبول، فإن على المحقق أن يثبت الرواية الصحيحة، أو أن يكون البيت قد شاعت نسبته إلى شاعر، والصحيح الذى غاب لسبب من الأسباب أن ينسب إلى آخر، وما أكثر هذا الشعر فى القديم.

ومن منهج التحقيق فى أيامنا أن يعرف المحقق بالأعلام وهو شىء حسن على شرط أن يكون العلم غير معروف، أو أن يكون العلم قد ورد مشارًا إليه بشهرته أو لقبه أو كنيته، فيكون من المناسب تعريفه بإيجاز؛ كأن يقال: (أبوعمرو) فيشار إليه أنه أبوعمرو الشيبانى، وليس أباعمرو بن العلاء؛ لأن الثانى يذكر على الأكثر كاملا، أما الأول فيكتفى فيه بالكنية، أو قد يرد العلم بشهرته كأن يقال: كقول (الطائى) ولابد من الإشارة إلى أنه أبوتمام، لغلبه الطائى عليه أكثر من البحترى الذى ينص عليه بالبحترى أو أبوعبادة، والأغلب ألا يراد بالطائى (حاتم)؛ لأن ذلك يذكر بقـولهم: (حاتم الـطائى) ولست أدرى وجها للتعـريف بعلى بن أبى طالب، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبى بكـر الصديق، وامـرىء

القيس، وعنترة، والفرزدق، وجرير والأخطل، لشهرتهم وغيرهم وغيرهم على نحو ما يفعل غير واحد فى أيامنا.

ومن التعليقات غير المفيدة: إثقال الهامش بشروح لغوية هى فى غاية الوضوح كأن يشرح المهند بالسيف، والكنانة بجعبة السهام، والوغى بالحرب، والمفازة، بالصحراء، والثريا بالنجم، ومثل هذا كثير فى الدواوين التى يخرجها المحققون فى عصرنا.

وربما كانت هذه الشروح مضللة كأن يعمد المحقق إلى شرح (الكاهل) فيأتى بكل المعانى التى وردت فى هذه المادة فى (لسان العرب) فى حين أن المراد بالكاهل فى البيت أحد المعانى الكثيرة المختلفة ومثل هذا كثير أيضًا.

وهناك نمط من التحقيق يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية، فيتتبع البيت فى الكثير جدًّا من المراجع التى قد تبلغ الخمسين مرجعًا للبيت الواحد، رأيته أول ما رأيته فى كتاب (قواعد الشعر)[1] لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، فمثلا عندما ذكر ثعلب قول السماخ فى عرابة:

رأيت عـرَابَـةَ الأوْسىّ تَسْمُـو ... إلى الخيـرات منقـطع القَـرِينِ
إذَا مـا رَايَـة رُفِعـت لمـجْـد ... تلقَّـاهـا عـرَابـةُ بـاليـمـين

يعلق الدكتور المحقق على هذين البيتين فيقول: البيتان فى ديوانه ص ٩٧ وهما فى الكامل ٩/٧٥، ١٤/٣٩٦ والعقد ٢٨٨/٢ والحماسة البصرية ٢٢/١ والأغانى ١٠١/٨، ١٠٦/٨، ونشرح القصائد السبع ٥/٥٧٥ وفيه «الأوسى ينمى» « إذا ما غاية» والعمدة ١٩/١، ١٤٩/٢ وفيه «إلى العلياء» واللسان «يمن» ٤٦١/١٣ وتاريخ الطبرى ٥٠٥/٢ وسرح الشافية ٣٠٤/٤ والخزانة ٤٥٣/١، ٢٢٣/٢ فى قصيدته، وجمع الجواهر ٦/٥ «ينمى» وأمالى القالى ٢٧٤/١ والمصون ٩/١٨٥ والبديع لأسامة بن منقذ ٦/٢٩١ ونقد الشعر ٣٧ رقم ١٩٠ - ١٩١ والشعر والشعراء ١٨/١٧٩ والمختار من شعر بشار ١٦/١٨٢ والأول فى اللسان (قطع) ٢٨٤/٨ والمعارف ٨/٤٤، والعين ١٥٤/١ وغير منسوب فى شرح التبريزى للحماسة٩/٧٩٣ وفيه«اللوسى إلى الغايات» والكامل١٦/٩٥ والثانى فى أسرار البلاغة رقم ٤٣١ ص٣٣٢ مع مصادر أخرى وتأويل مشكل القرآن ٩/١٨٨، والسمط ٦٧/١ والأغانى ٦٩/١١، ١٤/١٤ والمسلسل ٢/٢٥٦ وأمالى ابن الشجرى ١٦٥/٢ واللسان (عرب) ٥٩٣/١ والتاج (عرب) ٣٧٦/١ وجمهرة اللغة ٢٦٧/١ وفيه «رية» وهو تحريف ١٨١/٣ والفاخر ١٦/١٠٦ وفيه «غابة» ويروى غير منسوب فى شجر الدر ١/١٢٧ والأزمنة للمرزوقى ٩٩/١ ونهاية الأرب ٢٦/٤ كما ينسب فى الصحاح (عرب) ١٨٠/١

(١) قواعد الشعر، لثعلب ٣٧ - ٣٨

(يمن) ٦/٢٢٢٠، للحطيئة انظر كذلك التاج فى الموضع السابق[(١)]

أى ما يقرب من خمسين مرجعا!!

وهذا نموذج واحد مما فى الكتاب كله الذى يسير على هذا المنهج، بل فى كل الكتب التى حققها الدكتور رمضان عبدالتواب وهى - فى جملتها - رسائل صغيرة مثل القوافى للبرد، والتذكير والتأنيث مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى، والأمثال للسدوسى، وكتاب البئر لابن الأعرابى، والحروف للخليل.

وكنت أظن أن هذا المنهج لن يتبعه الأستاذ المحقق إلا فى هذه الكتب الصغيرة الحجم إلى أن عملت معه سنة ١٩٧٢ فى مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية، فى تحقيق الجزء الثانى من شرح السيرافى لسيبويه، وغير ذلك، فصدق ظنى ورأيته قد تخفف من مثل هذه المراجع الكثيرة، ولك أن ترجع إلى ما حققه من هذا الكتاب لترى صدق ظنى!! فلا يأتى بأكثر من عشرة مراجع، وقد جمعتنى عشرات الجلسات العلمية الخاصة به فاستفسرت منه عن سر كثرة مراجعه فى الشعر، فأخبرنى أنه متأثر فى هذا الصنيع بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى فى تحقيقاته، فقد كان يستقصى كذلك فى الكتب التى حققها من قبل، مثل اللآلى لأبى عبيد البكرى وديوان حميد بن ثور، وكذلك ديوان سحيم، والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميمنى مستقص أيضًا، لكن على نهج يخالف نهج الدكتور رمضان إذ لا يضع المراجع إلا إذا أفادت جديدًا لكن الدكتور رمضان يهتم بكثرة المراجع أضافت جديدا أو لم تضف.

وهذا المنهج لا يروق لبعض شيوخ التحقيق، ويرى أن الأصوب عدم إثقال الهوامش بما لا يضيف جديدا فى تحقيق النص. يقول استاذنا محمود شاكر فى مقدمة تحقيقه لكتاب أسرار البلاغة ص٩: «ضعاف المحققين منا (أى من العرب) الذين يتكثّرون بما لا ينفع الكتاب، ولايهدى القارىء إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب» كأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البيت قد شاع بوجه آخر.

ولا غرابة إذا وجدنا الدكتور صلاح الهادى فى تحقيقاته يلتقى هواه بهوى الدكتور رمضان عبد التواب فى منهجه، بل يشتركان فى تحقيق كتاب فيتخذان خطة موحدة وهى: الاستقصاء للشواهد الشعرية، فإذا رجعت إلى ديوان الشماخ بتحقيق الدكتور صلاح الهادى (رسالته للماجستير) تجده كذلك، وفى الكتب التى اشتركا ويشتركان فى تحقيقها تجدهما متحدَيْن فى هذا المنهج، ويسيران فى نفس الطريق، ولعل زمالة التخرّج وشدة الصحبة هى

---

(١) الهامش رقم ٦ ص٣٧ - ٣٨ من قواعد الشعر وما كتب بالبنط الأسود فإنه زيادة يعدُّها المحقق للطبعة الثانية، وقد وضعها زيادة بنفسه عندما أهدانى نسخة من الكتاب

التى ألفته بينهما فى المنهج، وقد كان بين ثلاثتنا مناقشات تطول وتقصر، ولم تخل جلسة من الإفادة الطيبة التى أحمدها لها.

لكن – والحق يقال – إن تعداد المصادر قد يفيد الباحث إذا أضاف جديدا، وقد يلفت نظره ويضع يده على مراجع لم تعهد له فى مثل هذا الموقف، وهذا من أهم الأمـور التى ينتظرها شادى التحقيق، بل حتى من تمرسوا به وعرفوا مواطنه.

ولعل من المفيد أن أشير إلى أن هذا المنهج قد سبق به المستشرق رودلف جاير فى تحقيقه لكتاب (الصبح المنير فى شعر أبى بصير) ميمون بن قيس بن جندل الأعشى، والأعشين الآخرين؛ فقد كان الناشر يعدد المراجع للبيت الواحد، ولكن جعل لها قسما خاصًا فى آخر الكتاب.

وكذلك المستشرق الألمانى (ريتر) حين نشر (أسرار البلاغة) لعبد القاهـر الجرجـانى كما أخذ بشىء منه المستشرق الأمريكى (فون غر نباوم) تقرأ فى أسرار البلاغة للجرجانى شواهد بلاغية من أشعار المتقدمين: جاهليين وإسلاميين وعباسيين فكان على المحقق (ريتر) أن ينسب من هذه الشواهد ما لم يكن منسوبًا إلى قائله، وأن يضيف فوائد أخرى تخدم النص مبنى ومعنى، كما فى تحقيقات الميمنى، كأن تكون للبيت رواية أخرى، أو أن يكون البت قد شاع بوجه غير مقبول، فجاء المحقق وأثبت الرواية الصحيحة إلخ. فلم يهتم ريتر بمثل هذه الفوائد، بالرغم من خدمته الدقيقة للنص، ومقابلته بين الأصول للكتاب، بل راح يذكر المظان التى ورد فيها الشاهد، ولابـد من ذكر الأمثلة عـلى ذلك فـأقول: جـاء فى ص ٢٤٥ من نشرة ريتر لأسرار البلاغه.

وكذلك قوله [من الطويل]:

إِذَا أَنْـتَ أَكْـرَمْتَ الْكَـرِيمَ مَـلَكْتَـه ... وإِنْ أَنْـتَ أَكْـرَمْـتَ الَّـلئِيـمَ تَمَـرَّدَا

وَوَضْعُ النَّدَى فى مَـوْضِعِ السَّيْفِ بـالعُلَا ... مُضِرٌّ كَوَضْـعِ السَّيْفِ فى مَوْضِـعِ النَّدَى

إنه حسن أن يزيد الناشر فيشير إلى بحر البيتين، ولكنه يعود فى الهامش فيقول تعليقًا على البيتين: (للمتنبى ديوانه: ٢٨٨/١) ولو اكتفى بهذا لكان عملا طيبًـا، ولكنه يعـود فيقول: «الواحدى ٥٣٣ اليازجى ٣٧٨ من قصيدة فى مدح سيف الدولة، الكسكول (مصر ١٣١٨) دون الإساره إلى اختلاف الروايات بين هذه النسرات.

فإن النص على أن البيتين وردا فى سرح الواحدى لديوان المتنبى، وسرح اليازجى، والكشكول للعاملى مما لا فائدة فيه، ولا يمكن أن يضيف سيئًا من الفوائد فى النصوص المحققه؛ ذلك أن البيتين من الأبيات المشهورة المتداولة التى يستسهد بها من سعر المتنبى،

ومن أجل ذلك لم يجد الجرجانى نفسه فى حاجة إلى نسبتهما فهما معروفان

وعندما أعاد شيخنا محمود شاكر نشر هذا الكتاب «أسرار البلاغة» سنة١٩٩١م لم يتكثر من مثل هذه المصادر.ويرى أنه لالزوم لها فيقول: «ضعاف المحققين من الذين يتكثرون بما لاينفع الكتاب، ولايهدى القارىء إلى شىء ينتفع به فى قراءة ما بين يديه من الكتاب»

وقد قام الدكتور رمضان والدكتور صلاح الهادى بتحقيق (كتاب اشتقاق الأسماء) للأصمعى، قالا فى مقدمته دفاعًا عن هذا المنهج (الاستقصاء): «اتبعناه وقد ارتضينا فى تحقيق أبيات الشعر منهجًا لم نبتدعه فى هذا الكتاب، وإنما هو منهج اتبعناه من قبل فى تحقيقاتنا السابقة وهو أن نحاول استقصاء المواضع التى ورد فيها هذا البيت، أو ذاك، فى المصادر التى بين أيدينا،وهو منهج قد يسوء بعض الناس ولا يسرهم، إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا فى التخريج، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو مصدرين ولا سيما فى الشعر المشهور المتداول.

«وما درى هؤلاء وأولئك أن هذا التخريج المستقصى قد يفيد باحثًا أو محققًا: يجد أمامه هذا البيت أو ذاك فى سياق نرى غير مفهوم: إما لاختصار مخل فى العبارة، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص فى كتاب مطبوع، أو مخطوط، والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة هو البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش،مثل هذا الباحث أو المحقق يحمد لطريقتنا هذه أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذى يهمه، ووفرت له كثيرًا من الجهد والمشقة،على أن الاكتفاء بمصدر أو مصدرين قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت وردت فى مصادر لم يرها المحقق، أو القول بتحريف أو تصحيف فى رواية لم يجهد نفسه فى البحث عنها، أو ترك التصحيف والتحريف كما هو؛ لعثوره عليه مرة أخرى فى مصدره الذى اكتفى به».

وقد أفاد الدكتور رمضان بأكثر من مثال دفاعًا عن منهجه، فمثلا عندما ذكر فى كتابه (لحن العامة) للزبيدى بيت الفرزدق المشهور:

وعَضّ زمانٌ يا بْنَ مَرْوَانَ لمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إلَّا مِسْحَتٌ أوْ مجَلَّفُ

يقول معلقا على هذا البيت فى التهميش بعد أن عدد الكثير من مصادره «ويروى (مسحتا) فى ديوانه (بيروت) ٤٦/٢ وفيه (مجرف) تحريف»[1]

وفى إحدى جلساته العلمية أرانى تعليقًا على البيت فى نسخته الخاصه ولمايطبع هذا التعليق بعد يقول فيه: «ليس هذا تحريفًا ولكنه رواية نبه عليها أبوالطيب فى كتابه

(١) التهميشة رقم ١ ص ١٣٩ لحن العامة: ط سنة ١٩٦٤ دار العروبة

الإبدال ٢/٧٠ فقال:» ويقال: قد جلف فى ماله جلفة وجرف جرفة إذا ذهب شىء من ماله قال الفرزدق:

وعض زمان. . .ويروى: «أو مجرَّف» ٢٠٩/١٠ ومثله فى الأضداد لأبى الطيب ٢١٤/١ كذلك»

ويقول: «إننى لو استقصيت المصادر قبل الطبعة الأولى، أو لو وقع فى يدى مثل ما وقع فى يدى بعد الطبع، ما ذكرت أن البيت محرف فى طبعة بيروت»[١] ثم يقول: إن الأستاذ الميمنى عندما ذكر البيت الآتى مع شرحه:

وَبِهَا مَنَاخ قلَّما نَزَلتْ بِهِ ومصمَّعَاتٍ من بَنَاتِ معَاهَا

تنوّخ الجمل الناقة إذا ركبها ليضربها مصمّعات: يعنى بعذاب (ملرمات محدراب) سعرات لعله (كذ) أكلها ونسربها[٢]

«هكذا نفل الأستاذ الميمى سرح البيت ولم ينمط نظرا لِسكّه، ولم يفع على مايفيده فى (ملرماب محدراب) وجعل (بعرات) بعذاب كما جعل (لقلة) (لعله)، وهكذا اضطرب النص بين يدى الميمنى، ولو رجع إلى كتاب لحن العامة للزبيدى لرأى أنه يقول: «بعرات مصمعات إذا كانت ملتزقات عطاشا فيهن ضمر وأنشد يعقوب لعدى بن الرقاع:

وَلَهَا مناخ قلَّما بَركتْ بِهِ ومصمَّعَات مِنْ بَنَات معَاهَا»

هذا هو رأى الدكتور رمضان عبد التواب فى سبب اضطراب شرح البيت، ولعله على صواب فيما ذهب

ويقول بول توماس: «والقراءات التى ينبغى استبعادها بيقين، لا محل لها تحت النص، أما الاختلافات المزعومة فالأفضل جمعها فى ملحق»[٣]

أما الدكتور حسين نصار فيرى «تقديم صورة دقيقة شاملة لجميع الروايات الواردة فى النص والمنبتة فى النسخ الأخرى»[٤]

هذا فضلا عن أن الأستاذ الميمنى كان كثيرًا ما يهمل المقابلات وفروق النسخ التى يرى أنها لا تفيد، وكثيرا ما تقع من الناسخ نتيجة سهو مثل (الموسخ للمرزبانى والموشح للمرزبانى) وكذلك يفعل الأستاذ محمود ساكر وغيرهما من سيوخ التحقيق المعاصرين

---

(١) حرى هقا الحديث مشافهة فى مىزله ى ١٩٧١/٩/٢٠ وارانى تعليقه بقلمه على البيت المذكور

(٢) الطرائف الأدبية بتحقيق عبد العزيز الميمى للبيت رقم ٣١ ص٩٢ ط لجنة التأليف والنشر سنة ١٩٣٧

(٣) نقد النص ترجمة الدكتور عبدالرحمن بدوى ص ٢٧٧ من كتاب النقد التاريخى

(٤) محاصرات علوم اللغة والأدب، الدورة التدريبية فى الحامعة العربية سنة ١٩٧١

والأستاذ الميمنى نفسه يقول: «غير أنى لم أنبه على أغلاط الأصل إلا على شيء نزر رأيت فى التنبيه عليه فائدةً أو داعيًا، وأغفلت منها قدْرًا جمًّا عدد الرمل والحصى؛ لأنى لم أر فى ذكرها غرضا غير تسويد الكتاب وتضييع أوقات القارئ فيما لا يجديه، وغير إبراز هوى النفس الأمارة، المكنون فى التحذلق والتفيهق رغما لأنف من يستنكره علىّ من نابتة العصر المتبجحين فإنى أرى - ولا كفران - أنه:

إِذَا رَضِيَتْ عنِّى كِـرامُ عَشِيَـرتِى فَـلَا زَالَ غَضْبَانًـا عَلَىَّ لِئَـامُهَا[(١)]

ولا شك أن هذا الرأى فيه من الفائدة ما لا يخفى، إذ لم يجْدِ من يعمل بالتحقيق مثل هذه الهفوات.

فمن العبث إثبات كل الأخطاء التى يدرك العربى أنها سبق قلم من الناسخ، مثل عبدالله بن(عمر)الى ذكرت فى نسخه ثانيه عبدالله بن(غمر)بالغين المعجمه! فإثبات مثل هذا الفرق عبث إذا كان سياق الكلام كله يدل على أن المراد عبد الله بن عمر.

والمستشرقون كانوا يهتمون بكل فرق فى اختلاف النسخ سواء وقع سهوا أو عمدا، من الناسخ أو من غيره؛ لقلة فطنتهم بالعربية وتذوقهم لأسرارها، وعلى كل حال فقد قدموا لنا فيما نشروه نسخا موثقة بالمقابلات أتم توثيق، فيها كل الفروق والمقابلات فى النسخ التى قابلوا عليها وإن لم يرض هذا المنهج بعض العلماء كما أسلفنا.

* * *

(١) مقدمة سمط اللآلىء ص ب

الضبط (التشكيل)

والنصوص اللغوية والسعرية تحتاج إلى شكل (أى تسكيل) كامل للألفاظ. أما النصوص الأدبية فيضبط ما يؤدى عدم ضبطه إلى اللّبس أو الخطأ فى الفهم، ومن كلام بعض البلغاء «إعجام الخط يمنع من استعجامه، وشكله من إشكاله»[١]، وقال القاضى عياض: «وأما النقط فهو متعين فيما يُشْكِل ويَشْتَبِه. وقال بعضهم: إنما يشكَل ما يشكِل. وأما النقط فلابد منه. وقال آخرون: يجب شكل ما أشكل وما لا يشكل، وهذا هو الصواب لاسيما للمبتدئ وغير المتبحّر فى العلم، فإنه لا يميز ما أشْكَل مما لا يُشْكِل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه..... وقد وقع الخلاف بين العلماء بسبب اختلافهم فى الإعراب، كاختلافهم فى قوله عليه السلام: «ذكاةَ الجنين ذكاة أمه» فالحنفية ترجح فتح ذكاة التانية على مذهبها فى أنه يذكى مثل ذكاة أمه، وغيرهم من المالكية والشافعية ترجح الرفع لإسقاطهم ذكاته. وأولى الأشياء بالضبط أسماء الناس، لأنه لا يدخله قياس، ولا قبله شىء يدل عليه، ولا بعده شىء يدل عليه»[٢].

وإذا احتاج إلى ضبط المشكل فى المتن، وبيان هذا الضبط فى الهامش فعل؛ لأن الجمع أبلغ[٣].

ويعتمد المحقق فى الضبط والتقويم على طريقة المؤلف فى التعبير، والتنبيه إلى مواطن الخلل، ومعرفة طرق الإصلاح التى لاتجور على الكتاب.

ويمكن التوصل إلى مسلك المؤلف بدراسة الكتاب نفسه أولا، ثم دراسة كتبه المؤلفة الأخرى، فلا يضبط الكلمات ضبطًا مخالفًا لما ارتضاه المؤلف فى نظير الكلمة التى ضبطها، فإذا ضبط المؤلف كلمة (إِصْبَع) مثلا بكسر الهمزة وفتح الباء فى مواضع من كتابه، وأهمل ضبطها فى موضع آخر، وأردنا أن نضبطها وجب أن نجارى ضبطه الأول، مع أن المعروف أن الكلمة تقال أيضا: بفتح الهمزة وضم الباء.

وأما الكلمة التى لم يرد لها نظير فى الضبط فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات وندع اللغة

---

(١) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد: ١٣٥

(٢) الإلماع ١٥٠ وما بعدها واللفظ له وانظر العلموى المعيد فى أدب المفيد ص ٥

(٣) المرجع السابق

النازلة، وإذا اتفقت لغات فى العلوِّ وأمكن أداؤها معًا فليكن ذلك.

ومما يجب أن يتنبه له المحقق: ألا يضبط ضبطًا يؤدى إلى خلاف مراد المؤلف، فبعض المؤلفين يتعمد سرد عبارة خاطئة لينبه على تصحيحها فيما بعد، فيضبط المحقق مثل هذه العبارة ضبطًا صحيحًا، فهذا الضبط فى مثل هذه الحالة يعتبر خطأ؛ لأن المؤلف لم يرد الصواب فى تلك الحالة.(١).

«ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المؤلف، فقد ترد كلمة (الكَهْول) بمعنى بيت العنكبوت، فيضبطها الضابط خطأ بالكُهُول و(العَلْب) بمعنى الوسم والتأثير فتضبط (العلَب) إلى نحو ذلك مما تسوق الألفة إليه، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ(٢)».

والمواضع الموازية عظيمة الشأن، فإذا شككنا فى صحة لفظ، أو عبارة من الكتاب الذى نحققه أو ترددنا بين القراءتين المرويتين فلابد لنا أن نأتى بمواضع موازية للموضع الذى نشك أو نتردد فيه، لكى نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد.

* * *

ويستعين المحقق فى إصلاحه الخلل بالمراجع المختلفة: فالمعاجم لإقامة اللغة، والكتب التى تعالج ما يعالجه المخطوط من موضوعات لتبرئته من الأخطاء الموضوعية، والمصادر للتخلص من شوائب التحريف.

والمراد بالمصادر: المنابع التى استقى منها المؤلف معلوماته وصرح بأسمائها كما فعل الذهبى فى مقدمة كتابة تاريخ الإسلام، وقد يعْرِفُها المحقق نتيجة لاطلاعه، وقراءته، والمصحف الكريم لتخريج الآيات، وكتب الصحاح والمسانيد لتخريج الأحاديث، والدواوين والمختارات لتخريج الشعر،وكتب الأمثال لتخريج الأمثال إلخ.

وللمحقق الحق فى كل موضع أيقن من تحرفه واطمأن إلى تصويبه بالطرق التى سلفت، أن يجرى هذا التصويب فى النص وينبه على ما فعل فى الهامش، أما ما فطن إلى تحرفه ولم يصل إلى وجه الصواب فيه، أو لم يطمئن إلى حدسه اطمئنانًا كبيرًا، فيجب عليه أن ينبه فى التعليقات إلى سكله.

ويجب على المحقق أن يعطى فى تحقيقه صورة دقيقة للمخطوط الذى اعتمد عليه، تبين جميع ما ابتعد عنه فيه وسببه، ويفرق فى هذا بين أمرين:

١ - ظواهر عامة تنتشر فى المخطوط كله، فيحسن أن يدرسها المحقق ويفيض فى

(١) راجع ابن تغرى بردى، فى مقدمته لكتابه «المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى»
(٢) انظر تحقيق النصوص ونشرها ٧٥

الكتابة عنها فى مقدمة التحقيق، حتى لاتتناثر الإشارة إليها وتتكرر فلاتتجمع ولاتؤلف صورة صحيحة متكاملة لها. مثل الهمزة عند التسهيل أوالتحقيق، فالأولى أن يذكر مثل هذا فى تقديمه ووصفه للنسخ.

٢ - كلمات أو عبارات مفردة لا تؤلف ظاهرة عامة، فيشير إليه المحقق فى كل مرة يواجهها.

ومن الأمور المهمة التى يجب أن يتنبه لها المحقق :

١ - **تحقيق الألفاظ** : للتثبت أولا من صحة اللفظ وسلامته من التحريف فى المخطوط، وذلك بالرجوع إلى الدلالات المعجمية للفظ فى لغته العربية، وسبيل تحقيق اللفظ فى النص : أن تعرض عليه الدلالات المختلفة لاختيار ما يلائم سياقه، ولا يغنى أن يكون المؤلف نفسه قد فسر اللفظ وحدد دلالته، لأنه من المحتمل أن يكون اللفظ المفسر بمعرفة المؤلف قد حرف بأقلام الناسخين، ثم إن اللفظ الواحد تتعدد دلالاته المعجمية.

٢ - **تحقيق الأعلام وضبطها**: الأعلام، ليس قبلها ولابعدها من سياق الكلام شىء يدلُّ عليها، ثم إن هناك أعلاما تشترك فى الاسم أو الكنية أو اللقب أو النسب مثل:

الهذلى : لأبى صخر، وأبى جندب، وأبى كبير، والمتنخل، وساعدة بن جؤية، وباقى الهذليين.

أحمد بن الحسين : المتنبى، وبديع الزمان الهمذانى.

النابغة : الذبيانى، والجعدى، والشيبانى.

الطائى : حاتم، وأبوتمام، والبحترى، وأبوزيد.

الكلابى : لبيد العامرى، ويزيد بن الحكم.

المازنى : أبوعمرو بن العلاء، وأبوعثمان المازنى.

الأعشى : أعشى قيس، وأعشى همدان.

ويقتضى تحقيق النص أن نعين المقصود من بين هذه المشتركات كما ذكرنا، وبالمثل قد تشترك أعلام الأماكن والبقاع مثل:طرابلس الشام وطرابلس المغرب، وتحقيق الأعلام، يكون فى :

أعلام الأشخاص : بالرجوع إلى كتب الطبقات تبعًا لصفته الشخصية ومجال تخصصه : فالصحابة فى مثل طبقات ابن سعد، والإصابة لابن حجر، والاستيعاب لابن عبدالبر، وأسد الغابة لابن الأثير.

واللغويون والنحاة : فى مثل: طبقات النحويين للزبيدى، ونزهة الألباء لابن الأنبارى ومراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى، وإرشاد الأديب لياقوت، وإنباه الرواة للقفطى،

وبغية الوعاة للسيوطى، وإشارة التعيين لليمانى، وتلخيص ابن مكتوم.

والشعراء: فى مثل طبقات الشعراء لابن سلام، وطبقا ابن المعتز، والمؤتلف والمختلف للآمدى، ومعجم الشعراء للمرزبانى، وخريدة القصر لابن العماد الأصفهانى، واليتيمة للثعالبى، ومعجم الأدباء لياقوت.

والقراء: فى مثل غاية النهاية لابن الجزرى.

والمحدِّثون: تذكرة الحفاظ للذهبى، تهذيب الكمال للمزى وخلاصته كذلك.

ويجب التنبيه إلى أن كتب الطبقات تختلف فى الترتيب الذى نسقت به فمنها مايقوم على:

الاعتبار الزمنى: نزهة الألباء لابن الأنبارى، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى.

الاعتبار المكانى: من مثل خريدة القصر لابن العماد الأصفهانى.

المستوى الفنى: مثل طبقات ابن سلام.

حروف المعجم: مثل معجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطى فيما عدا تقديمه للمحمدين والأحمدين تبركا.. إلخ.

ومعرفة منهج كل كتاب من كتب الطبقات فى ترتيب المترجم لهم يعين على التماس الأعلام فيها.

وتواجه المحقق هنا صعوبة أخرى تأتى من كون أعلام العربية لايشتهرون جميعًا بأسمائهم. بل فيهم من يشتهرون بالألقاب: كالنابغة، والأعشى، والمبرد، والخنساء، والمتنبى.

ومن يشتهرون بالكنى مثل: أبى العلاء، وأبى الأسود الدؤلى، وأبى الهندى، وأبى تمام.

ومن يشتهرون بأنسابهم مثل: الشافعى، والبوصيرى، والسيوطى، والقفطى، والعمانى والبحترى.

فإذا روجعت تراجمهم فى كتب الطبقات فإن الطبقات التى تأتى بهم على ترتب أسمائهم تحوج إلى معرفة اسم العلم كى يلتمس فى موضعه، وهذه الصعوبة ذللتها كتب التراث التى نشرت فى العصر الحديث إذ تصنف فهارس تعين اسم العلم، وكنيته، ولقبه ونسبه. ومثل ذلك فى الصعوبة أن بين كتب الطبقات ما جاء على النسب المشهور للأعلام مثل: الأنساب للسمعانى، واللباب لابن الأثير، وما جاء على اسم الشهرة مثل: المؤتلف والمختلف للآمدى.

وأعلام القبائل: تلتمس فى كتب الأنساب مثل جمهرة أنساب العرب لابن حزم، ونسب قريش للمصعب الزبيرى، والإيناس بعلم الانساب للوزير المغربى، وأنساب الأشراف

للبلاذرى. ومعجم القبائل العربية، لعمر رضا كحالة، ومعجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى. لزامبور

وأعلام الأماكن والبقاع: تلتمس فى مثل معجم ما استعجم للبكرى، ومعجم البلدان لياقوت، وتقويم البلدان لأبى الفدا، والقاموس الجغرافى لرمزى، وكتب الخطط.

وأسماء الكتب: تلتمس فى كتب الفهارس القديمة مثل الفهرست لابن النديم، وكشف الظنون لحاجى خليفة، مع الاستعانة بما تذكر كتب الطبقات من مصنفات من ترجمت لهم من الأعلام.

وهناك فهارس متأخرة مثل معجم المطبوعات لسركيس، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، وتاريخ التراث، لسزجين. وتاريخ الأدب لبروكلمان. إلى جانب الفهارس المصنفة لها فى دور الكتب، وفى هذه المراجع والمصادر سواء منها ما كان خاصًا بأعلام الأشخاص أو أعلام الأماكن وأسماء الكتب، فيتبغى أن يعرف على التحقيق زمن تأليف كل كتاب منها، أو تاريخ وفاة مؤلفه، لكيلا نتلمس فيه إلا ما سبق عصر المؤلف أو إدراكه.

فمن العبث مثلا أن نتلمس (معجز أحمد)، «شرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى» ٣٦٣-٤٤٩ فى فهرست ابن النديم المتوفى حوالى ٣٧٠ أو نبحث عن ترجمة للمتنبى الذى مات فى القرن الرابع فى طبقات ابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦هـ ، أو نتلمس كتاب تاريخ الجبرتى (المتوفى فى القرن الثالث عشر)، فى كشف الظنون لحاجى خليفة المتوفى أوائل القرن الحادى عشر، كما أن من العبث أن نبحث عن بورسعيد، وبورتوفيق فى معجم البلدان لياقوت، وعن مدينة نصر فى الخطط التوفيقية أو معجم رمزى .

الشواهد: وتحقيق الشواهد ليس مجرد خدمة للنص، ولكنه استكمال لعملية التوثيق، حيث قد تكشف وجود شاهد لشاعر أو كاتب من عصر متأخر عن النص الذى تحققه، عن تحريف أو تزوير فيه.

وهذا إلى جانب ما تتعدد فيه الروايات فيكون مجيء الشاهد على إحداها فى نص تحققه، إيثارًا من مؤلفه لهذه الرواية، وذلك ما يعين الدارسين المحققين عند الموازنة بين مختلف الروايات، والترجيح بينها.

والشواهد حين تكون آيات قرآنية أو أحاديث نبوية يسهل ضبطها بمراجعة نص الآية على المصحف الكريم، ونص الحديث فى كتب الأحاديث الأمهات، وذلك بعد الاستعانة بفهارس لألفاظ القرآنية مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ومفتاح كنوز السنة لفنسنك أو المعجم المفهرس لألفاظ الحديث.

وشواهد الأمثال : تراجع فى كتب الأمثال مثل مجمع الأمثال للميدانى وجمهرة الأمثال للعسكرى وفرائد اللآلئ وغير ذلك.

أما الشواهد الشعرية : فالأمر فيها يهون إذا كان البيت فيها منسوبا لقائل، حيث يسهل الرجوع إلى ديوانه إذا كان مطبوعا، وإلى المروى من شعره فى المجاميع الشعرية كديوان الهذليين، وجمهرة أشعار العرب، لابن دريد، والمفضليات للضبى، والحماستين، لأبى تمام والبحترى، وإنما الصعوبة حقا فى الشواهد المرسلة بغير أسماء قائليها.

ويستعان على تحقيقها بتوجيه السياق فى النص إلى عصرها، أو وجه الاستشهاد بها، فإذا كانت فى سياق قضايا لغوية أوبلاغية التمست فى شواهد النحاة واللغويين والبلاغيين.

وإذا كانت فى سياق أحداث تاريخية كغزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، أو حروب الردة، أو الصراع بين الأمويين، والخوارج، والشيعة، التمست فى نطاقها من كتب التاريخ.

وإذا كان الشاهد موجّهًا إلى مجال معيّن من فنون الشعر كالغزل أو الرثاء أو المدح التمس فى دواوين الشعراء الذين اشتهروا فى هذا المجال، أو فى مختارات الباب مثل ديوان الحماسة لأبى تمام والبحترى.

وتبقى بعد هذا كله الكتب المصنفة فى الشعر، والأمالى الأدبية، واللغوية، التى تقوم عادة على مدارسة نصوص من الأشعار والأقوال المأثورة مثل: نقد الشعر لقدامة بن جعفر، والشعر والشعراء لابن قتيبة، والأغانى لأبى الفرج الأصفهانى، والكامل للمبرد، والعقد الفريد لابن عبدربه، والأمالى لابن الشجرى، وربيع الأبرار للزمخشرى، وأمالى اليزيدى، فعلى محققها أن يكون دارسا للمكتبة العربية عالما بمظان البحث.

* * *

وللهوامش التى يدونها الباحث العصرى أهمية كبيرة، وبالرغم من أهمية الهوامش فإنها لم تشع بهذه الصورة التى نراها اليوم فى أسفل الصفحة إلا بعد ظهور الطباعة، أما القدماء سواء من العرب أو اليونان فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية كما رأينا فى قيد الحق، ويروى لنا بول ماس أن الجهاز النقدى (الهوامش) (طبعا عند اليونان) «يوضع تحت النص لأسباب طباعية صرفة، وخصوصا حجم الكتب الحديثة، أما القدماء فى العصور القديمة، والعصور الوسطى فقد كانوا يستخدمون الهوامش الجانبية، وكان هذا الاستعمال يحقق قدرًا أوفر من الوضوح، على أن من الممكن اللجوء إلى هذه الطريقة فى طبع بعض الكتب المناسبة مثل: المآسى اليونانية، وطبعا لن يتحقق هذا إلا بالنسبة إلى التعليمات المهمة

فحسب بأن نصعها فى الهوامش الجانبية»[١] وبمل هدا ذكر رورنتال «أنها لم تسع عند المؤلفين إلا بعد ظهور .فرنبن مس الطباعة»[٢]

وقد أصبح المنهج العلمى الحديث يقتضى المحقق أن يسير فى التعليق إلى الكتاب الذى علق بواسطته ويذكر مؤلفه، والجرء والصمحة التى رجع إليها وأخذ منها، وقد كان يِسْهُ ذلك قديمًا، قال السيوطى . «ولذلك لاتراني أذكر فى سىء من تصانيفى حرفا إلا معروا إلى قائله من العلماء، مبيِّنًا كتابه الذى دكره فيه»[٣]

وقد تعدّدت طرق المحْدَثين فى قيد اللَّحَق، والتعليقات، والشروح، وروايات النسخ.

١ - فمنهم من يستها هامسا فى ذيل الصفحه نفسها، .كما فى الكثير من الكتب التى حققها العرب المحْدَثون. وهذا هو ما نرتصيه، ونعمل به فى محققاتنا

٢ - ومنهم من يكتفى بوضع أرقام عند مواضع التعليق، ثم يوردها فى آخر الفصل أو الكتاب، وهو ما يميل إليه بعض المستسرقين. وقد نسروا بهدا المنهج أكثر من كتاب من التراث العربى.

٣ - ومنهم من يدرج اختلافات النسخ فى هوامس الكتاب ويجعل سائر التعليقات فى نهايه الكتاب.

٤ - ومنهم من يضع أرقام الاختلافات فى النسخ برقم إفرنجى، ويضع للتعليقات أرقاما أخرى عربيه، ويفصل بينها بحدول مطبعى، ويجعل ذلك فى ذيل الصفحة، كما فعل محقق كتاب المعارف لابن قتيبه.

لكنا نؤثر ن تفيد الهوامس والتعليقات فى ديل الصفحات التى بها مواضع لحق، أو تعليق تيسيرًا للقارىء أو الدارس من ناحيه، ومنعا لاحتمال الوهم أو الخطأ فى مراجعة التعليقات أو الكتاب بعيدًا عن أماكنها، وكل دلك يأخد رقمًا مسلسلاً للصفحة الواحده، ويستحسن أن نبدأ كل حاسيه بسطر مستقل.

وقد لوحظ أن بعض النشرات العلمية تضع الهوامش فى آخر الكتاب أو أوله بعد المقدمة فى بعض الأحيان، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلا محسوسا، وهو مع دلك يجعل مطالعة الكتاب متعبه، ويسجع القارىء على أن يكتفى بقراءة المتن، ولايتبين اختلاف النسخ، وقد

---

(١) نقد النص النقد التاريخى ٢٧٧

(٢) مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ١٠٩

(٣) المزهر ٣١٩/٢

لاينتفع بالهوامش والتعليقات، ومن أجل ذلك لاتحمد هذه الطريقة التى مال إليها المستشرقون، وكان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع، وذلك لأن طبع الكتب العربية فى أوربا غال جدًا فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره.(١)

* * *

(١) انظر فى ذلك أصول نقد النصوص ونشر الكتب١٢،ومقدمة فى مناهج البحث٨٣ تحقيق النصوص ونشرها٨١.

الرسم الكتابى ، وعلامات الترقيم

المراد بالكتابة هنا: رسم الحروف، وكتابة المخطوطات القديمة قد تخالف القواعد المصطلح عليها الآن فى بعض الأحيان، أشهرها: أن الألف المقصورة فى كثير من الكتب القديمة كتبت بالألف، فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء، وكذا الاختلاف فى كتابة الهمزة، فلا يكاد يوجد فى المخطوطات ما يوافق قواعد العلماء المحدثين (أى ما أقره مجمع اللغة العربية) موافقة تامة فى الكتابة إلا نادرًا، والذين ألّفوا فى الإملاء قديمًا أمثال: ابن قتيبة فى (أدب الكاتب) وابن درستويه فى (الكتاب) والقلقشندى فى (صبح الأعشى) والصولى فى (أدب الكاتب) اقتبسوا أشياء كثيرة من الرسم العثمانى، وقد نقل كل منهم الكثير ممن سبقه، ولم يدخل فى اعتباره أن العادة والإصلاح يتغيران بمرور الزمن، وليت الأمر مقصور على من ذكرت فقط! بل إن الإملاء العربى حتى اليوم مضطرب فى بعض الأحيان، خاصة فى رسم الهمزة، ولهذا حاول مجمع اللغة العربية أن يضع قواعد ثابتة لرسمها، ولكن الكثيرين من الناس لم يسر عليها حتى اليوم.



والأصل فى التحقيق أن يثبت المحقق النص كما رسمه مؤلفه، إذا كانت النسخة بخط المؤلف، وعلى ذلك يعمل المستشرقون.

غير أن الخط العربى قد تطور على مر العصور، فلابد إذن أن نرسم النص بالرسم الذى نعرفه اليوم، فقد تصادف نصوصًا قديمة، ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يمكن نشرها اليوم بلا نقط، وقد تصادف نصوصا لا شكل فيها من همز، أو ضم، أو فتح، أو كسر، أو تشديد، أو جزم، فيؤدى إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس، وفى كثير من الأحيان نجد فى المخطوطات القديمة مثل (السموات) بهذه الصورة وترسم: حارث وسليمان وخالد ومعاوية ومروان ومالك. هكذا: حرث، سليمن، وخلد، ومعوية، ومرون، وملك.

ونحب أن نشير هنا إلى أن «المجمع العلمى العربى» بدمشق. رأى عند نشره تاريخ دمشق إبقاء الأسماء التى وردت فى القرآن وحدها على رسمها القديم مثل: إسحق، إبرهيم، إسمعيل.

كما أحب أن أنبه إلى أن الآيات القرآنية التى ترد فى وسط النص يجب أن ترسم بالرسم العثمانى، لأن هذا الرسم قد يترتب عليه قراءات لاتعنى المحقق فى موضعها.

ويرى بعض المحْدَثين أن الأفضل إثبات الألفات المحذوفة فى مثل «لا كن» بدلا من «لكن»، و«هاؤلاء» بدلا من «هؤلاء»، و«هاذا» بدلا من «هذا».. إلخ.

ولابد من الإشارة إلى أن المغرب العربى يثبت فى الكتابة هذه الألف فى هذه الألفاظ كلها.

وما يرد من الألفاظ مختصرا فى بعض الأصول الخطية يكتب كاملا فى النص المحقق مثل (صلعم) لـ«صلّى الله عليه وسلم» و(تع) لـ«تعالى»، (ثنا) لـ«حدثنا»، و(أنا) فى «أخبرنا»، ويستثنى من ذلك ما ورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز.

ومن الواضح أن المحقق يجب أن يذكر فى المقدمة عند توصيفه للمخطوط الرسم المتبع فيه، والطريقة التى اتبعها فى تبديله.

* * *

أما علامات الترقيم :

فهى العلامات الطباعيّة الحديثة التى توضع بين أجزاء الكلام المكتوب، لتمييز بعضه من بعض، وتفْصِل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب، وما يحمل عليهما.

وهى برسمها الحالى مقتبسة من نظام الطباعة الأوربى، وكان أول وسيط نقلها إلى الطباعة العربية المرحوم (أحمد زكى باشا) شيخ العروبة فى مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) ثم فصلها وأفرد لها كتابا سماه (الترقيم وعلاماته) باللغة العربية.

وقد اختلف المحققون حول الضبط والترقيم، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست فى الأصل؟ أو أن هذا يكون تحكما من المحقق فى توجيه السياق، وتحديد الدلالات؟ ويبدى أكثرهم تحرُّجا من مثل هذا التدخل.

لكن الذى جرى عليه العمل فى عصرنا، هو إجازة هذا الضبط من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق، لدرايته به وطول صحبته له، وعمله فى توثيقه وخدمته، بدلا من أن يتركه لغير ذى دراية أو تخصُّص، وينبغى أن ينصَّ المحقق فى المقدمة على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم: احتمالا للمسئولية فيه، ولكى يترك لغيره من العلماء مجال النظر فى إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذى اطمأن المحقق إليه.

وإذا استرجعنا التاريخ وجدنا أن لمثل هذه العلامات أصلا فى الكتابة العربية، فقد قال

(١) الباعث الحثيث ١٣٥ ط ٣

ابن الصلاح: «وينبغى أن يجعل بين كل حديثين دائرة. وممن بلغنا عنه ذلك أبـوالزنـاد، وأحمد بن حنبل وإبراهيم الحربى وابن جرير الطبرى.

وقال الخطيب البغدادى: وينبغى أن يترك الدائرة غفلا، فإذا قابلها نقط فيها نقطة[١].

ويرى العلموى أنه «ينبغى أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة، أو قلم غليظ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة؛ لما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا الدائرة على غيرها، وعليها عمل غالب المحدّثين. وصورتها هكذا ○ فإذا قوبلت تكون هكذا ⊙»[١].

ويرى ابن جماعة أنه لا بأس بكتابة عناوين الأبواب والتراجم والفصول بالحمرة؛ فإنه أظهر فى البيان، وفى فواصل الكلام، وكذلك لا بأس به على أسماء ومذاهب أو أقوال أو طرق أو أنواع أو لغات أو أعداد ونحو ذلك، ومتى فعل ذلك بين اصطلاحه فى فاتحة الكتاب ليفهم الخائض فيه معانيها.. فإن لم يكن ما ذكرناه من الأبـواب، والتراجم، والفصـول بالحمرة أتى بما يميزه عن غيره من تغليظ القلم، وطول المشق، واتحاده فى السطر، ونحو ذلك؛ ليسهل الوقوف عليه عند قصده «وينبغى أن يفصل بين كل كلامين بدائرة، أو فرجة، أو قلم غليظ ولا يوصل الكتابة كلها على طريقة واحدة لما فيه من عُسْر استخراج المقصود وتضييع الزمان فيه، ولايفعل ذلك إلاغبىٌّ جدًّا»[٢] ومثل هذا العمل فى الكثير من المخـطوطات العربية التى وقعت لنا قبل ابن جماعة بزمن طويل.

ويذكر القلقشندى أن «ترتيب الخط يفيد مايفيده ترتيب اللفظ؛ وذلك أن اللفظ إن كان مرتّبًا تخلّص بعض المعانى من بعض، وإن كان مخلطا أُشْكِلتْ معانيه، وتعذّر على سامعه إدراك محصوله.

«وكذلك الخط، إذا كان متميز الفصول، وصل معنى كـل فصل منـه إلى النفس على صورته، وإذا كان متصلا، دعا إلى إعمال الفكر فى تخليص أغراضه.

وقد اختلف طرق الكتاب فى فصول الكلام الذى لم يميز بذكر باب أو فصل ونحوه، فالنسّاخ يجعلون لذلك دائره تفصل بين الكلامين، وكتّاب الرسائل يجعلون للفواصل بياضا يكون بين الكلامين، من سجع أو فصل كلام، إلا أنّ بياض فصل الكلامين يكون فى قدر رأس إبهام، وفصل السجعتين يكون فى قدر رأس خنصر»[٣].

---

(١) المعيد فى أدب المفيد، ١٣٨ وانظر ترقيم مخطوط ربيع الابرار ٥٩٢ أدب تيمور

(٢) ابن جماعة ١٩١ - ١٩٢ - وكذلك العلموى. ١٣٨ - ١٣٩

(٣) صبح الأعشى: ١٤٦/٢

على أن علامات الترقيم ليست وافدة علينا بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة، وإنما هى وليدة الكلمة العربية وربيبتها؛ ذلك أن قراءة القرآن على مر العصور، وطريقة إلقاء الشعر والخطب والمواعظ، كانت تعتمد على أداء صوتى معين، يبرز معانى الكلمات الملفوظة ويمنحها ما تمنحه اليوم علامات الترقيم من وضوح المفهوم وقوة التعبير، ووضع كاتبوا المصاحف علامات اصطلحوا عليها حسب ما اقتضته المعانى مسترشدين بأقوال المفسرين وعلماء الوقف والابتداء. وإليك بيانها فى الصفحة التالية:

﴿ علامات الوقف ﴾

الدائرة المحلاة التى فى جوفها رقم تدل بهيئتها على انتهاء الآية وبرقمها على عدد تلك الآية فى السورة ، نحو : إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣ ولا يجوز وضعها قبل الآية ألبتة فلذلك لا توجد فى أوائل السُّور ، وتُوجد دائما فى أواخرها .

م علامة الوقف اللازم ، نحو : إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ .

لا علامةُ الوقف الممنوع ، نحو : ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ .

ج علامة الوقف الجائز جوازا مستوى الطَّرفين ، نحو : نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ .

صلى علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أَوْلَى ، نحو : وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ .

قلى علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أوْلَى ، نحو: قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۗ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ .

∴ ∴ علامة تعانق الوقف بحيث إذا وُقف على أحد الموضعين لا يصح الوقف على الآخر ، نحو : ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ .

وللعلامة المرحوم الشيخ طاهر الجزائرى[١] بحث مهم فى الخط العربى (النقط. الشكل. الحركات. علامات الفصل.. إلخ) سماه «توجيه النظر فى أصول الأثر» ويقع البحث مخطوطا فى حوالى عشرين صفحة، لخصته مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق فى المجلد الثانى عشر الجزء الأول ص ١٨٠ وما بعدها قال فيه: «وكان بعضهم يدع بقية السطر أبيض ليكون البياض مؤكدا للفصل، ومنهم من جعل البياض علامة الفصل، وهو مختلف المقادير على حسب المقتضيات من تعلُّق المعانى بعضها ببعض، قِلّةً وكثْرة، وقد أشار إلى ذلك ابن السِّيد البطليوسى حيث قال: والفصل إنما يكون بعد تمام الكلام الذى ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، وسعة الفصول وضيقها على مقدار تناسب الكلام الذى ابتدئ به، واستئناف كلام غيره، فإن كان القول المستأنف مشاكلا للقول الأول، أو متعلقا بمعنى منه، جعل الفصل صغيرا. وإن كان مباينا له بالكلية جعل الفصل أكبر من ذلك.

فأما الفصل قبل تمام القول فهو من أعيب العيوب على الكاتب والورّاق جميعا. وترك الفصول عند تمام الكلام عيب أيضًا، إلا أنه دون الأول أهـ (أى كلام ابن السيد البطليوسى)

ثم قال الشيخ طاهر الجزائرى: وينبغى أن يتخذ للوقف أربع علائم:

١ - علامة السكت وهى خط هكذا «-» يوضع بعد الحرف المسكوت عليه، والمراد بالسكتة: الوقفة الخفيفة مثال استعمالها ما تراه فى هذا الشعر من قول بعض القضاة:

فَما خَفَضَ الأعَادِى قَدْرَ - شَانِى وَلَا قَالُوا فُلَانٌ قَدْ - رَشَانِى

فالسكتة الخفيفة لازمة لتساعد على فهم المعنى المراد.

٢ - علامة الوقف الحسن وقد اختلفوا فيها: فمنهم من جعل كتابة الكلمة الأولى بالحبر الأحمر، أو كتابة الحرف الأول، ولاسيما إن كانت واوا، أو يوضع خط أحمر فوق الكلمة الأولى، كل ذلك إشارة إلى أن تلك الكلمة مما يسوغ الابتداء بها، وأن ما قبلها يسوغ الوقف عليه، ومنهم من يجعل العلامة نقطة صغيرة، ومنهم من يجعلها واوا مقلوبة هكذا (۵) وهذه العلامة هى التى نختارها، مثال استعمالها:

«سُوسُوا أَحْرارَ النّاس بمحْض المودّة، والعامّة بالرّغبة والرهْبَة، والأسافل بالمَخَافة».

٣ - علامة الوقف الكافى: واوا مقلوبة، يزاد عليها نقطة أو خطًّا، تمييزا بينها وبين علامه الوقوف السابقة هكذا (؛ أو ،-).

---

(١) عالم لغوى عربى ولد بدمشق سنة ١٨٥٠ وتوفى سنة ١٩٢٠م وتتلمذ على كبار أشياخ دمشق ومارس التعليم زمنا، ثم انتقل إلى القاهرة حيث أقام بضع عشرة سنة فى أثناء الحكم التركى فى الشام، وعاد قبل وفاته إلى دمشق مديرًا لدار الكتب الظاهرية.

٤ - علامة الوقف التام نقطة كبيرة هكذا (●) ومنهم من يجعلها ثلاث نقطة على هيئة نقطة الشين (∴) أو دائرة مطبقة (O) أو منفرجة (Ω).

وإذا كان الوقف التام أنواعًا فيحسن أن يجعل لكل منها علامة من هذه العلامات الأربع، ومنهم من جعل للوقف التام علامات غير هذه.

واصطلح المتأخرون على وضع علامات للاستفهام، وأخرى للتعجب، وهو حسن إذا روعي وضعها في محلها المناسب، لا أن يخبط في وضعها خبط عشواء.

وأما وضع علامة قبل مقول القول للدلالة عليه فحسن، إذا خيف التباس أو نحوه.
ومبحث العلامات مبحث واسع الأطراف جدير بأن يفرد بالتأليف أ هـ.

هذه هي الخلاصة التي ذكرها المرحوم الشيخ طاهر الجزائري في بحثه الذي لم ينتشر وهي تشير في كثير منها إلى عمل الأقدمين في الترقيم.

وقد تتبعت مطبوعات بولاق فلم أر فيها ترقيما يذكر، قبل أن يشتهر بحث زكي باشا، فكانت المطبعة مثلا تضع بين فقرات السجع ما يشبه صورة الشمس هكذا (*) وكان المرحوم الشيخ نصر الهوريني يضع أول فقرات كتابه (المطالع النصرية) بين قوسين، كما كان يفعل مثل هذا العمل في الأمور التي يريد أن يبرزها للقارئ، ووجدنا علامة التنصيص فيما أشرف على طباعته الشيخ محمد عبده بنفسه، فإذا رجعت إلى كتابه (البصائر النصيرية) المطبوع سنة ١٨٩٨م نجد أنه يضع علامة التنصيص الحالية « ... » لما يقتبسه.

وخلاصة البحث: أنه كانت هناك محاولات لوضع علامات للترقيم قبل زكي باشا، لكنها لم تتم إلا على يديه، في مقدمة كتابه (السفر إلى المؤتمر) وفصلها كما سبق أن ذكرنا في الكتاب الذي أفرده لها. وإن بالغ في هذه العلامات إلى حد قد لا يقبله بعض الناس، فمثلا نراه يضع بعد كل بيت من الشعر نقطة، دلالة على انتهاء الكلام، اللهم إذا كان البيت متعلقا بما بعده فلا يضع.

* * *

وللترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص وتعيين معانيها. فرب فصلة يؤدي فقدها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضًا، ولكنها إذا وضعت في موضعها صح المعنى واستنار وزال الإبهام، مثال ذلك: قول أبي العلاء المعري:

وقال الوليدُ النبعُ ليس بمُثمرٍ وأخطأَ سِرْبُ الوحْشِ مِنْ ثمرِ النّبْعِ

فإذا رقمته وضح المعنى مثل:

وقال الوليدُ: النّبعُ ليس بمُثمرٍ وأخطأَ، سِرْبُ الوحْشِ من ثمر النبع!

ومن الباحثين اليوم مَنْ يرى أنه لا ضرورة لوضع علامات الترقيم فى الشعر.

ومن النثر: « وكان صعصعة بن ناجية، جد الفرزدق، بن غالب، عظيم القدر فى الجاهلية » فوضع فصلة بعد الفرزدق يوهم أولا: أن (ناجية) هو جد الفرزدق، ويوهم ثانيا أن (غالبا) والد ناجية، وكلاهما خطأ تاريخى فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة[١].

مثال ذلك أيضًا ما رقمه محقق الطبعة الأولى (قواعد الشعر لثعلب) ذكر ثعلب ص ٦١ / ٨ « وقال المعذل من أبيات ...... وهذا النوع يسمى الإكفاء ».

والصحيح: وقال: المعدّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه.

وهذا أحد المواضع التى ادعى محقق الطبعة الأولى أنه قوم فيها اضطراب النشرة الأولى فقطع العبارة الموجودة فى النسخة وجعل «المعدل» «المعذل» بالذال المعجمة، وقال عنه فى الهامش إنه «هو المعذل بن عبد الله الليثى، شاعر إسلامى قليل الشعر» وعندما لم يجد لهذا الشاعر الذى ادعاه شعرًا فى الكتاب قال فى الهامش: سقط الشاهد هنا بعد أن صححنا التحريف الغريب الذى وجد بالأصل والذى مبعثه أن ناسخ الأصل قدّم وأخّر فى صفحات الكتاب حين النقل خلطا وجهلا، والظاهر أن النسخة التى كان ينقل منها قد اختلطت صفحاتها فنقل عنها دون تمييز أو بحث.

وكذلك فعل الناشر للكتاب حين طبعه بمطبعة ليدن سنة ١٨٩٠م وعذره أنه مستشرق لا عرق له فى الثقافة العربية»[٢].

وقد قالت اللجنة المشكلة لتحقيق كتاب الشفاء لابن سينا :«إن التزام المنهج التاريخى، لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها: من شولات، وشرط، وأقواس، ونقط، وعلامات استفهام، وتعجب، وإن كان هذا لم يؤْلف فى الكتابة العربية القديمة. ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته. وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء... ورب شولة تزيل غموضا، ونقطة تغير المعنى، وتسلك به مسلكا خاصا، ففى استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى»[٣].

وموضوع الترقيم يتصل اتصالا وثيقا بالرسم الإملائى، فكلاهما عنصر أساسى من عناصر التعبير الكتابى الواضح السليم، وكما يختلف المعنى باختلاف صورة الهمزة مثلا فى

---

(١) راجع الأستاذ عبدالسلام هارون فى تحقيق النصوص ونشرها . ٨٠

(٢) انظر. قواعد الشعر بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب. ٩

(٣) الشفاء. المقدمة ٤١ - ٤٢

بعض الكلمات، كذلك يضطرب المعنى إذا أسيء استعمال إحدى علامات الترقيم، بأن وضعت فى غير موضعها، أوحلت محل غيرها.

فمثلا: إذا أخطأ الكاتب فى كتابة كلمة «سُئل» بأن كتب الهمزة على ألف «سأل» انعكس المعنى، وصار المسئول سائلا، وكذلك إذا كتب كلمة «يكافئ» على هذه الصورة «يكافأ» صار الكلام حديثًا عمن أخذ المكافأة، لا من أعطى المكافأة.

وكذلك إذا كتب: أعطى أحمد أصدقاءه نسخًا من مصور الوطن العربى، صار المعنى المفهوم أن أحمد هو الذى قدم لأصدقائه هذه النسخ، وربما كان الكاتب يريد أن هؤلاء الأصدقاء هم الذين أعطوا أحمد هذه النسخ، وهذا المعنى يتطلب أن ترسم الجملة بصورتها الصحيحة، التى تكون فيها «كلمة» «أصدقاؤه» فاعلا مرفوعًا، والهمزة المضمومة فى هذا الموضع ترسم على واو «أصدقاؤه».

ويحدث مثل هذا الاضطراب فى المعنى إذا أخطأ الكاتب، ووضع علامة ترقيم بدل أخرى، فمثلا: إذا كتب الجملتين الآتيتين وبينهما فصلة: «ساءت حال الأسرة بعد موت عائلها، لأنه لم يدخر شيئًا» فهم القارئ أن كل جملة إنما هى جزء من التعبير عن معنى معين ، وخفيت عليه العلاقة الحقيقية بين هاتين الجملتين، وهى أن الجملة الثانية سبب للجملة الأولى، وفى هذا الموضع تستخدم الفصلة المنقوطة (؛) لا الفصلة (،) ووضع الفصلة المنقوطة يقف القارئ على هذه العلاقة الحقيقية حين يقرأ.

وكذلك إذا طالعنا الجملة الآتية وبعدها علامة التأثر (ما أعظم الآثار المصرية!) وطلب إلينا ضبط آخر الكلمتين: «أعظم.الآثار»-أدركنا من وضع علامة التأثر، أن الجملة أسلوب تعجب؛ فنفتح آخر «أعظم» لأنها فعل ماض للتعجب، وآخر «الآثار» لأنها مفعول به.

أما إذا كان بعد هذه الجملة علامة الاستفهام أدركنا أن الجملة استفهامية؛ فنرفع كلمة «أعظم» لأنها أفعل تفضيل خبر «ما»، ونجر كلمة «الآثار» لأنها مضاف إليه، ولو حذفت علامة الترقيم من كل جملة لتحيرَّ القارئ فى تصوير المعنى، وفى ضبط بعض الألفاظ.

ولأهمية علامات الترقيم حرص علماء اللغات على استخدامها، مع شىء من الاختلاف أو التقارب بين صورها، ومواضع استعمالها فى مختلف اللغات.

وطلابنا يُؤْخَذون بمعرفتها واستخدامها فى كتابة اللغات الأجنبية التى يتعلمونها؛ ولهذا كان الاهتمام بتعلمها واستخدامها فى لغتنا أمرًا أساسيا مطلوبًا.

وعلامات الترقيم فى الكتابة العربية يبينها الجدول الآتى:

اسم العلامة	صورتها	اسم العلامة	صورتها
الفصلة «الفاصلة»	،	علامة الاستفهام	؟
الفصلة المنقوطة	؛	علامة التأثر	!
النقطة أو الوقفة	.	علامة التنصيص	« »
النقطتان	:	علامة الحذف	...
الشرطة أو الوصلة	—	القوسان	( )

مواضع استعمال هذه العلامات

١ - الفصلة

وتسمى أيضًا «الفاصلة» وتستعمل لفصل بعض أجزاء الكلام عن بعض، فيقف القارئ عندها وقفة خفيفة، أما مواضع استعمالها فهى:

(أ) توضع بين الجمل التى يتكوَّن من مجموعها كلام تام فى معنًى معيّن، مثل: إمداد الريف بالنور الكهربى يحقق فوائد كثيرة: فهو يساعد على حفظ الأمن، ويرفع مستوى المعيشة فى القرى، ويشجع على إنشاء المصانع الريفية، ويحدّ من هجرة الريفيين إلى المدن.

(ب) وتوضع بين أنواع الشىء وأقسامه، مثل: أنواع المادة ثلاثة: أجسام صلبة، وأجسام سائلة وأجسام غازية.

ومثل: التقديرات الجامعية هى: ممتاز ، وجيد جدًا ، وجيد ، ومقبول ، وضعيف ، وضعيف جدًا .

(جـ) وبين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى، تجعلها شبيهة بالجمل فى طولها. مثل : كل فرد فى الأمه مجند لمعركة المصير.الفلاح فى حقله، والعامل فى مصنعه، والطالب فى معهده، والموظف فى ديوانه.

ولعلك لاحظت أن الفصلة توضع قبل حرف العطف.

(د) وبعد لفظ المنادى، مثل : يا على، حلَّ موعدُ سفرك.

٢ - الفصلة المنقوطة

وترضع بين الجمل، فتشير بأن يقف القارئ عندها وقفة أطول قليلا من سكتة الفصلة، وأشهر مواضع استعمالها ثلاثة:

(أ) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتها مسببة عن الأولى، مثل: لقد غامر بماله كله فى مشروعات لم يخطط لها؛ فتبدّدَ هذا المال.

ومثل: اغتر الفريق بقوته، واعتمد على نتائجه الماضية وتهاون فى كفاح خصمه؛ ولهذا خسر المعركة.

(ب) أن توضع بين جملتين تكون ثانيتها سببًا للأولى، مثل: لم يحرز أخوك ما كان يطمع فيه من درجات عالية؛ لأنه لم يتأن فى الإجابة، ولم يحسن فهم المطلوب من الأسئلة.

(جـ) أن توضع بين جمل طويلة، يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها، مثل:

ليست مشكلة الامتحانات نابعة من دوائر التعليم، فيما تعالجه من تحديد مستوى الأسئلة، وما تضعه من نظام فى تقدير الدرجات، وما يتلو ذلك من إعلان نسب النجاح، وتعيين الناجحين والراسبين؛ وإنما المشكلة فى نظرى تنبع وتتضخم مما تتطوع به الصحافة وغيرها، من المبالغة فى رواية أخبار الامتحانات، وقصصها، وأحداثها، وآثارها فى نفوس الطلاب، وأولياء الأمور.

٣ - النقطة

وتسمى « الوقفة » وهى توضع بعد نهاية الجملة التى تم معناها، واستوفت كل مقوماتها، بحيث نلاحظ أن الجملة التالية تطرق معنًى جديدًا، غير ما عرضته الجملة السابقة، مثل :

قال على بن أبى طالب : أول عوض الحليم عن حلمه أن الناس أنصاره.

وحد الحلم، ضبط النفس عند هيجان الغضب. وأسباب الحلم الباعثة على ضبط النفس كثيرة لا تعجز المرء.

٤ - النقطتان

تستعملان فى سياق التوضيح والتبيين، ومن مواضع استعمالها:

(أ) أنهما توضعان بين لفظ القول والكلام المقول، أو ما يشبههما فى المعنى، مثل:

قيل لإياس بن معاوية: ما فيك عيب إلا كثرة الكلام، فقال: أفتسمعون صوابًا أو خطأ؟ قالوا: لا، بل صوابًا، قال: فالزيادة من الخير خير.

ومثل: وهذه نصيحتى إليكم تتلخص فيما يأتى:

لا تستمعوا إلى مقالة السوء، ولا تجروا وراء الإشاعات، ولتكن ألسنتكم من وراء عقولكم.

(ب) وتوضعان بين الشيء وأنواعه وأقسامه مثل:

أنواع الخط الهندسى ثلاثه: مستقيم، ومنكسر، ومنحن.

(جـ) وقبل الكلام الذى يعرض لتوضيح ما سبقه، مثل:

التوعية الصحية جليلة الفوائد: ترشد الناس إلى اتباع الأساليب السليمة فى التداوى، وترك الخرافات الشائعة، وتزيدهم إيمانًا بضرورة التردّد على الأطباء والمستشفيات، وتُبَصِّرهم بوسائل اتقاء العدوى، وتعلِّمهم طرق القيام بالإسعافات الممكنة.

(د) وقبل الأمثلة التى تساق لتوضيح قاعدة، أو حُكْم، مثل:

تحذف نون المثنى عند إضافته، مثل: يدا الزرافة أطول من رجليها، ومثل: فى جسم الإنسان بعض المعادن: كالحديد، والفسفور، والكبريت.

٥ - الشرطة

وتسمى أيضًا الوصلة، وأكثر ما تستعمل فى موضعين:

(أ) توضع بين العدد رقما أو لفظا وبين المعدود، مثل:

للكلام شروط أربعة، لا يسلم المتكلم من الزلل إلا بها:

أولا - أن يكون للكلام داع يدعو إليه: إما فى اجتلاب نفع، وإما فى دفع ضرر.

ثانيا - أن يأتى به فى موضعه، ويتوخّى به إصابة فرصته.

ثالثا - أن يقتصر منه على قدر الحاجة.

رابعا - أن يتخير اللفظ الذى يتكلم به.

(ب) وبين ركنى الجملة، إذا طال الركن الأول، بأن توالت فيه جمل كثيرة، عن طريق الوصف، أو العطف، أو الإضافة، أو نحو ذلك، بحيث تكون هذه الجمل فاصلا طويلا بين هذا الركن والركن الثانى الذى يتم به معنى الجملة، ويبدو ذلك فى مواضع منها:

١ – الفصل بين المبتدأ والخبر، مثل :

الموظف الذى يعكف على عمله فى جد ودأب وإخلاص، زاهدًا فى الشهرة والدعاية، متوخيا مصلحة العمل ومصلحة الناس، عفيف اليد واللسان، حىّ الضمير – هو المثل الأعلى للموظف المنشود.

٢ – الفصل بين الشرط والجواب، مثل:

من يقدم على مشروع يعتقد أن له فيه خيرًا، قبل أن يدرس ما يتطلبه هذا المشروع من إعداد الوسائل، ودراسة الملابسات، واستشارة المجرِّبين، وتصوّر الوجوه المحتملة لنتائج هذا الإقدام للاستعداد لها – فليس نجاحه مضمونا.

فهذه الشرطة التى وضعت قبل الخبر فى المثال الأول «هو المثل الأعلى» وقبل جواب الشرط فى المثال الثانى «فليس نجاحه مضمونا» جاءت بمثابة تنبيه للقارئ على أن الكلام الذى يتلوها إنما جاء مكمِّلًا لمعنى قد بدأ التعبير عنه بذكر المبتدأ فى المثال الأول «الموظف» وذكر أداة الشرط وفعله فى المثال الثانى «من يقدم»، ثم طال الكلام بعد المبتدأ قبل أن يذكر الخبر، وطال الكلام بعد الشَّرْط، قبل أن يذكر الجواب، وهذه الإطالة قد تنسى القارئ الركن الأول المذكور سابقًا؛ فيقف حيال الركن الثانى حائرًا منكرًا؛ لأنه فى ظنه مقطوع الصلة بما قبله، ولكن هذه الشرطة تنبهه على أن للكلمة التالية صلة بما قبلها، فيعود ببصره إلى ما قبلها، وحينئذ يتضح له مبدأ المعنى فيدركه مرتبطًا.

وقد فطن البلاغيون إلى مثل هذا الموقف، فذكروا أن من أقسام الإطناب التكرير لطول الفصل، وذلك مثل:

المكسب الذى يكلفنى اصطناع النفاق، أو الملق، أو المداهنة، أو اغتنام ضعف الرفاق واحتياجاتهم، أو يزيِّن لى اغتيابهم، وإطلاق الإشاعات السيئة حولهم، المكسب الذى يكلفنى هذا المسلك أرفضه فى عزة وإباء.

فقد بدأ المتكلم قوله بكلمة «المكسب» وهى مبتدأ، وحين أراد ذكر الخبر، وهو جملة «أرفضه» لاحظ أن بين المبتدأ والخبر فاصلا من الكلام طويلا، فكرر المبتدأ إذ قال: «المكسب الذى يكلفنى هذا المسلك أرفضه».

وكان يمكن أيضا تكرار المبتدأ بالإشارة إليه، كأن يقول : « هذا المكسب أرفضه » وانتفاعًا بعلامة الترقيم « الشرطة » فى هذا المقام، كان يمكن وضع هذه الشرطة قبيل الخبر، بدلا من تكرار المبتدأ، بذكره أو الإشارة إليه، فتفيد هذه الشرطة أن مابعدها إنما هو مكمل للمعنى.

٦ - علامة الاستفهام

توضع بعد الجملة الاستفهامية، سواء أكانت أداة الاستفهام مذكورة فى الجملة أم محذوفة، فمثال المذكورة:

أهذا كتابك؟، متى عدت من السفر؟، أين يعمل أخوك؟ أى الدول فازت بكأس العالم فى مسابقة كرة القدم؟ من بطل فريقها؟

ومثال المحذوفة: تسمع الكلام المكذوب عنى وتسكت؟ أى أتسمع، أو هل تسمع؟.

٧ - علامة التأثر

توضع بعد الجمل التى تعبر عن الانفعالات النفسية، كالتعجب، والفرح، والحزن، والدعاء، والدهشة، والاستغاثة، ونحو ذلك، مثل:

ما أقسى ظلم القريب! ياجمال الخضرة فوق الرُّبَا! لقد أعدنا بناء قواتنا المسلحة! يتبدد فى الهواء أصوات الداعين إلى السلام! رعى الله العرب، وسدد خطاهم! تحيرت فى فهم الباعث على أن تقتل الأم طفلها يا للطاعمين للجائعين! الويل للطغات الجبارين!

٨ - علامة التنصيص

يوضع بين قوسيها المزدوجتين كل ما ينقله الكاتب من كلام غيره، ملتزما نصه وما فيه من علامات الترقيم، مثل:

حكى عن الأحنف بن قيس أنه قال: «ما عادانى أحد قط إلا أخذت فى أمره بإحدى ثلاث خصال: إن كان أعلى منى عرفت له قدره، وإن كان دونى رفعت قدرى عنه، وإن كان نظيرى تفضلت عليه».

وتكثر علامة التنصيص فى البحوث والموضوعات التى يضمنها أصحابها جملا أو فقرات مما قاله غيرهم فى هذا المجال نفسه، للاستشهاد، أو الاعتزاز بها فى تقرير ما يريدون من حقائق، أو لمناقشتها والرد عليها.

وقد يطول الإقتباس طولا يبلغ صفحة أو أكثر، وهنا توضع علامة التنصيص فى أوله، ثم فى بداية الفقرات، ليشير بذلك إلى أنه ما زال فى الإقتباس، ثم يضع علامة التنصيص الخاتمة فى آخره[1].

وكما تستعمل علامة التنصيص فى النثر، تستعمل أيضًا فى الشعر، وذلك إذا ضمن الشاعر قصيدته بيتًا أو أكثر لشاعر آخر من قصيدة أخرى، تتفق مع قصيدته فى الوزن والقافية، فيوضع هذا البيت بين علامة التنصيص، دلالة على أنه لشاعر آخر.

(١) انظر ص ٢٨٥ - ٢٨٨ من هذا الكتاب

٩ - علامة الحذف

(أ) عندما ينقل الكاتب جملة أو فقرة أو أكثر من كلام غيره؛ للاستشهاد بها فى تقرير حكم مثلا، أو فى مناقشة فكرة - قد يجد الموقف يشير بالاكتفاء ببعض هذا الكلام المنقول، والاستغناء عن بعضه، مما لا يتصل اتصالا وثيقًا بحاجة الكاتب، فيحذف ما يستغنى عنه، ويكتب بدل المحذوف علامة الحذف وهى ثلاث نقط : ... ليدُلّ القارئ على أنه أمين فى النقل، ولم يبتر الكلام المنقول، مثل[1].

« فكرة الإحسان فى الإسلام فكرة واسعة الأفق ، تشمل كل خير يقدم للناس : كإعانتهم فى أمورهم ، أو نهيهم عن ارتكاب المعاصى ، أو هدايتهم إلى الطريق الصحيح ... كل هذا إحسان ، بل إن معاملة الحيوان برفق إحسان وصدقة كذلك ».

(ب) وأحيانًا يرى هذا الكاتب أن فى الكلام الذى يريد نقله جملا يقبح ذكرها، ويرى التغاضى عنها، فيحذفها، ويكتب مكانها علامة الحذف، مثل:

تملكنى الحزن والأسى حين سمعت هذين الرجلين يتشاتمان، ويتبادلان أنواع السباب، فيقول أحدهما... ويقول الآخر...

١٠ - القوسان

توضعان فى وسط الكلام، ويكتب بينهما الألفاظ التى ليست من الأركان الأساية لهذا الكلام، مثل: الجمل الاعتراضية، والتفسير، وألفاظ الاحتراس، وغير ذلك، مما يقطع توالى الأركان الأساسية فى الجملة الواحدة، أو تعاقب الجملتين المرتبطتين فى المعنى.

فمثال الاعتراض بالدعاء:

سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلا يقول: «الشحيح أعذر من الظالم» فقال: «لعن الله الشحيح، ولعن الظالم»، ومثل: أتانى (أبيت اللعن) أنك لمتنى.

ومثال الاعتراض بالشّرْط:

شبابك (إن لم تنفقه فيما يؤثل مجدك، ويرفع ذكرك) لا خير فيه.

ومثال الاعتراض بالقيد:

الفقر (على مرارته) أهون على النفس من مذلة السؤال.

ومثال الاعتراض بالجمله الحاليه. قول الشاعر:

---

(١) عن كتاب «الدعوة الإسلامية دعوة عالمية» للأستاذ على عبد الحليم

مِنْ نَضِيرِ) إنْ بَدَا   لها بارِقٌ نحْوَ الحِجَازِ أطِيرُ

ير:

) العَهْد، والزِّمامُ (بالزاي) ما تقاد به الدابة، ومثل: يجوز تقديم المفعول به شرب الدَّوَاءَ المريضُ، فالمفعول به (الدواءَ) تقدم على الفاعل

بن المعتز يصف فرسا:

صَبَبْنا عليها (ظالِمِينَ) سِيَاطَنَا   فطَارَتْ بِها أيْدٍ سِرَاعٍ وأرْجُلُ

تعقيب:

كثير من الكتب يستعملون الشرطتين بدل القوسين فى جميع المواضع التى سبق شرحها، وهذا الاستعمال جائز ومشهور، مثل:

المال - إن لم تُحصنه بالخلق الحميد - يصير مطية الانحراف.

ملاحظة: لا يجوز وضع علامة من علامات الترقيم فى أول السطر إلا علامة التنصيص والقوسين

١١ - علامة التكملة الحديثة

[   ] وهى ما تسمى بالمعقوفتين؛ لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول، ويحتاج إليها وينقصها النص، وكاد المحققون العرب جميعا أن يتفقوا على تصويرها بالصورة السابقة، وقلة منهم يضعون التكملة بين علامات أخرى كالنجوم * * أو الأقواس المعتادة (   ) والأولى بالمحقق أن يلتزم العرف الغالب.

١٢ - القوسان المزهران أو العزيزيان : ويرسمان هكذا ﴿   ﴾ ويوضع بينهما الآيات القرآنية .

١٣ - ومن المحققين من يشير بعلامة خاصة وهى الصليب + إلى المواضع غير المفهومة التى يخاف أن يكون النص فيها مضطربا ولم ينجح المحقق فى إصلاحها، وتوضع هذه العلامة فى أول القطعة المشكلة وآخرها.

١٤ - يوضع خط مائل قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع ثبات رقم الورقة فى المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظهر فى الهامش على أحد جانبى الصفحة مثل

١٣ أ و ١٣ ب. أو يوضع مثل هذا بين معقوفتين هكذا [١٣ أ] و [١٣ ب] خلال الكلام، ولا يوضع خط مائل.

١٥ – وإذا وجدنا فى الأصل بياضا وضعنا نقطا ، يدل عددها على عدد الكلمات الساقطة ، كلا ثلاث نقط بكلمة ونبهنا عليه بملاحظة فى الهامش.

١٦ – جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد، يترك بعض الفراغ فى أوله تنبيهًا إلى انتقال الكلام.

أما الأوربيون فقد اصطلحوا فى نشر الكتب اليونانية على استعمال الأقواس الآتية:

١ – < > لما يقترح إضافته أى ما يفقد فى النسخ ويخمنون أنه كان موجودًا.

٢ – [ ] أو { } لما يقترح حذفه أى ما يكون مرويا فى النسخ وليس من أصل الكتاب.

٣ – [ ] لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية.

٤ – + للتحريفات التى لا سبيل إلى إصلاحها إذا أمكن تحديدها[١].

ولكن ما يصلح لنشر الكتب اليونانية قد لايصلح لنشر الكتب العربية، وقد تتوافر مثل هذه الأدوات الطباعية فى أوربا، ولا تتوافر فى الشرق، وما اصطلح عليه المحققون العرب أولى بالإبقاء والاتباع.

* * *

(١) انظر بول ماس «نقد النص التاريخى» ٢٧٦ وبراحشتراسر «نقد النصوص» ١٥٥

الإخراج

ومما يسهِّل الفهم تقسيم النص إلى فصول، وكذلك التنبيه إلى الأمور التى يبحث فيها الكتاب، وهو ما نسميه بالعناوين الجانبية، كما فى نشر دار الكتب لكتاب الأغانى وما صنعناه فى ربيع الأبرار من الهوامش الجانبية، وغير ذلك من الكتب، وإثبات عناوين الأبواب والفصول التى فى صلب النص بحرف أكبر من حرف النص:

١ – ويجب المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب والفصول والعناوين التى وضعها.

٢ – يراعى تجزئة المؤلف الأصلية فى إخراج الكتاب، إذا كانت متناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع.

٣ – إذا لم يكن الكتاب مجزءًا فى الأصل، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.

٤ – إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبوابًا أو فصولا أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تميز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة المعقوفتين [ ].

٥ – ترقم سطور الكتاب شعرًا كانت أم نثرًا والمألوف وضع ٥ و١٠ و١٥ إلخ بجانب السطور وقد ترقم ٣ و٦ و٩. وذلك تسهيلا للباحث فى الفهرس، وقد استغنى عنها فى أيامنا هذه.

٦ – يستحسن عدّ الأبيات فى الشعر، وتوضع الأعداد على الهامش بجانب المتن.

* * *

مقدمة التحقيق

والآن بعد أن فرغنا من الكلام على المتن والهوامش، ننتقل إلى الكلام على ما نسميه بـ (مقدمة التحقيق) وذلك لأن المحقق إذا فرغ من طبع النص، وضع مقدمته، لأنه قد يضطر أن يشير فيها إلى صفحات من الكتاب، وهذا لا يتم إلا إذا كان الكتاب طبع كله

والمقدمة يجب أن تتضمن:

١ - التعريف بمؤلف الكتاب تعريفًا موجزا مفيدًا، يتناول مكانته العلميـة، وجهده فى الكتاب، مع ذكر المصادر التى ترجمت له ، وعدد مؤلفاته ، والبرهنة على أن الكتاب مزور أو صحيح .

٢ - التعريف بالكتاب نفسه، ومنزلته، وطريقة معالجته للموضوع، والأشياء الجديدة التى يقدمها لنا، وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة لزم وصف النشرة القديمة

ويقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التى اعتمد عليها فى تحقيقه، وينبغى أن توصف كل النسخ، والنسخة التى اعتمد عليها طبعا بتفصيل تام، دون إغفال أى نسخ حتى النسخ التى استبعدها، أو التى لن يستعين بها إلا فى بضع مواضع، وأن يبين العلاقة القائمة بين هذه النسخ كلما أمكن بوضع جدول نسب، مع إثبات كل علامة بإيراد عدد من الأخطاء الخاصة المميزة مبينًا ما يأتى:

(أ) درجات هذه النسخ فى الأصالة

(ب) وصف خطوطها التى كتبت بها، فيذكر نوع الخط، وكيفية تنقيطه وتشكيله، ويصف ما يشاهده فيه من: الزخرفة، وأنواع الحواشى، وجنسها، وهل قوبلت النسخة بأصلها أو بغيرها؟ وينقل ما كتبه مالك النسخة عليها، وما يوجد فيها من السَّمَاعات والخواتيم والتمليكات، ويقتصر فى كل ذلك على ماله قيمة، ويبين إملاء النسخة وخصائصها التى تنفرد بها، ويحكم هل هى صحيحة أومغلوطة، أومتوسطة، وتقدير قيمتها، وهل الكتابة واضحة أو مطموسة، وهل النسخة سليمة أوممزقة أوتشتمل على تخريم من أكل العثة، أو الأَرَضَة، وهل هى كاملة أو ناقصة، وهل النقص فى أولها أو آخرها؟ وفى أى مكان منها، ثم يصف الورق والتجليد، وإذا كان الكتاب غفلا من اسم المؤلف فيحاول المحقق عرفانه من الموضوع والأسلوب والأعلام المذكورة ممن يذكر أنه رآهم أو اجتمع بهم، وإذا لم يكن على الكتاب تاريخ نسخ فيقدر عمر المخطوط بمعرفة الخط والورق والحبر، ويذكر عدد ورقات المخطوط،

ومقاس المخطوطة من خارج الغلاف = الطول × العرض- والسطور ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد، والمداد، واختلاف ألوانه فقد يكتب النص بالأسود والعناوين بالأحمر، قد تكون النسخة مُجَدْوَلَةً بالذهب، وقد تكون فيها فواصل بالأحمر والأزرق فيشار إلى ذلك كله

ما يوجد على صفحة العنوان فى كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقق من صحة ذلك.

اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة ويستحسن أن يكون من بينها صفحة العنوان، والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة، لأنها أدق الصفحات فى التعبير عن تقدير المخطوطات، ويعقب النسخ قائمة بالرموز، رموز النسخ، رموز الأقواس التى ارتضاها، والإشارات والاختصارات.

وقد جرى بعض المحققين على أن يقدم على المقدمة فهرسًا موجزًا لموضوعات الكتاب كما فى صبح الأعشى ونهاية الأرب طبعة دار الكتب، وشرح ديوان المتنبى لأبى العلاء المعرى «معجز أحمد» بل إن بعض المحققين يقدم تصنيفًا للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره وهذا مهم جدًا، خاصة إذا كان الكتاب صعب الفهم، فالمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعا ما.

ومن المستحسن ألا يقدم كل ذلك إلى المطبعة إلا بعد الفراغ من طبع نصّ الكتاب، وذلك لتفسير الإشارة من المقدمة إلى ذلك النص، وليتمكن المحقق من تتميم دراسته على ضوء النسخة الأخيرة التى تخرجها المطبعة.

ويجب ألا يدع المحقق مجالا للشك فيما هو موجود فى النسخة أو النسخ، وأن يقابلها بعناية تامة ويبين بصريح اللفظ ما ذهب إليه عند اختلاف النسخ، والأهم من هذا ألا يغير المحقق شيئًا دون أن ينبه قارئه عليه ويذكر ما هو، حتى يمكنه قبوله أو رفضه.

وكذلك يجب على المحقق الامتناع عن إسقاط شىء من النص إلا بعد أن ينبه قارئه على ذلك وتغيير النص أو إسقاط بعضه بغير إشارة إليه فى موضعه يعد تزييفًا للنص نربأ بالمحقق عنه.

* * *

والآن ننظر مدى نصيب القدماء فى مثل هذه المقدمات:

رأينا أنه فى عصر المخطوطات أن المصنف كان يضع رموزًا لمصطلحاته، وينبه عليها فى مقدمة الكتاب، ويشرح منهجه فى مقدمته، فإذا انتقلنا إلى ما نشرته مطبعة بولاق وجدنا أن

الناشرين قد اقتصر جهدهم على نقل ترجمة للمؤلف من كتاب، معين يضمنّ هذه الترجمة فى صفحة العنوان أو الصفحة الخاتمة.

والواقع أن المقدمة بهذا المعنى الذى تناولناه من عمل المستشرقين، وكان أكبر وسيط عربى نقل هذا الفن عن المستشرقين هو المرحوم أحمد زكى باشا (شيخ العروبة) الذى لم يقتصر جهده على ذلك، بل أشاع معه كذلك استعمال علامات الترقيم التى كان لها أثر بعيد فى توضيح النصوص، وتيسير قراءتها وضبط مدلولها وأشاع معها كذلك العناية بالإخراج الطباعى، وصنع الفهارس الحديثة، والاستدراكات، والتذييلات، وذلك فى كتاب (الأصنام) لابن الكلبى الذى نشرته دار الكتب سنة ١٩١٤

* * *

تصحيح بروفات المطبعة

يحتاج الباحث عند التعامل مع المطبعة ، أن يلمّ بطريقة تداول المادة بين مسئول الطبع ، والعامل ، والمصحح .. وكذلك معرفة حجم الأبناط ، والمقاسات المختلفة فى الطباعة . مثل : بنط ٩ أسود، أو ١٢ أبيض ، أو ١٨ وهكذا .. وسنقتصر هنا على شرح أهم الرموز المستخدمة فى تصحيح البروفات التى قد يضطر الباحث لإجرائها بنفسه :

١ – [وتعنى البدء بفقرة جديدة هكذا :

أو هكذا :

إنما تعبر عن إحساس عام أو عاطفة

معينة ! وتهتم الصحف اهتماماً خاصاً

أو

٢ – تقريب الكلمات :

إذا استخدمنا كلمة الزيوت فمن الضرورى

٣ – أخطاء لغـــوية أو مطبعية :

هناك عدة مواقف تواجه الباحث الباثح

تستلزم أن يكون مرناً ويقظاً

٤ – وتعنى الحذف

وعلى ذلك فإن الصور تقسم قسمين

رئيسيين صور الموضوعات وصور

مباشراً بمتطلبات وضرورات الأمن

٥ – سطر مقلوب أو كلمة مقلوبة

أما علم الايكولوجيا فقد كان له

[illegible]

٦ – سطر فى غير مكانه .

يجب التفرقة بين طرق جمع البيانات
منها . إن طرق معالجة البيانات حقيقية
وطرق معالجتها وتلخيصها ، وتعميم النتائج

٧ – الدخول بالسطر

ومن البديهى أن قيمة الوثائق تزداد
كلما زادت قيمة المعلومات التى تضمها هذه
الوثائق .

٨ – توسيع الكلمات

كل هذه المسائل الدولية تتطلب من
الدبلوماسية العربية ، نظرة فاحصة ..،
لتتعرف أبرز العناصر المختلفة . . .

الفهرسة

كتبنا القديمة -إذا كانت كبيرة الحجم- لايستطاع الانتفاع بها انتفاعا حقيقيًّا ما لم يكن لها فهارس مفصلة؛ ذلك أن فيها كثيرًا من المعلومات والأسماء تأتى عرضا واستطرادًا، والباحث قد يكون فى أمسّ الحاجة إلى هذه المعلومات والأسماء، ولكن كيف يعثر عليها وكيف يرجع إليها عند الضرورة مالم يكن لها مثل هذه الفهارس المفصلة؟! لهذا فإن كل كتاب يحقق ويطبع دون فهارس وافية يعتبر جناية عليه وعلى القارئين؛ إذ لا يعقل أن تقرأ كتابًا له عدة أجزاء بحثًا عن علَمٍ، أو نصٍّ تائه بين مئات الصفحات!! فالفهارس تظهر ما فى باطن الكتاب من خفايا يصعبُ الاهتداء إليها، كما أن الفهارس فى بعض الأحيان تعتبر معيارًا أو ميزانًا، توزن به صحّة نصوصها وضبط أعلامها، يعرف هذا من عايش عملية الفهرسة؛ فإنه بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.

ونحن فى عصر أحوج ما نكون فيه إلى اختزال الوقت وإنفاقه فى أنفع الأمور، فهل صنع أسلافنا القدماء مثل هذه الفهارس؟

فى الواقع أن للفهارس سابقة قديمة عند العرب فى كتب الرجال، والتراجم، والبلدان ومعاجم اللغة، ففى كتاب مثل (أسد الغابة) لعز الدين بن الأثير (٥٥٥ - ٦٣٠هـ) فهرسة على أحدث أنواع فهرسة الأعلام فى الوقت الحاضر، ولعل فى ذكر منهج ابن الأثير فى الفهرسة طريقًا طيبا يجب أن نتبعه حين يقول: «أما ترتيبه ووضعه (أى كتاب أسْد الغابة) فإننى جعلته على حروف (أ، ب، ت، ث) ولزمت فى الاسم: الحرف الأول والثانى والثالث، وكذلك أيضًا فى اسم الأب والجد ومن بعدهما، والقبائل أيضًا، مثاله: إننى أقدم (أبان) على (إبراهيم)؛ لأن ما بعد الباء فى أبان ألف، وما بعدها فى إبراهيم راء، وأقدِّم إبـراهيم بن الحارث على إبراهيم بن خلاد، لأن «الحارث» بحاء مهملت و«خلاد» بخاء معجمة، وأقدم «أبان العبدى» على «أبان المحاربى»، وكذلك أيضًا فعلت فى التعبيد (يعنى فيما بدء بعبد من الأسماء) فإنى ألزم الحرف الأول بعد «عبد»، وكذلك فى الكنى، فإنى ألزم الترتيب فى الاسم الذى بعد (أبو) فإنى أقدم «أبا داود» على «أبى رافع»، وكذلك فى الولاء فإنى أقدم «أسود مولى زيد» على «أسود مولى عمرو»، وإذا ذكر الصحابى ولم ينسب إلى أبٍ بل نسب إلى قبيلة، فإنى أجعل القبيلة بمنزلة الأب مثاله: «زيد الأنصارى» أقدمه على «زيد القرسى»، ولزمت الحروف فى جميع أسماء القبائل، وقد ذكروا جماعة بأسمائهم ولم ينسبوهم إلى شىء فجعلت كل واحد منهم فى آخر ترجمة الاسم الذى به مثال: «زيد غير منسوب» جعلته فى آخر من اسمه «زيد»، وأقدِّم ما قلَّت حُروفه على ما كثرت، مثاله: أقدِّم (الحارث) على

(حارثة) وقد ذَكَر «ابنُ منده»، و«أبو نعيم»، و«أبو موسى» فى آخر الرجال والنساء جماعة من الصحابة والصحابيات لم تعرف أسماؤهم: فنسبوهم إلى آبائهم فقالوا: «ابن فلان»، وإلى قبائلهم وإلى أبنائهم وقالوا: «فلان عن عمه»، و«فلان عن جده وخاله»، وروى: «فلان عن رجل من الصحابة»، فرتبتهم أولاً بأن ابتدأت بابن فلان، ثم بمن روى عن أبيه، لأن ما بعد الباء فى ابنه نون، وما بعدها فى أبيه ياء، ثم بمن روى عن جده، ثم عن خاله، لأن الجيم قبل الخاء، وهما قبل العين، ثم بمن نسب إلى قبيلة ثم بمن روى عن رجل من الصحابة، ثم رتبت هؤلاء أيضًا ترتيبا ثانيًا فجعلت من روى عن ابن فلان مرتبين على الآباء مثاله: «ابن الأدرع» أقدمه على «ابن الأسفع»، وأقدمها على «ابن ثعلبه»، وأرتب من روى عن أبيه على أسماء الآباء مثاله: «إبراهيم عن أبيه»، أجعله قبل «الأسود عن أبيه»، وجعلت من روى عن جده على أسماء الأحفاد مثاله: أقدم «جدُّ الصلت» على «جدُّ طلحة»، وجعلت من روى عن خاله على أسماء أولاد الأخوات مثاله: أقدِّم «خال البراء» على «خال الحارث»، ومن روى عن عمه جعلتهم على أسماء أولاد الإخوة مثاله: «عن أنس» مقدم على «عن جبر»، ومن نسب إلى قبيلته ولم يعرف اسمه جعلتهم مرتبين على أسماء القبائل، فإنى أقدم «الأزدى» على «الخثعمى» وقد ذكروا أيضًا جماعة لم يعرفوا بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرتبهم على أسماء الراوين عنهم مثاله: «أنس بن مالك عن رجل من الصحابة»، أقدمه على «ثابت بن السمط عن رجل من الصحابة»، وإن عرفت فى هذا جميعه اسم الصحابى ذكرت اسمه ليعرف ويطلب موضعه.

«ورأيت جماعه من المحدثين إذا وضعوا كتابا على الحروف يجعلون الإسم الذى أوله «لا» مثل: «لا حق»، و«لا شر»، فى باب مفرد عن حرف اللام وجعلوه قبل الياء، فجعلتها أنا من حرف اللام فى باب اللام مع الألف فهو أصح وأجود، وكذلك أفعل فى النساء سواء وإذا كان أحد الصحابة مشهورًا بالنسبة إلى غير أبيه ذكرته بذلك النسب، «كشرحبيل بن حسنة» أذكره فيمن أول اسم أبيه حاء، ثم أبين أبيه، ومثله «شريك بن السمحاء»، وهى أمه أذكره أيضًا فيمن أول اسم أبيه سين، ثم أذكر اسم أبيه أفعل هذا قصدا للتقريب وتسهيل طلب الاسم.

«وأذكر الأسماء على صورها التى ينطق بها لا على أصولها مثل (أحمر) أذكره فى الهمزة ولا أذكره فى الحاء ومثل (أسود) فى الهمزة أيضًا، ومثل (عمار) أذكره فى (عما) ولا أذكره فى (عمم)؛ لأن الحرف المشدد حرفان: الأول منهما ساكن، فعلته طلبا للتسهيل، وأقدم الاسم فى النسب على الكنية إذا اتفقا مثاله: أقدم «عبد الله بن ربيعة» على «عبد الله ابن أبى ربيعة»، وأذكر الأسماء المشتبهة فى الخط وأضبطها بالكلام؛ لئلا يلتبس، فإن كثيرًا من الناس

يغلطون فيها. وإن كانت النَّعْتِيَّةُ التى ضَبَطُّها تعرِّف الاسم وتبيِّنه، ولكنى أزيده تسهيلا ووضوحا مثال ذلك: «سَلِمة فى الأنصار بكسر اللام»، والنسبة إليه سَلَمِىّ بالفتح فى اللام والسين، وأما «سليم» فهو ابن منصور من قيس عيلان.

وأشرح الألفاظ الغريبة التى ترد فى حديث بعض المذكورين فى آخر ترجمته»[١].

هذا المنهج الفهرسى الدقيق هو المنهج الذى رسمه لنفسه ابن الأثير فى كتابه «أسد الغابة» والتزمه بكل دقة.

بل إن الإحالات فى فهرس الأعلام كانت معروفة أيضًا لأسلافنا، كالذى تراه فى آخر كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلانى من ذكر الكنى والألقاب، وأن من عرفوا بهذا، قد سبقوا فى اسم كذا وكذا.

هذا هو أدق منهج عرفناه اليوم فى فهرسة أعلام الأشخاص، فضلا عن أن بعض المخطوطات وجدنا فيها ثبتا بموضوعاتها، يوضع غالبًا فى أول المخطوطة.

أما ترتيب مواد الكتاب ترتيبًا مفصلا بشكل فهرست، فأمْرٌ لم يكن معروفًا عند علماء العرب! وإن أخذ يظهر فى مؤلفات العصور المتأخرة ما يشبه الفهرست، فيذكر روزنتال: «أن الذهبى أعد فهرسا بأسماء الأعلام الواردة فى كتاب ابن حيان «الثقات» وكذلك فعل نجم الدين ابن فهد (توفى سنة ١٤٨٠م) فإنه وضع فهارس لكتاب أبى نعيم «حليه الأولياء» ولكتاب عياض «ترتيب المدارك» ولكتاب ابن أبى أصيبعة «عيون الأنباء» ولكتاب ابن رجب «طبقات الحنابلة» ولكتاب الذهبى «طبقات الحفاظ» ولتكملته التى أضيفت إليه، وفى هذه الفهارس أشار ابن فهد إلى الجزء والطبقة أو إلى الطبقة التى يرد فيها اسم المترجم له ويقول: «إن غايته تيسر استعمال هده الكتب لدى القارئ»[٢].

ولم تظهر أهمية الفهارس ونفعها إلا بعد اكتشاف الطباعة، سواء فى الشرق أو الغرب، وللمستشرقين فضل التوسع فى هذا التنويع الحديث الذى يتبعه ويسير على هداه محققو العرب اليوم، وإن زادوا عليه أكثر فقد كان «زكى باشا» أول من عرفناه مفهرسًا لكتاب الأصنام سنة ١٩١٤ على هذا الدرب، وكان من تلامذته الذين كانوا يعاونونه فى بيته ومكتبته الخاصة: محمد عبد الجواد الأصمعى، فتدرب على يديه فى صنع الفهارس، و كان الأصمعى هذا أول من فهرس فهرسة حديثة كتاب (الأمالى) لأبى على القالى وطبع فى دار الكتب، وقد عرفنا عن المستشرقين فهارس الأعلام، والقبائل، والبلدان، والشعر، والأيام، والأمثال،

(١) انظر مقدمة كتاب (أسد الغابة).

(٢) مناهج علماء المسلمين فى البحث العلمى: ١١١-١١٢.

والكتب. فاقتبس المصريون هذه الأنواع وزادوا عليها ضروبًا أخرى كثيرة، فمتلا رأينا أن العلامة المرحوم أحمد تيمور رأى أن (خزانة الأدب) للبغدادى فى أجزائها الكثيرة بعيدة المتناول عند الحاجة إليها فوضع اثنى عشر فهرسًا لها وسماها «مفتاح الخزانة» وهذا المفتاح فى الخزانة التيمورية لم يطبع بعد.

وقد رتب (مفتاح الخزانة) على ما يأتى:

الفهرست الأول: لأسماء المترجَمين فى الكتاب.

الفهرست الثانى: لذيل التراجم، وفيه المؤتلف والمختلف من الأسماء، ومن نسب إلى أمه أو لقب بشعره.. إلخ.

الفهرست الثالث: لأخبار العرب فى الجاهلية والإسلام، وفى أيامها ومقاتل فرسانها، ومنافراتها وأصنامها، وأسلحتها ولعبها وأسواقها وعاداتها ومزاعمها، وغير ذلك من أخبارها وأخبار ملوكها.

الفهرست الرابع: للأعلام التى نص المؤلف على ضبطها.

الفهرست الخامس: لأسماء الشعراء الواردة فى الكتاب، وأصله من وضع الأستاذ السنيور جويدى.

الفهرست السادس: للموضوعات العلمية والأدبية.

الفهرست السابع: للأمثال.

الفهرست الثامن: للمذكر والمؤنث، وله ملحق فى أحكام لاتختص بلفظ دون أخر.

الفهرست التاسع: للقبائل.

الفهرست العاشر: للقصائد المشهوره.

الفهرست الحادى عشر: لشروح القصائد.

الفهرست الثانى عشر: الشواهد الكبرى.

وقد صنع الأستاذ عبد العزيز الميمنى فهرسًا لأسماء الكتب المذكورة فى خزانة الأدب وسماه (إقليد الخزانة).

* * *

والغرض من الفهارس تيسير الإفادة مما فى الكتاب المنشور أو المحقق بسرعة الحصول على ما يطلبه الباحث وجعل ما فيه ميسرًا سهل الكشف عليه لدى الباحث. وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى فى الهيئة العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ أن تتناول الفهرسة متن

الكتاب وحواشيه، ولاتتناول المقدمة التى كتبتها الدار فى أول الكتاب.

وتختلف الفهارس باختلاف موضوع الكتاب، ويمكن أن يصنع لكل كتاب فهرسة قد لا تكون فى غيره، ولكن عرفنا أن هناك فهارس تقليدية تشتمل على ما يأتى:

١ - فهرس للموضوعات.
٢ - فهرس للأشعار.
٣ - فهرس للأعلام.
٤ - فهرس للكتب.
٥ - فهرس للألفاظ اللغوية.
٦ - فهرس للأماكن أو البلدان.
٧ - فهرس للأمم والقبائل والجماعات.
٨ - فهرس للأيام والغزوات.
٩ - فهرس للأمثال.
١٠ - فهرس للكتب الواردة فى النص.

ويفيد هذا الفهرس فى معرفة مصادر المؤلف أحيانا كثيرة.

وهناك من يفهرس مراجع التحقيق مع الطبعات. نهجت هذا النهج هيئة التأليف والنشر فى فهرسة الأغانى كما رأينا، ويجب أن يراعى اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب، إذ أن الفهارس ما وضعت إلا لتمكين القارئ من أن ينتفع بالكتاب غاية الانتفاع فى أسرع وقت.

وهناك بعض المحققين يجمعون فى فهرس الأعلام كل ما ينضم تحت اسم العلم، سواء كان علم شخص رجلا أو امرأة أو علم مكان أو نهر.

وكما قلت فإن لكل كتاب طبيعة خاصة، ففهرسة كتاب فى التاريخ تختلف عن فهرسة كتاب فى اللغة مثلا، وأكثر الأعلام صعوبة فى الفهرسة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب والكنى فيها.

وإذا وجدنا فى الكتاب اسما أو كنية فقط أو لقبًا فقط اجتهدنا أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى، فلا تجمع مثلا كل الأماكن من الكتاب التى ورد فيها اسم (محمد) بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته، فإذا لم يمكن ذلك وجب أن نفرق بين هؤلاء المحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده، وقد أوصت لجنة إصدار الأغانى فى الهيئة العامة للنشر سنة ١٩٧٠ وضع أبو، ابن، أم، ذات.. إلخ فى ترتيبها الهجائى فلا تحذف وذلك هو المتبع فى فهرسة أجزاء الأغانى القديمة طبعة دار الكتب.

ويجب أن تكون الصيغة الرئيسية التى تذكر معها الأرقام والبيانات هى صيغة الشهرة (وخصوصا الصيغ المذكورة فى عنوان الترجمة) ويحال إليها من الصيغ الأخرى.

فمثلًا:

أبو قطيفة: هى الصيغة الرئيسية، وليست:عمر بن الوليد بن عقبة ابن أبى معيط.

وأبو زبيد: هى الصيغة الرئيسية وليست:حرملة بن المنذر.

وأبو نواس: هى الصيغة الرئيسية وليست:الحسن بن هانئ.

المتوكل الليثى: هى الصيغة الرئيسية وليست:المتوكل بن عبد الله ابن نهشل بن مسافع.

والأفوه الأودى: هى الصيغة الرئيسية وليست:صلاة بن عمرو بن مالك.

وأما الشعراء فنذكر أسماءهم فى فهرست الأعلام.

وإن كان الكتاب خاصا-بالشعراء أفرد مع ذكرهم فى الأعلام أيضًا فهرست خاص بالشعراء وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه.

وهناك نوع مهم جدًا وإن كان متعبا فى صنعه ويحتاج إلى جهد كبير وهو:

فهرس الأعلام بمناسباتها:

فإذا ذكر الرجل - شاعرًا أو كاتبا أو غير ذلك - فى الكتاب عدة مرات لا نكتفى بذكر الأعداد الدالة على الموضع الذى ذكر فيه، بل تذكر اسم العلم بحروف كبيرة ونشير بحروف صغيرة بكلمة أو بكلمات عن المناسبة التى أوجبت ذكره فى هذه الأماكن، وهذا ما فعلته دار الكتب فى فهرسة كتاب الأغانى، فإذا ذكر.

حماد الرواية - صوت من المائة المختارة من شعره ٦٩ ١ -٧ بحثه وأخباره ٧٠ - ٩٥ نسبه وولاؤه وعلمه بأخبار العرب وأيامهم ٧٠ . ٢ - ١٢ سأله الوليد بن يزيد عن سبب تلقيبه بالراوية فأجابه ٧٠ ١٣-٧١ ٠ ٩ ما كان بينه وبين مروان بن أبى حفصة فى حضرة الوليد ٧١ ١٠ - ٧٢ ٨ سأله الهيثم بن عدى عن معنى شعر معجز ٧٢ ٩ - ٧٣ . ٣ كذب الفرزدق فى شعر نسبه لنفسه فأقر ٧٣ ٠ ٤ - ١٠ كان منقطعا ليزيد فجفاه هشام، ولما ولى الخلافة كتب ليوسف بن عمر بإرساله له ليسأله عن شعره وأكرمه ٧٤ ١٤ - ٧٨ ١٠ رد على معيبة أخطأت فى شعر ٨٤ ١٤ - ١٨ كان لصًا ثم تاب وطلب الأدب والشعر ٨٧ ٣ - ٧ يرى المفضل أنه أفسد شعر العرب بتخليطه ونحله شعره للقدماء ٨٩ ٦-١٣ أنشده الطرماح شعرًا فزاد فيه وادعاه لنفسه . ٩٤ ١٥ - ٩٥ . ٨

* * *

وكذلك فهرس الأمم والقبائل والعسائر والجماعات ونحوها، تذكر أرقام الصفحات التى وردت فيها، وقد نهجت هذا المنهج دار الكتب المصرية فى فهرسة الأغانى ففيها الأمم

والقبائل والعشائر ونحوها مذكورة بالمناسبات مثال ذلك من الجزء السادس من الكتاب المذكور.

بنو أمية : كانوا يمنعون البناء فى عرصة العقيق ٢٩ : ٢١ – ٢٣ كان يفد على ملوكهم حماد الراوية فيصلونه ٧٠ : ٣ – ٦ لم يجف حماد الراوية منهم غير هشام ٧٤ : ١٤ – ٧٥ : ٢ ذكرهم حماد الراوية فمدح عهدهم ٨٢ : ٢ – ٣ ، ٨٣ : ١ – ٢ لم يفد على ملوكهم عبادل ٩٦ : ٤ أمر المنصور رسوله إلى ابن هرمة أن ينتسب إليهم ١١٢ : ٤ – ١١٣ : ٤ كان يحيى المكى يكتم ولاءه لهم لخدمته الخلفاء من بنى العباس ١٧٣ : ٢ – ١٦ كان حرب بن أمية قائدهم يوم عكاظ ٣٤١ : ٩ – ١٢ أشار أبوسفيان على عثمان بأن يجعل الملك فيهم ٣٥٥ : ٥ – ٩ ، ٣٥٦ : ٣ – ٩ ، ذكروا عرضًا ٢٣ : ٩ .

هذا منهج الدار وإن كانت مسبوقة به.

وهناك فهرس أهم من ذلك وهو الفهرس اللغوى الذى ينفرد به الشاعر أو الأديب، فمثل هذا الفهرس يعرفنا على منهج المؤلف، ومعجم ألفاظه التى انفرد بها، ولم ترد فى المعاجم العربية، ومن مجموع مثل هذا الفهرس يمكن صنع معجم من الألفاظ لم تذكرها معاجمنا القديمة؛ لأنها لم تمش مع تطور اللغة واتساعها، وقد عمل فيشر فى مجمع اللغة العربية على استخراج مثل هذه الألفاظ من الشعر العربى؛ لعمل معجم بذلك، ولكن فيشر عاجلته المنية، وقد ذهب المستشرق الإنجليزى ليال(Lyall)إلى ذلك فإنه عندما نشر ديوان عبيد بن الأبرص، وعامر بن الطفيل ألحق بهما فهرسًا خاصًا لما امتاز به عبيد من المفردات، فلم يذكر فى الفهرست الكلمات المألوفة، ولا الغريبة التى لا ترد إلا مرة واحدة، بل جمع مايرد عند عبيد مرتين أو أكثر، من الكلمات النادرة التى لا تذكر فى شعر غيره، وكذلك فعل كرنكو(F,Krenkow)عند نشره لشعر طفيل ابن عوف الغنوى، رواية أبى حاتم السجستانى عن الأصمعى.

وهناك نوع من الفهارس يسمى فهرس المفردات اللغوية، كالقاموس الخاص فى آخر الكتاب، ويحتوى على ما يرد فى الكتاب من الكلمات اللغوية، مع تعديد الأماكن التى وردت فيها، ويجوز فيه الاكتفاء بالغريب من الألفاظ[1]، ولا يظنن أن هذا الفهرس مثل الفهرس الذى سبقه. فإن هذا الفهرس يجمع الكلمات العربية سواء وردت فى المعاجم أو لم ترد.

وفى بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التى شرح معناها فى الكتاب، وفى أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية .

(١) يعمد كثير من محققى هذا العصر إلى صنع مثل هذه الفهارس، راجع الكتب المحققة للدكتور حسين نصار والأستاذ عبدالسلام هارون والدكتور عبدالمجيد دياب وغيرهم

فهرست آى الذكر الحكيم

أما فهرس آى الذكر الحكيم وفهرس الأحاديث فقد جرى كثير من المحققين فى الفهرس الأول على اتباع ذكر السورة ورقم الآية، وبعضهم يرتب السور على حسب ورودها فى المصحف وقد اتبع الدكتور محمد رشاد سالم يرحمه الله، هذه الطريقة فى فهارس الكتاب الذى حققه ووضع فهارسه : (جامع الرسائل) لابن تيمية .

سورة	الآية	ص	س
يوسف	٢٤	١١٥	١١ - ١٢
	٣٢	٧١	١ - ٢
	٧٧	١٣٣	٤ - ٥
	١٠١	٢٢٤	١٦
	١١١	٥٦	١٤ - ١٥

وهكذا يرتب السور حسب ورودها فى المصحف، ثم يرتب ترقيم الآيات داخلها، ثم يذكر الصفحة فى الكتاب المحقق والسطور التى استغرقتها الآية.

وقد جرى فى فهرسة الأحاديث على النحو التالى:

فهرست الأحاديث

الحديث	الصحابي الراوى	ص	س	ت */**
أ «أبو بكر وعمر سيد كهول أهل الجنة.. لا تخبرهما يا علي.	علي بن أبي طالب	٢٦١-٢٦٢	١١ - ١٢	(١)

والكثير من المفهرسين يفهرسون الأحاديث وفق أوائلها، فما أوله همزة ثم ما أوله باء إلى آخره.

فهرست الشعر

صدر البيت	عجزه	بحره	عدد الأبيات	قائلة	ص	س	ت
أتهجوه	الفداء	وافر	١	حسان بن ثابت	١٣٣	٧	(١)
صاحب	أجرد	طويل	١		١٢٤	١٢	(٢)

فهرست الأعلام*

ابن الجوزى (أبو الفرج عبد الرحمن بن على):

(٦) ، ١٠ ، ١٨ ، ٣١ ، ٤٠ ، ٤١ إلخ ، واعتبر أب وابن فى فهرسته للأعلام[٢] والرقم الموضوع بين القوسين يدل على الصفحة التى ترجم للعَلَم فيها . وهذا منهج طيب فى عمل الفهارس وأكثر تيسيرا لكشف الأغراض التى فى كتابه .

* الكلام على هذه الأحاديث فى التعليقات المشار إليها

** = تعليق.

* الأرقام التى بين الأقواس (٦) تشير إلى الصفحات التى ترجم فيها الأعلام

(٢) حصل المحقق على جائزة الدولة التشجيعية للتحقيق سنة ١٩٧١ بواسطة هذا الكتاب الذى قدمنا نماذج من فهارسه

ويرى الأستاذ عبد السلام هارون أنه قد اهتدى إلى طريقة ميسرة للهداية إلى آيات القرآن الكريم بترتيبها فى نطاق المواد اللغوية اعتمادا على بروز بعض كلمات الآية.

مثال ذلك:

أرب : ولى فيها مآرب أخرى ص ٥

بتل : وتبتل إليه تبتيلا ص ١٠

ترب : يخرج من بين الصلب والترائب ص ١٥

ثوب : وثيابك فطهر ص ٢٠

وهكذا[١]

ويرى أن مثل هذا يستحسن أن يصنع فى ترتيب (الأحاديث النبوية) التى ينبغى أن ترتب على حسب المواد اللغوية أيضًا.

والكنى والألقاب التى لم يعرف لها اسم تردُّ إليه ، فإنها توضع كما هى فى ترتيبها .

وقد جرى بعض المفهرسين على عد كلمة (ابن) و (أبو) و (ذو) فى الترتيب فيضع ابن وأب فى الألف ويضع (ذو) فى الذال، ومن ذلك ما جرى عليه العرف فى فهرسة دار الكتب على الإطلاق ولكن كثيرًا من المفهرسين يهمل هذه الألفاظ ونعرف منهم من القدماء: ابن الأثير فى أسد الغابة، ومن المحدثين: الأستاذ عبد السلام هارون، والأستاذ أبو الفضل إبراهيم فى كتبه الأخيرة.

وعلى ذلك فهم يرتبون ما أضيفت إليه هذه الألفاظ فقط، فابن الأحمر فى الألف، وابن الحسن فى الحاء، وأبو الحمد فى الحاء، وأبو اليسر فى الياء وذو الأصبع فى الألف، وهو النظام الغالب بين المفهرسين الآن وقد أسقطها الزركلى أيضًا فى ترتيبه لكتابه «الأعلام» وكذلك عمر كحاله فى ترتيبه لـ « معجم المؤلفين » .

وأما ترتيب الشعر فهو متنوع الضروب، وأقل صورة لترتيبه أن يرتب على القوافى من الهمزة إلى الياء، ثم الألف اللينة فى آخرها، ثم ترتب كل قافية على أربعة أقسام:

الساكنة، فالمفتوحة، فالمضمومة، فالمكسورة، ويضاف إلى آخر كل قسم من هذه الأقسام مايمكن أن يختم بالهاء الساكنة ثم المفتوحة ثم المضمومة ثم المكسورة .

ويرى شيخنا الأستاذ إبراهيم الأبيارى أن الترتيب هو: الساكن، فالمضموم، فالمفتوح،

---

(١) انظر فهرس القرآن الكريم الملحق بشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى ص ١٠٦-١٠٧

فالمكسور معللا ذلك، بأن اللغويين قدموا باب المرفوعات على المنصوبات على المجرورات وقد جرى فى تحقيقاته على هذا العمل.

وقد يضم إلى هذا الترتيب ترتيب آخر، وهو ترتيب البحور الست عشر أى: الطويل، ثم الوافر، ثم البسيط، ثم الكامل، ثم الهزج إلخ.وفقا لترتيب الخليل بن أحمد وقد يضم إليها ترتيب ثالث هو الشاعر ورابع عدد الأبيات، وخامس رقم السطر، وفى كل ذلك ترتيب الصفحات فى كل قافية على حدة، ولنا أن نأخذ بيتا من أول القطعة لندل به على القافية والبحر ولا نذكر باقى الأبيات فندع الباحث يكشف فى القطعة عن البيت الذى يريده.

ومن المفهرسين من لا يرتضى إلا ذكر صدر كل بيت وقافيته فى القصيدة الواحدة أو القطعة الواحدة، نذكر من هؤلاء مؤلف الكتاب الذى بين يديك عندما نشر كتاب «إشارة التعيين» والدكتور رمضان عبد التواب فإنهما يذكران صدر كل بيت وقافيته فى الكتاب الذى ينشِرانه، ولكن الكثير من المحققين يكتفى بذكر صدرى وقافيتى البيتين الأوّلين من القطعة أو القصيدة .

ومنهم من يجعل «منشطور الرجز» بيتا قائما بذاته،وذلك عندما تتوحّد القافية وهو الأصوب، ومنهم من يذكر بيتين من مشطور الرجز على أنهما شطرين،وهذا خطأ فى بعض صوره.

وقد يرد الرجز تاما، ومجزوءا، ومشطورا، ومنهوكا .

(١) فالرجز التام: هو الذى يتكون شطره من التفعيلة «مستفعلن» مكررة ثلاث مرات أى:

مستفعلن + مستفعلن + مستفعلن

(٢) مجزوء الرجز: ويتكون شطره من نفس التفعيلة مكررة مرتين:

مستفعلن + مستفعلن

والرجز الذى تكون كل أشطره مقفاة بقافية واحدة، فقد سماه أهل العروض حين يكون تاما (بالمسطور) وسموه حين يكون مجزوء (بالمنهوك).

فالرجز التام المتحد القافيه فى الشطر مثل قول شوقى فى قصيدة « توت عنخ آمون »:

١- قم الساعة واسبق وعدها   ٢- الأرض ضاقت عنك فاصرع غمدها
٣- واملأ رحاها غورها وبحرها   ٤- وافتح أصول النّيل واستردّها
٥- سلاها وعذبها وعدّها   ٦- واصرف إلينا جزرها ومدّها

الأبيات

فالرجز هنا تام تنتهى كل أشطره بقافية واحدة وذلك هو المشطور فتكتب أبياته هكذا :

١ - قـم السـاعـة واسبـق وعدهـا
٢ - الأرض ضاقت عنك فاصرع غمدها
٣ - واملأ رحـاها غـورها وبحـرهـا
٤ - وافتـح أصـول النّيـل واستـردّهـا
٥ - شـلالها وعـذبهـا وعـدّهـا
٦ - واصـرف إلينا جـزرها ومـدّها

ومثال المنهوك :

١ - هـذا الأصيل كـالـذهبْ ٢ - يسيـل بـالمـرأى عجبْ
٣ - عـلى الـوهـاد والـكـثـبْ
٤ - الـرقص يبعث الـطربْ ٥ - هـلمّ يـاجن العـربْ
٦ - هـلم رقـصـة الـلهـب ٧ - إذا مشى عـلى الحـطبْ

* * *

فالأشطر كلها مقفاة بقافية واحدة فى مجزوء الرجز وذلك هو المنهوك فالأصوب أن تكتب هكذا :

١ - هـذا الأصـيـل كـالـذهـبْ
٢ - يـسيـل بـالمـرأى عـجـبْ
٣ - عـلى الـوهـاد والـكـثـبْ
٤ - الـرقص يـبـعـث الـطربْ
٥ - هـلمّ يـاجـن الـعـربْ
٦ - هـلم رقـصـة الـلهـب
٧ - إذا مـشـى عـلى الحـطبْ

* * *

فهرس أنصاف الأبيات: بحسب أوائلها أى يرتب على حسب أوائل كلماتها.

فهرس أيام العرب والغزوات والوقائع: ترتب هجائيًا بحسب الكلمات التالية لكلمة يوم، أو وقعة، أو غزوة إلخ .

فهرس الأمثال : ويرتب ترتيبا هجائيا بحسب الكلمة الأولى من المثل، وهذا هو المتبع عند غالبية المحققين، وقد رأيت الأمثال مرتبة هجائيا ليس بحسب أوائل المثل، ولكن بما فى

هذا المثل من أعلام مثلا «سبق السيف العزل» توضع فى سيف وهكذا، فإن لم يوجد فى المثل علم فُهْرِس وفقًا للمادة اللغوية التى فيه وذلك مثل: «تحت الرغوة اللبن الصبوح» فإنه توضع تحت الرغوة أو (الصبوح) بعد تجريد المادة من الزيادة.

وقد يعترى الفهرس من الصعوبات ما يحتاج إلى إعمال فكر والتحرر من إسار التقليد ما دام العمل فى حدود الدقة والضبط والحرص الصادق على إفادة الباحث من أيسر طريق وأسرعه.

وأما ترتيب الفهرس مع غيره من الفهارس فى الكتاب، فإن المنهج المنطقى تقديم أهم الفهارس وأشدها مساسا بموضوع الكتاب، فإن كان الكتاب كتاب تراجم وتاريخ قدِّم فيه فهرس الأعلام، أو كتاب أمثال قدم فهرس الأمثال، أو كتاب خطط فيقدم فهرس الأماكن، ثم تساق بعده سائر الفهارس مرتبة على حسب ترتيبها المألوف.

ولتسهيل المراجعة فى الفهارس تطبع فى أعلى كل صفحة منها عنوانا دالا على أن الفهارس تتبع هذه الصفحة.

أما طريقة صنع الفهارس: فالمفروض فيمن يتصدى للتحقيق معرفتها والتمرس بها، وإلا فإن الكتاب الذى يحقق وينشر دون فهارس يعتبر عملا ناقصاً محتاجا إلى أن يستكمل بالفهارس.

ثَبَت المراجع

طبعًا رجع المحقق فى تحقيق الكتاب إلى مراجع تقلُّ أو تَكْثر، يذكرها فى المقدمة أو فى الهوامش.

ومن الواجب وضع ثبت لها فى آخر الكتاب يلحق بالفهارس، ويبين المحقق فيه اسم الكتاب واسم مؤلفه، وتاريخ طبعه ونشره ورقمه إن كان مخطوطا والمكتبة التى يوجد فيها أو الجهة التى قامت بنشره.

والكتب المحققة يذكر إلى جانب مؤلفيها أسماء الذين حققوها مثال: كتاب الأصنام، لابن الكلبى-تحقيق أحمد زكى-القاهرة سنة ١٩١٤.

وإذا كان المحقق اتبع طريقة اختصار أسماء المصادر والمراجع التى ذكرت فى الهوامش فتذكر المختصرات فى الثبت مع اسم المصدر أو المرجع بالكامل مثال ذلك:

أنساب = أنساب الخيل لابن الكلبى-بتحقيق أحمد زكى-القاهرة سنة ١٩٤٦

الاستدراك والتذييل

مهما أجهد المحقق نفسه وفكره فى إخراج الكتاب، فلا بد أن تفوته بعض الهنات، سواء كانت مطبعية -وهذا هو الغالب- أوعلمية، كتحقيق أمر، أوالتعليق على فكرة، أوتوضيح مبهم، وقد يزلُّ فكرُه وقلمه زلّةً تقتضى المعالجة.

ففى الاستدراك والتذييل الذى يلحق غالبًا بآخر الكتاب مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب، أو مازلَّ فكره أو قلمه فيه، وبعض المحققين لا يحل هذا الأمر محله من العناية، ليُسْدِلَ ثوب الجلال على عمله، فيزعم لنفسه بتركه هذا الاستدراك أن كتابه قد سلم من الخطأ، فكان بذلك كالنعامة التى تخفى رأسها، زاعمة أن أحدًا لن يراها لأنها لا تراه !!

« إن الخطأ فى معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعا لا إثم فيه ولا حوب، ولكن كتمان الخطأ فيه الإثم والتقصير فى أداء الأمانة، ومراجعة الحق خير من التمادى فى الباطل »[1].

* * *

(١) الأستاذ عبد السلام هارون تحقيق النصوص ونشر الكتب ص ٩٣.

الخلاصة

ونخلص من كل ما سبق إلى أن قواعد تحقيق النصوص :

أولا : جمع الأصول :

١ – يستوفى البحث عن جميع الأصول الخطية، للكتاب المراد نشره

٢ – يستعان على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ومظانها فى الكتب المختلفة

٣ – يقوم المحقق باختيار النسخ الخطية ذات الأصالة التى يعتمدها فى التحقيق

٤ – ترتيب النسخ المعتمدة حسب درجاتها فى الأصالة، ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها.

٥ – علاوة على مراجعة الأصول، يقوم المحقق بالبحث عن المصادر التى استقى منها المؤلف كتابه : للرجوع إليها أثناء تحقيق النص .

ولكى نتوصل إلى معرفة النسخ المختلفة للكتاب الواحد، ينبغى الرجوع إلى فهارس المكتبات والأعمال البيليوجرافية التى تحصى تراثنا المخطوط وتحدد أماكنه فى مكتبات العالم من مثل كتابى :

١ – تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان .

٢ – تاريخ التراث العربى لفؤاد سزجين .

والكتابان يسجلان المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات العالم تحت أسماء مؤلفيها، فكل مؤلف تذكر مؤلفاته التى وصلتنا، وكل كتاب منها تذكر نسخه والمكتبات التى توجد بها ويمكن تلخيص أهم الفروق بين الكتابين فى النقاط التالية :

(ا) أن أولها مرتب ترتيبا زمنيا وأن الثانى مرتب ترتيبا موضوعيا .

(ب) أن أولها يغطّى قطاعا زمنيا كبيرا، يمتد من العصر الجاهلى حتى العصر الحديث بينما يتوقف الثانى عند سنة ٤٣٠هـ ومعنى هذا أن مجال كتاب بروكلمان أوسع من مجال سزجين.

(جـ) أن أولها اعتمد على الفهارس المطبوعة فأغفل مقتنيات المكتبات التى لم ينشر لها فهارس، كما أغفل مجموعات المخطوطات التى تشملها الفهارس المطبوعة كالمكتبات الخاصة التي أضيفت إلى دار الكتب بالقاهرة مثل: مكتبة تيمور ومكتبة طلعت ومكتبة حليم وغيرها مما يضم كنوز تراثنا المحطوط الذى لا يستهان به .

واعتماد بروكلمان على الفهارس أصاب كتابه بالنقص كما أوقعه فى كل الأخطاء التى وقعت فيها تلك الفهارس سواء أكانت أخطاء فى الأسماء أو فى التواريخ .

أما سزجين فقد آتر المسح الميدانى ورؤية المخطوطات، على الاعتماد على الفهارس المنشورة، ولهذا جاء كتابه أوفى من كتاب صاحبه بالنسبة للفترة التى يغطيها .

ومعنى هذا أنه بالنسبة للمؤلفات التى ترجع إلى ما قبل سنة ٤٣٠هـ يمكن الاعتماد على الكتابين، وإن كان كتاب سزجين أوفى وأدق من كتاب صاحبه أما بالنسبة لما بعد هذا التاريخ فليس أمامنا سوى كتاب بروكلمان رغم قصوره ونقصه الذى يجب أن يستوفى بالبحث فى المجموعات التى لم تنشر لها فهارس، وفيما نشر من فهارس بعد تأليف بروكلمان لكتابه بملاحقه الثلاثة وكما قلت، فقد نسر كتاب بروكلمان كله مترجما إلى العربية، فى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣ وما بعدها .

وفى جميع الحالات لايستطيع باحث أن يزعم أنه قد عثر على كل نسخ الكتاب الذى يتصدى لتحقيقه، فما أكثر المكتبات الحكومية التى لم ينشر لها فهارس حتى الآن، وما أكثر مكتبات الأفراد التى تضم مجموعات من المخطوطات لايعرف عنها أحد شيئا ولعل هذا هو ما يفسر ما نراه من أن الكتاب قد يحقق تحقيقا جيدا، ثم يعاد تحقيقه بعد فترة، حين يعثر على نسخة أو أكثر لم تكن معروفة وقت تحقيقه فى المرة الأولى .

وتحديد منازل النسخ، يتمخض عن اختيار النسخة التى تتخذ أصلا للتحقيق تقابل عليها النسخ الأخرى، كما ينتج عنه تحديد النسخ التى أخذت عن بعضها بحيث يمكن الاستغناء عن النسخ المتشابهة والاكتفاء، بالأصل الذى أخذت عنه .

وبعد جمع النسخ وتحديد منازلها تأتى المرحلة الثانية وهى مرحلة التحقيق بكل ما ينطوى تحته من تثبت من مؤلف الكتاب، وعنوانه، وتحرير لنصه .

أما عنوان الكتاب واسم المؤلف فغالبا ما يذكران فى المقدمة.هنا (تذكرّ ماقلته فى مقدمة تحقيق كتاب إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين» وفى حالة فقد أجزاء من المقدمة، أو طمس إحدى هاتين المعلومتين،أو جزء من أيهما كأن نعثر على عنوان الكتاب، ولانعثر على اسم المؤلف، أو نعثر على اسم الكتاب أو اسم المؤلف ناقصين، فى مثل هذه الحالات يلزم الرجوع إلى الكتب الببليوجرافية التى تحصى أسماء المؤلفين والمؤلفات، فإذا كان عندى اسم المؤلف، وأريد التثبت من عنوان الكتاب يمكن الرجوع إلى فهرست ابن النديم، وإلى مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم، لطاشكبرى زاده، وإلى هدية العارفين لأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لاسماعيل البغدادى،مع التنبيه إلى ما بين هذه الكتب الثلاث من تفاوت فى الفترة التى يغطيها كل منها، وفى طريقة الترتيب ومنهج المعالجة .

وإذا كانت المعلومة المتاحة لدىّ هى عنوان الكتاب، وأريد التثبت من صحته ومعرفة مؤلفه، فيمكن الرجوع إلى كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لحاجى خليفة وذيله المسمى : إيضاح المكنون لإسماعيل البغدادى .

أما إذا فُقِدت المقدمة وفقد معها اسم الكتاب واسم مؤلفه فلايمكن التعرف على شخصيته إلا من خلال قراءة النص وتحديد موضوعه والتمرس بأساليب المؤلفين، وخصائصهم، والرجوع إلى الكتب الموسوعية، أو كتب التخصص التى تكون قد نقلت نصوصا عن هذا الكتاب وسمّته أو ذكرت مؤلفه، وتلك كلها أمور تحتاج إلى خبرة واسعة بالتراث، وإحاطة شاملة بخصائص المؤلفين .

ثانيا : تحقيق النص :

١ - نختار احدى النسخ الخطية أصلا يدور عليه التحقيق، لكونها بخط المؤلف مثلا، أو مقروءة عليه، أو منقولة عن نسخته أو ما شابه ذلك، مما اقتناه بعض الأعلام وقرأه .

٢ - إذا لم يتوافر أحد الاعتبارات السابقة فى أحد الأصول يترك للمحقق اختيار الأصل الذى يريد التحقيق عليه .

٣ - يثبت النص الذى يرى صحته فى صلب الكتاب، وينبه فى الحاشية على اختلاف الروايات وأسباب الترجيح .

٤ - يضاف إلى النص الزيادات التى توجد فى غير الأصل المعتمد، إذا ترجح للمحقق أنها من أصل الكتاب، مع الإشارة إلى ذلك فى موضعه، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات فى الحواشى مع التنبيه على ذلك .

إذا وجدت زيادة فى أحد مصادر الكتاب ومراجعه، وترجّح لدى المحقق أنها مكملة، توضع فى مكانها بين علامتى الزيادة، وفيما عدا ذلك توضع الزيادات فى الحواشى مع التنبيه على ذلك .

٦ - إذا اتفقت جميع الأصول والمصادر فى سقط يتوقّف سياق النص عليه فللمحقق إضافته بوضعه بين علامتين مميِّزتين مع الإشارة إلى ذلك .

٧ - إذا وجد سقط فى إحدى النسخ مما لا ضرورة له فى فهم النص، يكتفى بالإشارة إليه فى الهامش .

٨ - إذا وجد خرم فى أصول الكتاب توضع مكانه ثلاث نقط (...) لكل كلمة ساقطة، مع الإشارة إليه فى الحواشى، وعلى الجملة يجب أن يكون رائد المحقق إخراج النص صحيحا

سليما، مع تصحيح ما يوجد من الخطأ أو التحريف أو التصحيف والتنبيه إلى ذلك.

التعليق:

١ - الإشارة فى الهوامش إلى أسماء السور وأرقام الآيات، وفق رسم المصحف.

٢ - الإشارة إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها مع بيان أرقامها إذا كانت مرقمة.

٣ - تخريج الشواهد الأدبية واللغوية: من شعر، ونثر، وأمثال، ونحو ذلك بالرجوع إلى مصادرها ونسبتها إلى قائليها، وإثبات الخلاف بين الروايات إذا كان ذلك ضروريا.

٤ - تفسير الألفاظ الغريبة وتوضيح المبهم من المعانى، وكذلك المصطلحات الخاصة، مع الإيجاز.

٥ - التعريف بالأعلام، والكتب، والأماكن، تعريفا موجزا يعين على فهم النص.

٦ - تجنب الاستطراد والإسراف فى التعليق، حتى لا يثقل الكتاب دون حاجة.

٧ - إذا وجدت مشكلات نحوية أو لغوية مثلا يجب توضيحها فى إيجاز، مع الإشارة إلى المصادر التى عنيت بهذه المسائل.

٨ - إذا وجدت فى أصول بعض الكتب تعليقات، أو تعقيبات تفيد فى تحقيق النص، أثبتها المحقق فى الحواشى ونبّه عليها.

٩ - يعتمد المحقق فى عمله على المراجع الأولى فيما يحققه، مع ذكر اسم الجزء والصفحة دون ذكر الطبعات اكتفاء بثبت المراجع فى آخر الكتاب.

ثالثا: الرسم والترقيم والعنوان:

(أ) الرسم:

١ - يراعى فى الرسم قواعد الإملاء كما وردت فى كتب الرسم المعتمدة، مع التنبيه على ما قد يخالف ذلك فى الأصول عند وصف النسخ فى المقدمة.

٢ - ضبط الآيات القرآنية.

٣ - ضبط ما يحتاج إلى ضبط من نص الكتاب، ولا سيما ألفاظ الحديث والشعر.

٤ - ما يرد من الألفاظ مختصرًا فى بعض الأصول الخطية، يكتب كاملا فى النص المحقق مثل (صلعم) لـ(صلى الله عليه وسلم)، و (تع) لتعالى، (ثنا) فى حدثنا، و (أنا) فى أخبرنا. ويستثنى من ذلك ما ورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز.

(ب) الترقيم:

- تراعى قواعد الترقيم الحديثة، من النقط والفواصل، والأقواس، وعلامات التنصيص، والتعجب، والاستفهام:

(أ) القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية: ﴿ ﴾

(ب) القوسان المفردان اللذان يحصران نصوص الأحاديث: ( )

(جـ) القوسان المربعان [...] وتسمى معقوفتان.لحصر الزيادة المضافة من غير الأصول ويقتضيها النص.

(د) يوضع خط مائل، أو معقوفتان، هكذا [١٧٣ أ] قبل بدء كل صفحة من الأصل المخطوط، مع إثبات رقم الورقة فى المكان المقابل لكل منها، مع ذكر الوجه والظهر فى الهامش أو بين المعقوفتين فى النص أو على أحد جانبى الصفحة.

(هـ) توضيح الجمل المعترضة بين شرطتين قصيرتين.

(جـ) الاخراج: التجزئة والعناوين:

١ - المحافظة على تقسيم المؤلف للكتاب، من حيث الأبواب، والفصول، والعناوين، التى وضعها.

٢ - يراعى تجزئة المؤلف الأصلية فى إخراج الكتاب، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع.

٣ - إذا لم يكن الكتاب مجزّءا فى الأصل، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة يجب تجزئته تجزئة مناسبة.

٤ - إذا لم يضع المؤلف للكتاب أبوابا، أو فصولا، أو عناوين، فللمحقق أن يضع من العناوين ما يعينه على تمييز موضوعات الكتاب مع حصرها بين علامات الزيادة.

ثالثا: تقديم الكتاب:

١ - يضع المحقِّق مقدمه للكتاب المحقَّق تتضمن ما يأتى:

(أ) التعريف بمؤلف الكتاب، تعريفا موجزا مفيدا، يتناول مكانته العلمية وجهده فى الكتاب.

(ب) التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته وطريقة معالجته للموضوع.

رابعا: دراسة الأصول الخطية للكتاب:

يقوم المحقق بوصف الأصول الخطية التى اعتمد عليها فى تحقيقه مبينا ما يأتى:

١ - درجات هذه النسخ فى الأصالة.

٢ - وصف خطوطها التى كتبت بها مع ذكر اسم ناسخها وتاريخ النسخ.

٣ - ذكر عدد الأوراق أو الصفحات والسطور ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد.

٤ - ما يوجد على صفحة العنوان فى كل نسخة من اسم الكتاب ومؤلفه والتحقّق من صحة ذلك.

٥ - اختيار صفحات من النسخ كنماذج تلحق بالمقدمة على أن يكون من بينها صفحة العنوان والصفحة الأولى والصفحة الأخيرة.

خامسا: الفهارس:

يوضع لكل كتاب فهارس عامة تشتمل على ما يأتى:

١ - فهرس للأشعار

٢ - فهرس للاعلام

٣ - فهرس للكتب

٤ - فهرس للألفاظ اللغوية

٥ - فهرس للبلدان أو الأماكن

٦ - فهرس للقبائل

٧ - فهرس للأيام والغزوات

٨ - فهرس للأمثال.. مع مراعاة اختيار الفهارس المناسبة لطبيعة الكتاب.

سادسا: يلحق بالفهارس، ثَبَت بالمراجع التى استخدمها المحقق، مع بيان اسم الكتاب، ومؤلفه وتاريخ طبعه، ورقمه إذا كان مخطوطا.

* * *

توصيات

دور الجامعات العربية فى تحقيق النصوص

رأينا أنه لابد من اعتماد الباحث على النص المحقق، المضبوط، الواضح النسبة تماما، وتلك هى الخطوة التى يقوم بها المحقق.

ومن الغريب أن تسمح الجامعات العربية بتسجيل نص للحصول على شهادتها العليا، دون أن تزوِّد الطالب بما يعينه على تحقيق ذلك النص : من معرفة لمنهج التحقيق، وقراءة المخطوطات، وتوثيق النقول، وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس، وكيفية التعليق على النص، والتقديم له، ثم الوقوف على أمهات المراجع العربية، ومعرفة التعامل معها والإفادة منها.

غير أنه يجب أن يضاف إلى هذه الخطوة خطوة أخرى، فى الواقع هى الخطوة الحقيقية التى يقوم بها مؤرخ الأدب، أو العالم بوجه عام.

وهى : أن يركِّب من هذه النصوص المحققة صورًا صادقة، أقرب ما تكون إلى ما كانت عليه الوقائع الأدبية تماما.

فتحقيق النصوص قد يثير الازدراء عند عامة الناس، لأنهم يرون أن تحقيق النصوص وضبطها لا يساوى ما يبذله العقل الإنسانى فيها من الجهد، وما يضيع فيها من الوقت. والخصومة – خصوصا فى القرن الماضى. وأوائل هذا القرن – بين العلماء المحققين وكاتبى الأدب كانت عند بعضهم، وكل فريق يسخر من الفريق الآخر، ففريق المحققين يسخر من فريق المتأدبين، باعتبار أن الفريق الآخر لا يعتمد على النصوص، ويبنى تركيباته على غير عُمُد، وبالتالى فهى تركيبات أكثرها خيالية، مع أن أى بحث لا يقوم على النصوص ولا يعتمد عليها فى كل خطوة يخطوها هو عمل باطل، فضلا عن أن عدم امتحان صحة النصوص كثيرًا ما أدى إلى تصورات زائفة كل الزيف، فضلا عن أن كثيرًا من الأخطاء الناشئة عن التحريف والتصحيف فى النص، قد أدت إلى تصوّرات وهمية فى غاية الشناعة، ومن هنا وجب أن يعتمد كل باحث عن الحقيقة على النصوص المحققة وحدها.

ولكننا نجد بعض المتأدِّبين يسخرون من أولئك العلماء الذين قد جللهم تراب الوثائق والمخطوطات، زاعمين أنهم لم يستطيعوا أن يخرجوا من هذه الوثائق إلى تركيبات عامة حقيقية، بل انحصروا فى متاحف هذه الوثائق، ولم يستطيعوا إخراج بحث أدبى مضىء فيه

تتركب الواقعة الإنسانية تركيبًا يعتمد غالبًا على ذكاء ووجدان حاسة أدبية لا تتوافر لدى هؤلاء المتخصصين المنحصرين فى عالم المخطوطات والوثائق.

فيستحسن أن يجمع الباحث بين الناحيتين متى أمكن له ذلك، وتوافرت له الأسباب؛ وذلك لأن منهج التحقيق لا يمكن أن يُكْتَفى به فى تاريخ الأدب؛ لأنه وسيلة، وإعداد فحسب، وسيأتى وقت طال أو قصر، ستكون فيه كل المخطوطات المتعلقة بعصر من العصور قد نشرت ونقدت، ويستطيع كل إنسان أن ينظر فيها، ولكن ليس فى وسع كل إنسان أن يستخدمها بالدقة وأن يصير مؤرخا للأدب من مجرد استيعابه لها، ولن يكون مجرد نشرها معناه: أن التاريخ الخاص بذلك العصر قد اكتشف كله، وذلك لأن تحقيق نصوص هذا العصر ما هى إلا مشاعل على الطريق، وليست هى كل الحقيقة، فالذين حققوا الدواوين التى نراها اليوم بين أيدينا مثل ديوان امرئ القيس والنابغة وسحيم وحميد بن ثور.. إلخ قد لا يستطيعون أن يكتبوا عن امرئ القيس والنابغة مثل ماكتب مؤرخو الأدب.

فعلى الباحث أن يجمع بين الناحيتين ناحية تحقيق النصوص وضبطها، والناحية التركيبية الاستنتاجية القائمة على الحاسة الأدبية، فإن لم يتيسر الجمع بين الناحيتين فى شخص واحد، فيجب أن تحاول الجامعة خلقه قدر المستطاع.

وقد تناول (لانسون) وزميله (ماييه) الكلام على مثل هذا المنهج فى الأدب الفرنسى فقالا: «قد يكون فى المنهج الذى وصفته ما يبعث الرهبة، ولقد يتساءل المرء أى حياة إنسانية تتسع لدراسة الأدب الفرنسى، إذا كانت مقتضيات المنهج على هذا النحو من التعدد والقسوة؟! والذى لا ريب فيه هو أنه لا يمكن أن تكفى حياة واحدة للمعرفة الكاملة، ولكن ما يعجز عنه عُمْرٌ تستطيع أعمار أن تعمله. إن تاريخ الأدب الفرنسى مشروع جماعى، فليحمل كل حجره وقد أحسن تسويته، وهذا لن يمنع أى إنسان أن يقرأ مايريد للذته الخاصة.. إن تنظيم العمل فى الدراسات الأدبية هو وحده التنظيم العقلى المنتج، فيتعهد كل فرد بالعمل الذى يتناسب مع قواه وذوقه، فيكون هناك باحثون ينصرفون إلى تهيئة المواد الأولية والكشف عن الوثائق ونقدها وإعداد وسائل العمل، ويخصص آخرون للتأليف، ولأنواع الأدب المختلفة أبحاثًا منفردة، كما يحاول البعض التأليف فى المسائل الكلية، وأخيرًا يتولى نفر أمر تبسيط النتائج التى تصل إليها الأبحاث الأصلية وإذاعتها.. ومع ذلك فهناك زمن لايكون فيه هدا التقسيم ضروريًا ولامرغوبًا فيه،وذلك هو زمن التمرين. وإنه لمن الخير أن يمرن طلبة الأدب فى الجامعة على كل العمليات التى يبنى بها التاريخ الأدبى، وأن يألفوا كل المناهج الواحد تلو الآخر، فيتعلمون كيف يعدون ثبتا بالمراجع ويبحثون عن تاريخ، ويتابعون تأثيرًا، ويوضحون أصول حركة أدبية، ويميزون العناصر التى تدخل فى مركب

مختلط، وليحاولوا التأليفات الجزئية، وليعرضوا بعض المسائل عرضًا لا يذهب فيه التبسيط بما فى المعرفة من دقة، وبعد ذلك فليعملوا فى الحياة ما يـريدون ومـا يستطيعـون، فإنهم سيكونون عندئذ قد مروا بكل (الأقسام) وسيكون قد عُلّموا كيف تصنع المعرفة الأدبية، وكيف تستخدم، وإذا كانـوا لا يتعلمون هـذين وخصوصًـا أولها فى الجـامعة فـأين ومتى سيتعلمونها.. ومبادلة الاختصاص على هذا النحو تحتفظ للنفوس بمرونتها، ووقتها، وتقى البعض من الهزال، والآخرين من التقلص، كما تحول دون ذلك الجفاف الذى يولده تقسيم العمل حتى فى النشاط العقلى، والجفاف داء لا يفلت منه متخصص، ولو كان تخصصه فى الخفة والاستهتار»[١].

ومثل هذا يجب أن يكون فى جامعاتنا نحن العرب لأن لنا تراثا طويلا، وذخيرة طيبة.

وقد عرفْتُ من الذين كانوا يدرِّسون مناهج التحقيق العلمى ضمن منهج البحث، فى الجامعات المصرية : الدكتورة عائشة عبد الرحمن، والأستاذ عبد السلام هارون ومؤلف هذا الكتاب والدكتور رمضان عبدالتواب. وفى الجامعات العراقية : الأستاذ المرحوم مصطفى جواد فى كلية الآداب ببغداد والدكتور خليل العطية فى كلية الآداب جامعة البصرة. إلا أن هذا العمل كان موقوفًا برغبة المحاضر للدراسات العليا.

ولكن تلك الجهود لم تتم، ولم يكتب لها الشيوع فى سائر الجامعات، ولم تبق إلا تلك الإشارات العاجلة الخاطفة عن تحقيق النصوص، والتى تجئ فى ثنايا مادة «مناهج البحث» التى تدرس لطلاب السنة التأهيلية للحصول على الماجستير ومعظمها مما يسقط إلى أساتذة هذه المادة من الترجمات الغربية! ولا يجد الطالب الذى يتصدى لتحقيق نص، سبيلا أمامه إلا أن يركض هنا وهناك، ويتخبط بين منهج وآخر، ولا يخرج بشيء لأنه دخل بغير شيء.

وفى ١٩٧٢/٥/١ جاء فى نشرة أخبار التراث العربى التى تصدرها الجامعـة العربيـة بالقاهرة : «بحث المؤتمر العام للمنظمة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلوم، شئونَ معهـد المخطوطات فى مؤتمره الذى عقد بالقاهرة خلال المدة من ٤ إلى ١٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧١ واتخذ توصية بشأن إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى، لدرجة البكالوريوس وأبلغ المعهد هذه التوصية إلى الدول العربية».

وكانت الجمهورية العربية السورية أول دولة تنفذ هذه التوصية، فقد اجتمع المجلس الأعلى للجامعات السوريـة فى دمشق فى ١٥، ١٩٧٢/٣/١٦ وناقش المـوضوع وأوصى

---

(١) منهج البحث فى الأدب واللغة، ترجمة الدكتور محمد مندور ملحق بالنقد المنهجى عند العرب ٤٢٢ – ٤٢٣ ط دار النهضة.

الجامعات السورية بدراسة الطريقة العملية لتنفيذ هذا الاقتراح. وفيما يلي فقرة من الرسالة المؤرخة ١٩٧٢/٣/٢٩ من رئيس المجلس الأعلى للجامعات فى سورية إلى الجامعة العربية معهد المخطوطات «ورأى – أى المجلس – أن فكرة إدخال التحقيق العلمى للمخطوطات العربية ضمن المنهج الدراسى فى مرحلة التعليم الجامعى فكرة قيمة، لأنها ترتبط بفكرة الحفاظ على التراث القديم، وعلى هذا فإن المجلس قد أوصى الجامعات السورية بدراسة الطريقة العلمية لتنفيذ هذا الاقتراح»، وإنا لنرجو أن يعمم هذا الاقتراح فى كل الجامعات العربية.

وقد أنشىء بأخرة عدة مراكز لتحقيق التراث فى مصر نذكر منها : مركز تحقيق التراث الملحق بكلية الدراسات العربية – جامعة المنيا – الذى كافح من أجل إنشائه الدكتور عبدالحميد إبراهيم عميد الكلية آنذاك، ومركز تحقيق التراث الملحق بآداب قنا – فرع أسيوط – فضلا عن مركز تحقيق التراث فى الهيئة المصرية العامة للكتاب، والدورات التدريبية على تحقيق التراث، والتى تنظم بإشراف الجامعة العربية.

* * *

ولا شك أن الدراسة الجامعية تمكن الأساتذة – وهم أهل خبرة – من تمييز الطلاب الذين يملكون بذور الاستعداد، لكى يكونوا علماء محققين، وبين من ليسوا بطبيعتهم أهلا للقيام بأعمال التحقيق.

فلنبحث الآن عن الاستعدادات الطبيعية التى تهيئ الطالب لمهمة التحقيق .

* * *

الأمور التى يجب توافرها فى المحقق

يشترط لإجادة أعمال التحقيق: الشغف بها، والاستمتاع، ويلاحظ أن الذين عندهم مواهب فكرية يتبرَّمون بمثل هذا العمل ولا يزاولونه، وإن احترموا القائمين به.

ولا يكفى أبدًا أن يجد المرء شغفًا واستمتاعا لكى ينجح فى أعمال التحقيق، بل لابدّ من خصال لا تغنى الإرادة عنها شيئًا، وهى خصال أخلاقية أكثر منها عقلية. هذه الخصال تتمثل فى الصبر، والدقة، والأمانة على النصّ، فالعجلة والاندفاع قد يكونان مصدرًا لأخطاء لا تعد، ولا تحصى، وقد صدق من قال: إن الفضيلة الأساسية فى المحقق هى الصبر. لا تشتغل بسرعة، اعمل وكأن فى الإبطاء فائدة دائمًا، امتنع خير من أن تؤدّى عملا ناقصا، هذه نصائح سهل قولها أما اتباعها فيحتاج إلى دقة تامة، فالناس العصبيون الشديدو الانفعال المتعجلون دائما للانتهاء، المتعطشون للتغيير بسرعة، المولعون بالبهر وإحداث الضجيج حولهم يمكنهم أن يعملوا أعمالا حسنة فى فن آخر غير فن التحقيق، لأن المحقق الأصيل هادئ الطبع متحفظ محتاط، ولماذا يتعجل؟ المهم أن يكون عمله سديدًا.

وينبغى أن يتحلى المحقق بالفطنة، وبقوة انتباهٍ نادرة. إن أعمال التحقيق لها لذّتها عند بعض الناس، ويجدون فيها متعة فريدة، وكثير من هؤلاء كرّسوا كل قواهم لها، وكان فى وسعهم على أسوأ الفروض أن يقوموا بغيرها.

وقد يكون بين من يقومون بالتحقيق نفر تدفعهم روح تجارية أكثر منها علمية، ويبتغون تحقيق نجاحٍ سريع بطريقة غير منهجية، ويقولون فى أنفسهم: إن عمل التحقيق يتطلب – حتى يتم وفقًا لقواعد المنهج – احتياطات ومجهودات لا نهاية لها. ولكن ألسنا نشاهد بعض أعمال التحقيق التى ارتكب أصحابها مخالفات متفاوتة فى الشدة ضد القواعد؟! فهل قلل هذا من شأنهم؟ ولما كان العمل الردىء أسهل من العمل الجيد، وكان المهم فى نظرهم هو النجاح، فإنهم يستنتجون من هذا كله أنه لا يهم أن يكون العمل رديئا ما دام يؤدى إلى النجاح! .

ولكننا نقول: إنه بفضل العلماء المحققين اليوم، ونقاد التحقيق المعاصرين، أصبحت مثل هذه الأفكار هابطة كريهة، فليحذر كل امرئ يريد أن يعمل فى التحقيق مستقبلا أن يخاطر بنشر عمل من الأعمال التحقيقية دون أن يكون قد اتخذ كل الإجراءات اللازمة لذلك، كى يكون بمنأى عن النقد والهجوم، ولا يزال بعض السذج الغافلين يخاطرون من حين إلى آخر

بدفع أنفسهم فى ميدان التحقيق دون أن يعدُّوا للأمر عدته، وقد يكونون راغبين فى أداء خدمة للعلم ولكن !

كتب الدكتور أبو العلا عفيفى مقدمة لكتاب (مشكاة الأنوار) المنسوب للغزالى ينقد فيها النشرات الهزيلة للتراث العربى فقال: «نحن فى أمس الحاجة إلى نشر علمى دقيق؛ لأصول تراثنا العربى القديم، فإنه عن طريق هذا النوع من النشر تحيا النصوص وتستبين، ويسهل على المشتغلين بموضوعاتها قراءتها والإفادة منها، وليس أجدى على الباحث من أن تكون بين يديه الوثائق الأولى مضبوطة محققة خالية من شوائب التحريف والتصحيف، وقد ابتليت كتبنا القديمة بأن قام على نشر الكثير منها والإشراف على إخراجها ناشرون من غير العلماء المتخصصين، لاهم لهم سوى جَنْى الرِّبح المادى من طبعها، ونحن نعانى من نشراتهم ما نعانى، من أخطاء مطبعية ولغوية، ونقص فى النصوص هنا، وزيادة هناك، وخلوٌّ تام من التحقيق، والتعليق والتفسير، والفهارس العلمية بشتى أنواعها، وكثيرًا ما نقف من نص من النصوص حيارى مكتوفى الأيدى لا نفهم له معنى، ولا نستطيع له توجيهًا، أو نوجهه توجيها خاطئًا لم يخطر للمؤلف ببال ! لا لسبب سوى أن فى النص تحريفًا أو نقصًا أو إضافة من ناسخ، أو خلطا بين متن النص وشرح وضع عليه، ويكفى أن يسقط حرف النفى «لا» من جملة من الجمل أو توضع كلمة «إذْ» بدلا من «إذا» أو العكس أو تكتب كلمة «العارفين» «بدل العراقين» أو نحو ذلك من التحريفات لكى يضطرب النص ويفسد معناه، وكثيرًا ما يؤدى بالباحث إلى فهم خاطئ قد يفضى إلى رأى باطل أو نظرية لا أساس لها»[1].

أما العلماء الحصيفون فى هذا الميدان فلا يخاطرون؛ لأن أعمال التحقيق - وهى طبعًا شاقة ولا تحقق مجدًا كبيرًا ولا شُهْرَةً - لا تغريهم، ويعرفون جيدا أن أهل الاختصاص قليلو الرأفة بالدخلاء يترصدون لهم، ويدركون أنه لا أمل لهم فى هذا الباب.

وربما كان من الأفضل أن يقدّم المرء إنتاجا قليلا جيدًا يعود على العلم بالنفع، بدلا من أن يجنّد أجهزةً من الأجراء، أو تلاميذه المبتدئين لكى يحققوا له نصوصًا يضعها تحت اسمه، لكنها تثير إشفاق العلماء وتنتهى بأن تكشف للناس عن مدى جهده وطاقته، فى مجالٍ أراد أن يوهم فيه بأنه من كبار المحققين للنصوص.

ولا نعدم أن نجد بعض المحققين الجديرين بهذا الاسم ممن ينتجون إنتاجا ضخما بسبب ما حصلوه من خبرة، لاعتمادهم أولا وأخيرًا على ما وهبوا من استعدادات نادرة، كقوة

---

(١) تصدير (مشكاة الأنوار)

الإرادة واليقظة وصدق الحدس، والانصراف التام عن زحمة الحياة وصخبها، ورغبة شديدة فى حل المشكلات، وقدرة على تخيل الحلول لفك طلاسم الوثائق.

غير أن هذه الصفات النادرة التى تدفع صاحبها إلى التخصص المفرط فى عملية التحقيق تنتهى بأن تعزله عن متابعة الثقافة العامة التى تطرد فى الزيادة، فى مقابل تحقيق مخطوطات قد تكون عديمة القيمة، هذا إلى أن المحقق قد يصاب بالغلو فى النقد بمعنى أنه يطبق قواعد النقد على كل ما يلقاه فى طريقه فيرى الألغاز والمشكلات حيث لا توجد مشكلات ولا ألغاز.

ويرى لنجلوا أن: «الإفراط فى النقد هو الذى يؤدّى – شأنه شأن الجهل الفاحش – إلى ارتكاب أخطاء، إنه تطبيق لعمليات النقد فى أحوالٍ لا يرجع الحكم فيها إلى النقد، والإفراط فى النقد نسبته إلى النقد كنسبة الحذلقة إلى الدقة، فبعض الناس يبصرون ألغازًا فى كل شيء، حتى حيث لا توجد، فيتحذلقون فى نصوص واضحة، إلى حد أنهم يجعلونها مشكوكا فيها، بدعوى تطهيرها من تحريفات موهومة»[1].

* * *

وبعد أن ذكرت بعض الجهود التى بذلت فى مجال التحقيق من هيئات علمية وثقافية ودور للنشر، أعتقد أن هذه الجهود تحتاج إلى تنسيق، وأعتقد أنه لن يتاح لها بغير تشكيل هيئة عليا للتراث تمثل فيها كل المراكز والهيئات والمؤسسات الثقافية الطباعية ذات الاتصال بالتراث[2].

وطبيعة الموضوع تتجه إلى جامعة الدول العربية وتفرض أن تكون الهيئة المقترحه من بين مراكزها الثقافية، إذ أن التراث لا يخص قطرًا دون آخر من أقطار الوطن العربى، وإنما هو تراث أمتنا ينبغى أن تتعاون الأمة على حمايته وإحيائه وتوجيهه لخدمة الحياة، مثل هذه الهيئة المقترحة تستطيع أن تخطط لإحياء التراث وحمايته ونشره نشرًا علميا، بحيث تتكامل الجهود فلا تتكرر أو تضيع، وتتآزر فلا تتبعثر، وتتناسق فلا يأخذ كل منها طريقه بمعزل عن سواه.. فتكون مهمة.

معهد المخطوطات فى جامعة الدول العربية:

السعى الجاد لإحصاء تركتنا من ذخائر المخطوطات، وإعداد سجل جامع يتابع رصد كل ما فى خزائن المخطوطات العربية بالعالم، وعمل فهرست علمى لهذه الذخائر؛ ليكون مرجعًا

(١) النقد التاريخى ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى ١١٧.
(٢) راجع ما ذكرناه ص٩٩ عن مدرسة الوثائق فى فرنسا

للهيئات والمؤسسات العامة فى الميدان تختار منه ما يجب نشره، طبقا لبرنامج واضح ينفّذ على مر السنين.

وهنا يجب ألا نقدس الماضى لذاته دون تمييز، فالإحياء ليس على إطلاقه، فننشر كل ما يسمى تراثًا لنا، وبعبارة أكثر تحديدًا ليسَ إحياءً لكلٍّ شىء، حتى ما هو ميت أو ما قد أصبح ميتاً، فليس إحياء التراث هدفًا لذاته، وإنما يجب أن يكون إعادة الاعتبار لما هو حىّ بالفعل من هذا التراث، لكى ندل على مكانه الواقعى والحقيقى من مسيرة التطور، ولكى نرفع عنه الاضطهاد الذى أصابه فى ظروف الإرهاب الفكرى، ثم لكى نجد فيه حلقة الصلة الضائعة أو المطموسة بين الحاضر والماضى. وكما أن فى التراث الثمين.. فيه الغث.. من تمائم وأحجبة، فيجب أن ننتقى ونختار من هذا التراث ما يستحق الإحياء والنشر.

المجامع العلمية:

تكون مهمتها الإشراف على تحقيق ما ينشر من نصوص هذا التراث، فتختار لها الخبراء من المحققين والمراجعين، على أن ينسق العمل بينها فيختص كل مجمع منها بفرع معين من التراث، كأن يتولى مجمع دمشق – مثلا – الإشراف على تحقيق النصوص واللغة، ومجمع بغداد على الذخائر التاريخية، ومجمع القاهرة العلمى يتولى الإشراف على تحقيق تراثنا من العلوم البحتة، ومجمع اللغة العربية يتولى الإشراف على تحقيق تراث الأدب. ويوزع تراث العلوم الإسلامية على الهيئات والجامعات والمؤسسات الإسلامية فى مصر والسعودية وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

وفى مثل هذه الحالة يجب أن تكون دور الكتب فى العالم العربى – خاصة – تحت طلب المحققين والمراجعين، فتدبّر لهم ما يحتاجون إليه من نسخٍ مصوَّرة للمخطوطات التى يحققونها، وتمدهم بالمصادر والمراجع للنص الذى يحققونه، وتعد لهم قاعات خاصة مزودة بأجهزة الخدمة والتحقيق، يتاح لهم أن يعملوا فيها دون إرهاقهم بإجراءات الاستعارة المكتبية كل يوم، أو يضنيهم السعى وراء نسخ المخطوطات التى يحتمل وجودها فى دور أخرى ولا يمكن استعارتها أو تصويرها إلا عن طريق هيئة رسمية.

ومهمه الطبع والنشر تتولاها المؤسسات الثقافية الكبرى العاملة فى الميدان، كوزارت الثقافه، والأوقاف: فى الكويت ومصر وسوريا ولبنان والعراق والمغرب، ودور الطباعة والنشر ذات الخبرة والكفاية فى هذا المجال، كمؤسسة دار المعارف، ومكتبات الحلبى والخانجى بالقاهرة، وعبيد بدمشق، والمثنى ببغداد، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى هدا النحو يتم لمّ الجهود المبعثرة والتنسيق بينها لخدمة حياتنا بتراثنا، وتتآزر الطاقات العلمة والمادية وفاء بحق الأمة فى أن تستضىء بتراثها، وتستكمل وعى داتها وفهم

تاريخها، ومعرفة مواقع خطاها من ماضٍ إلى حاضر.

وقد شغلت الدكتورة عائشة عبد الرحمن منذ سنة ١٩٦٣ بما سيئول إليه حال ما بقى لنا من التراث عندما تمضى القلة من الأساتذة المتخصصين فى علم التراث ومنهج تحقيق النصوص، وهم فى الغالب من أساتذة الدراسات العربية والإسلامية، موزّعين على مختلف الجامعات فى الوطن العربى، حيث لاتتاح لهم فرصة إعداد جيل يخلفهم؛ نظرًا لتقييدهم بالمقررات التى تلزمهم لوائحُ الجامعات بتدريسها، وليس فيها مجال لمثل هذا التخصص الدقيق. وكلهم من الكهول، وسوف يصلون إلى سن التقاعد واحدًا بعد الآخر، دون أن يخلفوا بعدهم من يتلقى الأمانة ويحمل العبء! فنادت بإنشاء (معهد عال للتراث)[1] على غرار معهد الآثار، ليتيح للشادين أقصى الانتفاع بخبرة علماء التراث إلى أقصى مدى مستطاع،لإعداد فوج جديد من المتخصصين، ورأت أن المعهد المقترح لا يمكن أن يلحق بالمرحلة الجامعية الأولى قسما من أقسام كلية الآداب أو دار العلوم أو الدراسات العربية بالأزهر؛ لأن الدراسة به نوع من التخصص العالى الدقيق، لا تسمح بطبيعة هذه المرحلة الأولى بعموميتها ومستوى طلابها، فضلا عن كونها تحصره فى المجال الدراسى للكلية التى يلحق بها، وتوصده فى وجوه من ترجو إعدادهم لتحقيق التراث فى الطب والطبيعة والفلك والرياضيات والصيدلة والزراعة والقانون... إلخ.

وترى أنه: إنما يبدأ التخصص لمن أتمّوا دراساتهم الجامعية فى هذه الكليات العملية إلى جانب من أتموها فى علوم العربية والإسلام، ويفتح المعهد أبوابه للطلاب الوافدين من الجامعات والدور العلمية فى مختلف أقطار الوطن العربى والعالم الإسلامى.

وتكون مدة الدراسة فيه عامين يدرسون فى أولهما: مجال التراث وأبعاده الموضوعية والزمانية والمكانية، وتاريخ الكتابة وموادها، وحركة التدوين عند العرب وما لابسها من ظروف دينية ومذهبية، وحركة الترجمة والتعريب لتراث الشعوب القديمة، ودور الكتب العربية فى عصر الحضارة الإسلامية، ومعابر انتقال كنوز التراث إلى الغرب، وحركة الاستشراق فى مراحل تطوره، وميادين نشاطه، ومراكزه وأعلامه وكتبه ومؤتمراته ومنشوراته من ذخائر تراثنا، كما يدرسون فهارس المكتبة العربية من العصور الإسلامية الأولى إلى مطلع العصر الحديث، وفهارس المخطوطات فى الشرق والغرب، وكتب الطبقات ومعاجم أعلام الأشخاص والبلدان والمعاجم اللغوية، ثم يدرسون قواعد المنهج النقلى القديم والحديث وضوابط الرواية والإسناد فى بيئة علماء الحديث وعلماء اللغة والأدب.

(١) نشرت الدعوة إلى إنشاء هذا المعهد فى الملحق الأدبى لأهرام الجمعة ١٩٦٣/١٢/١٣ ثم تابعت بيان منهجه المقترح فى الأعداد التى تلت هذا العدد من أعداد الجمعة

وفى السنة الثانية يدرسون علم الخط العربى، ثم علم توثيق المخطوطات.. وهو علم بالغ الدقة والصعوبة يضع الضوابط للتحقيق من أصالة المخطوط، والتثبت من صحة نسبه إلى مؤلفه عن طريق فحص إسناده وورقه ومداده وخطه ونسق كتابته والتوقيعات التى قد يحملها لناسخه أو ممن قرءوا المخطوط أو تملكوه أو وقفوه، ولا يغنى عن هذا الفحص أن يحمل المخطوط توقيع مؤلفه وتاريخ كتابته أو نسخه لاحتمال أن يكون كل هذا منقولا بنسخ متأخر أو مزورا بتقليد.

وينقسم الطلاب بعد هذه الدراسة المشتركة إلى شعب متخصصة تبعًا لنوع الدراسة التى تلقَّوها من قبل فى الجامعة، ويتلقّى طلّاب كل شعبة المنهج العلمى لخدمة النصوص التى يتخصصون فيها من: تفسير ألفاظ النص، وتحديد دلالاتها التى يعيِّنها السياق من بين الدلالات المعجمية التى تتعدد للفظ الواحد، ثم التعريف بأعلام النص وخدمة شواهده من حيث تدخل كل هذه الجهود لخدمة النص فى توثيقه، والتحقق من صحة نسبه إلى مؤلفه وعصره، فقد يكشف لفظ منه أو علم فيه لشخص أو بلد متأخر عن عصر المؤلف عن زيف المخطوط وتعديل طارئ عليه. ويمارسون التطبيق النظرى للمنهج فى تقديم عدد من كتب التراث التى نشرت فى البلاد العربية، أو فى البلاد الأوربية مما يدخل فى مجال التخصص لكل شعبة كى يميز الطلاب ما نشر منها على الأصول المنهجية وما أعوزه التوثيق أو شابته شوائب من خطأ أو تشويه أو قصور.

أما التدريب العملى فيمارسونه فى التدريب على مخطوطات لم تنشر، يحققونها تحت إشراف أساتذتهم، على أن يزود المعهد بوسائل هذا التحقيق من مصورات (ميكرو فيلم) وجهاز قراءة، وصور لنسخ المخطوطات ونماذج تاريخية لأنواع الورق، والخطوط التى صحت نسبتها إلى العصور المختلفة، وما يمكن الاطمئنان إليه من معاجم لغوية، وكتب طبقات، يدخل فيها عصر المخطوط الذى يتدرب الطالب على تحقيقه.

وقد يكون من المجدى فى الفترة الأولى لإنشاء المعهد أن يعد الملتحقون به طلاب بعثات داخلية، ويوفد المتفوقون منهم بعد إتمام الدراسة فى المعهد فى بعثات علمية أو على منح التبادل الثقافى إلى معاهد الاستشراق الكبرى فى أوربا مثل: ليدن فى هولندا، ولينينجراد، وطشقند، وموسكو بالاتحاد السوفيتى، وروما، وصقلية، بإيطاليا. يعودون بعدها أعضاء فى هيئة التدريس بالمعهد، أما بقية المتخرجين فيعينون فى وظائف تتصل بأعمالهم فى دور الكتب والجامعات والمعاهد العليا، والهيئات والمؤسسات العلمية والثقافية، هذه فكرة المعهد كما دعوت إليها، وناديت بها أكثر من مرة.

* * *

ملحقات

١ - منهج التحقيق فى كتاب الأغانى

(طبعة دار الكتبة سنة ١٩٢٧)

كانت طريقة العمل فى تحقيق كتاب الأغانى فى دار الكتب المصرية، تعتمد على المنهج الذى رسمه الأساتذة:

١ - أحمد تيمور.

٢ - جعفر ولى.

٣ - محمد الخضر حسين.

٤ - محمد الخضرى.

٥ - أحمد أمين.

٦ - محمد البيلاوى.

٧ - حافظ إبراهيم (الشاعر).

٨ - أحمد نسيم.

٩ - أحمد زكى العدوى.

١٠ - أحمد عبد الرحيم.

وفى مقدمة كتاب الأغانى طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧ صفحة رقم ٥٠ وما بعدها قال محققو الكتاب المذكور:

روجعت هذه النسخة (طبعة دار الكتب المصرية) على هذه النُّسَخ المبينة آنفًا (وعددها تسع).

وقد امتازت هذه الطبعة بهذه المميزات:

١ - ترقيم الكتاب:

اتبعنا فى ترتيب هذا الكتاب أن نضع كل ترجمة على حدتها، وقد قسمنا كل ترجمة منها إلى المسائل التى تكلم عليها أبو الفرج فى هذه الترجمة، وعنونا لها بهامش الكتاب بعنوان حاولنا على قدر الجهد أن يكون وافيا للمُعَنْوَن عنه فى صلب الكتاب، ومن ذلك يتكون الفهرس الذى سميناه فهرس الموضوعات، وقد جعلنا كل مسألة مبتدئة بسطر جديد.

ووضعنا الأسانيد مبتدئين بلفظ «أخبرنى» أو «حدثنى» أو «حدثنا» أو «نسخت من كتاب فلان» أو غير ذلك، مكتوبة بخط أكبر من خط الكتاب ليميز للقارئ هذه الأسانيد ويمر عليها مرًّا إن كان فى غنية عنها. وقد أردنا بادئ ذى بدء أن نكتب هذه الأسانيد بخط أصغر من خط الكتاب، لولا أنه حال دون ذلك أن المطبعة لم يتوافر فيها الشكل اللازم لضبط الأعلام من هذا الحجم الصغير، وضبط الأعلام لم نستطع الاستغناء عنه بحال، بل كان يأخذ منا مجهودًا كبيرًا ويعلم الله كم قاسينا من العناء فى ضبط الأعلام مستندين فى ذلك إلى أوثق المصادر مع التنبيه على ذلك فى الحاشية إن كان العلم غير مشهور أو لا يتيسر لكثير من القراء الاهتداء إليه .

وبعد أن ينتهى ذكر السند نبتدئ الحكاية المروية من أول السطر حتى تنتهى، فاصلين جملها بعضها عن بعض بنقطة إن انتهت الجملة، أو بالعلامة (،) التى اصطلح على تسميتها بالشولة فى الجملة ذات المعانى الكثيرة المرتبطة بعضها ببعض، أو بشولة تحتها نقطة بين الجملتين التى يكاد أن ينقطع المعنى بينهما ولم يقطع تماما، وقد وضعنا الآيات القرآنية بين قوسين ﴿ ﴾ كما وضعنا الأحاديث بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الأمثال بين هاتين العلامتين « » ووضعنا الزيادات التى استحسنا وضعها عن إحدى نسخ الأغانى أو عن كتاب آخر بين قوسين مربعين هكذا [ ] وفى ظننا أن هذا الترتيب يُسَهِّل على القراء كثيرًا فهم تراكيب فى الكتاب .. قد لايتيسر فهمها لكثير من القراء بدونها .

٢ - ضبط الأعلام:

ضبطنا الأعلام الواردة فى الكتاب،وقد وصلنا إلى ضبط أكثر أعلامه، اللهم إلا القليل النادر الذى لم نتوصل إلى ضبطه بعد البحث عنه فى المظان الكثيرة. على أنا نعتقد أنه ببحث أطول من بحثنا، قد يوفق القارئ لضبطه أو قد يراه أحد القراء مضبوطا فى كتاب لم نصل إليه أو لم يخطر لنا أنه مضبوط فيه. وإنا نرجو كل من يصل إلى ضبط علم من الأعلام لم نهتد إليه أن يكتب لنا عنه، وعن المصدر الذى ضبطه منه،لنصدر ملحما بذلك للكتاب أو لنضبطه فى الأجزاء الآتية حين وروده فيها.

٣ - ضبط الغريب والشعر:

وقد ضبطنا أيضا ما ورد فى الكتاب من الألفاظ الغريبة، وقد أردنا أن ينتفع بالكتاب طبقات كثيرة فضبطنا كثيرًا من ألفاظه، وتركنا الألفاظ الظاهرة التى لا تستعصى على كثير من الناس.

وكذلك ضبطنا السعر ضبطا يكاد يكون كاملا بحيث لا يخطىء فى قراءته من توافر له حظ فليل من العلم، وشرحنا الكلمات الغريبة فى أسفل الصفحات، ليكون القارئ مستغنيا عن الكشف فى كتب اللغة أو الأدب أو غيرها، وقد لا يصل إلى شرحها إلا بعد وقت غير قليل، وقد التزمنا كذلك شرح ما فى الشعر من غريب وشرح معناه التركيبى إن ظننا أنه ليس فى قدر كثير من الناس فهمه، أو إدراك كنهه.

٤ - بيان الأماكن:

وكذلك ضبطنا أسماء الأماكن والبلدان مع بيان مواقعها مسترشدين فى ذلك بالكتب المؤلفة فى هذا الباب.

٥ - بيان الألفاظ الاصطلاحية أو الدخيلة:

وكذلك سرحنا ما ورد فى الكتاب من أسماء مولَّدة أو معرَّبة مما لا يوجد فى كتب اللغة المفصورة على بيان ذلك الألفاظ العربية الفصيحة كأسماء الأطعمة وغيرها من المعانى المحدثة فى عهد الأمويين أو العباسيين من بعدهم.

٦ - الروايات المختلفة فى نسخ الأغانى:

إذا اختلفت نسخ الأغانى الموصوفة آنفا ننظر إلى ما هو صحيح أو الأنسب بالمقام فنضعه فى الصلب وننبه على باقى النسخ فى أسفل الصفحة، وربما وجدنا النسخ كلها متفقة على خطأ فى بعض الكلمات ونجد صوابها فى بعض كتب اللغة أو الأدب فنضع الكلمة فى الأصل على وجهها الصحيح وننبه فى أسفل الصحيفة عن مأخذها، ثم نذكرها بالحال التى وردت عليها فى نسخ الأغانى.

* * *

٢ - منهج التحقيق فى كتاب (تاريخ دمشق) لابن عساكر

جاء فى مقدمة الجزء الأول بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد:

«رأى المجمع أن يصدر ما تفرق من أجزاء هذا السفر فى الخزائن الشرقية والغربية... فكان للمجمع من هذه الأجزاء القليلة ما يمكن معارضة النسخ عليه، أو الرجوع عند التصحيح إليه.

« وفى تحقيق الكتاب رأى المجمع أن ينهج نهجًا علميًا حديثًا، فيعنى بإختلاف الروايات فى النسخ ، وإثبات ما يرجح صحته منها ، ويكتفى بالتعليق على ما لابد منه ؛ لئلا يثقل النص بتعليقات طوال ، وتفسير الألفاظ الغامضة ، وترجع الأعلام إلى أصولها ، أما الأحاديث التى أوردها الحافظ فقد رؤى ألا تخرّج ؛ لأن تخريج أحاديث هذا التاريخ الكبير عمل آخر منفصل عن نشره وتقديمه صحيح العبارة سليم النص »[1].

* * *

(١) انظر مقدمة تاريخ دمشق ط سنة ١٩٥١م.

٣ - منهج التحقيق فى كتاب (الشفاء) لابن سينا

مخطوطات الشفاء كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة: منها ما يشمل الكتاب جميعه، وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة، والغالبية العظمى تقتصر على جزء منه أو أجزاء، ولما قررت وزارت المعارف المصرية نشر «كتاب الشفاء» نشرا علميا كونت لجنة خاصة ترسم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه[1] وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسين:

أولهما: ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات كتاب الشفاء.

والثانى : اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها .

وسندع اللجنة الموقرة تحدثنا عن هذا النص المختار فتقول:

«وآثرنا طريقة النص المختار؛ لما تقوم عليه من تصرف وحرية وتسمح به من تفضيل وموازنة وهى لهذا - ولا شك - أدق وأعقد، ولكنها أصح وأنفع، ففى ضوء ما توافر لدينا من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف ويؤدى عباراته أداء كاملا. فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد، ورجحنا ما أمكن الترجيح، وكل ذلك عند الاختلاف والمغايرة.

«أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم، لاسيما إذا كان المعنى واضحا والتعبير مستقيما، على أننا عند تعدد الروايات لم نرجح لأدنى مناسبة، بل لاحظنا اعتبارات شتى أهمها: استقامة المعنى وسلامته، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة، وأهمية مخطوط على آخر، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة

---

(١) صدر هذا القرار فى منتصف سنة ١٩٤٩م وكونت اللجنة من الأساتذة :

١ - الدكتور ابراهيم مدكور
٢ - الأب جورج شحاته قنواتى
٣ - الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده
٤ - الأستاذ محمود الخضيرى
٥ - الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى

على أن يشرف على توجيه العمل : الدكتور طه حسين.

وضم إلى اللجنة فى قرار لاحق .

٦ - الدكتور محمد يوسف موسى
٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى
٨ - ثم ضم إليها أخيرًا الأستاذ سعيد زايد على أن يكون عضوًا مساعدًا

إلا لسبب ظاهر وقوى، وبذا آخينا بين المنهج التاريخى والمنهج المقارن، فاحترمنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة، ووازنا وقارنا كلما ساورنا شك أو قلق، إنْ فى المعنى أو الأسلوب، وعنينا أن نثبت فى الهامش الروايات المختلفة منسوبة إلى مصارها، وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق، اللهم إلا بمجرد الشرح اللغوى الضرورىّ كى لا نثقل النص ورواياته - وهى كثيرة - بإضافات أخرى.

«على أن التزام المنهج التاريخى لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها:من شولات وشرط وأقواس ونقط وعلامات استفهام وتعجب. وإنْ كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة. ومن الضرورى أن نحقق وننشر بروح العصر وعلى طريقته، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء.... ورب شولة تزيل غموضا ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا، ففى استعمال علامات الترقيم اجتهاد وترجيح قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل رواية على أخرى» أهـ.

وقد آثرت أن آتى بهذه المقدمة لأنها ذات أثر تاريخى فى عدول المحققين المعاصرين عن استخدام نسخة بعينها واتخاذها أصلا معتمدا، ووضع فروق النسخ الأخرى فى الهامش، حتى ولو كان ما فى الهامش أصوب مما فى الأصل ؛ وذلك لأنه ينشر نسخة بعينها[1].



(١) ويكاد يكون هذا المنهج هو بداية تطبيق منهج النص المختار .. فى العصر الحديث . وإن كان قد سبقه فى ذلك منهج التحقيق فى كتاب الأغانى .

٤ - منهج تحقيق التراث العربى كما وضعته جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية

أســـس
تحقيق التراث العربى
ومناهجه

نص الخطة التى وضعتها المنظمة العربية للثقافة والعلوم بالجامعة العربية (معهد المخطوطات العربية) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية لتحقيق التراث فى المدة من ٦ رجب سنة ١٤٠٠هـ إلى ١٥ من رجب ١٤٠٠هـ

تقـــديم

لوحظ فى السنوات الأخيرة اتساع دائـرة الاهتمام بتحقيق التـراث العربى، وتعـدّد مناهجه وتفاوتها، وعدم وجود خطة مثلى يحتذيها المبتدئون فى هذا الفن، فاتخذت حلقة «حماية المخطوطات العربية وتيسير الانتفاع بها» التى عقدت فى بغداد فى المدة من ٨ - ١٧ نوفمبر (تشرين ثانى) ١٩٧٥ توصية تدعو فيها معهد المخطوطات العربية للاهتمام بوضع مشروع أسس تحقيق التراث العربى ومناهجه.

وتنفيذًا لهذه التوصية وضع المعهد خطة ضمن برامجه، لعامى ٧٨ و ١٩٧٩ تهـدف إلى الاتصال بعددٍ كافٍ من علماء الوطن العربى المتخصصين، لعقد ندوة تقدم فيها البحوث فى ميدان التحقيق ومشكلاته، على أن يجتمع هؤلاء العلماء فى بغداد فى شهر مايو (أيار) ١٩٨٠.

ولما تمَّ انعقاد هذه الندوة فى ميعادها المحدَّد كان موضوعها الأساسى، والمقترحات التى تضمنتها البحوث المقدمة موضع مناقشة وتمحيص، ومن ثَمَّ انتهت الندوة إلى وضع تقريرٍ وافٍ عن المبادئ والأسس التى يمكن اتباعها حين الإقدام على تحقيق النصوص.

وبقى هذا التقرير حبيس خزائن المعهد إلى أن استَقر فى الكويت، وكثر الإلحاح من مراسلى المعهد على تزويدهم بمنهجٍ يُرتضى للتحقيق، فرأى أن يقدم هذا التقرير الذى يعالج جانبا مهمًا من الجوانب المتعلقة بالتراث العربى، راجيًا أن يَنتفع به المحققون وطلبة العلم، وأن يسهم فى التقريب بين مناهج التحقيق، ويرسم خطة موحَّدة يـرتضيها المشتغلون فى تحقيق النصوص ونشرها.

والله الموفق إلى سواء السبيل.

د. خالد عبد الكريم جمعة

مدير معهد المخطوطات العربية

المدخل

اجتمعت لجنةُ وضع مشروع (أُسس تحقيق التراث العربي ومناهجه) بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد المخطوطات العربية) بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، فى بغداد ، فى المدة التى تبدأ بالسادس من شهر رجب ١٤٠٠هـ وتنتهى فى الخامس عشر منه ، (٢٠ - ٢٩ / ٥ / ١٩٨٠ م).

وقد افتُتحتْ هذه اللجنة فى نادى الإعلام، بحضور الأستاذ طه ياسين على، وكيل وزارة الثقافة والإعلام، ممثلًا لمعالى وزير الثقافة والإعلام. وألقى كلمة الوزارة الأستاذ على الحلى المستشار بالوزارة ورئيس اللجنة المضيفة لهذه الندوة. وألقى كلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الدكتور مسارع الراوى رئيس الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار ببغداد، والممثل لمديرها العام الدكتور محيى الدين صابر، مبيِّنًا مقاصد المنظمة من اجتماع هذه الندوة، وموضحًا فوائد وضع الأصول العلمية لأُسس تحقيق التراث العربى ومناهجه

وقد شارك فى اللجنة الخبراءُ المتخصصون، وهم بحسب الترتيب الهجائى:

١ - الدكتور أحمد سليم سعيدان: عميد كلية العلوم - القدس، وعضو مجمع اللغة العربية الأردنى.
٢ - الدكتور بشار عوّاد معروف: أستاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد.
٣ - الدكتور حسين على محفوظ: أستاذ بكلية الآداب - جامعة بغداد.
٤ - الأستاذ سالم عبود الألوسى: الأمين العام للمركز الوطنى للوثائق. والفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للوثائق - بغداد.
٥ - الدكتور شكرى فيصل : عضو مجمع اللغة العربية السورى، وأستاذ جامعى .
٦ - الأستاذ عبد الحميد عبد الكريم العَلَوْجى : رئيس تحرير مجلة « المورد » - دار الجاحظ للنشر - وزارة الثقافة والإعلام - بغداد .
٧ - الدكتور فؤاد سزجين : أستاذ بجامعة فرانكفورت - ألمانيا الغربية .
٨ - الأستاذ محمد بهجة الأثرى : عضو المجمع العلمى العراقى .
٩ - الأستاذ هلال ناجى: أستاذ محقق - بغداد.

ومَثَّل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

الأستاذ عصام محمد الشنطى: التخصصى الثانى بمعهد المخطوطات العربية.

وقد اختارت اللجنة:

١ - **الدكتور أحمد سليم سعيدان** رئيسًا.

٢ - **الدكتور بشار عواد معروف** نائبًا للرئيس.

٣ - **الدكتور حسين على محفوظ** مقررًا.

وبعد تقدم الجلسات وحضور الأستاذ محمد بهجة الأثرى، اقترح الدكتور سعيدان أن تكون رئاسة اللجنة للأستاذ الأثرى، لما له من مكانة علمية مرموقة، وأقرّت اللجنة ذلك بالإجماع.

واختارت اللجنة أيضا:

١ - **الدكتور شكرى فيصل.**

٢ - **الدكتور بشار عواد معروف.**

٣ - **يعاونهما الأستاذ عصام محمد الشنطى** - ممثل المنظمة (معهد المخطوطات العربية)، لصياغة نتائج أعمال اللجنة.

وكان بين يدى اللجنة من البحوث ستة، هى:

- **التراث العربى ومناهج تحقيقه**

للدكتور أحمد سليم سعيدان.

- **ضبط النص والتعليق عليه**

للدكتور بشار عواد معروف.

- **التخريج فى التحقيق. ملحق به: التعريف بنص مغمور فى التحقيق، والتعليق، والتصحيح، والتخريج، والكتابة والضبط.**

للدكتور حسين على محفوظ.

- **علم تحقيق الوثائق**

للأستاذ سالم عبود الألوسى.

- **حول تحقيق ونشر المخطوطات الطبية العربية**

للدكتور سلمان قطاية.

- **التراث العربى: خطة ومنهج**

للدكتور شكرى فيصل. وكان موضوع الندوة والمقترحات التى تضمنتها البحوث

المذكورة موضع مناقشة وتمحيص. وانتهت اللجنة من ذلك إلى هذا التقرير الذى تضمن ما يأتى:

منطلقات اللجنة

- القواعد التى بُنى عليها المنهج والتوصيات.
- المنهج الذى أقرته اللجنة مصوغًا فى توصيات عامة.
- التوصيات الخاصة.

المنطلقات

انطلقت اللجنة فى عملها من تقديرها للثقافة العربية الإسلامية، والإبداع الذى حققته فى مختلف مجالات المعرفة: لغةً وأدبًا وعلمًا وفنًا وفلسفةً. كما انطلقت من إيمانها بقدرة الأمة العربية على الاستمرار فى مسيرتها الحضارية، وبناء مستقبل أمثل.

ومن هذا الإيمان والتطلع إلى المستقبل نظرت اللجنة إلى التراث العربى الإسلامى على أنه قوة دافعة، من وظيفته فى الحياة العربية الحاضرة أن يُشيع فى النفس العربية الثقة بالذات، وأن يبعث فيها كل قدراتها الكامنة، وأن يستجيش قواها الخيِّرة لمواكبة الحضارة والمشاركة فى ريادتها والسبق فيها.

إن التراث فى نظر اللجنة لا يمثل رجعةً إلى الوراء، كما يتوهم المتوهمون، وإنما هو قوة دفع، وليست النظرة إلى الوراء فيه إلا لإحكام النظرة إلى الأمام. وفى هذا التراث من الذخائر والتجارب والحوافز ما لابد من تعرفه والاستناد إليه فى تطلعاتنا الحاضرة.

وتؤمن اللجنة أن المستقبل الذى نريد بناءه لا يمكن أن ينفصم عن الماضى، وأن التجربة الحضارية التى حققتها الأمة العربية طوال الأزمان تجعلها فى موضع متميز، يتبدّى فى رسالتها التى اختصت بها، وأصالتها التى صاغت شخصيتها، وقدرتها على الإبداع فى ميادين المعرفة المختلفة.

ومن هنا ذهبت اللجنة فى وضع أسس تحقيق هذا التراث، إلى أنّ وظيفته أنْ يكون موصولاً بالمعاصرة.

ورأت اللجنة أنّ فقه هذا التراث العظيم، يساعدنا على أنْ نتبيّن مواطن الضعف ومواطن القوة فى حياتنا، وأن نتحقق أن معرفة الماضى شرط فى صياغة المستقبل وإنشائه.

القواعد التى بُنى عليها المنهج والتوصيات

درست اللجنة أساليب العمل فى تحقيق هذا التراث، ما كان من ذلك فى أيامنا، وما كان فى الماضى القريب أو الماضى البعيد، فى الوطن العربى خاصة، والبلاد الإسلامية عامة، وفى البيئات الأجنبية، فرأت أنها قدمت أعمالاً طيبة كثيرة جديرة بالتقدير، وأن على العاملين فى تحقيق التراث ونشره أن ينسِّقوا أعمالهم وَفْق منهج علمى موحد، ونظام فني دقيق.

كما رأت أن وسائل التقنية الحديثة التى تدخل الحياة وتمازج أساليب العمل الفكرى تدفعنا إلى أن نفيد منها، وأن نمهد للإفادة منها فى إحياء التراث، وأن تكون الجهود المبذولة فى حركة الإحياء هذه متضامة متكاملة، وأن تكون مرسومة ومخططة، وأن نسعى لإخضاعها لنوع من التنظيم والتكامل والتوحيد بعيدًا عن التشتت العارض والمواقف المتباينة الطارئة.

ومن هنا كان حرص اللجنة فى اجتماعاتها أن تلحظ ذلك كله فى عملها، وأن تكون غايتها من هذه الأسس غاية تنظيمية، تدعو إليها العاملين فى تحقيق التراث، دون أن تنسى ما ينشأ من ظروف خاصة ينفرد بها محقق أو دارس.

والقواعد العامة التى أقرتها اللجنة هى:

١ - أن يكون تحقيق التراث فى أيدٍ أمينة، قادرة عليه، فلا يتطاولّ إليه من لم تكتمل أداته اللغوية والعلمية والفنية.

٢ - أن يُبنى التحقيق على مناهج منظمة وأولويات مرتبة.

٣ - أن تخضع أعمال حديثى العهد بالتحقيق للتدقيق والمراجعة، على أن يتحمّل الأستاذ المراجِع التبعة العلمية فى ذلك كاملة.

٤ - أن تصرف عناية خاصة إلى التراث العلمى استجابة للحاجة الحضارية الراهنة، وتحقيقًا للتوازن بين التراثين: العلمى والأدبى.

٥ - أن تُنشأ فى العواصم العربية فروع لمعهد المخطوطات العربية يودع فى كل فرع منها نسخ من الرقوق المصوَّرة المحفوظة فى مقر المعهد.

٦ - أقرت اللجنة أن تكون للتحقيق ثلاثة مقاصد، وأن تراعى هذه المقاصد فى وضع المنهج والتوصيات:

الأول: تقديم النص صحيحًا مطابقًا للأصول العملية.

الثانى: توثيق النص نسبةً ومادةً.

الثالث: توضيح النص وضبطه.

المنهج والتوصيات العامة

فى ضوء هذه المنطلقات والقواعد اتخذت اللجنة سلسلة من التوصيات، وهى:

- اختيار المخطوط.
- معرفة النُسخ وجمعها.
- دراسة النُسخ وتعرُّف مراتبها فى الصحة.
- ضبط النص.
- التعليق على النص.
- المقدمة.
- الفهارس.
- الطباعة والنشر.

اختيار المخطوط

لاحظت اللجنة أن تحقيق التراث فى جملته لم يخضع سابقًا لقاعدةٍ واضحة أو منهجٍ مرسوم للاختيار.

ولاحظت أيضًا أن بعض ما نشر كان حقه التأخير، وأن ما أُجِّلَ منه كان حقه التقديم.

كما لاحظت أن مخطوطات حُققت ونُشرت فى أكثر من بلد من غير مسوغ لذلك.

وتلافيًا لذلك كله أقرت اللجنة التوصيات الآتية:

(أ) تقديم الأهم على المهم، وتقديم الأصول على الفروع، وعلى المختصرات، وتقديم ما لم يُنسر على إعادة ما نُشر. والتسامح بتجديد نشر المطبوعات التى لم تراع فى تحقيقها القواعد العلمية، أو كتَشف التنقيبُ عن نسخ جديدة أصح وأوثق.

(ب) يُولى التراث العلمى عناية خاصة، ويُحبَّذ أن يُنشأ له مركز فى أحد الأقطار العربية، وفروع لهذا المركز فى الأقطار الأخرى، ويتفرغ له بعض العلماء القادرين عليه، على أن تُهيأ لهم أسباب التفرغ مادة ومعنى.

(جـ) يُناط بمعهد المخطوطات العربية اختيار طوائف من المخطوطات الأصول التى يرى المختصون ضرورة تحقيقها ونشرها، فيَجمع نُسخها ويعرفها تيسيرًا للمحققين.

معرفة النسخ وجمعها

ترى اللجنة أن على «معهد المخطوطات العربية» أن ينهض بالأمور الآتية:

(أ) أن يتعرف مظان المخطوطات القيمة فى البلاد التى لم يصل بها أسبابه بعد، واتخاذ الوسائل التى توصل إلى ذلك.

(ب) أن يضع فهارس تفصيلية تعرف المخطوطات التى يوفَّق للظفر بها، ينشرها على المؤسسات التراثية فى الوطن العربى.

(جـ) أن يصنع فهرسًا موحدًا شاملًا لما دُوِّن فى فهارس المكتبات العامة والخاصة، تيسيرًا للباحثين، وذلك بأن يُعهد العمل فى هذا الشأن إلى لجان متخصصة متفرغة. وتوصى بصنع فهارس الموضوعات العلمية بادئ ذى بدء، ثم تثنى على ذلك بما تراه ألزم.

دراسة النسخ ومعرفة مراتبها فى الصحة

تدرس النُّسخ فى المرحلة الأولية من التحقيق لتعرف النسخة «الأم» أو ما هو فى منزلتها لاعتمادها أصلاً فى التحقيق. ويضاف إلى ذلك تعرف النسخ الثانوية وتصنيفها وبيان مراتبها من الصحة والتوثيق، وذلك وفق القواعد الآتية:

(أ) الأصل أن تكون النسخة التى كتبها المؤلف هى النسخة «الأُم» - إن وجدت - ولكن المؤلف كثيرًا ما يعاود كتابة النص فيزيد أو ينقص منه، أو يعدل فى ألفاظه وعباراته، فيتعين على المحقق أن يتبيَّن ذلك.

(ب) تلى نسخة المؤلف النسخة التى عليها خطه.

(جـ) ثم النسخة التى كتبت عن نسخة المؤلف وعورضت بها.

(د) ثم النسخة التى كتبت عن نسخة وثقها المؤلف.

(هـ) ثم النسخة التى كتبها عالم متقِن ضابط.

(و) على المحقق إن لم تتوفر له نسخة مما ذكر أن يستفيد من النسخ التى اجتمعت لديه.

إن دراسة النسخ تهدف إلى إثبات أمرين:

(أ) تحقيق نسبة النص إلى صاحبه.

(ب) أن النص الذى بين يدى المحقق هو نص المؤلف، من غير زيادة أو نقصان.

ويتحقق ذلك من درس الكتاب ونصوصه، ومما قاله فيه مَن تحدثوا عنه من المترجمين للمؤلف، أو من الكتب التى نقلت عنه.

ضبط النص

(أ) النَّسْخُ والرسم:

يبدأ التحقيق بِنَسْخِ المخطوط، على أن يتولّى المحقق نفسه ذلك، إذ يُتاح له التهدى إلى مشكلات النص وإلى حلولها.

وعلى المحقق اتباع ما يأتى:

١ - أن يلتزم قواعد رسم الكتابة المتفَق عليها قديمًا إلّا فى أشياء درج عليها المعاصرون مثل رسم «مئة» و «الحارث» و «إسحاق» ونَقْط الياء المتطرفة للتفريق بينها وبين المقصورة، والفصل فى الأعداد المركبة مثل «ثلاث مئة»...

٢ - أن يدوِّن المحقق فى المقدمة ما درج عليه كاتب النسخة من رسم الكتابة، وأن يوضِّح ذلك بأمثلة من جميع ما صنع، ولا يشير إلى ذلك فى التعليقات.

(ب) توضيح معالم النص:

توصى اللجنة بما يأتى:

١ - كتابة النص بحسب معانيه، وذلك بأن تقف الكتابة عند انتهاء المعنى أو النقل، ثم يبدأ بسطر مستقل منفصل عنه، إلى آخر النص.

٢ - أن تستعمل الدوالّ وهى: النقط، والفواصل، والخطوط، والشارحات، وعلامة التعجب، وعلامة الاستفهام، والأقواس، ونحو ذلك مما يوضح المعانى.

٣ - كتابة أرقام أوراق المخطوط المعتمَد فى صلب النص مع خط مائل، تيسيرًا للمقابلات.

٤ - ترقيم الأسطر ترقيمًا خماسيًا تسهيلًا للمراجعة.

٥ - استعمال الأقواس المزهَّرة لآيات القرآن الكريم.

٦ - استعمال قويسات للأحاديث النبوية، وللنقول وأسماء الكتب ونحو ذلك.

٧ - وضع معقوفات لما يستدركه المحقق على النص.

٨ - تمييز حروف الأسانيد عن حروف المتون، بحروف متباينة صغرًا وكبرًا.

(جـ) الضبط:

يتعين على المحقق فى الضبط أن يُشكل من الألفاظ ما أشكل، وأن يقيِّد بالحركات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والشواهد والمشتبه من الأعلام والغريب من الألفاظ وما قد يلتبس أو ينبهم من المصطلحات والتراكيب، بالاستعانة على ذلك بالمصادر الموثوق بها والمراجع المتخصصة. أمَّا ما تعددت فيه وجوه الضبط، فيقيّد الضبط كتابةً.

التعليق على النص

(أ) إثبات فروق النُّسَخ والتعليل عند الترجيح:

١ - تجنب الإغراق فى ذكر ما لا يفيد ذكره من فروق النُّسخ.

٢ - التنبيه على ما يحتمل من النصوص قراءتين أو أكثر، وضرورة التعليل عند الترجيح، موثقًا بالدليل.

(ب) التعريفات:

١ - يعرِّف المحقق من الأعلام والمواضع وما فى حكمها، ما يحتاج إلى تعريف من غير استقصاء ولا إغراق.

٢ - أن يدوّن فى الحاشية اسم الكتاب والجزء والصفحة فقط، ويحال ما يتعلق بالمعاجم المرتبة على الحروف على المادة لا على الأجزاء والصفحات، ما عدا معاجم المعانى وما شابهها.

(جـ) التخريج:

الهدف من التخريج هو التوثيق والتصحيح، ولذلك يقتصر فى التخريج على ما يحقق هذين الهدفين.

وتوصى اللجنة هنا بتوثيق مواطن النقول فى النص ضبطًا أو تكملةً وإثباتًا للخلاف فى الرواية، حيث يكون ذلك مفيدًا. ويكون التخريج فى الآيات والأحاديث والشعر والنقول كافة.

أما فى الآيات فيذكر اسم السورة ورقم الآية.

وفى الأحاديث يكتفى بالتعليق عليها بما يفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته استنادًا إلى المصادر الموثوق بها.

وأما الشعر فيُرَدّ إلى مكانه من الديوان إن كان مطبوعًا، وإلا تعيَّن ذكر المصادر المشهورة التى أوردته، وذلك حين يكون هذا الشعر مما يحتج به فى متن اللغة، أو يستشهد به فى علوم العربية.

وأما النقول فيشار إلى مواضعها ما أمكن.

(د) التنبيه على الأوهام:

ترى اللجنة أن عمل أىّ من المؤلفين لا يخلو أن تخالطه بعض الأوهام، وأن المحقق الذى يقع على هذه الأوهام لابد له من التنبيه عليها، على أن يتروّى ويلتزم جانب الحذر والتحقق، فلا يتعجل فى أمور لها ما يجوِّزها، أو حالات لها ما يفسِّرها. ويكون موضع هذا التنبيه فى الحاشية. ويثبت المحقق فى المتن الوجه الصحيح الذى اطمأن إليه، إلّا أن يخالطه شىء من تردد، أو يغلبه جلال مكانة المؤلف عنده، فإنه حينذاك يترك المتن على حاله، ويقترح التنبيه فى الحاشية.

المقدمة

يضع المحقق مقدمة للكتاب المحقَّق يراعى فيها ما يأتى:

١ – أن يعرِّف المؤلف المشهور تعريفًا موجزًا.. على أن تدوّن مصادر ترجمته لمن يريد التفصيل. ويستحسن تدوين تراجم تفصيلية لمن لم يعن بالكتابة فيهم.

٢ – وصف موضوع الكتاب وما كتب فى فنه، ومكانته بين هذه الكتب.

٣ – منهج الكتاب.

٤ – وصف النسخ المعتمَدة فى التحقيقَ، وبيان مواضعها وما دُوِّن عليها من وقفيات وتملكات وسماعات ونحو ذلك.

٥ – ويوضع للكتب العلمية تلخيص لمادة الكتاب فى آخره.

الفهارس

القاعدة التى انتهت إليها اللجنة هى فهرسة كل ما يمكن أن يفهرس: الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والأعلام، والكتب التى رجع إليها فى التحقيق، والكتب التى ذكرها المؤلف أو أخذ عنها، وإثبات ألفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية والفنية.

وتراعى فى فهارس الأعلام ما يأتى:

يبدأ فهرس الأعلام بالأسماء المبدوءة بألفاظ: ابن، ثم ابنة، ثم أبو، ثم أم، ثم بنت. ولا تذكر هنا الصفحات إذا كانت الأسماء معروفة، وإنما يحال على الاسم فى موضعه من تتالى الحروف الهجائية، فالعَلَم: أبو اليُمْن الكِنْدى يذكر فى «أبو اليمن»، ويذكر اسمه إلى جانبه: زيد بن الحسن، ويحال عليه، وتذكر أرقام الصفحات فى حرف الزاى.

ثم تبدأ فهرسة الأسماء على ترتيب حروف الهجاء، بدءًا بالهمزة الممدودة (مثل آدم ونحوه)، ثم ما يكون بعد ذلك: الهمزة والباء..

والألفاظ التى تداخلها الهمزة يراعى فى موضعها الحرف الذى توضع عليه الهمزة.

وفى فهارس المصادر يذكر اسم الكتاب كاملًا، واسم مؤلفه ومحققه، أو مترجمه، ثم موضع الطبع وتاريخه الهجرى أو الميلادى بحسب المدوَّن على الكتاب. أما المصادر الأجنبية فيصار فى تدوينها إلى النظام الأجنبى.

أما ألقاب التكريم أو الألقاب العلمية فلا مكان لها فى الفهرسة.

وتوصى اللجنة بتقدير صنع الفهارس حق قدره، مادة ومعنى.

الطباعة والنشر

١ - يُنتفع بأساليب الطباعة الحديثة وتطويعها للحرف العربى بما يضمن المحافظة على أصالته وجماله، وبما يحقق احتماله للشكل فى موضعه المناسب من الحروف، دون إبهام أو إيهام.

٢ - تستعمل الأرقام العربية المشرقية دون غيرها.

التوصيات الخاصة

١ - تقدم اللجنة شكرها العميق، وتقديرها العظيم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد المخطوطات العربية)، ولوزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية، على الدعوة لهذه الندوة، وعلى كرم الضيافة ودقة التنظيم .

٢ - وتحيّى اللجنة موقف القطر العراقى من التراث الذى أصبح عنده أساسًا ومنهجًا فى بناء الإنسان العربى المعاصر وإقامة حياة فكرية أصيلة، تمتد جذورها لتصل إلى تراثنا العربى الإسلامى، بما يقدمه من دعم مادى ومعنوى للعاملين فى مجال تحقيق التراث ونشره. وتذكر على وجه الخصوص منشورات الجامعات العراقية، والمجمع العلمى العراقى، ووزارة الثقافة والإعلام.

٣ - تخصيص أستاذ كرسى لمادة تحقيق المخطوطات العربيـة فى الجامعـات العربيـة لتدريس هذه المادة، بغية توفير المتخصصين فى هذا الميدان، وتوجيه طلاب الدراسات العليا نحو تحقيق التراث واعتبار العمل فيه جزءًا من متطلبات الحصول على الدرجات العلمية العالية(١).

* * *

(١) انتهى منهج تحقيق التراث كما وضعته الجامعة العربية (معهد المخطوطات)

٥ - منهج تحقيق التراث
فى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

القــــواعد العـامـة
لتحقيــق النصــــوص

القـاهـرة
١٤١١ هـ - ١٩٩١م

مقـــــدمة

من واقع ممارسة التحقيق ، والخبرة بشئون المخطوطات ، استمدت لجنة إحياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، قواعد عامة لتحقيق المخطوطات ، ترى أن الأخذ بها فيما يصدر عن المجلس ، من كتب محققه ، يكفل تحرير نصها ، ودقة تحقيقها ، وتيسير الإفادة منها ، ويجعل لها طابعا متميزا تعرف به ، وتكون معه أقرب إلى الكمال .

على أن المخطوطات ليست سواء من كل وجه ، ولاهي على نمط واحد ؛ لذلك قد تقتضى الحال فى بعض الأحيان ، زيادة شيء على هذه القواعد أو إدخال شيء من التعديل فى بعضها .

واللجنة إذ تقدم هذه القواعد إلى السادة المحققين ، الذين ترغب إليهم أن يعاونوها فى أداء مهمتها ، ترجو أن تحل لديهم محل الاعتبار ، وأن تلقى منهم كل ما يستحق من عناية .

والله يتولانا وإياهم بالتوفيق والسداد .

قواعد اختيار الكتب
وتحقيق النصوص

أولاً اختيار الكتب

يراعى فى اختيار الكتب الأمور التالية :

١ - القيمة العلمية ، التى يفيد منها العالم الإسلامى ، ثقافة أو معرفة بجهود العلماء المسلمين ، فى النواحى العلمية المختلفة .

٢ - تنوع الموضوعات ، بحيث تشمل جميع نواحى الثقافة العربية والإسلامية التى تهم المجتمع الإسلامى المعاصر .

٣ - يستأنس فى الاختيار بما اقترحته الجهات العلمية فى جمهورية مصر العربية ، وفى سائر أنحاء العالم الاسلامى ، مثل : ماتضمنته قائمة دار الكتب والوثائق القومية فى مشروع إحياء الآداب العربية ، ونوادر المخطوطات التى اختارها العلامة أحمد تيمور باشا ، ومعهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية ، وبرنامج دائرة المعارف العثمانية فى حيدر آباد بالهند وماورد فى كتاب : تذكرة النوادر العربية ، لهاشم الندوى ، وما كتبه كارل بروكلمان فى كتابه « تاريخ الأدب العربى » ، وفؤاد سزجين فى كتابه « تاريخ التراث العربى » ، ومايقدمه العلماء والمختصون ، وما يقترحه أعضاء لجنة إحياء التراث الإسلامى ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٤ - تكون الأولوية فى النشر للمخطوطات التى لم يسبق نشرها ، ثم الكتب التى طبعت طبعات غير علمية ، ثم الكتب التى نفذت طبعاتها ، أو نشرت فى نطاق محدود .

٥ - عند توافر كتب متعددة فى موضوع واحد ، تكون الأفضلية للكتب الأصيلة فى الفن أو الجامعة فيه .

ثانيا : جمع الأصول

١ - تستوفى جميع الأصول المخطوطة والمطبوعة ، التى تعد أصلا للكتاب المزمع نشره بقدر الإمكان ، ويستعان على ذلك بفهارس المخطوطات العربية ، وكتاب : تاريخ الأدب العربى ، لكارل بروكلمان ، وغيره .

٢ - يختار من مخطوطات الكتاب النسخ ذات الأصالة ، للاعتماد عليها فى التحقيق ، وترتب حسب درجتها فى الأصالة ، ويوضع لكل منها رمز مناسب للدلالة عليها . ويحسن أن يكون هذا الرمز مأخوذا من اسم المكتبة التى توجد بها المخطوطة .

٣ - تعد إحدى نسخ الكتاب أصلا يعتمد عليه فى التحقيق ، إذا توافر فيها إحدى المرجِّحات على الترتيب التالى :

(أ) أن تكون بخط المؤلف .

(ب) أن تكون مقروءة عليه .

(جـ) أن تكون منقولة عن نسخته .

(د) أن تكون مكتوبه فى حياته .

(هـ) أن تكون عليها تعليقات ذات قيمة علمية .

وإذا لم يتوفر أحد هذه المرجحات فى النسخ الخطية للكتاب ، يفوض المحقق اختيار الأصل الذى يعتمد عليه فى التحقيق .

٤ - بالاضافة إلى مراجعة الأصول الخطية ، على المحقق أن يبحث عن مصادر الكتاب ، للرجوع إليها والانتفاع بها فيما يتناوله الكتاب من موضوعات كما ينبغى مراجعة الكتاب على المؤلفات المماثلة له فى موضوعه ، والإفادة من النقول عنه والحواشى والشروح التى عليه

٥ - تقوم الجهة المختصة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بتصوير النسخ التى وقع عليها الاختيار ، للاعتماد عليها فى التحقيق .

ثالثا : تحقيق النص

١ - يثبت المحقق النص الذى يرجح صحته فى صلب النص ، وينبه فى الحاشية على اختلاف النصوص ، وأسباب الترجيح .

٢ - يضاف إلى النص الزيادات التى تكون فى غير الأصل المعتمد موضوعه بين معقوفين هكذا : [ ]، إذا رجَحَ لدى المحقق أنها من أصل الكتاب ، مع الإشارة إلى ذلك فى موضعه . وفيما عدا ذلك توضع الزيادة فى الحواشى ، وينبه عليه .

٣ - إذا وجدت فى أحد مصادر الكتاب ومراجعه زيادة رجح لدى المحقق أنها مكملة للنص ، توضع فى مكانها بين قوسين معقوفين . وفيما عدا ذلك تثبت فى الحواشى ويشار إليها .

٤ - إذا اتفقت جميع الأصول والمصادر فى سقْطٍ يتوقّف سياق النص عليه . فللمحقق إضافته بوضعه بين قوسين معقوفين ، مع الإشارة إلى ذلك .

٥ - إذا انفردت إحدى النسخ بسقط لايتوقف فهم النص عليه ، يكتفى بالإشارة إليه فى الحواشى .

٦ - إذا وجد خرم فى أصول الكتاب ، توضع ثلاث نقاط فقط مكانه ، ويشار إليه فى الحواشى .

٧ - يحرص المحقق على إخراج النص سليما ، مع تصحيح ماقد يوجد من خطأ ، أو تحريف ، وتصحيف ، مع التنبيه على ذلك فى الحواشى .

رابعًا : التعليق

١ - يشار فى الحواشى إلى أسماء السور ، وأرقام الآيات ، وفق المصحف العثمانى .
٢ - يشار إلى مصادر الأحاديث أو مراجعها ، مع بيان أرقامها إذا كانت مرقومة فيها .
٣ - تخرَّج الشواهد الأدبية من شعر ونثر وأمثال ، ونحو ذلك ، بالرجوع الى مصادرها ، مع عزْوِها إلى قائليها ، وإثبات اختلاف الروايات إذا اقتضى الأمر ذلك .
٤ - تفسَّر الألفاظ الغريبة والمصطلحات العِلْمِيَّة والحضارية بإيجاز .
٥ - يكتفى من التعليق على الأعلام والأماكن ، بما يُعِين على فهم النص ، مع الإشارة إلى مراجع التعليق .
٦ - يتجنب المحقق الاستطراد ، والنقول الكثيرة عن المراجع ، والإسراف فى التعليق بما يثقل الكتاب دون حاجة .
٧ - إذا وجد فى حواشى أحد الأصول تعليق أو تعقيب يفيد التحقيق ، يثبت فى الحواشى مع التنبيه إليه .
٨ - يعتمد المحقق فيما يثبت فى الحواشى ، على المراجع الأصلية ، مع ذكر اسم الكتاب ، ورقم الجزء والصفحة ، مفصولين بشرطة مائلة هكذا (٣/ ٢٢) مثلا . ولايشار إلى الطبعات فى هذه الحواشى ، اكتفاء بقائمة المراجع فى آخر الكتاب .

خامسًا : الرسم

١ - يراعى فى الرسم قواعد الإملاء الحديث ، مع التنبيه على ماقد يخالف ذلك فى الأصول الخطية ، عند وصف المخطوطات فى المقدمة .

٢ - الألفاظ التى ترد مختصرة فى بعض الأصول ، تكتب كاملة ، وذلك مثل : رحه (رحمه الله) ، تع (تعالى) ، صلعم (صلى الله عليه وسلم) ، ثنا (حدثنا) ، أنا (أخبرنا) .

ويستثنى من ذلك ماورد فى كتب الحديث والرجال من الرموز إلى كتب الصحاح والمسانيد ؛ مثل : خ (البخارى) ، م (مسلم) ، ت (الترمذى) .

٣ - تضبط الآيات القرآنية ضبطا كاملا .

٤ - يضبط من الألفاظ مايحتاج إلى ضبطه فى الحديث والشعر ، وغير ذلك من نص الكتاب .

سادسا : الترقيم

تراعى قواعد الترقيم الحديث من النقط ، والفواصل ، والأقواس ، وعلامات التنصيص ، والتعجب ، والاستفهام ، مع ملاحظة مايأتى :

١ – القوسان المزهران يحصران الآيات القرآنية ، هكذا: ﴿ ﴾

٢ – علامات التنصيص تحصر النصوص المنقولة فى الكتاب هكذا : « »

٣ – الفاصلة لتميز بعض أجزاء الكلام عن بعض ، هكذا : ،

٤ – الفاصلة المنقوطة توضع قبل الجملة المعللة لجملة سابقة هكذا : ؛

٥ – القوسان المعقوفان يحصران الزيادات عن النص ، هكذا : [ ]

٦ – يوضع الخط المائل قبل بدء كل صفحة فى الأصل المعتمد للتحقيق ، مع إثبات رقم الورقة فى المكان المقابل لكل منها ، مع ذكر الوجه والظهر فى الهامش على أحد جانبى الصفحة ، هكذا : /

٧ – علامة الاستفهام توضع فى نهاية الجملة المستفهم بها عن شىء ، هكذا : ؟

٨ – علامة التأثر توضع فى نهاية الجملة التى يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغاثة أو دعاء ، هكذا : !

٩ – الشرطتان الأفقيتان تحصران الجمل المعترضة ، هكذا : – –

١٠ – النقطتان الرأسيتان توضعان بعد القول ، هكذا : (قال :)

سابعا : الإخراج

(١) التجزئة والعنوانات

١ – يراعى تجزئة المؤلف الأصلية ، فى إخراج الكتاب ، إذا كانت مناسبة مع الأحجام المعتادة فى الطبع .

٢ – إذا لم يكن الكتاب مجزءًا فى الأصل ، أو كانت تجزئته غير مسايرة للأحجام المعتادة ، يجزأ تجزئة مناسبة .

٣ – يحافظ على تقسيم المؤلف للكتاب ، من حيث الأبواب والفصول والعنوانات التى وضعها .

٤ – إذا لم يضع المؤلف لكتابه أبوابا أو فصولا ، ولم ترد عنوانات مفصلة ، فللمحقق أن يضع من العنوانات مايعين على تمييز موضوعات الكتاب ، ويراعى فى ذلك حصرها بين الأقواس المعقوفة .

(٢) تقديم الكتاب

يضع المحقق مقدمة للكتاب ،تشتمل على ما يأتى :

١ –التعريف بالمؤلف .

٢ – التعريف بالكتاب نفسه ومنزلته بين كتب الفن ، وصف معالجته للموضوع .

٣ – التعريف بموضوع الكتاب وما ألف فيه من الكتب الهامة .

(٣) الفهارس

يضع المحقق للكتاب الفهارس الفنية المختلفة ، التى تعين على الوصول إلى ما يريده القارئ من الكتاب بسهولة ويسر ، وأقصر سبيل .

والله الموفق للصواب .

* * *

خاتمة البحث

الأمم بماضيها قبل أن تكون بحاضرها، من هذا الماضى كان وجودها وإليه يكون بقاؤها، وبه تعيش قوية بكيانها ومقوماتها، ولا امتداد لهذا الماضى إلا إذا أخذ وأعطى، وفرق بين أمة لها موروث وأمة لا موروث لها، وما حرص الأمة العربية على تراثها إلا لكى تعيش حاضراً موصولا بماض، ولكى تبنى على هذا الماضى العتيد حاضرها الوطيد، ولكى تبقى أمة الأمس واليوم والغد.

والتراث لا شك هو وسيلتنا إلى هذا الوجود الحى، وللحفاظ على وجودنا أمة عربية. وأول ما لنا من هذا التراث هو لغته التى كتب بها والتى أثبتت وجودها، واتسعت لحضارات مختلفة. من هنا كان منطلقى الذى حاولت فيه أن أثبت أن تحقيق النص فن أصيل عند العرب قبل أن يعرفه المستشرقون، ولايظنن قارئ أننى متعصب لعربيتى فها هى ذى الوثائق بين يديه تبرهن على أنه :

١ – كان للعرب الأوائل يد فى فنية التحقيق وهم واضعو البذور الأولى له.

٢ – كان هناك منهج للتحقيق فى عصر الرواية والتدوين وعلى مر العصور.

٣ – كان هناك رواد علماء عرفوا بالتحقيق والتدقيق.

٤ – أعطى المستشرقون للعرب بقدر ما أخذوا عنهم فى هذا المنهج.

٥ – العرب المعاصرون يفوقون المستشرقين فى منهجهم.

٦ – تحقيق المستشرقين قبل القرن التاسع عشر كان يسير على غير منهج.

٧ – المنهج العلمى فى النشر لم يبتدعه المستشرقون ابتداعا.

٨ – المقارنة بين ما نشره المستشرقون وما نشره المعاصرون من أبناء العربية أثبتت أصالة قومنا فى لغتهم.

ثم وضعت منهجا مختاراً للتحقيق، ليس من مبتدعاتى وإنما هو منهج مختار ملفق من المناهج القديمة والحديثة التى عرضتها.. تناولت فيه:

١ – ثقافة المحقق والمواد المساعدة على التحقيق.

٢ – أطوار الكتابة العربية.

٣ – كيف يكون التحقيق على نسخة بخط المؤلف.

٤ – كيف يمكن أن يكون على نسخة وحيدة بعد فقد نسخة المؤلف.

٥ – المنهج عندما تتعدد النسخ وتضيع نسخة المؤلف.
٦ – هل نشر الكتب بالصور الشمسية يعتبر تحقيقا؟
٧ – هل يجوز تحقيق كتاب ونشره مأخوذا عن موسوعة ؟

ثم تكلمت عن :

١ – الرسم الكتابى وعلامات الترقيم .
٢ – مقدمة التحقيق وماذا يجب أن تكون عليه ؟
٣ – تصحيح تجارب المطبعة ، وكيف تكون .
٤ – الفهارس ودور العلماء العرب فيها ، وخصصت منهج ابن الأثير .
٥ – المراجع وكيف تتبت ؟
٦ – الاستدراك والتذييل .

ثم ذكرت توصيات موجهة إلى الجامعات العربية، ورجوت أن **تحظى بنظر الأساتذة، ثم ذكرت ملحقات لهذه المناهج ، وهى :**

١ – منهج التحقيق فى كتاب الأغانى فى دار الكتب المصرية.
٢ – منهج التحقيق فى كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر.
٣ – منهج التحقيق فى كتاب الشفاء لابن سينا.
٤ – نص الخطة التى وضعها معهد المخطوطات بالجامعة العربية، بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
٥ – القواعد العامة لتحقيق النصوص فى المجلس الأعلى للشئون الاسلامية. بالقاهرة . سنة١٩٩٦م.

* * *

مصادر البحث

أولا: المصادر المخطوطة:

١ - اشتقاق الأسماء للأصمعى (المقدمة) - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى (تحت الطبع).

٢ - التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الأصفهانى. مخطوط رقم ٨٩٦ أدب تيمور.

٣ - ربيع الأبرار، للزمخشرى مخطوط رقم ١٥٥ أدب دار الكتب
٤٨٩٤ أدب طلعت
٥٩٢ أدب تيمور

٤ - رواية الآثار الأدبية، لمصطفى حسين - بحث ماجستير فى كلية دار العلوم - ١٩٦٨.

٥ - مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار لابن فضل الله العمرى.

٦ - قرار وزارة الثقافة رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٨/٨ بإنشاء مركز تحقيق التراث القومى ونشره وكان مقره فى دار الكتب المصرية.

٧ - اللائحة الداخلية لمركز تحقيق التراث المذكور - سنة ١٩٦٧ .

٨ - المخطوط العربى، للدكتور عبد الستار الحلوجى - رسالة دكتوراه - مقدمة إلى كلية الآداب - ١٩٦٧.

٩ - مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين، للدكتور محمد عيد - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية دار العلوم ١٩٦٨.

١٠ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قراقول:إبراهيم بن يوسف - مخطوطة رقم ٨٦ لغة تيمور.

١١ - معجز أحمد لأبى العلاء المعرى - شرح ديوان أبى الطيب المتنبى. مخطوطة رقم ٢٥ أدب قوله.

١٢ - منهج فهرسة كتاب الأغانى فى الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٣ - منهج مقابلة مخطوطات كتاب الأغانى فى الهيئة العامة للكتاب.

ثانيًا: المصادر العربية المطبوعة:

١ - أثر العرب فى الحضارة الأوربية، لعباس محمود العقاد.

٢ - أحمد زكى (شيخ العروبة) - لأنور الجندى - سلسلة أعلام العرب العدد ٢٩ القاهرة.

٣ - إحياء الآداب العربية وما تم فيه (مشروع) لزكى باشا - الأهرام ٩ ديسمبر ١٩١٠، اللواء ١٠ ديسمبر ١٩١٠.

٤ - أخبار أبى تمام، لأبى بكر محمد بن يحيى الصولى - تحقيق خليل عساكر وآخرين - القاهرة ١٩٣٧.

٥ - اختصار علوم الحديث، ابن كثير ط ٣ صبيح.

٦ - الأدب الصغير، لابن المقفع - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١١.

٧ - الأدب فى الدين، المنسوب إلى أبى حامد الغزالى - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - نشر سلسلة كتاب اليوم، العدد٣٠٧ (إبريل سنة١٩٩٠).

٨ - أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨هـ.

٩ - أدب الكتاب، للصولى - تصحيح محمد بهجة الأثرى - القاهرة ١٣٢٨هـ.

١٠ - إرشاد السارى، شرح البخارى، للعسقلانى. القاهرة.

١١ - أساس البلاغة، للزمخشرى - دار الكتب المصرية ١٩٢٢.

١٢ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير ط الشعب القاهرة ١٩٦٧.

- أسرار البلاغة، للجرجانى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة سنة ١٩٩١م.

١٣ - الإسلام والحضارة العربية، لمحمد كرد على دار المعارف المصرية ١٩٣٤.

١٤ - إشارة التعيين، فى تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقى اليمانى - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ١٩٨٦.

١٥ - الأصمعيات للأصمعى - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام. هارون - القاهرة ١٩٥٦.

١٦ - الأصنام، لابن الكلبى - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١٤

١٧ - أصول النقد الأدبى، لأحمد الشايب - القاهرة ١٩٤٥.

١٨ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب - برجشتراسر - دار الكتب القاهرة ١٩٦٩.

١٩ - الإعجام فى الأبجدية العربية - محمد حمدى البكرى - مجلة المكتبة العربية يونية ١٩٦٣.
٢٠ - الأعلام، لخير الدين الزركلى - القاهرة ١٩٥٣ - ١٩٥٤.
٢١ - الأغانى، لأبى الفرج الأصفهانى
١ - بولاق ١٢٨٥هـ
٢ - دار الكتب المصرية ١٩٢٧ - ١٩٧٢
٣ - دار الشعب المصرية ١٩٧٢.
٢٢ - أغلاط المستشرقين، لأنستاس مارى الكرملى - مجلة المجمع العلمى بدمشق - م١٤ - ١٩٣٦.
٢٣ - إقليد الخزانة - صنعة عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٢٧.
٢٤ - الألفاظ الفارسية المعربة، لأدى شير - بيروت ١٩٠٨.
٢٥ - الإلماع، القاضى عياض - تحقيق سيد صقر - القاهرة ١٩٧٠.
٢٦ - الأمالى، لأبى على القالى - بولاق ١٣٢٤هـ.
٢٧ - الأمثال، لأبى فيد مؤرج بن عمرو السدوسى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧١.
٢٨ - إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٠ - ١٩٥٥.
٢٩ - انتشار الخط العربى - عبد الفتاح عبادة - القاهرة ١٩١٥.
٣٠ - الأنساب، للسمعانى - نشرة مصورة، مرجليوث - ليدن ١٩١٢.
٣١ - أنساب الخيل، لابن الكلبى - تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩٤٦.
٣٢ - البارع، لأبى على القالى - قطعة مصورة بعناية - فولتون - ليدن سنة ١٩٣٣.
٣٣ - الباعث الحثيث، لأحمد شاكر - على هامش اختصار علوم الحديث لابن كثير - ط٣ صبيح.
٣٤ - البخلاء، للجاحظ - تحقيق طه الحاجرى - القاهرة ١٩٦٣.
٣٥ - بدائع الزهور، لابن إياس - بتحقيق محمد مصطفى - القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦١.
٣٦ - البرديات العربية، الدكتور عبدالعزيز الدالى-محاضرات فى دار الكتب ١٩٦٧.

٣٧ - البصائر النصرية، تصحيح الشيخ محمد عبده - القاهرة ١٨٩٨.

٣٨ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٥.

٣٩ - البلغة، للمبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٤.

٤٠ - البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنبارى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠.

٤١ - بهجة الزمن فى تاريخ اليمن، لعبد الباقى اليمانى تحقيق الأستاذ مصطفى حجازى - نشرة القاهرة ١٩٦٢ ،نشرة اليمن لمحقِّقَيْن آخَرَيْن ١٩٨٨.

٤٢ - البيان والتبين، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٥٠.

٤٣ - التاج فى أخلاق الملوك للجاحظ - بتحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١٤.

٤٤ - تاج العروس، للمرتضى الزبيدى - القاهرة ١٣٥٦ هـ.

٤٥ - تاريخ آداب اللغة العربية جورجى زيدان - القاهرة ١٩٣٧.

٤٦ - تاريخ الآداب العربية من الجاهلية حتى عصر بنى أمية، كارلو نالينو - القاهرة ١٩٥٤.

٤٧ - تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية، حفنى ناصف - القاهرة ١٩١٠.

٤٨ - تاريخ الأدب الجاهلى، للدكتور على الجندى - بيروت ١٩٦٦.

٤٩ - تاريخ الأدب العربى، لأحمد حسن الزيات.

٥٠ - تاريخ الأدب العربى، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٢.
ثم تكملته تحت إشراف الدكتور محمود فهمى حجازى - القاهرة سنة ١٩٩٣

٥١ - تاريخ الإمام، لرشيد رضا - القاهرة ١٩٣١.

٥٢ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادى - القاهرة ١٩٣١.

- تاريخ التراث العربى، لفؤاد سزجين-ترجمة محمود فهمى حجازى - الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود ١٩٨٢ - ١٩٨٤

٥٣ - تاريخ دراسة المشرقيات فى أوربا، لفيليب حتى، مجلة الهلال نوفمبر ١٩٢٤.

٥٤ - تاريخ الشعر العربى حتى أواخر القرن الثالث - للدكتور نجيب البهبيتى - القاهرة ١٩٦١.

٥٥ - تاريخ الطباعة فى الشرق، للدكتور خليل صابات - القاهرة ١٩٥٨

٥٦ - تاريخ القرآن، الدكتور عبد الصبور شاهين - القاهرة ١٩٦٦.

٥٧ - تاريخ اللغات السامية، لولفنسون - القاهرة ١٩٢٩.

٥٨ - تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر - تحقيق صلاح الدين المنجد - دمشق ١٩٥١.

٥٩ - التراث العربى، دراسات - الدكتور إبراهيم مدكور وآخرين - القاهرة ١٩٧١.

٦٠ - تراثنا بين ماض وحاضر، الدكتورة عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٧١.

٦١ - تراثنا الثقافى بين أيدى المستشرقين - الدكتورة عائشة عبد الرحمن - محاضرات الموسم الثقافى - الكويت ١٩٥٧.

٦٢ - تجريد الأغانى - تحقيق طه حسين وإبراهيم الإبيارى - القاهرة ١٩٥٥.

٦٣ - تحقيق التراث وما تم فيه، عبد السلام هارون - مجلة المجلة القاهرية العدد ١١٤ يونيو سنة ١٩٦٦.

٦٤ - تحقيق تراثنا الأدبى، الدكتور شوقى ضيف - مجلة المجلة القاهرية العدد ١٠١ مايو سنة ١٩٦٥.

٦٥ - تحقيق المخطوطات ضرورة لإحياء التراث العربى، عبد الستار فراج - مجلة العربى يناير ١٩٧١.

٦٦ - التدوين والأسلوب، محمود المنجودى - مجلة المجمع العلمى بدمشق.

٦٧ - تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم - بدر الدين بن جماعة - الهند ١٣٥٣ هـ

٦٨ - التذكير والتأنيث فى اللغة مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامضى فى المذكر والمؤنث - للدكتور رمضان عبد التواب - ١٩٦٧ القاهرة.

٦٩ - تصحيحات عيون الأخبار المنشور فى دار الكتب المصرية، لكارل بروكلمان - مجلة المجمع العلمى بدمشق م ١٤ سنة ١٩٣٦.

٧٠ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريق، للصفدى - تحقيق الدكتور سيد الشرقاوى - القاهرة ١٩٨٧.

٧١ - تصحيح لسان العرب - لأحمد تيمور - السلفية القاهرة ١٣٤٣هـ

٧٢ - تطور الأدب الحديث فى مصر، للدكتور أحمد هيكل - القاهرة ١٩٦٨.

٧٣ - التعريفات، للجرجانى - القاهرة ١٩٣٨.

٧٤ - تفسير الطبرى، لمحمد بن جرير الطبرى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٣٧٤ وما بعدها.

٧٥ - تفسير الكشاف، للزمخشرى القاهرة ١٣٠٧هـ

٧٦ - التقريب والتيسير، للنواوى - القاهرة ١٩٥٩.

٧٧ - تقييد العلم، للخطيب البغدادى - تحقيق الدكتور يوسف العش - دمشق ١٩٤٩.

٧٨ - تلخيص الإبريز، لرفاعة الطهطاوى-المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

٧٩ - توحيد الحروف العربية، للدكتور على حسن محمد - القاهرة ١٩٦١.

٨٠ - التنبيه على أوهام القالى فى أماليه، للبكرى - مطبعة دار الكتب ١٩٢٦.

٨١ - تهذيب اللغة، للأزهرى - القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧.

٨٢ - جمع الجوامع أو الجامع الكبير، للسيوطى - تقديم الدكتور الحسينى هاسم - القاهرة سنة ١٩٧٨.

٨٣ - الحروف، للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦.

٨٤ - الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها، لابن السكيت تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩.

٨٥ - الحقيقة والمجاز، لعبدالغنى النابلسى - إعداد الدكتور أحمد هريدى - القاهرة ١٩٨٦.

٨٦ - حول مؤتمر المستشرقين بأثينا سنة ١٩١٢، أحمد زكى باشا - مجلة العلم ٢٤ أبريل سنة ١٩١٢.

٨٧ - الحيوان، لأبى عمرو الجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة ١٩٣٨ - ١٩٤٥ .

٨٨ - جامع بيان العلم، لابن عبد البر - القاهرة إدارة الطباعة المنيرية.

٨٩ - جامع الرسائل لابن تيمية - تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - القاهرة ١٩٦٩.

٩٠ - خزانة الأدب، للبغدادى - السلفية ١٣٤٧هـ

٩١ - خزائن الكتب العربية، فيليب دى طرازى.

٩٢ - الخصائص، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢ .

٩٣ - خطط بغداد - المجمع العلمى العراقى ١٩٥٨

٩٤ - الخطط التوفيقية، لعلى مبارك - القاهرة ١٣٠٥هـ
٩٥ - الخط العربى، الموسوعة العربية الميسرة - القاهرة ١٩٦٥.
٩٦ - الخط العربى أصله وتطوره، سيد إبراهيم - مجلة المجلة القاهرية عدد ١٣٩ يوليو ١٩٦٨.
٩٧ - الخط العربى مزاياه وعيوبه، الدكتور عبد الوهاب عزام - مجلة الثقافة القاهرية عدد ٢٢٧ سنة ١٩٤٤.
٩٨ - الخط العربى وأثره فى نظر اللغويين القدامى - بحث الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة المجلة القاهرة - يوليو سنة ١٩٦٨.
٩٩ - الخط العربى وتطوره فى العصور العباسية فى العراق، سهيلة ياسين الجبورى - بغداد ١٩٦٢.
١٠٠ - خلاصة تذهيب الكمال فى أسماء الرجال للخزرجى الأنصارى القاهرة ١٣٥١هـ
١٠١ - خلق الإنسان، للأصمعى - ضمن كتاب الكنز اللغوى فى اللسان العربى - نشر هفنر - ليبزج ١٩٥٥.
١٠٢ - دراسات فى مصادر الأدب، للدكتور طاهر مكى.
١٠٣ - الدنيا فى باريس، أحمد زكى - القاهرة ١٩٠٠.
١٠٤ - دلائل الإعجاز، للجرجانى - تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمود السنقطى - الطبعة الثانية ١٣٦٦.
١٠٥ - ديو الأعشى = الصبح المنير فى شعر أبى بصير - تحقيق جاير - لندن ١٨٢٨.
١٠٦ - ديوان الأعشى الكبير - شرح وتعليق الدكتور محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠.
١٠٧ - ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٨.
١٠٨ - ديوان أبى تمام بشرح التبريزى - تحقيق عبده عزام - القاهرة ١٩٥١.
١٠٩ - ديوان جران العود النميرى رواية السكرى - القاهرة ١٩٣١.
١١٠ - ديوان حميد بن ثور الهلالى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٢.
١١١ - ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥٠.
١١٢ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٦٨

١١٣ - ديوان طرفة بن العبد - تحقيق الدكتور على الجندى - القاهرة ١٩٦١.

١١٤ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق تشارلس لايل - لندن ١٩١٣.

١١٥ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧.

١١٦ - ديوان كعب بن زهير، بشرح السكرى - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.

١١٧ - ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق إحسان عباس - الكويت سنة ١٩٦٢.

١١٨ - ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية ١٩٤٥.

١١٩ - ديوان الهذليين = شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥.

١٢٠ - ذيل اللآلئ - صنعه عبدالعزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦

١٢١ - رسالة الأم، للشافعى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٤٠.

١٢٢ - رسالة الغفران، لأبى العلاء المعرِّى - تحقيق عائشة عبد الرحمن - القاهرة ١٩٦٩.

١٢٣ - رسالة فى علم الموسيقا، للصفدى - تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب - القاهرة ١٩٩١

١٢٤ - رسالة الملائكة، لأبى العلاء المعرى - تحقيق كراتشكوفسكى سنة ١٩٣٢.

١٢٥ - سمط اللآلئ فى شرح أمالى القالى لأبى عبيد البكرى - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٦.

١٢٦ - سيرة ابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥.

١٢٧ - شرح ديوان كعب بن زهير صنعه السكرى - دار الكتب المصرية ١٩٥٠.

١٢٨ - شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ.

١٢٩ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبى أحمد العسكرى - تحقيق عبد العزيز أحمد - القاهرة ١٩٦٣.

١٣٠ - شرح المفضليات، لأبى محمد القاسم بن الأنبارى - تحقيق لايل - بيروت ١٩٢٠.

١٣١ - شرح نهج البلاغة، لابن أبى الحديد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٦٤.

١٣٢ - شعر الخرنق، - تحقيق الدكتور حسين نصار - دار الكتب المصرية ١٩٦٩.
١٣٣ - الشعر والشعراء لابن قتيبة.
١ - القاهرة ١٩٦٦.
٢ - ليدن ١٨٧٥.
٣ - باريس ١٩٤٧.
٤ - ليدن ١٩٠٢.

١٣٤ - الشفاء، المنطق، لابن سينا - المدخل - تحقيق الأب قنواتى - القاهرة ١٩٥٣.
١٣٥ - شواهد التوضيح، لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - القاهرة ١٩٥٧.
١٣٦ - الصابئة قديماً وحديثا، مقدمة أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩٣١.
١٣٧ - صحاح الجوهرى - القاهرة ١٩٥٦.
١٣٨ - صبح الأعشى فى صناعة الإنشا، للقلقشندى - دار الكتب المصرية ١٩٢٠ وما بعدها.
١٣٩ - صحيح البخارى، ط الشعب القاهرة ١٩٦٨.
١٤٠ - ضحى الإسلام، أحمد أمين - القاهرة ١٩٣٥.
١٤١ - الطرائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧.
١٤٢ - طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٥٢.

١٤٣ - عبث الوليد، لأبى العلاء المعرى - القاهرة ١٩٧٠.
١٤٤ - عثرات فى التراث: من أوهام الباحثين والمحققين، الدكتور محمد نبيه حجاب - حوليات كلية دار العلوم العدد ٣ القاهرة ١٩٧١.
١٤٥ - العقد الفريد، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣.
١٤٦ - علم التاريخ عند العرب، محمد عبد الغنى حسن - القاهرة ١٩٦٠.
١٤٧ - علم مصطلح الحديث، لمحمود يونس - القاهرة ١٩٥٥.
١٤٨ - علوم الحديث ومصطلحاته، للدكتور صبحى الصالح - بيروت ١٩٦٩.
١٤٩ - العلوم الشرقية فى مدارس أوربا، لفيليب حتى، مجلة الهلال ٥ يناير سنة ١٩٢١.

١٥٠ - العلوم الطبيعة، للدكتور عبد الحليم منتصر - الدورة التدريبية للجامعة العربية سنة ١٩٧١.

١٥١ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق - القاهرة ١٩٠٧.

١٥٢ - العين، للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق الدكتور عبد الله درويش - بغداد ١٩٥٧.

١٥٣ - عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٩٢٨ - ١٩٣٠.

١٥٤ - الفائق، للزمخشرى - القاهرة ١٩٤٥.

١٥٥ - فجر الإسلام لأحمد أمين - القاهرة ١٩٢٨.

١٥٦ - الفكر العربى، عبد الكريم جرمانيوس - مجلة الثقافة المجرية العدد ٣٠٢ سنة ١٩٧٠.

١٥٧ - فن الخط العربى، سيد إبراهيم، القاهرة ١٩٦٣.

١٥٨ - الفهرست، لابن النديم - القاهرة ١٣٤٨ هـ

١٥٩ - فهرس أوائل المطبوعات بدار الكتب المصرية - إعداد جمال الشوربجى.

١٦٠ - فهرس المطبوعات، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٢.

١٦١ - فى الأدب الجاهلى، للدكتور طه حسين. القاهرة ١٩٢٧.

١٦٢ - فى اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٢.

١٦٣ - القاموس المحيط، للفيروزبادى، - القاهرة ١٩١٣.

١٦٤ - قواعد الشعر، لأبى العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦.

١٦٥ - قوائم دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٧٠.

١٦٦ - كتاب الأضداد، للأصمعى ليس للأصمعى - للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة المكتبة العراق ١٩٦٠ العدد ٥٥.

١٦٧ - كتاب البئر، لابن الأعرابى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٠.

١٦٨ - كتاب تاريخ الحضارة الإسلامية، أحمد زكى باشا.

١٦٩ - كتاب لجنة التأليف والترجمة والنشر فى عشرين عاما - القاهرة ١٩٣٤.

١٧٠ - كتاب النخل والكرم أيضا ليس للأصمعى، الدكتور رمضان عبد التواب - مجلة المجلة العدد ٥٧ العراق ١٩٦٧.

١٧١ - الكتابات العربية، محمد حمدى البكرى - محاضرات ألقاها على طلبة كلية الآداب سنة ١٩٦٠.

١٧٢ - كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى. الهند ١٨٦٢.

١٧٣ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون، لحاجى خليفة - إستانبول ١٩٤١ - ١٩٤٣.

١٧٤ - الكفاية فى علم الرواية، للخطيب البغدادى - الهند ١٣٥٧ هـ.

١٧٥ - اللباب فى تهذيب الأنساب، لابن الأثير - القاهرة ١٣٥٧ - ١٣٦٩ هـ.

١٧٦ - لحن العامة والتطور اللغوى، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧.

١٧٧ - لحن العوام للزبيدى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٦٤.

١٧٨ - لسان العرب، لابن منظور الإفريقى - بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٧.

١٧٩ - مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٠.

١٨٠ - مجالس العلماء للزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢.

١٨١ - مجمع اللغة فى ثلاثين عاما ١٩٣٢ - ١٩٦٢ - إبراهيم مدكور القاهرة ١٩٦٤.

١٨٢ - محاضرات فى تحقيق النصوص - الدكتور حسين نصار - دار الكتب ١٩٦٧.

١٨٣ - محاضرات فى علوم اللغة والأدب - الدكتور حسين نصار - الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١.

١٨٤ - محاضرات فى الخط العربى - الدكتور محمد حمدى البكرى - الدورة التدريبيه للجامعة ١٩٧١.

١٨٥ - محاضرتان فى المخطوط (صيانته) - للدكتور عبد الستار الحلوجى، الدورة التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١.

١٨٦ - محاضرة فى المخطوط (ترميمه) عبد الرءوف شلبى. الدور التدريبية للجامعة العربية ١٩٧١.

١٨٧ - المحكم فى نقط المصاحف، للدانى - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٠.

١٨٨ - المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٨.

١٨٩ - مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدى - تحقيق علال الفاسى ومحمد بن تاويت الطنجي - الدار البيضاء. مقدمة المحققين مؤرخة ١٩٦٣.

١٩٠ - مراثى أحمد زكى، الأهرام القاهرية - يناير سنة ١٩٣٥.

١٩١ - المخصص فى اللغة، لابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١.

١٩٢ - المذكر والمؤنث للمبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٧٠.

١٩٣ - المذكر والمؤنث، للمفضل بن سلمة - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب.

١٩٤ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨.

١٩٥ - مسالك الأبصار، لابن فضل الله العمرى - جـ ١ تحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة - ١٩٢٤.

١٩٦ - المستشرقون، نجيب العقيقى - دار المعارف.

١٩٧ - المستشرقون والتاريخ الإسلامى - الدكتور على حسنى الخربوطلى العدد ١١ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

١٩٨ - مشارق الأنوار، القاضى عياض. المغرب.

١٩٩ - مشكاة الأنوار للغزالى، تحقيق أبو العلا عفيفى - القاهرة ١٩٦٤.

٢٠٠ - مصادر الشعر الجاهلى - للدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢.

٢٠١ - مصحف ارتفاعه ٢,٥ متر. جريدة الأهرام القاهرية ٧١/٣/١٥

٢٠٢ - مصطلح التأريخ، الدكتور أسد رستم - بيروت ١٩٣٩.

٢٠٣ - مصور الخط العربى، ناجى زين الدين - العراق ١٩٦٨.

٢٠٤ - المطالع النصرية للمطابع المصرية فى الأصول الخطية، نصر الوفائى الهورينى - القاهرة ١٩٧٥.

٢٠٥ - المعارف لابن قتيبة - تحقيق ثروت عكاشة - القاهرة ١٩٦٠.

٢٠٦ - معالم التطور الحديث فى اللغة العربية والأدب، الدكتور محمد أحمد خلف الله.

٢٠٧ - معجم الأدباء، لياقوت الحموى - نشر أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦.

٢٠٨ - معجم ألفاظ القرآن الكريم مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٧٠

٢٠٩ - معجم البلدان، لياقوت الحموى - القاهرة ١٩٠٦.

٢١٠ - معجم الشعراء للمرزبانى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٠.

٢١١ - معجم المطبوعات العربية والمعربة - يوسف إلياس سركيس - القاهرة ١٩٢٧.

٢١٢ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - القاهرة ١٩٦٢.

٢١٣ - المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم، للجوايقى - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٣٦١ هـ.

٢١٤ - المعيد فى أدب المفيد والمستفيد، العلموى - دمشق ١٣٤٩ هـ.

٢١٥ - مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده.

٢١٦ - المفضليات، للمفضل الضبى - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - القاهرة.

٢١٧ - مفكرون وأدباء من خلال آثارهم - أنور الجندى - بيروت ١٩٦٨.

٢١٨ - مقامات بديع الزمان الهمذانى وشرحها - للشيخ محمد عبده - بيروت ١٩٢٤.

٢١٩ - مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ.

٢٢٠ - مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٢٦.

٢٢١ - مقدمة عامة فى مناهج البحث، للدكتورة عائشة عبد الرحمن. محاضرات فى دار الكتب ١٩٦٧.

٢٢٢ - مقدمة مطبوعات دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٩٦٠

٢٢٣ - المنارم ٥ ع ٤ ١٤ مايو ١٩٠٢.

- المنازل والديار، لأسامة بن منقذ - تحقيق مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٦٨.

٢٢٤ - مناهج البحث العلمى، الدكتور عبد الرحمن بدوى. القاهرة ١٩٦٣.

٢٢٥ - من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥١.

٢٢٦ - المنتقى من دراسات المستشرقين - جمع الدكتور صلاح الدين المنجد - القاهرة ١٩٥٥

٢٢٧ - المنطق الحديث ومناهج البحث، للدكتور محمود قاسم - لقاهرة ١٩٦٦.

٢٢٨ - من كتب المغازى وأحاديث القصاصين، للشيخ محمد عبده، مجلة ثمرات الفنون - القاهرة ١٨٨٦.

٢٢٩ - منهج البحث التاريخي، للدكتور حسن عثمان - القاهرة ١٩٦٥.

٢٣٠ - الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، للآمدى - بتحقيق السيد صقر - القاهرة ١٩٦١.

٢٣١ - الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني - تحقيق على البجاوى - القاهرة ١٩٦٥.

٢٣٢ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي - تحقيق على البجاوى - القاهرة ١٩٦٣.

٢٣٣ - نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، لمصطفى عنانى. القاهرة ١٩٣٧.

٢٣٤ - النجوم الزاهرة، لابن تغرى بردى - القاهرة ١٩٣٢.

٢٣٥ - النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، لابن سعيد المغربي - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٧٠.

٢٣٦ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧.

٢٣٧ - النسر فى القراءاب العسر .

٢٣٨ - نشرة أخبار التراث العربي التى تصدرها الجامعة العربية.

٢٣٩ - نص فى ضبط الكتب وتصحيحها من كتاب الدر النضيد فى أدب المفيد والمستفيد - تحقيق محمد مرسى الخولى - مجلة معهد المخطوطات، مايو ١٩٦٤.

٢٤٠ - النقد المنهجى عند لعرب، للدكتور محمد مندور ط دار نهضة مصر

٢٤١ - نكت الهميان فى نكت العميان، للصفدى - بتحقيق أحمد زكى باشا - القاهرة ١٩١٠.

٢٤٢ - نمط من التحقيق، الدكتور إبراهيم السمرائى. مجلة العرب ٦ فبراير ١٩٧١.

٢٤٣ - نهاية الأرب فى فنون الأدب، للنويرى - القاهرة ١٩٢٩ - ١٩٩٢.

٢٤٤ - النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير - تحقيق محمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣.

٢٤٥ - هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى - إستانبول ١٩٥١ - ١٩٥٥.

٢٤٦ - الواضح فى مشكلات شعر المتنبى، لأبى القاسم الأصفهانى - تحقيق محمد الطاهر بن عاشور - تونس ١٩٦٨.

٢٤٧ - الوراقة والوراقون فى الإسلام، حبيب الزيات - مجلة المشرق ١٩٤٧.

٢٤٨ - الوزراء والكتاب للجهشيارى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٣٨.

٢٤٩ - الوساطة بين المتنبى وخصومه، للجرجانى - تحقيق على البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥١.

٢٥٠ - الوسيط فى الأدب وتاريخه، أحمد الإسكندرى. الطبعة السادسة عشر. القاهرة.

ثالثا: المصادر المترجمة:

٢٥١ - أثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية. لروجيه جارودى - مجلة الطليعة القاهرية العدد ١ سنة ١٩٧٠.

- تاريخ الأدب العربى، لكارل بروكلمان - ترجمة الدكتور محمود فهمى حجازى - القاهرة ١٩٩٣.

٢٥٢ - تاريخ التراث العربى، لفؤاد سزجين - ترجمة الدكتور محمود فهمى حجازى. نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض ١٩٨٢ - ١٩٨٤ .

٢٥٣ - تاريخ الكتاب، لاريك دي جروليبه - ترجمة الدكتور خليل صابات - مشروع الألف كتاب رقم ٧٥.

٢٥٤ - تأريخ الكتاب، لسفندال - ترجمة الدكتور محمد صلاح الدين - القاهرة ١٩٥٨.

٢٥٥ - تاريخ العرب - لفيليب حتى - ترجمة الدكتور مبروك نافع - القاهرة ١٩٥٢.

٢٥٦ - تفصيل أى القرآن الحكيم. وضع جول لابوم، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقى. الطبعة الأولى - الحلبى.

٢٥٧ - الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى. لآدم متز - ترجمة الدكتور محمد عبدالهادى أبوريده - القاهرة ١٩٤٠.

٢٥٨ - الدراسات العربية والإسلامية فى الجامعات الألمانية، لبارت - ترجمة مصطفى ماهر القاهرة.

٢٥٩ - رائد التراث العربى، لجان سوفاجيه - ترجمة صلاح الدين المنجد - بيروت ١٩٤٧.

٢٦٠ - روح الحضارة العربية، هانز هيترش شيدر، ترجمة عبدالرحمن بدوى - بيروت ١٩٤٩.

٢٦١ - قواعد تحقيق النصوص، لجمعية جيوم بوده - جمعها الدكتور صلاح الدين المنجد - م ١ ج ٢ مجلة معهد المخطوطات القاهرة ١٩٥٥.

٢٦٢ - المدخل إلى الدراسات التاريخية، لأنجلوا - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - ضمن كتاب النقد التاريخى - القاهرة ١٩٧٠.

٢٦٣ - مع المخطوطات العربية، لكراتشكوفسكى - موسكو - دار التقدم ١٩٦٣.

٢٦٤ - مفتاح كنوز السنة، لفنسنك - ترجمة محمد فؤاد عبد الباقى - القاهرة ١٩٣٤.

٢٦٥ - مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى، لروزنتال - ترجمة أنيس فريحة - بيرت ١٩٦١.

٢٦٦ - منهج البحث فى الأدب واللغة، لانسون وماييه - ترجمة الدكتور محمد مندور - ملحق بكتاب النقد المنهجى عند العرب ط دار النهضة .

٢٦٧ - النقد التاريخى، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - القاهرة ١٩٧٠.

٢٦٨ - نقد النص، لبول ماس - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - ضمن كتاب النقد التاريخى - القاهرة ١٩٧٠.

رابعا: المصادر الأجنبية:

٢٦٩ - القاهرة ١٩٠٥ B. Mortz, Arbc paleography

* * *

فهرس موضوعات الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

كتب مطبوعة للمحقق

● أولاً : كتب مؤلفة

١ - تحقيق التراث العربى منهجه وتطوره
- (دار المعارف القاهرة سنة ١٩٩٣)

٢ - أبو الطيب المتنبى
- (أعلام العرب العدد ١١١)

٣ - أبو العلاء المعرى الزاهد المفترى عليه
(المكتبة الثقافية العدد ٤٠٥)

٤ - خلاصة المتنبى - شرح ودراسة . مطبوعات
دار سعاد الصباح . القاهرة سنة ١٩٩٢

● ثانيا : كتب محققة

١ - إشارة التعيين فى تراجم النحاة واللغويين
لعبد الباقى اليمانى .
طبع فى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية سنة ١٩٨٤ فى مجلد .

٢ - شرح ديوان المتنبى ، لأبى العلاء المعرى
« معجز أحمد » ٤ مجلدات طبع فى دار المعارف .
(ذخائر العرب ٦٥)

٣ - رسالة فى علم الموسيقا .
المنسوبة للصفدى .
طبع فى الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٠ .

٤ - ربيع الأبرار للزمخشرى .
٥ مجلدات جارى طبعه فى الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٥ - الأدب فى الدين المنسوب إلى أبى حامد الغزالى
(كتاب اليوم إبريل سنة ١٩٩٠) .

٦ - دفع مضار الأبدان بأرض مصر لـ علىّ بن رضوان . رئيس أطباء مصر .

● ثالثا : العديد من الأبحاث المنشورة فى مجلة الدارة والفيصل . والعربى ، وغير ذلك .

رقم الإيداع	١٩٩٣/ ٣٦١٨
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-3978-X

١/٩٠/٣٣٩
طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب يتناول الأسس الفنية التي ترشد كل راغب في تحقيق كتاب تراثي سواء كان مخطوطا أو منشورا بلا تحقيق. وهو أيضا يضع المبادىء الملزمة لكل باحث في هذا المضمار

كما أنه كتاب فني نموذجي يسوق نماذج من المخطوطات التراثية في الكتب الرئيسية «كالأغاني» للأصفهاني و«العين» للخليل بن أحمد و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير و«المسند» للإمام أحمد و«الأحكام السلطانية» للماوردي، الخ

هذا الكتاب لا غنى عنه لكل محقق وكل باحث وكل دارس.